

قَوَانِينُ الإِمْلَاءِ

الدُّكْتُور
فيصل بن علي المنصور
مدرس العربية بجامعة أم القرى


قوانين الإملاء

بطاقة فهرسة دار الكتب والوثائق المصرية

المنصور، فيصل بن علي

قوانين الإملاء/ فيصل بن علي المنصور.- القاهرة: درة الغواص لنشر مكنون العلم ومصونه، ٢٠٢٣

ص ٢١٦؛ ١٧× ٢٤ سم

الترقيم الدولي- تدمك (ISBN): ٢-٥-٨٦١٠٣-٩٧٧-٩٧٨

رقم الإيداع: ٣٢٩٣ /٢٠٢٢م

١- اللغة العربية - قواعد الإملاء والهجاء

أ- العنوان

ديوي ٤١٨,١

الطبعة الأولى

ربيع الأول ١٤٤٥هـ/ أكتوبر ٢٠٢٣م



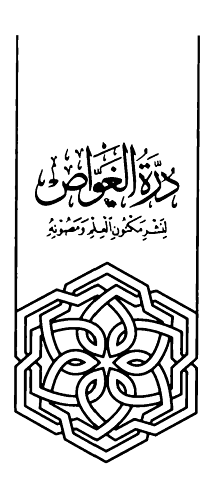
شركةٌ مقيَّدة لدى وزارة الاستثمار والتعاون الدَّولي

وعضو اتحاد الناشرين المصريين

جوال / واتساب: ٠٠٢٠١٠٢٠٦١٨٢١٤

بريد إلكتروني: DorratAlghwas@gmail.com

فيسبوك / تويتر: DorratAlghwas (درة الغواص)



قوانين الإملاء

الدكتور
فيصل بن علي المنصور
مدرس العربية بجامعة أم القرى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدِّمةٌ

الحمدُ للهِ. والصَّلاةُ والسَّلامُ على رسولِ اللهِ. أمَّا بعدُ:

فهذا كتابٌ أودعتُه (قوانينَ الإملاءِ) كما يُنبئُ عن ذلك عنوانُه. وهو في الحقِّ كتابانِ في كتابٍ، أحدُهما متنٌ، والآخَرُ حاشيةٌ على هذا المتنِ.

فأمَّا متنُه فإنِّي تحرَّيتُ فيه خِصالًا، مِنها أنِّي أدَرْتُه على حقيقةِ الإملاءِ بعدَ إذْ شرحتُها وبيَّنتُها، فقدَّمتُ ذكرَ أصولِه قبلَ الإفضاءِ إلى تفصيلِ فروعِها، وأثْبَتُّ مطَّرِدَ قوانينِه قبلَ الإخبارِ عن شواذِّها، وهو أمرٌ لا تكادُ تجدُه في شيءٍ من كُتُبِ الإملاءِ معَ أنَّه مِن مُقتضَياتِ إحكامِ هذه الصِّناعةِ ومِن العَونِ للمتعلِّمِ على فَهمِها وإدراكِ حدِّها وعلى معرفةِ وجهِ التَّدبيرِ في ترتيبِ أبوابِها وانشعابِ مسائلِها. (وكلُّ كلامٍ أتيتَ على فرعِه ولم تُخبِرْ عن أصلِه فهو خِداجٌ لا غَناءَ عندَه وواهنٌ لا ثباتَ له)[1].

فلمَّا شرحتُ حقيقتَه وسوَّيتُ حدَّه واستمددتُّ مِنه حصرَ أصولِ الإملاءِ الخمسةِ عُدتُّ إلى كلِّ أصلٍ منها فنَتَجتُه ما يقتضيه من فروعٍ ومسائلَ، وسَلْسَلْتُها على وجهٍ من المنطقِ راعيتُ فيه التَّقنينَ والحَدَّ، والتَّصنيفَ والعَدَّ، وألحقتُ به مسائلَ طالَما نُحِّيَتْ عنه، ونفيتُ عنه مسائلَ ربَّما ضُمَّتْ إليه وما هي منه،

(١) «رسائل الجاحظ ٤/ ٦٥».

كلَّ ذلك تعويلًا على ما قدَّمتُه من تِبيانِ حقيقتِه. ولم أرَ أن أُورِدَ من المسائلِ إلَّا ما تكثُرُ الحاجةُ إلى معرفتِه دونَ المسائلِ النَّادرةِ التي لا تستدعيها الحاجةُ إلَّا في الأحايينِ القليلةِ التماسًا منِّي لخِفَّتِه وكراهيةَ أن يطولَ على النَّاظرِ فيه فيكونَ طولُه داعيةً إلى استثقالِه.

ومِن ذلك أنِّي اعتمدتُّ في المتنِ المذهبَ المعمولَ به في عصرِنا، فإن كانَ للمعاصرين غيرُما مذهبٍ اقتصرتُ على أشْيَعِها، فإن تقاربتِ المذاهبُ في الشُّيوعِ اخترتُ أرجحَها عندي إذْ كنتُ إنَّما أبغِيه مَرْجِعًا للكُتَّابِ والطُّلَّابِ ولعامَّةِ النَّاسِ يعرِفون به قوانينَ الإملاءِ التي جرى العمَلُ علَيها وانتهى الاصطلاحُ إليها، فليس يُنكَرُ على الآخذِ بها والمستعمِلِ لها.

وأمَّا حاشيتُه فإنِّي جعلتُها مثابةً للمستفتي ومادَّةً للمستزيدِ ففصَّلتُ فيها حكايةَ سائرِ المذاهبِ المعمولِ بها، ونكَّبتُ عن ذكرِ المذاهبِ والآراءِ التي لم يصقُلْها الإلْفُ ولم يسوِّغْها الاصطلاحُ، وذلك أنِّي ألفيتُ في كثيرٍ من الكُتُبِ المتعاوَرةِ آراءً لم تجاوِزْ أصحابَها ولم تُرزَقْ من النَّاسِ حظًّا ولا قَبولًا، ورأيتُ فيها مذاهبَ كانَ معمولًا بها قبلَ اليومِ، فاليومَ لا يُعمَلُ بها ولا يؤنَسُ إليها، وربَّما غُلِّطَ متَّبِعُها، فلم أعتدَّ بشيءٍ من ذلك إذْ كانَ غرضي التَّعريفَ بالاصطلاحِ الجاري والدَّلالةَ عليه. على أنَّ في الإملاءِ مسائلَ فيها مَجالٌ رَحْبٌ للإصلاحِ ومضطربٌ واسعٌ لمعاودةِ النَّظرِ وتصريفِ القولِ، وليس مِن رَّشادِ الرَّأيِ تكبيلُه بأغلالِ التَّقليدِ ومسايرةِ العُرفِ، فإنَّ الاصطلاحَ قد يتبدَّلُ والعُرفَ قد يتحوَّلُ، ولولا ذلك لانتهَتْ إلينا قوانينُ الإملاءِ كما كانَتْ أيامَ وضعِها الأوَّلِ. وهل يكونُ الاصطلاحُ إلَّا بواحدٍ من النَّاسِ يبتدرُ الرَّأيَ يراهُ فيُشيِّعُه عليه الرَّجلُ والرَّجلانِ والثَّلاثةُ ثمَّ لا ينفكُّ يفشو ويَسِيحُ ويكثُرُ الآخذون به والمتَّبعون له حتى يصبحَ

بعدَ دهرٍ هو اصطلاحَ النَّاسِ ورأيَهم، ولكنَّ الإقدامَ على مِثْلِ ذلك لا ينبغي أن يكونَ إلَّا لِحاجةٍ قائمةٍ وعن معرفةٍ صحيحةٍ وبعدَ أناةٍ وطولِ نظرٍ. وهو على كلِّ حالٍ أمرٌ خارجٌ عن سبيلِ كتابِنا هذا.

وقد بيَّنتُ في كلِّ قولٍ من هذه الأقوالِ مقدارَ القائلين به من المعاصرين معتمدًا في ذلك على بعضِ طُرُقِ السَّبرِ والتَّقديرِ من استفتاءاتٍ وغيرِها، ونسَبْتُه إلى مَن قالَ به من المتقدِّمين لتُعرَفَ منزلتُه عندَ أهلِ العلمِ ولئلَّا يُسارِعَ مسارعٌ إلى تخطئتِه والنَّكيرِ على متَّبِعِه. وقد أحوجَني ذلك إلى أن أقرأَ جميعَ ما كُتِبَ في الإملاءِ من كتابٍ مفرَدٍ أو مشترَكٍ حتَّى عامِ (٥٠٠هـ) وكثيرًا ممَّا كُتِبَ بعدَ ذلك. وقد احتججتُ لكلِّ قولٍ منها بما حضرَني من الحُجَجِ، منها ما أدلَى به أصحابُ القولِ، ومنها ما ولَّدتُّه لهم بما لا يقصِّرُ عن غايةِ حُجَّتِهم لو تكلَّفُوها إرادةً منِّي لإبرازِ ما في الإملاءِ من حُجَجٍ عقليَّةٍ وعِلَلٍ منطقيَّةٍ، فلقد ألفيتُه متهضَّمَ الجانبِ مبخوسَ الحظِّ والنَّصيبِ كأنَّما هو تقاليدُ تُتوارَثُ وآدابٌ تُحفَظُ وتؤدَّى، فلا صيُّورَ له إلى عقلٍ أو نظرٍ أو تحقيقٍ!

ولستُ أدَّعي أنِّي أحطتُ بالمعمولِ به من أقوالِ المعاصرين ولا أزعُمُ أنِّي استوفيتُ نسبةَ الأقوالِ المذكورةِ إلى جميعِ القائلين بها من المتقدِّمين ولا أنِّي أشبَعْتُ الاحتجاجَ لكلِّ واحدٍ منها، وإنَّما سُقتُ ما تناوشَتْه يدِي ولم تتضايَقْ عنه مَقدرتي مراعيًا في ذلك ما توخَّيتُه في الكتابِ من لزومِ القصْدِ ومجانبةِ الإسهابِ ومقتصِرًا على القدرِ الذي تقعُ به الكفايةُ وتنتفي معَه الشُّبهةُ ويُغني في الدَّلالةِ على حالِ القولِ ومَبْلَغِه من الشُّهرةِ والقَبولِ وعلى رأيِ العلماءِ فيه على اختلافِ الأزمانِ.

وقد اتَّبعتُ في هذا الكتابِ منهجًا قائمًا وجريتُ على اصطلاحاتٍ مرعيَّةٍ

لا تخفى على مَن قرأَه قراءةَ تفهُّمٍ واستبصارٍ، وربَّما خالفتُ ما التزمتُه لنُكتةٍ أرومُها أو غرضٍ أقصِدُ إليه. وقد كتبتُه على وَفقِ المذاهبِ الإملائيَّةِ التي أثبتُّها في المتنِ وإن كانَ بعضُها خلافَ الرَّاجحِ عندي، وذلك لئلَّا يخالفَ التَّطبيقُ التَّنظيرَ فيُحدِثَ ذلك شيئًا من اللَّبسِ لدى القارئِ.

هذا وإنَّ لي في الإملاءِ آراءً لم يَجْرِ عليها العملُ في عصرِنا، ولكنِّي عزلتُها عن هذا الكتابِ، فلم أذكرْ شيئًا منها لا في المتنِ ولا في الحاشيةِ حذَرًا من خروجِ الكتابِ عن غرضِه. وإن يشأِ اللهُ أبسُطِ القولَ فيها في مقامٍ آخَرَ.

وأشكرُ لكلِّ مَن رفَدَني بفائدةٍ أو دلَّني على مصدرٍ أو أشارَ عليَّ بمشورةٍ. ومنهم الدُّكتورُ أسامةُ الشيرانيُّ والأستاذُ بلالٌ الخليليُّ والأستاذُ صفاءٌ البياتيُّ والدُّكتورُ فهدٌ العبريُّ. وأخصُّ بالشُّكرِ الأستاذةَ عائشةَ بِنتَ عليٍّ، فقد قرأتِ الكتابَ كلَّه ومنَحَتْه لطيفَ عنايتِها وصبَّتْ عليه دَقيقَ نظرِها فوقفَتْني على مواضعَ من الخطأِ والخلَلِ فأصلحْتُها وانتفعتُ بذلك أعظمَ الانتفاعِ. والحمدُ للهِ أوَّلًا وآخرًا.

وكتبَه:

أبو قصيٍّ

فيصلُ بنُ عليٍّ المنصورُ

٣/ ١٢/ ١٤٤٤هـ

القسمُ الأوَّلُ: الإملاءُ

مقدِّمةٌ في علمِ الإملاءِ

۞ تعريفُه:

هو عِلْمٌ يَدرُسُ الأصولَ التي تُحقِّقُ التوافقَ بينَ المكتوبِ والمنطوقِ وما يشذُّ عنها.

۞ أسماؤُه:

له أسماءٌ، منها (الكِتابُ) و(الهِجاءُ) و(الخطُّ) و(الرَّسمُ) و(الإملاءُ). وأقدَمُها (الكِتابُ). وأحدَثُها (الإملاءُ). وهو مِن اصطلاحِ التُّركِ. ومِن أوَّلِ مَنْ ذكرَه بهذا الاسمِ طاشكُبري زادَةُ (ت٩٦٨هـ)، سمَّاه (علمَ إملاءِ الخطِّ العربيِّ). وإنما سُمِّيَ بذلك لأنَّه كانَ مِن عادةِ معلِّمِ هذا العِلْمِ أن يمتحنَ معرفةَ طُلَّابِه بقواعدِ الكتابةِ وإتقانَهم لها من طريقِ الإملاءِ، أي: بأن يُمليَ عليهم فيكتبوا. وقد أصبحَ هذا المصطلحُ هو الشائعَ في زمانِنا، وتُرِكَ ما سِواه.

۞ مظانُّ مسائلِه:

القسمُ الأولُ: كتبُ الإملاءِ المستقلَّةُ:

هي كثيرةٌ. وأقدَمُ ما وقعَ إلينا منها «الهِجاءُ والعلمُ بالخطِّ» لداوودَ بنِ أبي طَيبةَ (ت٢٢٣هـ) -وهو كوفيُّ المذهبِ- فـ«الخطُّ» للمبرِّدِ (ت٢٨٥هـ) -وهو قطعةٌ يسيرةٌ- فـ«الخطُّ» لابنِ السَّرَّاجِ (ت٣١٦هـ) فـ«الخطُّ» للزجَّاجيِّ (ت٣٤٠هـ)

فـ«الكِتابُ» لابنِ دَرَسْتَوَيهِ (ت٣٤٧هـ) المطبوعُ باسمِ (الكُتَّابِ)، وهو غلَطٌ. ومنها «شرحُ وسيلةِ الإصابةِ في صنعةِ الكتابةِ» لابنِ خطيبِ الدَّهشةِ (ت٨٣٤هـ). وهو شرحُ منظومةٍ له أيضًا.

ومِن أهمِّ كتبِ المعاصرين في الإملاءِ «المطالعُ النَّصريَّةُ للمطابعِ المِصريَّةِ في الأصولِ الخَطِّيَّةِ» لنصرِ الهُورينيِّ (ت١٢٩١هـ) و«كتابُ الإملاءِ» لحسينِ والي (ت١٣٥٤هـ) -وقد قيلَ: (إنَّه أوَّلُ من جعلَ كلمةَ (الإملاءِ) عنوانًا لكتابٍ في هذا العلمِ)- و«قواعدُ الإملاءِ» لعبدِ السلامِ هارونَ (ت١٤٠٨هـ). وهو متنٌ مختصَرُ العبارةِ جامعٌ لكثيرٍ من المسائلِ.

القسمُ الثاني: ما ضُمِّنَ في كتبِ الأدبِ والكُتَّابِ:

أقدَمُ ما وقعَ إلينا منها ما ضُمِّنَ في «أدبِ الكاتبِ» لابنِ قُتيبةَ (ت٢٧٦هـ) في بابِ (تقويمِ اليدِ). ومنها ما ضُمِّنَ في «أدبِ الكُتَّابِ» لأبي بكرٍ الصُّوليِّ (ت٣٣٥هـ) و«صناعةِ الكُتَّاب» لأبي جعفرٍ النحَّاسِ (ت٣٣٨هـ) و«صُبحِ الأعشى في صناعةِ الإنشا» للقَلْقَشَنْديِّ (ت٨٢١هـ).

القسمُ الثالثُ: ما ضُمِّنَ في كتبِ النحوِ أو الصرفِ:

منها ما تضمَّنَه كتابُ «الجُمَلِ» للزجَّاجيِّ (ت٣٤٠هـ) و«المقدِّمةِ المُحْسِبةِ» لابنِ بابَشاذَ (ت٤٦٩هـ) و«الغُرَّةِ في شرحِ اللُّمَعِ» لابنِ الدَّهَّانِ (ت٥٦٩هـ) -وقد طُبِعَ مُفْرَدًا باسمِ «بابِ الهجاءِ»- وكتابُ «الشافيةِ» لابنِ الحاجبِ (ت٦٤٦هـ) و«تسهيلِ الفوائدِ» لابنِ مالكٍ (ت٦٧٢هـ) و«هَمْعِ الهوامعِ» للسُّيوطيِّ (ت٩١١هـ). وكذلك شروحُ هذه الكتبِ ولا سيَّما «التذييلِ والتكميلِ» لأبي حيَّانَ الأندلسيِّ (ت٧٤٥هـ). وقد طُبِعَ منه (بابُ الهجاءِ) مفردًا أيضًا.

واضعُه:

ليس للإملاءِ واضعٌ واحدٌ، وإنما تتابعَ على وضعِه جماعاتٌ من الناسِ في أزمانٍ متفاوتةٍ، على خلافٍ في نسبةِ بعضِ ذلك.

- فأمَّا صُوَرُ حروفِه نحوُ (ب) (س) (ط) فمأخوذةٌ من الخطِّ النَّبَطيِّ المأخوذِ من الخطِّ الآراميِّ(١) إلَّا أنَّها لم تكنْ منقوطةً. والذي اخترعَ النَّقْطَ -ويُسمَّى نَقْطَ الإعجامِ- نصرُ بنُ عاصمٍ اللَّيثيُّ (ت٨٩هـ) بأمرٍ من الحجَّاجِ بنِ يوسفَ الثقفيِّ، فجَعلَ للباءِ نقطةً مِن تحتِها وللتاءِ نقطتين مِن فوقِها وللثاءِ ثلاثَ نُقَطٍ من فوقِها. وكذلك صنَعَ في سائرِ الحروفِ(٢).

---

(١) هذا ما انتهى إليه المحدَثون. وهم لا ينسُبون ذلك إلى واضع بعينه، وإنما يرونه حدَثَ شيئًا فشيئًا. أما المتقدمون فهم على فريقين، فريق يرى أنَّه توقيف من الله تعالى وأنَّه علَّمَه آدمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وعليه ابنُ فارس (ت٣٩٥هـ) «الصاحبي ١٢». وحجتُه ظاهرُ قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ۝ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝﴾ [العلق]. وفريق يرى أنَّه اختراعٌ بشريٌّ. ثم اختلف هؤلاء بين أن يكون مخترعُه آدمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أو إسماعيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أو حِمْيَرَ بنَ سبأ أو جماعةً أسماؤهم: أَبْجَدْ وهوَّزْ وحُطِّي وكَلَمُنْ وسَعْفَصْ وقَرَشَتْ، وأنَّهم كتبوا الحروف على أسمائهم، أو ثلاثةَ نفر هم: مُرامِر بن مُرَّة وأسْلَم بن سِدرة وعامر بن جَدَرة. ويزعمون أنَّ الذي وضعَ منهم صُوَر الحروف هو مُرامِر. وقيل غيرُ ذلك. ومِن أصحاب هذا الفريق من زعم أنَّه مأخوذ من خطِّ المسنَد الحِمْيَري، ومنهم من زعم أنَّه مأخوذ من الخطِّ السُّرياني، ومنهم مَن يُفهَم منه أنَّ الخطَّ العربي وُضِع ابتداءً غيرَ مأخوذ من شيء قبله. وحُجَجُهم في هذا كلِّه بعضُ الروايات المأثورة. وليس في تحقيق هذه المسألة كبير طائل.

(٢) هذا القول المشهور. وذهب بعضهم إلى أنَّ النَّقْط كان معروفًا قبل نصر. ومِن أقوى حُجَجهم في ذلك عِدَّةٌ من النقوش المؤرَّخة قبل زمن نصر. وبعضُ المتقدمين ينسب ذلك إلى عامر بن جَدَرة. والمخالفون يشكِّكون في الاحتجاج بهذه النقوش ويجوِّزون أن يكون نَقْطها من إلحاق بعض المتأخرين.

- وأمَّا شَكْلُ الحروفِ أو ضبطُها -ويُسمَّى نَقْطَ الإعرابِ- فقد ابتدأ وضعَه أبو الأسْودِ الدُّؤَليُّ (ت٦٩هـ)، فابتكرَ صُورًا للفتحةِ والضَّمَّةِ والكسرةِ والتنوينِ، وجعلَ صورةَ الفتحةِ نقطةً فوقَ الحرفِ، وصورةَ الكسرةِ نقطةً تحتَه، وصورةَ الضَّمَّةِ نقطةً بينَ يديه، فإن كانَ الحرفُ منوَّنًا فنقطتينِ.

فلمَّا جاءَ الخليلُ بنُ أحمدَ (ت١٧٥هـ) غيَّرَ نَقْطَ الإعرابِ الذي وضعَه أبو الأسودِ إلى النَّقْطِ المعروفِ اليومَ حينَ كثُرَ الالتباسُ بينَ النَّقْطينِ نَقْطِ الإعرابِ ونَقْطِ الإعجامِ، فجعلَ الضَّمَّةَ واوًا صغيرةً والفتحةَ ألفًا مبطوحةً والكسرةَ رأسَ ياءٍ لأنَّ هذه الحركاتِ أبعاضُها. فإن كانت منوَّنةً فاثنتين. واخترعَ علامةً للشَّدَّةِ (ّ)، واشتقَّها مِن أوَّلِ لفظِ (شديدٍ)، وعلامةً للسكونِ (ْ)، واشتقَّها مِن أوَّلِ لفظِ (خفيفٍ)، وعلامةً للهمزةِ (ء)، واشتقَّها مِن رأسِ حرفِ العينِ لاشتراكِهما في المخرجِ.

- أمَّا قوانينُ الإملاءِ وأحكامُه مِن زيادةٍ وحذفٍ وتعدُّدِ صُوَرٍ ونحوِ ذلك فلها عِلَلٌ مختلِفةٌ تُذكرُ في مواضعِها.

۞ أنواعُه:

الإملاءُ ثلاثةُ أنواعٍ:

١. إملاءُ المصحفِ. ولا يُقاسُ عليه لِما فيه من كثرةِ الاختلافِ والشذوذِ، على أنَّه يُستأنَسُ به في الجُملةِ، ولا سيَّما ما اطَّردَ منه.

٢. إملاءُ العَروضِ. وهو إملاءٌ قياسيٌّ لا شذوذَ فيه لأنَّه يقومُ على كتابةِ كلِّ ما يُنطقُ وتركِ كتابةِ كلِّ ما لا يُنطقُ. وهو خاصٌّ بعلمِ العَروضِ.

٣. الإملاءُ الاصطلاحيُّ. وهو في منزلةٍ بينَ النوعين السابقين، وذلك أنَّ فيه

أقيسةً مطَّرِدةً، ولكنَّها ليست في اطِّرادِ إملاءِ العَروضِ، وشواذَّ، ولكنَّها ليست في قدرِ شذوذِ إملاءِ المصحفِ. وهذا النوعُ هو ما عليه الناسُ. وهو الذي سنتناولُه.

فَضْلُه:

مِن الدليلِ على فضلِ هذا العِلْمِ أنَّه أوَّلُ ما يتعلَّمُه الصَّبيُّ حينَ يتعرَّفُ صُوَرَ حروفِ الهجاءِ وطُرُقَ كتابتِها. وليس مِن أحدٍ يخطُّ حرفًا إلَّا وهو مفتقرٌ إليه ومحتاجٌ إلى معرفتِه، ولولا ذلك لم يَفرُقْ بينَ الحروفِ المتشابهةِ ولم يَعرفْ ما يُفْصَلُ منها وما يُوصَلُ، وما يُزادُ منها وما يُنقصُ. ولا يزالُ الناسُ إلى اليومِ يَعيبون مَن يُخْطِئُ في الإملاءِ ويرون أنَّ ذلك ممَّا يَغُضُّ من قَدْرِه ويحُطُّ من مرتبتِه، ويستدلُّون به على محَلِّه من متانةِ العِلْمِ ومن صِحَّةِ الفهْمِ.



مَدْخَلٌ

حقُّ المكتوبِ أن يطابقَ المنطوقَ ويؤدِّيَه كما هو لأنَّ الكتابةَ نائبةٌ عن النطقِ وممثِّلةٌ له، فمَثَلُها كمَثَلِ مسجِّلِ الصوتِ لا يغادرُ شيئًا ممَّا سمِعَه ولا يغيِّرُه ولا يزيدُ عليه، ولكنَّ في الإملاءِ مواضعَ وألفاظًا شذَّت عن ذلك فخرجَت عن مُقتضَى هذه المطابَقةِ. وذلك يوجبُ معرفةَ أصولِ المطابقةِ ومعرفةَ ما شذَّ عنها.

والأصولُ التي تتحقَّقُ بها مطابقةُ المكتوبِ للمنطوقِ خمسةٌ، عليها مَدارُ الإملاءِ. وسنعرضُها واحدًا واحدًا ونبيِّنُ في كلِّ أصلٍ منها ما شذَّ عنه. وهي بالإجمالِ:

الأصلُ الأوَّلُ: الأصلُ في كلِّ حرفٍ وفي كلِّ علامةٍ أن تكونَ له صورةٌ واحدةٌ لا تتعدَّدُ لأنَّ المنطوقَ واحدٌ، فلا وجهَ لتعدُّدِ صُوَرِه.

الأصلُ الثاني: الأصلُ في المكتوبِ أن يكونَ مطابقًا للمنطوقِ من غيرِ زيادةٍ ولا نقصٍ، فلا يُزادَ فيه شيءٌ لا يُنطَقُ، ولا يُحذفَ منه شيءٌ ممَّا يُنطقُ.

الأصلُ الثالثُ: إذا وقعَ في الحرفِ إبدالٌ وكانَ مقتضِيه متَّصلًا بالكلمةِ نفسِها فالأصلُ أن يُرسمَ بحسَبِ حالِه الراهنةِ بعدَ الإبدالِ لا بالنظرِ إلى حالِه السابقةِ.

الأصلُ الرابعُ: الأصلُ في كلِّ كلمةٍ أن تُكتبَ مفصولةً عن غيرِها.

الأصلُ الخامسُ: الأصلُ في الرسمِ مراعاةُ حالِ الوقفِ والابتداءِ، فإذا كانَ للكلمةِ في الابتداءِ والوقفِ حالٌ تخالفُ حالَها في الوصلِ فالمُراعَى هو حالُ الابتداءِ والوقفِ، ما عدا الشَّكلَ، فالمُراعَى فيه حالُ الوصلِ.

الأصلُ الأوَّلُ: وَحدانيَّةُ الصُّوَرِ

حروفُ العربيةِ تسعةٌ وعشرون حرفًا، وهي (أ ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ع غ ف ق ك ل م ن هـ و لا ي)[١].

---

(١) للمعاصرين في نَقْط الياء المتطرفة مذهبان:

أ- نَقْطُها (ي) (ـي). وهو ما عليه جمهور المعاصرين. وبه صدرَ قرار **مجمع اللغة العربية بالقاهرة** «مجموعة القرارات العلمية ٣١٣». وهو الراجح.

ب- تَرْكُ نَقْطها (ى) (ـى). وهو مذهب كثير من المصريين، ولكنَّه اليومَ أقلُّ منه أمسِ. وهو مذهب المتقدمين أيضًا. وعليه رَسْمُ المصحف.

فإذا وقعتِ الياءُ صورةً للهمزة أو للألف اللَّيِّنة فالمعاصرون مجمعون على إهمالها نحو (سُئل الفتى هانئ).

وسببُ اختلافهم في ذلك اختلافُهم بين طرد الحكم وإن زالت علَّته وإلغائه عند زوال علَّته، وذلك أنَّهم جميعًا متفقون على أنَّ القياسَ نقطُ الياء إذا تطرَّفَتْ كما تُنقَط إذا تقدَّمَتْ أو توسَّطَتْ نحو (يبـ). وكذلك حالُ جميع الحروف المنقوطة كالباء والجيم والذال، غيرَ أنَّ الذين يرون الإهمال يحتجون بأنَّ صورة الياء المتطرِّفة لا تشابه صُوَر غيرها من الحروف، والنَّقطُ إنما جيء به لِيقِي من اللبس، فقَدْ زالَ اللبسُ، فينبغي أن يزول الحُكْمُ على أثَرِه. هذا مع ما في الإهمال من التخفُّف والاختصار.

والذين يرون نَقْطَها يحتجون بأنَّ الحُكْم إذا جرى على علَّة وانقادَ له قياسٌ لم يُلتفَتْ إلى زوال علَّته في الأقلِّ أو النادر، وقد علِمْنا أنَّ جميع الحروف المنقوطة تُنقَط في كل موضع وأنَّ الياء تُنقَط متقدِّمةً ومتوسِّطةً، والتزامُ القياس وإن جرَّ بعضَ المئونة أيسَرُ من احتمال الشذوذ وتشعيب الأحكام لأجْلِه، فكيف ولا مئونةَ في نقط الياء المتطرِّفة. هذا على أنَّه لا يُسلَّم بزوال العلَّة -وهي خشية اللبس- لأنَّ الألف المتطرِّفة تُرْسَم في بعض أحوالها على صورة الياء كما في (هُدى) و(مَسْعى)، فقد أفضَى هذا الاشتراكُ إلى بعض اللبس كما في (ذِكرى) إذ لا يُدرى أألفٌ آخرُها أم ياء. فإن قيل بضرورة الضبط دوفعَ ذلك =

وعلاماتُ الشَّكلِ الأصليةُ ستٌّ، وهي الفتحةُ (َ) والضمَّةُ (ُ) والكسرةُ (ِ) والسكونُ (ْ)[(١)] والشدَّةُ (ّ) والتنوينُ (ً ٌ ٍ)[(٢)].

= بأنَّه وقوعٌ فيما فُرَّ منه، وهو الاستثقال. وإذن فالأخذُ بالقياس -وهو النَّقْط- أولى وأهونُ من اللجوء إلى الضبط. هذا مع أنَّ الضبطَ لا يَلتزِمه كلُّ أحد، فاللبسُ -لا محالةَ- واقعٌ. على أنَّه ليس في مقدرة الضَّبط أن يَفصِل بين الألف المرسومة على صورة الياء وبين الياء الليِّنة - وهي المفتوح ما قبلها مثل (حوالَي)- إذا تُرِكَ نَقْطُها، فإنَّه لا يَرفَعُ عنها اللبسَ ضبطُ ما قبلها. ولقد وقعَ هذا، انظر «معجم الصواب اللغوي ١/ ٣٣٧».

واعلمْ أنَّ في العربية حروفًا أخرى فرعيةً غيرَ هذه الحروف التسعة والعشرين. ومِثْلُها في العامِّيَّاتِ واللغات الأعجمية أيضًا، وذلك كالكاف والشين والفاء المجهورات، والجيم والباء المهموستين. فإذا أُريدَ تصويرُها ابتغاءَ حكايتها فلها صُوَر مختلفة مصطلَحٌ عليها لا يتسع هذا المختصَر لعرضها وبسط القول فيها. وانظر على سبيل المثال «مجلة مجمع فؤاد الأول ٤/ ١٨» و«مجلة مجمع اللغة العربية ٨/ ١٨١».

(١) للمعاصرين في صورة رسم السكون مذهبان:

أ- رسمُ السكون على هيئة دائرة كما أثبتْنا. وهو مذهب عامَّة المعاصرين. وهو عَمَلُ **أهل المدينة قديمًا «المحكم ١٦٥» (للداني)**.

ب- رسمُه على هيئة رأس الحاء (ح). وهو مذهب **قليل من المعاصرين**، ولا سيَّما **الخطَّاطين**. والمراد به أوَّلُ لفظ (خفيف) مجرَّدًا من النُّقطة. وهو **اختراعُ الخليل بن أحمد** (ت١٧٥هـ) **ومذهبُه ومذهبُ أتباعه «المحكم ١٦٥، ١٦٦»**.

(٢) لا يجب رسم علامات الشَّكْل على الكلمة إلَّا إذا خِيف اللبسُ، غير أنَّ المعروف في **اصطلاح المعاصرين** إيجابُ رسْم الشَّدَّة متى ما رُسِمَتْ حركةُ حرفها، فإذا رَسَمْتَ (تكسر) وأنت تريد بناء (تَفَعَّلَ) لم يُنكَر ذلك إن لم يُلبِس، وإذا رسمْتَها (تكسَر) وأنت تريد البناء نفسَه سُمِّيتَ مُخطِئًا حتى تُصْحِبها الشَّدَّة فترسمَها (تكسَّر). **ويكادون يوجبون** أيضًا رسم التنوين مع الألف المبدَلة من تنوين النصب نحو (رأيت زيدًا).

وهذا **عُرْفٌ قديمٌ**، فقد ذكر ابن دَرَسْتَوَيهِ (ت٣٤٧هـ) أنَّ الكُتَّاب استخفُّوا إثبات التنوين في نحو (زيدًا) حتى صار عندهم كاللازم، ورأى أنَّ تَرْكَ رسم التنوين أجود، وذلك =

ويوضعُ التنوينُ تحتَ الحرفِ إن ولِيَ كسرةً نحوَ (مررتُ بزيدٍ)، وفوقَه إن ولِيَ ضمَّةً أو فتحةً نحوَ (جاءَ زيدٌ) و(رأيتُ زيدًا) و(رأيتُ فتًى)[1].

= لانتفاء اللبس «الكِتاب ١٠٢». وتركُ إثباته محكيٌّ عنهم طلبًا للإيجاز إلَّا قبل أحرف الإظهار «النقط والشكل ١٠٢، ١٠٣» (لأبي حاتم السِّجِسْتاني، المضمَّن في «علم النقط والشكل»).

(١) للمعاصرين في موضع تنوين النصب مذهبان:

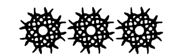
أ- وَضْعُ التنوين على الحرف الذي يسبق الألفَ نحو (رأيت زيدًا) و(فتًى). وهو مذهب **أكثر المعاصرين**. وقالَ به من المتقدمين **الخليل بن أحمد** (ت١٧٥هـ) **وأصحابُه** «النقط والشكل ٥٤» (لابن السرَّاج، المنشور في مجلة «نامه بهارستان، ع١٥») و«المحكم ١٧٧» (للداني). وهو الراجح.

ب- وَضْعُه على الألف نحو (رأيت زيداً) و(فتىً). وهو مذهب **كثير من المعاصرين**. وعليه رأي **مجمع اللغة العربية بدمشق** «قواعد الإملاء ١٢، ط الثالثة». وقالَ به من المتقدمين **أبو محمد اليزيدي** (ت٢٠٢هـ) «النقط والشكل ٥٤» (لابن السرَّاج)، **وأبو عمرو الداني** (ت٤٤٤هـ)، ونسَبَه إلى **جمهور النُّقَّاط** «المحكم ١٨٠».

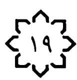
وسببُ اختلافهم في ذلك اختلافُهم فيما تُحمَل عليه وفي جهة اعتبارها، فأما أصحاب المذهب الثاني فرأوا أنَّ الألف بدَل من التنوين، وذلك يوجب أن يكون موضعهما واحدًا لأنَّ البدل نائبٌ عن المبدَل منه، فرسموا التنوين على الألف. وأما أصحاب المذهب الأول فرأوا أنَّ الألف وإن كانت بدَلًا من التنوين فهما مختلفَا النوع، فالألف حرف، والحروف يُراعى فيها حالُ الوقف والابتداء. ومن أجل هذا أُثبِتَ رسْمُها مع أنَّها لا تُنطق في الوصل، اعتبارًا بنطقها عند الوقف عليها، والتنوينُ معدودٌ من الشَّكل، والشَّكلُ يُراعى فيه حالُ الوصل لا حالُ الوقف، فأُثبِتَ رسمُه لأنَّه يُنطق في الوصل، كما يُثبَت رسمُ تنوين الرفع والجرِّ، فلكلٍّ واحد منهما جهةٌ غيرُ جهة الآخَر. وإذن لا فرق بين تنوين النصب وتنوين الرفع والجرِّ، وكما يوضع تنوين الرفع والجرِّ على الحرف أو تحتَه كذلك ينبغي أن يُصنَع بتنوين النصب. هذا مع أنَّ رسم التنوين على الألف يقتضي رسْمَ الفتحة عليها أيضًا لأنَّ هذه الصورة (ً) مركَّبةٌ من صورة الفتحة وصورة التنوين اللاحق لها، ولا وجهَ سائغًا لهذا.

والأصلُ في كلِّ حرفٍ من هذه الحروفِ وفي كلِّ علامةٍ من هذه العلاماتِ أن تكونَ له صورةٌ واحدةٌ لا تتعدَّدُ لأنَّ المنطوقَ واحدٌ، فلا وجهَ لتعدُّدِ صُوَرِه.

وقد شذَّ عن هذا الأصلِ حرفان وعلامةٌ، فإنَّ لها أكثرَ مِن صورةٍ، فأمَّا الحرفان فالهمزةُ، والألفُ. وسنُفردُ لهما بابين. ويلحقُ بهما بابُ الضادِ والظاءِ[1]. وأمَّا العلامةُ فالتنوينُ، لأنَّه نونٌ واحدةٌ تُرسَمُ على ثلاثِ صُوَرٍ بحسَبِ الحركةِ التي قبلَها. ولا يحتاجُ إلى تفصيلٍ.



(١) هذا الباب ليس من مباحث الإملاء، وإنما هو مَبْحثٌ صوتيٌّ لُغويٌّ، وذلك أنَّ رسم هذين الحرفين مطابق لنطقهما، والإملاءُ إنما يبحث فيما شذَّ عن المطابقة، ولكنْ لمَّا كان كثير من الناس ينطقونهما نطقًا واحدًا صارا كأنَّهما حرف واحد له أكثر مِن صورة. وهذا الخلل قديمٌ، فقد ذكر أبو عُمَر الزاهد (ت٣٤٥هـ) أنَّه (قد اعتاصت معرفتهما على الكُتَّاب لتقارب أجناسهما في المنطق واشتباه أجراسهما في المسامع... والتباس حقيقة كتابتهما) «الفرق بين الظاء والضاد ٢٢».



الفرعُ الأوَّلُ: بابُ الهمزةِ

اعلمْ أنَّ الهمزةَ أوَّلُ حروفِ العربيةِ في ترتيبِ (أ ب ت ث). ومخرجُها أقصى الحَلْقِ (الحَنْجَرةِ). وتُسمَّى قديمًا بالألفِ. وقد يقالُ لها: (الألفُ اليابسةُ) فَرْقًا بينَها وبينَ الألفِ الليِّنةِ.

ولا تخلو الهمزةُ مِن أن تقعَ في أوَّلِ الكلمةِ أو في وسَطِها أو في آخرِها. وهذا تفصيلُ طريقةِ رسمِها في المواضعِ الثلاثةِ.



النوعُ الأوَّلُ: الهمزةُ الابتدائيةُ

وهي التي تقعُ أوَّلَ حرفٍ من الكلمةِ. وتُسمَّى أيضًا الهمزةَ المبتدأَةَ، والهمزةَ المتقدِّمةَ، والهمزةَ المتصدِّرةَ.

ولِرسمِها ثلاثُ قواعدَ:

۞ القاعدةُ الأُولَى:

قاعدةُ لُزومِ الألِفِ. وذلك أنَّ الهمزةَ الابتدائيةَ تصاحبُ في رسمِها صورةَ الألفِ (ا) مطلقًا[١]، فإن كانت مفتوحةً أو مضمومةً رُسِمَتْ فوقَ الألفِ نحوَ (أَمَرَ) و(أُمٌّ)، وإن كانت مكسورةً رُسِمَتْ تحتَها نحوَ (إِنَّ). والأصلُ أن تُنطقَ في الابتداءِ بها وحينَ وقوعِها في وصلِ الكلامِ مِثْلَ سائرِ الحروفِ. وتُسمَّى حينئذٍ همزةَ قطعٍ أو ألفَ قطعٍ.

وقد شذَّت عن ذلك مواضعُ تُنطقُ فيها الهمزةُ في الابتداءِ وتسقطُ في الوصلِ. وتُسمَّى حينئذٍ همزةَ وصلٍ أو ألفَ وصلٍ، وتُرسمُ ألفًا غيرَ مهموزةٍ (ا). وهذه المواضعُ بعضُها أسماءٌ وبعضُها أفعالٌ وبعضُها حروفٌ[٢].

---

(١) علَّةُ رَسْمها مع الألف مطلقًا أنَّ رسم الهمزة قائم على مراعاة لغة التخفيف، والهمزةُ متى وقعَتْ أوَّلَ الكلمة لم تُخفَّف، فرُسِمَتْ على صورتها الأصلية، وهي (ا). وسيأتي تِبيان ذلك (صـ٣٢).

(٢) ذكرُ مواضع همزة الوصل مسألةٌ لغويةٌ صرفيةٌ، وليس بمسألة إملائية، وذلك أنَّ رسمها بالوصل موافق لنطقها، والإملاءُ إنما يتناول ما خرجَ عن الموافقة، ولكنْ لمَّا كان كثير من الناس لا بصرَ له بمواضع وصلها، فهو لا يَميزها من همزة القطع، حدَثَ عن ذلك خطؤه في رسمها فاحتيجَ إلى ذكرها في علم الإملاء. ولو كان في سليقته بقيَّةٌ لكفاه أن يقال له:=

- فأمَّا الأسماءُ فمنها أسماءٌ غيرُ مصادرَ، وأسماءٌ مصادرُ، فأمَّا غيرُ المصادرِ فستَّةٌ فقط، وهي اِسمٌ[١]، واِستٌ، واِبنٌ (وفرعاها اِبنُمٌ، واِبنةٌ)، واِمرُؤٌ (وفرعُها اِمرأةٌ)، واِثنانِ وإن كانَ علَمًا على اليومِ المعروفِ[٢] (وفرعُها اِثنتانِ)، واَيمُنٌ (وفرعُها اَيمٌ).

= أدخِلْ على الهمزة واوًا، فإن نطقتَها فهي همزة قطع، وإن حذفتَها في النطق فهي همزة وصل نحو (تعال واحضُرْ وأَحضِرْ كتابك)، الأُولى وصلٌ، والثانية قطعٌ.

(١) حركة الهمزة في (اسم) وأخواتها لا تُنطق إلَّا إذا قُطِعَتِ الهمزةُ عند الابتداء، ولا تُنطق في وصل الكلام.

(٢) للمعاصرين في نوع همزة (الاثنين) علَمًا على اليوم المعروف مذهبان:

أ- القول بوصل همزته، فيُكتب (يوم الاثنين). وهو قول أكثر المعاصرين. وهو قول المتقدمين لا يعرفون غيرَه. وهو الراجح.

ب- القول بقطع همزته، فيُكتب (يوم الإثنين). وهو قول كثير من المعاصرين. وعليه رأي مجمع اللغة العربية بدمشق «قواعد الإملاء ٤، ط الثالثة». وزعَمَ بعضهم أنَّه مذهب ابن الطراوة (ت٥٢٨هـ).

وسببُ اختلافهم في ذلك اختلافُهم في الاسم إذا تحوَّل علَمًا وفيه قبل العلمية حُكْمٌ لا يغلب على الأسماء أفَيبقى على حالِه أم يُحمَل على الغالب في الأسماء. فذهبَ أصحاب المذهب الثاني إلى أنَّه انتقلَ بالعلمية من نوع إلى نوع فوجبَ حملُه على الغالب في الأسماء. ولهذه العلَّة رأوا قطع همزة (الاثنين) لأنَّ الوصل ليس أثيلًا في الأسماء. وذهبَ أصحاب المذهب الأول إلى أنَّه لم يزَل اسمًا كما كان قبل العلمية، فلا يصحُّ أن يُتقاضَى ما سُوِّغَه قبلَها، فإنما مَثَلُه كمَثَل المنتقل من زاوية في الغرفة إلى زاوية أخرى منها. ولهذا يرون بقاء همزته موصولة. ويشهَد لهذا إبقاؤُهم اسم (امرئ القيس) موصولَ الهمزة وهو علمٌ. بل بلغَنا عنهم وصلُ همزة (اثنين) بعينها في أبيات صحيحة من الشعر كقول حسَّان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «ديوانه ٢٠٨»:

بأبي وأمِّي مَن شهدتُ وفاتَه   في يوم الاثنينِ النبي المهتدي =

والِاستُ: العَجُزُ. والِابنُمُ: بمعنى الابنِ. وايمُنٌ: جمعُ (يمينٍ)، وهي كلمةٌ يُقْسَمُ بها نحوَ (وايمُنُ اللهِ لأجتهدنَّ). و(ايمٌ) مخفَّفةٌ منها.

= وقول أبي صخر الهذلي «شرح أشعار الهذليين ٢/ ٩٣٩»:

أرائـحٌ أنـت يـومَ اثنيـنِ أم غـادِ ولم تسلِّم على ريحانة الوادي؟

ونصَّ عليه العلماءُ كقول الفرَّاء (ت٢٠٧هـ): (والعرب تقول: قُمْ لَان وقُمِ الَان، وصُمِ الِاثنين وصُمْ لِاثنين) «معاني القرآن ٣/ ١٠٢» [وفيه تصحيف صحَّحتُه] -وهذا نصٌّ نادرٌ لم أر من احتجَّ به- وكقولِ المبرِّدِ (ت٢٨٥هـ) أيضًا: (وتقول فيما كان عَلَمًا في الأيام كذلك في تصغير «سَبت»: «سُبَيْت» وفي تصغير «أحد»: «أُحَيْد» [و]في «الِاثنين»: «ثُنَيَّان» لأنَّ الألف ألف وصل) «المقتضَب ٢/ ٢٧٥، ٢٧٦» وكقولِ لأبي العلاء المعري (ت٤٤٩هـ) تجدُه في «الصاهل والشاحج ٤٣٤» وكقول الفيومي (ت٧٧٠هـ): (ويوم الاثنين همزتُه وَصْلٌ) «المصباح المنير ٥». وهذا هو القول الصحيح الذي صدَّقَه السَّماع وشهِد عليه القياس وصرَّح به العلماء، فلا ينبغي العدول عنه.

هذا مع أنَّ تواطؤ العلماء قديمًا وإطباقَهم على إغفال بيان قطع همزة هذه الكلمة مع فشوِّها بين الناس وكثرة جوَلانها على الألسن كافٍ في إثبات أنَّ العرب لم يكونوا يعرفون فيها إلَّا الوصل وأنَّ حُكْم هذه الكلمة علَمًا عندهم كحُكْمها اسمَ جنس، إذ لو كان حُكْمها يختلف لما أغفلوا بيانَه لما لها من الصِّيت والذِّكر.

وأما نسبتهم القطعَ إلى ابن الطراوة فإنما قال: (لأنَّ همزة الوصل إنما كانت فيه [أي: الاسم] حين كان جاريًا على الفعل، وقد خرج عن ذلك بالعلمية) «تمهيد القواعد ٤١٠٣، ٤١٠٤». وكلامه هذا إنما يُوجَّه على المصادر نحو (انطلاق) دون (اثنين) وأخواتها من الأسماء. وهو ما فهِمَه مَن نقلوا عنه كابنِ الضائع (ت٦٨٠هـ) في «شرح الجمل، القسم الأول ٢/ ٨٢٨» (المضمَّن في «ابن الضائع وأثره النحوي») وغيره. ومعلومٌ أنَّ المصادر إنما لحِقَتْها همزة الوصل حملًا على أفعالها. وليس كذلك (اثنان) وبابُها.

على أنَّه يجوز أن يكون ابن الطراوة إنما يحكي ما يراه القياسَ فيما يُستحدَث من الأعلام، فأما يوم (الاثنين) فإنَّه لم يزل علَمًا على وجه الدهر، وقد ثبتَ لنا بالسماع أنَّ العرب تصل همزته. على أنَّ للتبريزي (ت٥٠٢هـ) كلامًا قد يوهمُ جوازَ القطع، وهو قوله: =

ولا يغيِّرُ حكمَ الوصلِ في همَزاتِ هذه الأسماءِ ما اتَّصلَ بها من تثنيةٍ نحوَ (اسمانِ) و(ابنانِ) و(امرأتانِ)، أو نسبةٍ نحوَ (الاسميَّةِ) و(اثنَينِيَّةٍ). فإذا جُمِعَتْ قُطِعَتْ نحوَ (أسماءٍ) و(أبناءٍ) لأنَّ همزةَ الوصلِ حُذِفَتْ واجتُلِبَ مكانَها همزةُ القطعِ التي تكونُ في بناءِ (أفعالٍ)، فصارت كـ(أقفالٍ) و(أقلامٍ).

- وأمَّا الأسماءُ المصادرُ فتُذكرُ معَ أفعالِها.

- وأمَّا الأفعالُ فالذي همزتُه منها بالوصلِ ثلاثةُ أنواعٍ، وهي أمرُ الفعلِ الثلاثيِّ نحوَ (اكتُبْ)، وماضي الفعلِ الخماسيِّ والسداسيِّ وأمرُهما ومصدرُهما نحوَ (انطلَقَ وانطلِقِ انطلاقًا) و(استغفَرَ واستغفِرِ استغفارًا). وما سوى ذلك فهمزتُه همزةُ قطعٍ نحوَ (أَمرَ أمرًا) و(أكرَمَ وأكرِمْ إكرامًا) و(أقامَ وأقِمْ إقامةً) و(أنا أَكتبُ) و(أَنطلقُ) و(أُكرِمُ)، وغيرِها.

- وأمَّا الحروفُ فحرفٌ واحدٌ فقط، وهو (أَلْ)[1] (وفرعُها (أَم) في لغةٍ لبعضِ العربِ)، فإنَّ همزتَها همزةُ وصلٍ أيًّا كانَ مدخولُها نحوَ (الرجلِ) و(العبَّاسِ) و(الذي) و(امْبرِّ) أي: (البرِّ). ومنها (البتةُ) أيضًا، فإنَّه لا يجوزُ فيها إلَّا الوصلُ كسائرِ ما تَلحقُه (أَلْ)[2].

= (قَطَعَ ألفَ «الاثنين» [يعني أبا تمام في بيتٍ له]، وذلك جائز)، وأنشدَ بيتين من الشعر قُطِعَتْ فيهما همزتُه «شرح ديوان أبي تمام ٢/ ١١٤». وينبغي أن يكون مرادُه جوازَه في الشعر لأنَّه إنما ذكرَ ذلك معلَّقًا على قطعها في شعر. ولا يُفهَم منه تجويزُه في النثر. وقطعُها في الشعر أمرٌ بيِّنٌ متَّفَقٌ عليه عند العلماء.

(١) قُطِعتْ همزة (أل) هنا لأنَّها خرجَتْ عن الحرفية واستُعمِلَت استعمال الأسماء، فحُمِلَتْ على الغالب في الأسماء، وهو قطع الهمزة.

(٢) للمعاصرين في نوع همزة (البتة) ثلاثة مذاهب:

أ- القول بأنَّ همزة (البتةَ) همزة وصل ليس غيرُ. وهو قول أكثر المعاصرين. =

= وقالَ به من المتقدمين الدمامينيُّ (ت٨٢٧هـ) «تاج العروس، ب ت ت» وابنُ حجر (ت٨٥٢هـ) «فتح الباري ١/ ٨٤، ٧/ ٤٨٣» والسيوطيُّ (ت٩١١هـ) «التوشيح شرح الجامع الصحيح ٦/ ٢٦٢٦» وابنُ الحنبلي (ت٩٧١هـ) «عِقد الخِلاص ٢٠٥» (المضمَّن في «جهود ابن الحنبلي اللغوية») والمُلَّا عليٌّ القاري (ت١٠٤١هـ) «مرقاة المفاتيح ٥/ ٢١٣٩» والبلغيثيُّ (ت١٣٤٨ هـ) في رسالته «استدراك الفلتة على من قطعَ بقطع همزة البتة ١٨٧، ١٨٨» (المنشورة في «مجلة آفاق الثقافة والتراث، ع٣٣») وغيرُهم. وهو الراجح.

ب- القول بأنَّ همزتها همزة قطع ليس غيرُ. وهو قول كثير من المعاصرين. وقال به من المتقدمين الكِرمانيُّ (ت٧٨٦هـ) «الكواكب الدراري ١٢/ ١٢٣» والكفَويُّ (ت١٠٩٤هـ) «الكُلِّيَّات ٢٠٤». وذكَرَ ابن عابدين (ت١٢٥٢هـ) أنَّه (المشهور على الألسنة) «الفوائد العجيبة ٥٣»، يريد ألسنةَ أهل عصره.

ج- القول بجواز وصل همزتها وقطْعِها. وهو قول بعض المعاصرين. وعليه رأي مجمع اللغة العربية بدمشق «قواعد الإملاء ٧، ط الثالثة».

وسببُ اختلافِهم فيها اختلافُهم في قَبول الاحتجاج برواية من روَى فيها القطعَ، وهو تاج الدين الأَسفراييني (ت٦٨٤هـ)، وذلك في كتابه «اللُّباب ٧٨» إذ قال: (وقطعُ الهمزة بمعزِلٍ عن القياس، لكنَّه مسموع)، فأصحابُ المذهب الثاني يقبلون روايته هذه ويحتجون بها لأنَّه عالمٌ ثقةٌ لم يُقرَف بكذب، ولا محوِجَ له إلى ذلك. وأصحابُ المذهب الأوَّل يأبون قبولها والتعويل عليها، وذلك أنَّ آفات الرواية ليست مقصورة على الكذب، بل إنَّ منها الخطأ والوهم. وما أكثر ما يقع ذلك! والأَسفراييني منفرد بهذه الرواية على تأخُّره وبُعدِ زمنه من زمن الرواية، ولا يُعرف أحدٌ حكاها قبله. هذا مع أنَّ قَطْعَها مما تتوفر الدواعي على نقله في كتب اللغة والنحو والصرف والخطِّ وعلى الاحتجاجِ به لمسائلَ شتَّى، ومما تشرئبُّ الهمم إلى حكايته لغرابته، فإغفالُ هؤلاء العلماء جميعًا لهذا الأمر قرنًا بعد قرن مع تظاهر الأسباب الداعية إلى ذكره كافٍ في الدلالة على أنَّهم وَهُم أهلُ الرواية ونقَلَةُ اللغة لم يبلغهم ذلك. على أنَّ الأَسفراييني لم ينقلها عن متقدم ولا ذكرَ لها شاهدًا من =

فإنْ سُمِّيَ بالفِعلِ جازَ قَطْعُ همزتِه ووَصْلُها كقولِك: (هذه قناةُ إقرأ) و(اقرأ).
وإن سُمِّيَ بالاسمِ بقيتْ همزتُه همزةَ وصلٍ ولم يتغيَّرْ حكمُه نحوَ (جاءتِ ابتسامُ)[1].

= كلام العرب، وعلى أنَّ مظنَّة الوهم ظاهرة في دعواه أيضًا، إذْ لعلَّه قرأ في بعض الكتب (البتة القطع)، وهذا معناها في اللغة، فتوهَّمها لبادرة استعجال أو غفلة (البتة بالقطع).
ويجوز أيضًا أن يكون استوحى ذلك من نصٍّ لابن الفَرُّخان (ت ق٦هـ) في «المستوفِي في النحو ١/ ٣٠٣». وهو لا يَدُلُّ على أنَّ الهمزة تُقطَع وصلًا لمن تأمَّلَ، ولو دلَّ لم يُقبَل إلَّا بسلطان.

وأما أصحاب المذهب الثالث فإنَّهم رأوا أنَّه يُمكنهم الجمعُ بين القولين، فجوَّزوا الوصل لأنَّه القياس، وجوَّزوا القطع اعتمادًا على ما زعمه الأسفراييني من أنَّه مسموع.

(١) موضعُ بحثِ هذه المسألة علم الصرف، وإنما عرضنا لها هنا لأنَّ قلَّةَ المعرفة بطريقة لفظها تفضي إلى الخطأ في طريقة رسمها. وللمعاصرين في هذه المسألة مذهبان:
أ- القول ببقاء همزة الاسم إذا سُمِّي به على حالها من الوصل، فتُكتب كما أثبتْنا. وهو مذهب **أكثر المعاصرين**، ومذهب **عامَّة المتقدمين**. ونصَّ عليه سيبويه (ت١٨٠هـ) «الكتاب ٣/ ١٩٩» والزجَّاج (ت٣١١هـ) «ما ينصرف وما لا ينصرف ٢٦» وغيرُهما. وهو الراجح.
ب- القول بقطعها بعد التسمية، فتُكتب (جاءتْ إبتسامُ). وهو مذهب **لبعض المعاصرين**. وهو مذهب **شاذٌّ** عند المتقدمين إذْ لم يَقُلْ به إلَّا **ابن الطراوة** (ت٥٢٨هـ).
وسببُ اختلافهم في ذلك اختلافُهم في الاسم إذا صار علَمًا وزالَتْ بالعلمية عِلَّةٌ كانت قد أوجبَتْ له حكمًا قبلها أفيُلغَى هذا الحُكْم أم يبقَى؟ فذهب ابن الطراوة إلى أنَّه يُلغَى. ولهذا رأى قَطْعَ همزة المصادر إذا سُمِّي بها (لأنَّ همزة الوصل إنما كانت فيه [أي: الاسمِ المصدرِ] حين كان جاريًا على الفعل، وقد خرج عن ذلك بالعلمية) «تمهيد القواعد ٨/ ٤١٠٣، ٤١٠٤»، يريد أنَّه لما صار علمًا سُلِبَ دلالتَه على الحدَث فزالَتْ عنه المصدرية التي بسببها لحِقَتْه همزة الوصل حملًا على الفعل، فينبغي أن يزول الحكم المنوط بهذه العِلَّة. وذهبَ عامَّة المتقدمين إلى أنَّ هذا من التفريع المعنوي. =

وإذا وقعَتْ همزةُ الوصلِ أوَّلَ صدرِ بيتٍ أو عَجُزِه أو تاليةً لحرفٍ مسجوعٍ ساكنٍ في تحريكِه نقضٌ للسَّجعِ قُطِعتْ نحوَ قولِ الشاعرِ:

أَلْشَّرُّ يبدؤُه في الأصلِ أصغرُه
وليس يصلَى بجُلِّ الحربِ جانِيها

وقولِه:

لا نسبَ اليومَ ولا خُلَّةً إِتَّسَعَ الخَرقُ على الراقعِ

وقولِ الحريريِّ: (فلمَّا فرغَ من خُطبتِه البديعةِ النِّظامْ. أَلْعَرِيَّةِ من الإعجامْ) [«مقاماته ٢٤٨»][1].

= وفي تفصيلِه مقال عريض، ولكنَّ القدر الذي يتَّصل منه بموضعنا هذا يُنبئنا أنَّه ليس من سُنَّتِهم أن يَنْقُضوا حُكْمًا كان ثابتًا في الاسم قبل العلمية ثم زالَ بعدها لأنَّه لا يزال اسمًا وإن تحوَّل علمًا، ولا يَزال أصلُه قبل التسمية مَرْعيًّا مرقوبًا، يدلُّ على ذلك أنَّهم قد يُدخلون (أل) لمحًا للصفة ونِزاعًا إلى الأصل فيقولون: (الفضل) و(الحسن) و(العبَّاس). وقد يُستدَلُّ لهذا أيضًا على قول من يرى أنَّ تنوين نحو (محمد) تنوينُ تنكير بأنهم راعَوا أصلَه قبل التسمية فأبقَوه بعدها. وهذا ما تصدِّقُه النظائر المسموعة عنهم، منها أنَّهم لما سمَّوا بـ(يزيد) لم يصحِّحوه مع أنَّه إنما أُعِلَّ بالنقل لكونه فعلًا. ومنها إبقاؤهم إعلالَ (هِبة) بالحذف بعد التسمية، وإبقاؤهم إعلالَ (غِياث) بالقلب بعد التسمية أيضًا. ومنها أيضًا أنَّهم قد يُسَمُّون ببناء ليس من أبنية الأسماء ولا يُغيِّرونه نحو (اِنطَلِقْ). وهذا هو القول الصحيح الذي تنصره الأقيسة.

(١) **لا يكاد المعاصرون يختلفون في رسم همزة الوصل بالقطع إذا وقَعَتْ أوَّلَ عجُز بيت، وإنما يختلفون في رسمها بالقطع إذا وقعَتْ أوَّلَ صدر بيت على مذهبين:**

أ- رسمُها بالقطع كما أثبتْنا. وهو مذهب **قليلٍ من المعاصرين**. وهو الراجح.

ب- رسمُها بالوصل. وهو مذهب **جمهور المعاصرين**.

وسببُ اختلافِهم في ذلك اختلافُهم في مراعاة الوصل، **فأصحاب المذهب الثاني** =

القاعدةُ الثانيةُ:

قاعدةُ عدمِ الاعتدادِ باللواحقِ. وذلك أنَّ ما اتَّصلَ بالهمزةِ الابتدائيَّةِ لا يُخْرِجُها عن حُكمِ أوَّليَّتِها، فلا يتغيَّرُ رسمُها ولا تعامَلُ معاملةَ الهمزةِ المتوسطةِ، وذلك نحوُ (سَأُكرِمُك) و(بِإِمامٍ) و(بِاسمِك) و(أَأُعلِّمُك؟) و(أَإِنك قادمٌ؟) إلَّا ستةَ مواضعَ شذَّت، وهي:

= لا يُراعون في البيت إلَّا حالةَ الابتداء بالبيت دون حالة وصله بما قبله لأنَّهم يَعُدُّونه قائمًا بنفسه، ولمَّا كانت همزة الوصل تُقطَع في الابتداء توهَّموا أنَّها لا تزال همزة وصل.

وأصحاب المذهب الأول ينظرون إلى حال الابتداء وإلى حال الوصل فيجدونها تُقطَع في الحالينِ، وذلك أنَّ المنشدَ للبيت متى وصَلَ أوَّلَه بآخر البيت السابق له لم يجِد بدًّا من قطع الهمزة، فقد صارت همزةُ الوصل همزةَ قطع لضرورة الوزن فوجبَ إذن أن تُكتب كذلك، إذِ الخطُّ نائب عن النطق يؤدِّيه كما هو. ولا فرق بين الهمزة التي تكون أوَّلَ الصدر والهمزةِ التي تكون أوَّل العجز إذِ الوصلُ محتمَل فيهما. ويَدُلُّ على بنائهم البيتَ من الشِّعر على أن يوصَل بما قبله استحسانُهم نصبَ الاسم المشغول عنه على الاشتغال إذا وقع أول البيت معطوفًا على جملة فعلية في البيت السابق له، انظر «الحجة ٦/ ٤٦١» و«المُعْرِب ٨٩» (لابن جنِّي)، وتنوينُهم آخرَ البيت تنوينَ الترنُّم، قال الأخفش (ت٢١٥هـ): (يفعلون هذا في الوصل) «القوافي ١٢٠»، أي: إذا وصلوا البيتَ بما بعده. وهذا هو الرأي السديد عندي. وقد ظفرتُ بنصٍّ في ذلك للمُعافى الجريري (ت٣٩٠هـ) في «الجليس الصالح ١/ ٥٢٠» يقول فيه: (وأمَّا المعنى الذي ذكره السِّجستاني من تجويز قطع ألف الوصل فقد جاء في الشعر كثيرًا... وأحسنُ هذا الباب ما كان في الأوائل والأركان والأنصاف). وقد يُفْهِمه قولُ أبي عليٍّ الفارسي (ت٣٧٧هـ): (ومما يؤكِّد ذلك قطعُهم لهمزة الوصل في أنصاف البيوت... فهذا لأنَّ النصف الثاني من الأول كالبيت الثاني من الأول) «الحجة ٦/ ٤٦١»، فبيَّنَ أنَّ حُكْم الأوائل كحكم الأنصاف. وقد يُفْهِمه أيضًا كلامٌ لأبي العلاء المعري (ت٤٤٩هـ) في «اللامع العزيزي ٣/ ١٣٣٨».

وجميعُ ما مضى من القول يجري أيضًا على قطع الهمزة بعد الحرف المسجوع.

١. (هؤلاء)[١]

٢. و(لَئِنْ)[٢]

٣. و(لِئَلَّا)[٣]

٤. و(يومَئذٍ) وأخواتُها كـ(حينَئذٍ) و(عندَئذٍ)[٤]

٥. وكلُّ فعلٍ أوَّلُه همزةُ وصلٍ تليها همزةٌ، وقبلَ همزةِ الوصلِ واوٌ أو فاءٌ نحوَ (وأْتِ) و(فأْمُرْه) و(وأْتُمِنَ)[٥]

---

(١) وفيها شذوذ آخر، وهو حذف الألف من (ها) التنبيه. وسيأتي بيان ذلك في موضعه (صـ٩٠). وأصلُها (أولاء) بزيادة الواو شذوذًا كما سيأتي (صـ٧٩). ثم دخلت عليها (ها) التنبيه فصارت (ها أولاء) ثم حُذِفَتِ الألف شذوذًا من (ها) فصارت (هـ أولاء) ثم وُصِلت بما بعدها قياسًا لأنَّها أصبحت حرفًا واحدًا، وذلك من مسوِّغات الوصل نحو (بمكة) كما سيأتي (صـ١٠٧)، فصارت (هأولاء) ثم عوملت معاملة الهمزة المتوسطة شذوذًا فصارت (هؤولاء)، فالتقى مثلان أولهما صورة للهمزة وثانيهما زائد لا يُنطق، فحذفوا أحقَّهما بالحذف، وهو الثاني، فصارت (هؤلاء)، ففيها كما ترى ثلاثة شذوذات.

(٢) علَّة ذلك خشية اللبس بـ(لِأَنَّ).

(٣) علَّة ذلك كراهية التقاء الأمثال لو رسموها (لألَّا). وفيها شذوذ آخر سابق لهذا الشذوذ، وهو وصل (أن) بـ(لا) مع أنهما كلمتان منفصلتان. وسيأتي بيانه (صـ١١٤). وانظر (صـ١٠١).

(٤) وكذلك كلُّ ظرفٍ أضيفَ إلى (إذْ). وفيها شذوذ آخر سابق لهذا الشذوذ، وهو وصل (يوم) ونحوِه بـ(إذ) مع أنَّهما كلمتان منفصلتان. وسيأتي بيان ذلك (صـ١٠٧).

(٥) للمعاصرين في هذه المسألة مذهبان:

أ- القول برسمها (وأْتِ) (فأْمُرْه) (وأْتُمِنَ) كما أثبتْنا في المتن. وهو ما عليه **أكثر المعاصرين. وهو مذهب جمهور المتقدمين.** وذكَرَ ابن الدهَّان (ت٥٦٩هـ) أنَّه **(أكثرُ ما جرَتْ به الكتُبُ)** «باب الهجاء ٢٧». **وعليه رَسْم المصحف.**

ب- القول برسمها (وائتِ) (فاؤْمُرْه) (واؤْتُمِن). **وهو مذهب كثير من المعاصرين.** =

٦. وكلُّ همزةِ استفهامٍ اتَّصلَتْ بـ(أَلْ) نحوَ (آلبيتُ هنا؟).

= وأجازَه من المتقدمين **ابن الدهَّان** «باب الهجاء ٢٧» و**مجد الدين بن الأثير** (ت٦٠٦هـ) «البديع ٢/ ٣٥٢». وهو الراجح.

وسببُ اختلافهم في ذلك اختلافُهم في الواو والفاء أتُعدَّانِ كالجزء من مدخولهما فتُعامَلَ همزةُ الفعل بعدهما كالمتوسطة أم تُعدَّانِ على تقدير الانفصال عنها فتبقَى الهمزة بعدهما في حُكم الابتدائية؟ فذهبَ أصحاب المذهب الأول إلى عدِّهما كالجزء من مدخولهما لكثرة اتصالهما به وكينونتهما على حرف واحد. وآيةٌ على ذلك إسكانُهم هاءَ (هُو) و(هِي) بعدهما، تقول: (وهْو) (فهْي). فلمَّا كان الأمر كذلك رُسِمَت (ائتِ) بعد دخول الواو أو الفاء هكذا (وَائْتِ) ثم عومِلَتْ همزة الفعل التي تلي همزة الوصل معاملة المتوسطة فرُسِمَتْ (واأْتِ) فالتقى مِثْلانِ فكرهوا ذلك كما هو ديدنهم، فلم يكن بدٌّ من أن يحذفوا أحدهما، فحذفوا همزة الوصل إذْ كانت أضعفَ من صورة الهمزة التي بعدَها لأنَّها إنما تُنطق عند الابتداء بها، وعلى أنَّه لا موجِبَ لإثباتها وقد صارت بعد تقدير التوسط في حشو الكلمة، وهمزةُ الوصل إنما تَثبت في أول الكلمة لتقدير الابتداء بها، فآل رسمُها إلى (وأْتِ). وذهب أصحاب المذهب الثاني إلى أنَّ هذا الاعتلال إنما هو ضربٌ من الاستحسان، أمَّا صريح النظر فيوجب عدَّهما كلمتين لاحقتين لا جزءًا مما يليهما. وليس ينبغي في قوانين الإملاء أن تُبنَى على الاستحسان ولا أن تتنازعها العِلل غير المستحكِمة. على أنَّ هذا الإسكان خاصٌّ بـ(هو) و(هي). ولَئِن كانَ بلغَنا عنهم الإسكانُ في مثل ذلك لقد كان مِنهم مَن يَلزمُ الأصلَ فلا يُسكن. على أنَّ مَن يُسكن يُسكن بعد همزة الاستفهام أيضًا نحو (أَهْي). وإذا اعتُدَّ بها هنا وجبَ أن يُعتدَّ بها أيضًا إذا دخلَتْ على همزة القطع فتُعاملَ معاملة المتوسطة نحو (أؤعلِّمُك؟) (أئِنَّك؟). وأكثرهم لا يكتبونها كذلك. وإذن لا يُسلَّم بدعوى التوسط، وبهذا لا يلتقي مِثْلانِ فيُضطَرَّ إلى التخلص من أحدهما.

هذا واعلمْ أنَّ قليلًا من المعاصرين يُدخلون الاسم في ذلك فيكتبون (وائتمان) (فائتزار) هكذا (وأْتِمان) و(فأْتِزار). والقولُ فيه كالقول فيما سبق.

ولو كُتِبَتْ هذه الألفاظُ على الأصلِ لرُسِمَتْ هكذا (هألاء) و(لَإِنْ) و(لِأَلَّا) و(يومإِذ) و(وائْتِ) و(فاؤمُرْه) و(واؤتُمِنَ) و(أَأَلْبيتُ)[1].

---

(١) وزاد بعض المعاصرين على هذه المواضع موضعًا سابعًا، وهو أن تدخل همزة الاستفهام على همزة القطع الابتدائية.

وإذن يكونُ في هذه المسألة مذهبان:

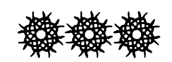
أ- عدمُ الاعتداد بهمزة الاستفهام إذا دخلت على همزة القطع الابتدائية نحو (أأُعلِّمُك؟) و(أإِنَّك لقادم؟). وهو مذهب **أكثر المعاصرين**. وبه صدر قرار **مجمع اللغة العربية بالقاهرة** «مجموعة القرارات العلمية ٣١٠»، وهو رأي **مجمع اللغة العربية بدمشق** «قواعد الإملاء ٦، ط الثالثة» **ولجنةِ اللغة العربية في المجمع العلمي العراقي** «محاضر الجلسات في الدورة الخامسة عشرة ١٦، ٢٠». وقال به من المتقدمين **داوود بن أبي طيبة** (ت٢٢٣هـ) «الهجاء والعلم بالخط ٣٤٣» **وابن قتيبة** (ت٢٧٦هـ) «أدب الكاتب ٢٢٤» **والنحَّاس** (ت٣٣٨هـ) «صناعة الكتَّاب ١٥١» **وابن دَرَسْتَوَيهِ** (ت٣٤٧هـ) «الكِتاب ٢٥، ٢٦»، وجوَّزه **ابن مالك** (ت٦٧٢هـ) «تسهيل الفوائد ٣٣٥». وجعلَه **النحَّاسُ القياسَ**. وهو الراجح.

ب- الاعتدادُ بها، فتصبح همزةُ القطع في حكم المتوسطة نحو (أؤعلِّمُك؟) و(أئِنَّك لقادم؟). وهو مذهب **كثير من الرعيل الأول من المعاصرين**. وقد جعَلَ **الآن يقِلُّ**. وهو مذهب **لبعض المتقدمين**. وذكرَ النحَّاس أنَّ عليه **اصطلاح أهل عصره** «صناعة الكتَّاب ١٥١».

وسبب اختلافِهم في هذه المسألة قريبٌ من سبب اختلافهم في المسألة السابقة، وذلك أنَّ أصحاب المذهب الثاني يرون همزة الاستفهام كالجزء من مدخولها، وأمَّا أصحاب المذهب الأول فيأبَون ذلك اعتبارًا بحقيقة الأمر إذ هي كلمة مستقلَّة. ولو أُجيزَ ذلك في همزة الاستفهام لانبغى أن يُجاز في حروف الجر المتصلة كالباء واللام وفي حرف التنفيس، فكنتَ تكتب (بِأَمرٍ) و(لِأَمرٍ) و(لِأَذهبَ) و(سَأُقيمُ) هكذا (بِئَمرٍ) و(لِئَمرٍ) و(لِئَذهبَ) و(سَؤُقيمُ) كما يقتضيه قانون الهمزة المتوسطة. وسيأتي (صـ٣٢).

۞ القاعدةُ الثالثةُ:

قاعدةُ المَدَّةِ. وذلك أنَّه إذا وقعَ بعدَ الهمزةِ الابتدائيَّةِ ألفٌ (أا) وجبَ حذفُ الألفِ التي هي مُتَّكَأٌ للهمزةِ وإبقاءُ همزتِها كراهيةَ التقاءِ الأمثالِ، فتصبحُ (ءا)، ثمَّ تُحوَّلُ هذه الهمزةُ إلى مَدَّةٍ فوقَ الألفِ اختصارًا (آ)، وذلك نحوُ (آخَرَ)، أصلُها (أَأْخَرُ) ثمَّ (ءَاْخَرُ) ثمَّ (آخَرُ).



النوعُ الثاني: الهمزةُ المتوسِّطةُ

لِرسْمِ الهمزةِ المتوسِّطةِ أربعُ قواعدَ:

۞ القاعدةُ الأُولَى:

قاعدةُ الأقوى. وذلك بأن تنظرَ إلى حركةِ الهمزةِ وحركةِ ما قبلَها وتَعُدَّ الحركةَ الطويلةَ (وهي هنا الألفُ والواوُ والياءُ السواكنُ أيًّا كانت حركةُ ما قبلَهنَّ) بمنزلةِ الحركةِ القصيرةِ (وهي الفتحةُ والضَّمَّةُ والكسرةُ)[1]. فإن تماثلَتْ حركةُ الهمزةِ وحركةُ ما قبلَها كتبتَ الهمزةَ على الحرفِ المجانِسِ لها. وإن تخالفَتا كتبتَ الهمزةَ على الحرفِ المجانسِ لحركةِ أقواهما[2]. وإن كانت الهمزةُ أو ما قبلَها مشدَّدًا

---

(١) أردتُ بالحركة الطويلة ما يُعَدُّ حرف مدٍّ -وهو الساكن المسبوق بحركة من جنسه- نحو (بِيْئة) و(مرُوْءَة)، وما يُعَدُّ حرفَ لِينٍ -وهو الساكن المسبوق بحركة من غير جنسه- نحو (هَيْئَة) و(تَوْءَم) وإن كان الأصواتيون يقصُرون اسم الحركة الطويلة على النوع الأول. وقد فعلتُ ذلك ابتغاء التسهيل للقاعدة. ولا تُنكِرْ نعتي لحرف المدِّ بأنه مسبوق بحركة من جنسه، فإنَّ هذا هو مذهب المتقدمين، وهو الصحيح فيما أرى خلافًا لدعوى بعض الأصواتيين المعاصرين.

(٢) علَّةُ تعدُّد صُوَر الهمزة هي أنَّ صورتها الأصلية قديمًا كانت (ا)، قال ابن جني (ت٣٩٢هـ): (الألف التي في أول حروف المُعْجَم هي صورة الهمزة في الحقيقة) «سر صناعة الإعراب ١/ ٤١». أما الألف الليِّنة فقلَّما تُثبَت في الرسم إلحاقًا لها بالفتحة، فإذا احتاجوا إلى إثباتها استعاروا لها صورة الهمزة (ا). وكان من العرب من يخفِّف الهمزة بالحذف أو الإبدال -وهم قريش وبعض الحجازيين- فيقولون مثلًا: (مَسَلة) و(ذِيْب) و(مُوَن) في (مسألة) و(ذئب) و(مُؤَن)، ومنهم من يحقِّقها. فأما من يخفِّفها فلم يكن يُثبت لها صورة=

اعتددتَّ بحركةِ ثاني الحرفين المشدَّدين. وأقوى الحركاتِ الكسرةُ قصيرةً (ِ) أو طويلةً (يْ)، ثمَّ الضَّمَّةُ قصيرةً (ُ) أو طويلةً (وْ)، ثمَّ الفتحةُ قصيرةً (َ) أو طويلةً (اْ)، ثم السكونُ. وهي مجموعةٌ في كلمةِ (لِعُمَرْ). ومجانسُ الكسرةِ الياءُ، ومجانسُ الضَّمَّةِ الواوُ، ومجانسُ الفتحةِ الألفُ، ومجانسُ السكونِ الإفرادُ على السطرِ(١).

= في الرسم كما بيَّنَّا. وأما من يحقِّقها فقد كان يرسمها على صورتها الأصلية (مسْألة) و(ذِأب) (مُأن). فلمَّا كُتِبَ المصحفُ كُتِبَ على لغة قريش في التخفيف فكان محتمِلًا لأن يُقرأ بالتخفيف وبالتحقيق، فكلمةُ (مُومِن) مثلًا تُقرأ بالواو على لغة قريش وبالهمز على لغة غيرهم وإن لم يكن فيها صورة للهمزة. وغلَبَ ذلك في كتابة الناس تأثُّرًا برسم المصحف فتنوسيَتْ صورة الهمزة الأصلية (ا) على حينَ أخَذَ الكُتَّاب يجنحون شيئًا فشيئًا إلى إثبات الألف اللينة مستعيرين لها صورة الهمزة (ا)، فلم تلبثِ الألف أن استولت على هذه الصورة، ثمَّ اخترع الخليل (ت١٧٥هـ) بعد زمانٍ صورةً للهمزة (ء) لتكون عوضًا لها من صورتها الأولى المسلوبةِ (ا) بحيث أراد أن تُرسم كلمةُ (ذئب) مثلًا (ذِءْب)، ولكنَّ الكُتَّاب لم يجرءوا على تغيير ما ألفوه من الرسم الأول لفشوِّه وكثرته وتعلُّقه بالمصحف، فجعلوا الهمزة شَكلة على الحرف المهموز، فإذا أردتَّ التحقيق نطقتَها وأغمضتَ عينَك عما كُتِبتْ عليه من ألف أو واو أو ياء، وإذا أردتَّ التخفيف أغمضتَ عينك عن صورة الهمزة ونطقتَ ما كُتِبَتْ عليه. وبهذا صار رسم الهمزة جامعًا بين مراعاة لغة قريش في التخفيف ومراعاة لغة غيرهم في التحقيق. وهذا أصلٌ مهمٌّ لا بدَّ من معرفته.

(١) تقوم هذه القاعدة على جزأين: تعيين الحرف المجانس لحركة الهمزة وحركة ما قبلها، وتعيين أقوى الحركتين لكي تُرسَمَ الهمزة على الحرف المجانس لها.
وأوَّلُ من استنبطها بشير سلمو عام (١٩٥٣م). وقد أقامها على مراعاة مذهب التخفيف. وما ذكرَه في الجزء الأول مخالف لما ذكرتُه هنا بعضَ المخالفة إذ لم يَعُدَّ الحركةَ الطويلةَ بمنزلة الحركة القصيرة، بل عدَّها بمنزلة الساكن الصحيح، فالواو الساكنة عندنا يجانسها الواو كالضمَّة، وأمَّا عنده فيجانسها الإفراد على السطر. وما ذكرَه في الجزء الثاني =

= -وهو تعيين الأقوى- مخالف أيضًا لما ذكرتُه، فإنَّه رتَّبَها على سبع درجات، فأقواها الياء الساكنة فالكسرة فالواو الساكنة فالضمة فالألف فالفتحة فسكون الحرف الصحيح «في أصول اللغة ٣/ ٢٩٥- ٣٠١»، مثالُ ذلك كلمة (ضَوْئِك)، فإنَّه يكتبها على ياء لأنَّ حركة الهمزة الكسرة، وقبلها واو ساكنة، والكسرة أقوى من الواو الساكنة، فتُكتب على ما يجانسها، وهو الياء. ويَكتب (توْءَم) على السطر لأنَّ حركة الهمزة الفتحة، وقبلها واو ساكنة، والواو الساكنة أقوى من الفتحة، فتُكتب على ما يجانسها، وهو الإفراد على السطر. وقد اكتفى بشير بهذه القاعدة ولم يُتبِعها قاعدةَ التخلص من توالي الأمثال، فاضطُرَّ أن يستثني نحو (رءُوف). وقاعدةُ التخلص من توالي الأمثال معروفةٌ منذ القِدَم، وأكثرُ العلماء على مراعاتها، وكلُّهم متفقون على اعتبارها في نحو (سأَل) و(بُطْئًا) دون نحو (رءُوف)، وقاعدةُ بشير تفي برسم (ساءَل) هكذا، ولا تفي برسمِ (بُطْئًا) هكذا، بل بألفين هكذا (بُطْأًا). ومَن لا يرى الأخذ بقاعدة التخلص من توالي الأمثال بإطلاق فلَهُ أن يأخذ بها على أن يقصُرها على كراهية توالي ألفين أحدُهما متَّكَأً للهمزة ليصِحَّ له رسم (بُطْئًا) هكذا فتسلمَ له قواعد رسم الهمزة المتوسطة. أما من يرى الأخذ بقاعدة التخلص من توالي الأمثال إذا كانا واوين أيضًا فله أن يَضمَّهما إلى الألفين من غير أن يَلزمه نقضُ قاعدة بشير، غيرَ أنَّ ما فصَّلتُه في المتن من التقعيد أخصرُ وأحسنُ تلاؤمًا، وذلك أنِّي جمعتُ في الجزء الثاني من القاعدة بين الحركة الطويلة والحركة القصيرة ذواتَي النوع الواحد وسوَّيتُ بينهما في المرتبة فصارت المراتب أربعًا لا سبعًا، ثم جعلتُ كلَّ نوع من الحركتين قصيرةً كانت أو طويلةً يجانسه صورة واحدة لا صورتان، فالضمَّة والواو الساكنة مثلًا كلتاهما يجانسها الواو. وفي هذا مع الاختصارِ حسنُ التلاؤم لأنَّه يَجعل الأقوى مرتبةً -وهو الياء الساكنة (الكسرة الطويلة) والكسرة (القصيرة)- يشاكله الياء. أما قاعدة بشير فتجعل أقواها مرتبةً -وهو الياء الساكنة- يشاكله الإفراد على السطر كمثلِ أضعفِها مرتبةً، وهو الحرف الصحيح الساكن، غيرَ أنَّ تطبيق هذه القاعدة الأُولَى يوجب تطبيق القاعدة الثانية إن وُجِد مقتضيها، وهي قاعدة التخلص من توالي الأمثال، وذلك أنَّ الاقتصار على تطبيق القاعدة الأولى يفضي إلى رسم نحو (مروْءَة) هكذا (مروْؤَة).=

وهذه أمثلةٌ على القاعدةِ:

(سَأَلَ): حركةُ الهمزةِ وما قبلَها الفتحةُ، فتُرسمُ على مجانسِها، وهو الألفُ.

(لُؤْمٌ): حركةُ الهمزةِ السكونُ، وحركةُ ما قبلَها الضَّمَّةُ، والضَّمَّةُ أقوى من السكونِ، فتُرسمُ على مجانسِها، وهو الواوُ.

= وهذا لا يقول به أحد. فإذا طبَّقتَ القاعدة الثانية حذفتَ الواو التي هي متَّكَأ للهمزة، فتكون القاعدة الثانية بذلك أداةً لإتمام خطوات القاعدة الأولَى أحيانًا، وسبيلًا للتخلص من توالي المثلين فيما اتفقوا عليه نحو (سأَل) وما اختلفوا فيه نحو (رءُوف). وإذا لم يكن من الأخذ بها بدٌّ في نحو (بُطْئًا) فليُستعَن بها في تيسير القاعدة الأُولَى وطردِها.

وقد انتقدَ رمضان عبد التواب (ت١٤٢٢هـ) قاعدةَ بشير سلمو بأنَّها لم تتفطَّن لكراهية توالي الأمثال «مشكلة الهمزة العربية ٨٩». وما قاله غير صحيح إلَّا في نحو (بُطْئًا)، أما نحوُ (سأَل) فإنَّها مشمولة بالقاعدة. وأما نحو (رءُوف) فإنَّه استثناها. ويجوز أن تعمَّها القاعدة الثانية في التخلص من توالي الأمثال من غير أن يَرجع هذا على قاعدة بشير بالنقض، ولكنَّ رمضان غضَّ منها ثم استعار بعضها وأراد أن يُصْحِبها مراعاةَ كراهية توالي الأمثال فلم يزِدْ على أن أفسدَها وأخلَّ باطِّرادها، ولذلك اضطُرَّ أن يستثني مسألتين «مشكلة الهمزة العربية ١١٣». وهو أكثرُ مما عابَه على بشير. وجعَلَ سائرَ قواعد الهمزة المتوسطة ما بين ضابط وملحوظة واستثناء «مشكلة الهمزة العربية ١١٢ - ١١٣».

وعلى وَفق رأي رمضان هذا أصدرَ مجمع اللغة العربية بالقاهرة قراره الثاني في الهمزة المتوسطة عام (١٩٨٠م) «مجموعة القرارات العلمية ٣١٠- ٣١٢».

وهذه الطريقة التي اقترحتُها وجريتُ عليها في المتن وشرحتُها هنا هي رأيٌ رأيتُه، ثم وجدتُ بعد زمانٍ رجلًا قبلي كان قد سوَّى بين الحركة الطويلة والقصيرة في المرتبة مع الاستعانة بقاعدة التخلص من توالي الأمثال، واسمُه أحمد أبو الخير، وذلك في كتابه «القول الفصل في رسم همزتَي القطع والوصل، ص٢٢ فما بعدها» الصادرِ عام (١٩٩٦م)، فله فضلُ السَّبق. وأرجو أن أكون قد أحسنتُ البيان عنها وأحكمتُ ضبْطَ تقنينها مع سائر قواعد الهمزة المتوسطة.

(مسْأَلةٌ): حركةُ الهمزةِ الفتحةُ، وحركةُ ما قبلَها السكونُ، والفتحةُ أقوى من السكونِ، فتُرسمُ على مجانسِها، وهو الألفُ[1].

(١) إذا وقعَتِ الهمزة متحرِّكة بعد ساكن صحيح (ليس بحرف عِلَّة) فللمعاصرين فيها مذهبان:
أ- رسمُها على الحرف المجانس لحركتها نحو (مسْأَلة) و(يزْئِر) و(يلْؤُم). وهو مذهب **جمهور المعاصرين**. وبه صدرَ قرار **مجمع اللغة العربية بالقاهرة** «مجموعة القرارات العلمية ٣١٠»، وعليه رأي **مجمع اللغة العربية بدمشق** «قواعد الإملاء ١٠، ط الثالثة». وحكاه ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) **عن بعضهم** «أدب الكاتب ٢٦٦». واختاره من المتقدمين **ابن كيسان** (ت٢٩٩هـ) «صناعة الكتَّاب ١٥٣» **وابن السرَّاج** (ت٣١٦هـ) «الخط ١٢١» **وابن الحاجب** (ت٦٤٦هـ) «الشافية ٤٣٣» **والصفَدي** (ت٧٦٤هـ) «الوافي بالوفَيَات ١/ ٤٩»، وجعَلَه الرضيُّ (ت٦٨٦هـ) **الأكثرَ** «شرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٣٢٢»، وعدَّه يحيى العلوي (ت٧٤٩هـ) **من التناهي في الإيضاح والبيان** «المنهاج ٢/ ٢١٦»، وقال ابن هشام (ت٧٦١هـ): (**وعمَلُ الناس الآن على هذا**) في حاشيته على «تسهيل الفوائد ل٣٥١/ ب». ولم يرضه ابن دَرَسْتَوَيهِ (ت٣٤٧هـ)، وقال عنه: (وليس ذلك عندنا بالاختيار ولا وجهِ القياس) «الكِتاب ٢٨». **واختارَه فيما عدا (يسئل) الزجاجيُّ** (ت٣٤٠هـ) **ومجد الدين بن الأثير**؟ (ت ٦٠٦هـ)، وذلك لكثرة دورها في الكلام واجتماع أكثر الكتَّاب على رسمها كذلك دون غيرها «الجُمَل ٢٨٢» و«الخط ٤٢» (كلاهما للزجَّاجي) و«شرح وسيلة الإصابة ٢٣٠». **وأنكر ابنُ خروف** (ت٦٠٩هـ) التفرقة بين (يسأل) وغيرها وعدَّه غفلةً «شرح جُمَل الزجاجي ٢٢». وهذا المذهب هو الراجح.
ب- رسمُها مفردةً على السطر نحو (مسْئَلة) و(يزْءِر) و(يلْءُم). وهو مذهب **قليل من المعاصرين**. وكان استعمالُه في مطلع عصرنا هذا أكثرَ، **فجعَلَ يضمحِلُّ**. واختارَه من المتقدمين **ابن قتيبة فيما عدا باب (أفْعُل) فقط** كـ(أفْؤُس) «أدب الكاتب ٢٦٥، ٢٦٦». ولعلَّه يعُمُّ جميع ما وقعت فيه الهمزة مضمومة بعد ساكن كـ(يَلْؤُم). واختاره أيضًا **ابن ولَّاد** (ت٣٣٢هـ) «المقصور والممدود ٣٣٥» **وابن دَرَسْتَوَيهِ** «الكِتاب ٢٨» **وابن بابَشاذ** (ت٤٦٩هـ) «شرح المقدِّمة المُحْسِبة ٢/ ٤٥١» **وابن مالك** (ت٦٧٢هـ) «تسهيل الفوائد ٣٣٥» **وابن الضائع** (ت٦٨٠هـ) «شرح الجُمَل ٤٦٦» **وأبو حيَّان** (ت٧٤٥هـ) =

= «التذييل والتكميل ٢٠/ ٤٧٠» والقَلْقَشَنْدي (ت٨٢١هـ) «صبح الأعشى ٣/ ٢١٠»، ونسَبَه ابن ولَّاد إلى **الكتَّاب**، أي: كتَّاب عصره، ونسَبَه ابن جني (ت٣٩٢هـ) **إلى أكثر الكتَّاب** «عقود الهمز ٦٠»، ونسَبَه يحيى العلوي **إلى المحقِّقين من الكتَّاب** «المنهاج ٢/ ٢١٦»، وذكَرَ ابن بابشاذ وأبو حيان أنَّه **الأقيَسُ**. وهو رَسْم المصحف. وقال ابن هشام: (**وهذا لا يكاد يُكتَب في زماننا وما قرُبَ منه**) في حاشيته على «تسهيل الفوائد ل٣٥١/ أ»، إلَّا أنَّ المتقدمين وأوائل المعاصرين لا يثبتون لها نبْرة، فهم يرسمونها (مسْـَٔلة) و(يلـْـُٔم).

وسببُ اختلافهم في ذلك اختلافُهم بين اتِّباع القياس واتِّباع رسم المصحف، فأصحاب المذهب الثاني رأوا أنَّ تخفيف الهمزة في هذه المسألة إنما هو بحذفها، إذ تقول: (مَسَلَة) و(يَزِر) و(يَلُم)، وإذن لا تثبت لها صورةٌ لأنَّ رسمَ الهمزة موضوع على مراعاة تخفيفها، فاعتصموا بهذا القياس. وأصحاب المذهب الأول وجدوها مرسومة على هذه الصورة (يسالون) في قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنۢبَآئِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٢٠] في بعض المصاحف فأخذوا بها، على أنَّها إنَّما رُسِمَتْ كذلك لتحتمِل قراءةَ «يسَّاءَلون عن أنبائكم». ومِثلُها أيضًا رسمُ ﴿ٱلنَّشْأَةَ﴾ [النجم: ٧٤] ورسمُ ﴿مَوْئِلًا﴾ [الكهف: ٨٥] وإن كان ما قبلَها حرفَ عِلَّة لأنَّ حكمهما سواءٌ «المقنع ٢/ ٧١، ٧٢، ٢٨٨». وقوَّى ذلك عندهم أنَّ من العرب من يخفِّف هذا الباب بالإبدال فيقول: (يسَالُون مسَالَة) و(المرَاْة) و(يلُوْم) و(يزِيْر) في (يسألون مسألة) و(المرأة) و(يلؤُم) و(يزئِر)، انظر مثلًا «الكِتاب ٢٨، ٢٩» (لابن دَرَسْتَوَيهِ) و«تهذيب اللغة ١٥/ ٦٨٨»، فيكون رسمُها كذلك جاريًا على إحدَى لغتَيِ التخفيف. وقد يكون مِن حجتهم في استحباب هذا المذهب وإيثار هذه اللغة أنَّ الهمزة في جميع مواضعها تُرسَم على حرف عِلَّة كما هو مقتضَى تخفيفها إلَّا في هذا الموضع، فإنَّ تخفيفها يقتضي ألَّا تُرسَم على حرف عِلَّة، ولمَّا كانوا يَعدُّون حرف العِلَّة هو صورةَ الهمزة إذ كان نائبًا عنها من حيث إنَّهم لم يكونوا يلتزمون إثبات شَكلة الهمزة كرهوا أن يُخْلوا هذا الموضع من صورة حرف عِلَّة فلا يوجدَ في الكلمة حرف يَدُلُّ عليها، فلما كان ذلك كذلك صوَّروها بصورة حركتها ولم ينظروا إلى ما قبلها لسكونه. وهذا المذهب هو الراجح لا للحجة التي يُدلون بها، ولكن لأنَّها تساوِق قاعدة الأقوى. هذا مع جريان الاصطلاح عليها.

(رُئِيَ): حركةُ الهمزةِ الكسرةُ، وحركةُ ما قبلَها الضَّمَّةُ، والكسرةُ أقوى من الضَّمَّةِ، فتُرسمُ على مجانسِها، وهو الياءُ[1].

---

(١) إذا وقعت الهمزة مكسورة بعد ضمة أو مضمومة بعد كسرة فللمعاصرين فيها ثلاثة مذاهب:

أ- كتابتها على ياءِ البتةَ نحو (سُئِلَ) و(يُقرِئُك) و(مستهزِئُون). وهو مذهب **أكثر المعاصرين**. وبه صدر قرار **مجمع اللغة العربية بالقاهرة** «مجموعة القرارات العلمية ٣١٠»، وعليه رأي **مجمع اللغة العربية بدمشق** «قواعد الإملاء ٨، ٩، ط الثالثة». وهو مذهب معاصر **ملفَّق من مذهبَي البصريين والكوفيين**. وذكَرَ نصر الهوريني (ت١٢٩١هـ) أنَّ (**عليه عَمَلَ النُّسَّاخ**) «المطالع النصرية ١٦٧، ١٧٢». وهو الراجح.

ب- كتابتها على الحرف المجانس لحركة الهمزة فقط نحو (سُئِلَ) و(يُقرِؤُك). وهو مذهب **قليل من المعاصرين**. وهو مذهب **البصريين** «الخط ٤٥» (للزجَّاجي).

ج- كتابتها على الحرف المجانس لحركة ما قبلها فقط نحو (سُؤِلَ) و(يُقرِئُك). وهو مذهب **قليل من المعاصرين**. وهو مذهب **الكوفيين والأخفش** (ت٢١٥هـ) «معاني القرآن ١/ ٤٩» و«الخط ٤٥» (للزجَّاجي).

فإن وليَ الهمزةَ المضمومةَ واوٌ فإنَّ جمهور البصريين والكوفيين يرون رسمها على السطر، وذلك نحو (مستهزءُون)، فأما البصريون فعلَّتُهم كراهيةُ التقاء واوين، وأما الكوفيون فكأنَّهم كرهوا أن تُشبِه صورتُها لو كُتِبت (مستهزئُون) صورةَ ما لا يُستعمل عندهم نحو (قاضِيُون). ولا تغترَّ بصورة الهمزة (ء) فإنَّها عند المتقدمين شَكلٌ غير ملتزَم. واختارَ **المبرِّد** (ت٢٨٥هـ) كتابتها بواوين «الخط ٤٥» (للزجاجي) لأنَّه الأصل. وجوَّز **الكسائي** (ت١٨٩هـ) رسْمَها على صورة الياء (مستهزِئون) «صناعة الكُتَّاب ١٥٣». وهو قياس مذهب الكوفيين كما ذكرنا. وذكَرَ ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) أنَّ (ذلك حَسَنٌ) «أدب الكاتب ٢٦٤»، وعدَّه ابنُ الدهَّان (ت٥٦٩هـ) **القياسَ** «باب الهجاء ٤٢».

فأما **الكُتَّاب قديمًا** فإنَّهم على مذهب البصريين إلَّا في موضع واحد، وهو أن تتطرَّف الهمزة، فإنَّهم يأخذون فيها بمذهب الكوفيين والأخفش فيكتبونها على حركة ما قبلها =

(أُؤْتُمِنَ): حركةُ الهمزةِ السكونُ، وحركةُ ما قبلَها الضَّمَّةُ، والضَّمَّةُ أقوى من السكونِ، فتُرسمُ على مجانسِها، وهو الواوُ.

(اِئْتِمانٌ): حركةُ الهمزةِ السكونُ، وحركةُ ما قبلَها الكسرةُ، والكسرةُ أقوى من السكونِ، فتُرسمُ على مجانسِها، وهو الياءُ(١).

= نحو (يُقرِئُك) و(بأكمُؤِك)، كأنَّ كينونتَها شبهَ متوسطة قوَّى عندهم مراعاة أصلها من التطرُّف إذ تُرسَم حينئذ على حركة ما قبلها (يُقرئ) و(بأكمُؤ)، قال ابن السرَّاج (ت٣١٦هـ): (والكُتَّاب على مذهب الأخفش في هذا الموضع) «الخط ١٢٨».

وهم أيضًا على مذهب جمهور البصريين والكوفيين في رسم نحو ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ على السطر، فقد ذكَرَ ابن قتيبة أنَّ ذلك هو ما (**عليه المصحف ومتقدمو الكتَّاب**)، وذكَرَ ثعلب (ت٢٩١هـ) وابن السراج وابن الدهَّان أنَّ ذلك ما **عليه الكُتَّاب** «الخط ١٢٧، ١٢٨» (لابن السرَّاج) و«باب الهجاء ٤٢»، وذكَرَ ابن كيسان (ت٢٩٩هـ) أنَّ (**هذا المستعملُ**) «صناعة الكُتَّاب ١٥٣». وعدَّه الزجَّاجي (ت٣٤٠هـ) والشَّريشي (ت٦٨٥هـ) مذهبَ **أكثر الكُتَّاب** «الجُمَل ٢٨١» و«التعليقات الوفية ل٢٣٧/ أ».

وسببُ اختلافهم في ذلك اختلافُهم فيما تُخفَّف إليه الهمزة، فذهب أصحاب القول الثاني إلى أنَّ تخفيف نحو (سُئِل) و(يُقرِؤُك) بجعل الهمزة بينَها وبين حرف حركتها، فتكون همزة (سُئِل) بين الهمزة والياء، وهمزةُ (يُقرِؤُك) بين الهمزة والواو. وعلى ذلك ينبغي رسمُها في الأول على صورة الياء، وفي الثاني على صورة الواو. وذهب أصحاب القول الثالث إلى أنَّ تخفيف نحو (سُؤِل) و(يُقرِئُك) بإبدال الهمزة حرفًا من جنس حركة ما قبلها (سُوِلَ) و(يُقرِيُك)، فرُسِمَتْ من أجل ذلك على صورتها عند التخفيف. وأما أصحاب القول الأول فإنَّهم رأوا في التلفيق بين المذهبين ما يجاري قاعدة الأقوى فرضُوه وعمِلوا به لِما فيه من تيسير رسم الهمزة وتذليل جانبها لعامَّة الناس. ولا بأس في التلفيق ما لم يفضِ إلى تناقُض. وقد رأينا الكتَّاب قديمًا لفَّقوا بين المذهبين فاتَّبعوا سيبويه في مواضع واتَّبعوا الأخفش في موضع.

(١) هذا المثال والذي قبله، وكذلك ما كان مِن بابهما -وهو ما ابُتدئ بهمزة وصل تليها همزةٌ-=

(هَيْئَةٌ) (يَيْئَسُ) (جَيْئَلُ) [اسمٌ علَمٌ على الضَّبُعِ] (الحُطَيْئَةُ): حركةُ الهمزةِ الفتحةُ، وقبلَها كسرةٌ طويلةٌ، والكسرةُ أقوى من الفتحةِ، فتُرسمُ على مجانسِها، وهو الياءُ[1].

= حقُّهما أن يُكتبا (أُوْتُمِن) (اِيْتِمان) بواو أو ياء لا بهمز لأنَّ العرب تُبدِل الهمزة الثانية منهما حرفًا من جنس حركة الهمزة الأولَى استثقالًا لتوالي همزتين. وقد يُحتجُّ لرسمها همزةً بالحمل على إجازة الكسائي تواليَ الهمزتين «إيضاح الوقف والابتداء ١/ ١٦٦». وعلى هذا رَسْمُ المصحف، على أنَّ لرسمها كذلك في المصحف علَّةً أخرى، وهي أنَّ صورة الهمزة (ء) كانت قديمًا تجري عندهم مَجرى الشكل فيُراعى بها حالُ الوصل، ولمَّا كانت الهمزة تُلفَظ في الوصل أثبَتوها. فأما المبدوء بهمزة قطع تليها همزةٌ نحو (أنا أُؤْثِرُ) و(أُؤْمِنُ) و(أَأْتزِرُ) فلا يجوز أن يكون بالهمز لا لفظًا ولا رسمًا كما يشيع، وإنما يُلفظ ويُكتب هكذا (أُوثِرُ) و(أُومِنُ) و(آتزِرُ).

(١) إذا وقعت الهمزة مفتوحةً بعد ياء ساكنة غيرِ مدِّيَّة (أي: ليست مسبوقة بكسرة، خلافًا لنحو: بِيْئة) فللمعاصرين فيها مذهبان:

أ- رسمُها على هذه الصورة (هَيْئَة) (ويَيْئَس) و(جَيْئَل) و(الحُطَيْئة) كما أثبتُّ. وهو مذهب **جمهور المعاصرين والمتقدمين** إلَّا أنَّ المتقدمين لا يضعون لها نبْرةً. وهو رأي **مجمع اللغة العربية بدمشق** «قواعد الإملاء ١٠، ط الثالثة». وعليه **رَسْم المصحف**. وبعض المعاصرين يستثني (يَيْئَس) فيكتبها بالألف (ييْأَس) لئلا تلتبس بـ(ييْئِس) المكسورةِ الهمزة في اللغة الأخرى. ولا لبس في هذا، إذِ الشَّكل كافٍ في نَفْيه. وهذا المذهب هو الراجح.

ب- رسمُها على ألف، فتُكتَب (هَيْأَة) و(يَيْأَس) و(جَيْأَل). وهو مذهب **قليل من المعاصرين**. وله **شيوع في العراق**. وبه صدرَ **القرار الأول لمجمع اللغة العربية بالقاهرة** عام (١٩٦٠م). وهو أيضًا **ظاهرُ قراره الثاني الأخيرِ** عام (١٩٨٠م) «مجموعة القرارات العلمية ٣٠٨، ٣١١». وقد حكى هذا القولَ من المتقدمين ابنُ السرَّاج (ت٣١٦هـ) **إذ ذكر عن البغداديين** جوازَه «الخط ١١٧»، وجوَّزه **الرضِيُّ** (ت٦٨٦هـ) «شرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٣٢٢». =

(بِيْئَةٌ) (خطِيْئَةٌ): حركةُ الهمزةِ الفتحةُ، وقبلَها كسرةٌ طويلةٌ، والكسرةُ أقوى من الفتحةِ، فتُرسمُ على مجانسِها، وهو الياءُ.

(سُؤَّالٌ) [جمعُ سائلٍ]: الهمزةُ مشدَّدةٌ، فنعتدُّ بحركةِ ثاني الحرفَين، وهي الفتحةُ، إذِ الأصلُ (سُءْءَالٌ). وحركةُ ما قبلَها الضَّمَّةُ، والضَّمَّةُ أقوى من الفتحةِ، فتُرسمُ على مجانسِها، وهو الواوُ.

= وهو مذهب ابن جنِّي (ت٣٩٢هـ) «عقود الهمز ٦١» ومجد الدين بن الأثير (ت٦٠٦هـ) «البديع ٢/ ٣٥٠» والسيوطي (ت٩١١هـ) «همع الهوامع ٦/ ٣١١» [وقد وقع في المطبوع أخطاء مفسِدة]. وممَّن نصَّ منهم على رسم (يَيْأَس) خاصَّةً بالألف مجمعُ القاهرة في قراره الأولِ وابنُ الأثير.

فأما رسمُ نحو (الحُطَيْئة) -وهو ما كانت ياؤه للتصغير- بالألف هكذا (الحُطَيْأة) فما منهم أحدٌ نصَّ عليه، غيرَ أنَّ ظاهر إطلاق أكثرهم يُدخِلها. وأحسبُهم -ولا سيَّما المتقدمين- قد ذهَلوا عن الاحتراز منها لأنَّ تخفيفها إنما هو بالقلب والإدغام (الحُطَيَّة) لا بإبدالها ألفًا. وأما المعاصرون فإن أكثر من يكتب منهم (هَيأة) بالألف لا يَكتب (الحُطيْأة) بالألف.

وسببُ اختلافهم في ذلك كسببِ الاختلاف في نحو (مسْألة) مما يسبِق همزتَه المفتوحةَ ساكنٌ صحيحٌ. وقد مرَّ بيانه (صـ٣٦). والقول فيه كالقول في تلك المسألة عند المتقدمين، وذلك أنَّه لا فرق في تخفيف الهمزة بين المسبوق بحرف صحيح ساكن كـ(مسْأَلة) والمسبوق بحرف علَّة ساكن مفتوح ما قبله كـ(هيْأَة) لأنَّ الذين يقولون في تخفيف (مسألة): (مسَالة) يقولون في تخفيف (هَيْأَة): (هيَاة)، فهذه حجة من يرى رسْمَها بالألف من المتقدمين.

وأما المعاصرون فإنَّما حسَّنَ هذا المذهبَ عندهم في نحو (هيئة) إذ يرسمونها على نبْرة دونَ نحو (مسألة) إذ يرسمونها على ألفٍ جريانُ ذلك مع قاعدة الأقوى. وليس يضرُّ التلفيقُ بين مذهبين كلاهما سائغ معمول به.

القاعدةُ الثانيةُ:

قاعدةُ التخلُّصِ من توالي الأمثالِ. وذلك أنَّه إذا أدَّاك تطبيقُ القاعدةِ السابقةِ إلى توالي مِثلينِ ألفينِ أو واوينِ أحدُهما متَّكَأٌ للهمزةِ فإنَّك تحذفُ متَّكَأَ الهمزةِ كراهيةَ التقاءِ الأمثالِ، فتقعُ الهمزةُ مفردةً على السطرِ. فإن كانَ ما قبلَها ممَّا يوصَلُ بما بعدَها وصلْتَه ووضعتَ لها نبْرةً لتكونَ حيِّزًا لها(١). فإن كانَ المِثْلانِ ياءينِ أبقيتَهما نحوَ (إسرائيلَ) و(هَيْئَةٍ)(٢).

---

(١) تسمى النبْرةُ [بسكون الباء] أيضًا كُرسيًّا وضِرسًا وسنًّا وغير ذلك. وانظر «المطالع النصرية ٢١٥». وليست ياءً كما يُتوهَّم وإن ماثَلَتْها في الصورة. ولا يعرفها المتقدِّمون. وانظر «مختصر الإملاء والتمرين ٣٦».
ومِن أقدم من وجدتُه أشار إليها محمدُ الأمير (ت١٢٣٢هـ) في حاشيته على «مغني اللبيب ١/ ٩». وقد سمَّاها ياءً وعدَّها من التحريف. ولا يُوافَق على ذلك.

(٢) إذا التقت واوان إحداهما متَّكأ للهمزة فللمعاصرين فيها مذهبان:
أ- حذفُ الواو التي هي متَّكَأ للهمزة نحو (مسْئُول) و(رءُوف). وهو مذهب **أكثر المصريين** اليومَ. وربما أخذ به غيرُهم. وبه صدرَ **القرار الثاني لمجمع اللغة العربية بالقاهرة** عام (١٩٨٠ م) «مجموعة القرارات العلمية ٣١١». وهو أيضًا مذهب **أكثر المتقدمين**، ونسَبَه أبو الحسن الهرَوي (ت٤١٥هـ) في «الذخائر» إلى **الكوفيين**، حاشية «تسهيل الفوائد ل٣٥٣/ أ»، وعدَّه الأبهَري (ت ق٤هـ) **الاختيارَ**، وذكَرَ أنَّه **(عند الكتَّاب أجود وأعرب)** «حدائق الآداب ٥٥٧»، وجعَلَه القَلْقَشندي (ت٨٢١هـ) **القياسَ** «صبح الأعشى ٣/ ١٩٩». وعليه **رَسْم المصحف**. ولكنَّ المتقدمين لا يجعلون لها نبْرة البتةَ. وربما وضعوا صورة الهمزة (ء) فوق الحرف الباقي نحو (رؤُس) و(مسؤُل)، وهو عند المعاصرين (ليس بجيِّدٍ أو خطأٌ) كما قال حسين والي (ت١٣٥٤هـ) «الإملاء ٦٠، ٦١».
على أنَّه لا بدَّ أن تَعْلم أنَّ هذين الرسمين (رءُوس) و(رؤُس) مرادًا بهما بناءُ (فُعُول) كلاهما حُذِفَتْ منه إحدى واوَيهِ، فهما مشمولان بمذهب من يرى حذفَ إحدى الواوين من المتقدمين، لأنَّهم يَعُدُّون الواو هي صورةَ الهمزة، ولا يعدُّون رأس العين (ء) إلَّا شَكلةً=

= قد تُثبَت وقد لا تُثبَت، وقلَّما عُنُوا بموضع رسمها. وسيأتي إيضاح ذلك غيرَ بعيد (صـ٤٦).
فإذا وجدتَّ ابنَ قتيبة (ت٢٧٦هـ) يقول مثلًا: (ومما اختلفوا فيه (مؤُونة) و(شؤُون) جمع شأن، و(رؤُوس) و(رجل سَؤُول) و(يَؤُوس)، كتَبَه بعضهم بواوين، وكتَبَه بعضهم بواو واحدة، وكلُّه حسَنٌ) «أدب الكاتب ٢٦٥» فاعلمْ أنَّه يريد أنَّهم اختلفوا أتُكتب (موونة) أم (مونة) و(شوون) أم (شون) و(رووس) أم (روس)، ولا يتحدث عن موضع رسم الهمزة (ء) لأنَّ هذه مسألة أخرى. فأما القول في موضع رَسْمها فإنَّهم وضعوا له ضابطًا مطَّرِدًا، وهو أن تقيس الهمزة بالعين، وذلك أن تُبدِل الهمزة عينًا، فحيثُ رسمتَ العين رسمتَ الهمزة (ء) «النقط والشكل ١٠٦» (لأبي حاتم السجستاني)، فتقول مثَلًا في (شئون): (شعون)، ولأنَّ العينَ مرسومة قبل الواو لا عليها فكذلك تُرْسَم الهمزة في (شئون) قبل الواو لا عليها. وعلى ذلك أيضًا كلامُ ابن دَرَسْتَوَيهِ (ت٣٤٧هـ) إذ ذكَرَ أنَّ الهمزة توضع على حرف المدِّ الذي تستحقُّه، فإنْ حُذِفَ وُضِعَتْ في موضعه «الكِتاب ١٠٠»، ولكنَّ مِن النُّسَّاخ قديمًا مَن يضعها فوق الواو الباقية فيكتبها (شؤُن)، وهو خلاف القياس. وهذا المذهب هو الراجح.
ب- إثباتُ الواوين نحو (مسؤول) و(رؤوف). وهو مذهب **أكثر المعاصرين**. وبه صدرَ **القرار الأول لمجمع اللغة العربية بالقاهرة** عام (١٩٦٠م) «مجموعة القرارات العلمية ٣٠٨، ٣٠٩» ثم عدَلَ عنه إلى المذهب السابق. وهو أيضًا رأي **مجمع اللغة العربية بدمشق** «قواعد الإملاء ٩، ط الثالثة»، ونسَبَه أبو الحسن الهرَوي في «الذخائر» **إلى البصريين**، حاشية «تسهيل الفوائد ل٣٥٣/ أ»، وثبتَ **عن قليل من المتقدمين**، لعلَّ منهم **المبرِّد** (ت٢٨٥هـ) «الخط ٤٥» (للزجَّاجي). **واستحسَنَه في نحو (رؤوف) دونَ نحو (مسئول) الحريريُّ** (ت٥١٦هـ) «درَّة الغوَّاص ٤٢٨، ٤٢٩». وجوَّزَه **الأبهَري، ولكنَّه جعَلَه مِن صنيع (مَن لا يعرف الاختيار)**، وذكَرَ أنَّه **(مَعيب وكاللحن في الكلام)** «حدائق الآداب ٥٥٧». وزعمَ ابنُ عقيل (ت٧٦٩هـ) أنَّ هذا المذهبَ مذهبَ الإثبات **من المخالف للرسم** «المساعد ٤/ ٣٦٧»، واعترَض ابنُ هشام (ت٧٦١هـ) على دعوى مخالفته للرسم بقوله: (وليس بشيء) في حاشيته على «تسهيل الفوائد ل٣٥٣/ ب». =

= وسببُ اختلافهم في ذلك اختلافُهم في المِثْلينِ يلتقيان في الرسم أيُستثقَلان أم لا يُستثقَلان؟ فأما أصحاب المذهب الثاني فلم يروهما مستثقلَينِ واتَّبعوا القياس الأول، وهو أنَّ الأصل في الرسم إثبات جميع ما يُنطق. وأما أصحاب المذهب الأول فاستثقلوهما، واحتجُّوا بأن العرب تستثقل ذلك في كلامها، فربَّما أنحَتْ على أحدهما فحذفَتْه كما صنَعَتْ في نحو (ظلْتُ) و(ميْت) و(تحاجُّونِي)، والرسمُ محمولٌ على النطق ومُلحَقٌ به. وقد ثبَتَ أيضًا اعتبارُهم ذلك في الرسم ككتابتهم الحرف المشدَّد حرفًا واحدًا وكرسمهم الألف المتطرفة المسبوقة بياء على صورة الياء نحو (استحيَا)، بل اتفقوا على كراهية ذلك في باب الهمزة نفسها إذا كان المِثْلان ألِفينِ كما في نحو (ساءَل) و(آدم)، إذ أصلُهما (ساأل) و(أادم)، على أنَّ كراهية ذلك عند المتقدمين ليست خاصَّة بحرفَي العِلَّة اللذينِ أحدُهما متَّكأ للهمزة، بل يشمَل كلَّ حرفَي عِلَّة ما لم يخشوا لبسًا أو إجحافًا. ومن هذا الوجه رسموا (داوُد) و(طاوُس) ونحوَهما بواو واحدة، وكانوا قديمًا يرسمون نحو (إسراءِيل) بياء واحدة أيضًا. والمتأخرون لا يفعلون ذلك في الياءَين. وقد يُحتجُّ لذلك بأن صورة الياء كصورة النبْرة، فلو حُذِفَ متَّكأ الهمزة في نحو (هَيْئَة) مثَلًا فرارًا من التقاء الياءَين فستُرسَم مفردةً على السطر (هيءَة) ثم يوصل ما قبلها بما بعدها ويُجعل لها نبْرة فتصبح (هيْئة) فينتهي آخرُ أمرها إلى أوَّلِه. هذا ومما يقوِّي على حذف إحدى الواوين عند أهل هذا المذهب أنَّ المحذوفَ منهما ليس واوًا حقيقية، وإنما هو متَّكأ للهمزة، فإذا حُذِفَ أغنَتْ عنه شَكلة الهمزة (ء) ولا سيَّما عند المتأخرين إذْ يلتزمون إثباتها. ويزيدُه رجحانًا عندي أنَّه تفتقِر إليه القاعدة الأولى قاعدةُ الأقوى كما عرضناها، إذ لو أخرجنا الواو من القاعدة الثانية لأفضى بنا تطبيقُ القاعدة الأولى إلى رسم (مروؤة) هكذا، وهو رسم خارج عن مذاهب الإملائيين. وعلى أنَّ مما يؤيد ذلك أيضًا كراهيتهم أجمعين لالتقاء الألفين كما في (ساءَل) إذ أصلها (ساأَل).

وأما من فرَّق بين باب (مسْئول) وباب (رءُوف) فحجَّته أنَّ تخفيف (مسئول) بالحذف (مسُول)، فليس فيها على مذهب التخفيف واوٌ فترسَم، خلافًا لـ(رءُوف) إذ تخفيفها بينَ بين، فحقُّها أن تثبت. وحجة من أثبتَ فيها الواو فصوَّرها (مسؤول) كحجة من رأى رسمَ (مسألة) بالألف هكذا لأنَّ بابهما واحد إذ وقَعتِ الهمزةُ فيهما متحركةً بعد ساكن=

وقد شذَّ عن ذلك موضعٌ واحدٌ يلتقي فيه مِثْلانِ فلا يُحذفُ متَّكَأُ الهمزةِ، وإنما يُحذفُ الآخَرُ، وهو أن تقعَ ألفُ التنوينِ متطرِّفةً بعدَ همزةٍ مفتوحٍ ما قبلَها نحوَ (وجدتُّ خطَأً) و(امْرَأً). والأصلُ (خطَأًا) و(امْرَأًا). ولو حُذِفَ متَّكَأُ الهمزةِ على القياسِ لرُسِمَتْ (خطَئًا) و(امرَءًا)[1].

= صحيح. وقد مرَّ بيانُه (صـ٣٦). ويُشكِل على ذلك أنَّه يجوز تخفيف (مسألة) إلى (مَسَالة) على لغة بعضهم، ولكنَّ تخفيف (مسْؤول) إلى (مَسُوْوْل) يوجب التقاء ساكنين، وهذا مُحال.

(١) فإذا طبَّقْنا عليها مع هذه القاعدةِ الثانيةِ القاعدةَ الثالثةَ قاعدةَ المَدَّة التي سنذكرها قريبًا (صـ٥١) فإنَّها تُكتب على القياس (خطآً) و(امرآً) بمدَّةٍ عليها تنوينٌ. وهذا الوجه هو الراجح عندي إلَّا أنَّه ليس عليه العمَلُ، غيرَ أنَّ قليلًا من المعاصرين يكتبون نحو (امرئ) مما يسبقُ همزتَه حرف منفصل هكذا (امرَءًا) فيُجرون عليها قانون القاعدة الثانية دونَ القاعدةِ الثالثةِ قاعدةِ المدَّة. وهذا قد يجاز ولا سيَّما أنَّ تحويل الهمزة إلى مدَّة مع رسم التنوين فوقها قد يؤدي إلى تراكمهما في بعض الخطوط، ولكنهم لا يكادون يفعلون ذلك فيما يسبق همزتَه حرفٌ متصلٌ نحو (خطأً)، فلا يكتبونها (خطَئًا) بإجراء القاعدة الثانية ولا (خطَآً) بإجراء القاعدتين الثانية والثالثة. وهو لهم لازم، فكأنَّ رسمَهم (امرءًا) على هذه الصورة نتاجُ خطأ منهم في إحكام القاعدة وليس هو مذهبًا معلَّلًا.

* وشذَّ عند بعض المعاصرين موضعٌ يلتقي فيه مِثْلانِ فلا يُحذفُ منهما شيء، وهو أن تقع ألفُ الاثنين بعد همزة مفتوح ما قبلَها نحو (هما قرَأَا) و(هما يبدَأَانِ)، فيكون في هذه المسألة قولان:

أ- إثباتُ الألفين في هذه المسألة نحو (هما قرَأَا) و(هما يبدَأَانِ). وهو مذهب **قليل من المعاصرين. وعليه رأي مجمع اللغة العربية بدمشق «قواعد الإملاء ١٠، ط الثالثة». وكان أغلبَ من المذهب الثاني ثمَّ جعَلَ ذاك ينمِي وجعَلَ هذا يقِلُّ**. وهو مذهبُ **جمهور المتقدمين**. وذكَرَ **ثعلب** (ت٢٩١هـ) **أنَّه أجودُ** «الخط ١٢٥» (لابن السرَّاج)، ونسَبَ ابنُ الضائع (ت٦٨٠هـ) والقَلْقَشَندي (ت٨٢١هـ) اختيارَه **إلى المتأخرين** «شرح الجُمَل ٤١٥» و«صبح الأعشى ٣/ ١٩٣». =

ب- حذفُ الألف التي هي متَّكأ الهمزة نحو (هما قرَآ) و(هما يبدَآنِ). وهو مذهب **أكثر المعاصرين**. وهو **مذهب قديم حكاه ابن قتيبة** (ت٢٧٦هـ) **عمَّن تقدَّمه** «أدب الكاتب ٢٢٧»، واختارَه ابن دَرَسْتَوَيهِ (ت٣٤٧هـ) في نحو (يبدآن) دون نحو (قرأا) خشيةَ اللبس «الكِتاب ٦٧». وحكى **ابن الدهَّان** (ت٥٦٩هـ) جوازَ نقل الهمزة من موضعها وجَعْلِها مَدَّةً على الألف «باب الهجاء ١٤»، فتَكتبها (هما قرآ) و(يبدآن). وهذا المذهب مع جعل الهمزة مَدَّةً هو الراجح.

وسببُ اختلافهم في ذلك اختلافُهم في الاعتراف بخطَر اللبس فيها وضرورةِ الاحتراس منه، فأصحاب المذهب الأول رأوا أنَّ حذف إحدى الألفين قد يجرُّ لبسًا إذ تُكتب (قراا) هكذا (قرا)، فربَّما التبسَ بالمسنَد إلى الواحد. فأما صورة الهمزة (ء) فلا تُلتزَم كتابتها عند المتقدمين، إذ هي معدودة عندهم من الشَّكل. وقد ذكرها المبرِّد (ت٢٨٥هـ) وابن بابَشاذ (ت٤٦٩هـ) في الشَّكل «الخط ١٠» (للمبرِّد، المنشور في «مجلة جامعة تكريت، ١١/ ٢٠١٩») و«شرح جمل الزجاجي ٢/ ٦٠٩» (لابن بابشاذ). وقال ابن دَرَسْتَوَيهِ عن رسم نحو (الأرءُس) هكذا: (بحذف الهمزة والاقتصار منها على الشكل) «الكِتاب ٣٠»، فعدَّ صورةَ الواو هي الهمزةَ وسمَّى (ء) شكلًا. وسمَّاها ابن السرَّاج (ت٣١٦هـ) شَكْلةَ همزةٍ فقال: (... لم يُكتَبْ مكانَ الهمزة شيء في الرفع والخفض، ولكنَّك تضع مكانَه شَكْلة همزة بعد الحرف الساكن، وذلك نحوُ: جُزْءٍ كما ترى) «الخط ١١٣». وسمَّاها أبو حيَّان (ت٧٤٥هـ) نبرةَ الهمزة «التذييل والتكميل ٢٠/ ٥١٠» وسمَّاها الصفديُّ علامةَ الهمزة «الوافي بالوفَيَات ١/ ٤٩». ولأنَّها شَكلٌ لا يلتزمون إثباتَها، يشهَد لذلك قولُ ابن قتيبة: (... و«فلانٌ لا يرزَأُك شيئًا». ويَدُلُّ على الهمز والإعراب فيها بضمَّة يوقِعها على الألف) وقولُه: (وتوقِع تحت الألف كسرةً يُدَلُّ بها على الهمزة والإعراب) «أدب الكاتب ٢٦٣»، فجَعَلَ الفُرقانَ بين أن تُظَنَّ ألفًا وأن تُظَنَّ همزةَ الضمةَ أو الكسرةَ. ولو كان من ديدنهم أن يُثبتوا صورة الهمزة لجعلها دليلًا على الهمزة. وقد نصَّ حيدرة اليَمَني (ت٥٩٩هـ) على أنَّ مِنهم مَن يجتزئ بصورة حروف المدِّ عن رسم صورة الهمزة (ء) «كشف المشكل ٣٣٨»، فيرسُمُ نحوَ (سأَلَ) و(لؤُمَ) هكذا (سال) و(لوم).

ومعرفتُك لهذا السرِّ -وهو عدُّهم الهمزةَ ضربًا من الشكل- نافعٌ جدًّا في تبيُّن مذاهبهم =

وهذه أمثلةٌ على القاعدةِ:

(سأَلَ): حركةُ الهمزةِ الفتحةُ، وقبلَها فتحةٌ طويلةٌ، فتُرسَمُ على مجانسِها، وهو الألفُ، فتصبحُ (ساأَلَ)، فيلتقي مِثْلانِ أحدُهما متَّكَأٌ للهمزةِ فيُحذفُ فتصبحُ (سأَلَ).

(شُئُونٌ): حركةُ الهمزةِ وما قبلَها الضَّمَّةُ، فتُرسَمُ على مجانسِها، وهو الواوُ، فتصبحُ (شُؤُونٌ)، فيلتقي مِثْلانِ أحدُهما متَّكَأٌ للهمزةِ فيُحذفُ فتصبحُ (شُءُونٌ) فيوصَلُ ما قبلَها بما بعدَها ويوضعُ لها نبْرةٌ فتصيرُ (شُئُونٌ).

= وعللهم في رسم الهمزة. وهو ما يفسِّر لك قولَهم أحيانًا: (يسوء مثل يسوع) «القوافي ٢٣» (للأخفش)، وذلك أنَّهم يرسمونها (يسو) وهم يريدون الهمزة فيخشون ألَّا يتبيَّن مرادهم، قالَ ابن السرَّاج: (ألَا ترى أنَّ أهل اللغة إذا أرادوا أن يُمثِّلوا الهمزة بحرفٍ غيرِها لتَبينَ جعلوا موضعها عينًا فيقولون: قرأ مثلُ قرع، وقراءة مثل قراعة) «النقط والشكل ٢١» (المنشور في مجلة «نامه بهارستان، ع١٥»). ولذلك أيضًا أكثروا من التصنيف في الفرق بين المقصور والممدود لأنَّهم كثيرًا ما يرسمونهما رسمًا واحدًا نحو (البكا) إذ تَحتمل أن يراد بها القصر، وتَحتمل أن يُراد بها المدُّ ولم تُرسَمْ همزتها، يَشهدُ لهذا قولُ الفرَّاء (ت٢٠٧هـ): (باب الممدود والمقصور مما تتَّفق كتابته فيُشكِل) «المنقوص والممدود ١٦»، فجعلَ رسمهما متَّفقًا. ومن أجل ذلك تراهم يقولون أيضًا: (تُكتب الهمزة ألفًا في رأس، وواوًا في لؤم، وياءً في بئر) ولا يقولون: (تُكتب على ألف أو واو أو ياء)، ويقولون أيضًا: (الهمزة في نحو الخبء لا صورة لها) لأنَّهم يرسمونها (الخب).

فأما أصحاب المذهب الثاني فإنَّ مَن لا يلتزم منهم إثبات صورة الهمزة يهوِّن من شأن اللبس المحتمَل ويرى أنَّ القرائن المحيطة كافيةٌ في نفي اللبس غالبًا، فلا موجب للخروج عن القياس باستبقاء الألفين. وأمَّا من يلتزم إثباتها كصنيع المعاصرين فحجَّته أبْيَنُ لأنَّ صورةَ المدَّة على الألف الباقية تدلُّ على الألف المحذوفة وتغني عنها، هذا مع موافقتها القياس بذلك، وهو كراهية التقاء ألفينِ. ويقوِّيها مع ذلك عندي جريانُها مع القاعدة الثانية ومع القاعدة الثالثة أيضًا. وستأتي (صـ٥١).

(مُئَوَّلٌ): حركةُ الهمزةِ الفتحةُ، وقبلَها ضمَّةٌ، والضَّمَّةُ أقوى من الفتحةِ، فتُرسَمُ على مجانسِها، وهو الواوُ، فتصبحُ (مُؤَوَّلٌ)، فيلتقي مِثْلانِ أحدُهما متَّكَأٌ للهمزةِ فيُحذفُ فتصبحُ (مُئَوَّلٌ)(١).

(سَوْءَةٌ) (تَوْءَمٌ) (السَّمَوْءَلُ): حركةُ الهمزةِ الفتحةُ، وقبلَها ضمَّةٌ طويلةٌ، والضَّمَّةُ أقوى من الفتحةِ، فتُرسَمُ على مجانسِها، وهو الواوُ، فتصبحُ (سَوْؤَةٌ) (تَوْؤَمٌ) (السَّمَوْؤَلُ) فيلتقي مِثْلانِ أحدُهما متَّكَأٌ للهمزةِ فيُحذفُ فتصيرُ (سَوْءَةٌ) (تَوْءَمٌ) (السَّمَوْءَلُ)(٢).

---

(١) لا فرقَ بين ما كان أحدُ متماثِلَيه مضعَّفًا كـ(مُئَوَّل) وما ليس كذلك كـ(شُئُون) لأنَّ عِلَّة الحذف كراهيةُ اجتماع متماثلين، وهي تعمُّهما. يَدُلُّ على هذا أنَّ أكثرهم يحذف ثاني المتماثلين في الهمزة المتطرفة نحو (التبوُّء)، وأنَّ المتقدمين مجمعون على حذف الياء في نحو (الكساءِيِّ) مع تشديد أحد المِثْلين «الخط ١١٩» (لابن السرَّاج). وقد يُستنبَط هذا المذهب من قول الرضي (ت٦٨٦هـ): (... ليس بتعليل جيد لأنَّ المدَّ لا تأثير له في الخطِّ) «شرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٣٢٤». وهذا المذهبُ الذي اخترناه مذهبُ قليل من المعاصرين. وأكثرُ المعاصرين الذين مذهبُهم حذفُ إحدى واوَي (شئون) وبابِه لا يحذفون واوَي (مُؤَوَّل) وبابِه، فضلًا عن غيرهم ممن يُثبت واوَي (شؤون). وقد يُفهَم هذا المذهبُ الثاني من كلامٍ لابن السرَّاج (ت٣١٦هـ) في «الخط ١١٩» إذْ لا يرى الحذفَ من المشدَّد لأنَّ فيه إجحافًا، وذلك بحذف واوين من ثلاثة واوات، والمحذوفتان هنا إحدى واوي الحرف المشدَّد لأنَّه عبارة عن واوين، والواوُ التي هي متَّكأ الهمزة، وبقِيَتِ الواو الثالثة. والوجهُ ما قدَّمنا.

(٢) إذا وقعتِ الهمزة مفتوحةً بعد واو ساكنة غيرِ مدِّيَّة (أي: ليست مسبوقة بضمة، خلافًا لنحو: مرُوْءَة) فللمعاصرين فيها مذهبان:

أ- رسمُها مفردةً على السطر (سَوْءَة) و(تَوْءَم) و(السَّمَوْءَل) كما أثبَتُّ. **وهو مذهب قليل من المعاصرين. ولَهُ شيوع في سوريَة. وبه صدرَ القرار الثاني لمجمع اللغة العربية بالقاهرة** عام (١٩٨٠م) متراجعًا عن القول الآخر الآتي ذكرُه «مجموعة القرارات العلمية ٣١١». =

(نَوْءُها): حركةُ الهمزةِ الضَّمَّةُ، وقبلَها ضمَّةٌ طويلةٌ، فتُرسَمُ على مجانسِها، وهو الواوُ، فتصبحُ (نَوْؤُها)، فيلتقي مِثْلانِ أحدُهما متَّكأٌ للهمزةِ فيُحذفُ فتصيرُ (نَوْءُها)[1].

- وكانَ عليه رأيُ مجمع اللغة العربية بدمشق في نشرته الأولى لـ«قواعد الإملاء ١٥» ثمَّ رجع عنه في النشرة الثانية إلى القول الآخر «قواعد الإملاء ١٠» على الضدِّ من صنيع مجمع القاهرة. وهو الراجح.

ب- رسمُها على حركة الحرف المجانس للهمزة، وهي هنا الفتحةُ، فتُكتب (سَوْأَة) و(تَوْأَم) و(السَّمَوْأَل). وهو مذهب أكثر المعاصرين. وهو الرأي الأخير لمجمع اللغة العربية بدمشق «قواعد الإملاء ١٠، ط الثانية». وبه صدرَ القرار الأول لمجمع اللغة العربية بالقاهرة عام (١٩٦٠م) «مجموعة القرارات العلمية ٣٠٨»، ثمَّ رجع عنه إلى القول السابق. أما المتقدمون فحكم هذه المسألة عندهم حكمُ المسبوق بياء ساكنة غير مدِّيَّة كـ(هيئة)، والخلافُ فيها وسببُه هو عين الخلاف في تلك. وقد مرَّ بيانُه (صـ٤٠)، فهم لا يفرِّقون بين (هيئة) و(توءم) لأنَّ طريقة تخفيفهما واحدة.

أما سببُ تفريق أكثر المعاصرين بينهما إذ يرسمون نحو (هيئة) على نبْرة ويرسمون نحو (توأم) على ألف فلا أجد له علَّةً إلَّا أخذَهم بقاعدة الأقوى بعد تجريدها من إدخال حروف العلَّة في الموازنة، إذ الفتحة في (تَوْأَم) أقوى من السكون، فتُرسم على مجانسها، وهو الألف، فأما (هيْئَة) فقد كان حقُّها على مقتضى هذه القاعدة التي استندوا إليها أن تُرسَم على هذه الصورة (هَيْأَة) لأنَّ الفتحة أقوى من السكون، ولكنَّهم استثنَوا من قاعدة الأقوى نحوَ (بِيْئَة) مما ياؤُه ياءُ مدٍّ، ولا محالة من ذلك، لأنَّه ليس من أحد يخفِّفُها بإبدال همزتها ألفًا خلافًا لنحو (هَيْئَة)، فأقدَرَهم ذلك على أن يُلحقوا بها نحو (هَيْئَة) فيجعلوها داخلة في الاستثناء، ولم يتأتَّ لهم مثلُ ذلك في نحو (توءَم). فهذا عذرُهم في التلفيق. ولا ينبغي الأخذ به الآن لأنَّ القواعد التي وصفْنا قادرة على أن تسوِّي بين هذين النوعين من غير حاجة إلى استثناء.

(١) وحُكْمُها كحكم (سَوْءَة)، فمَن يرسم (سَوْءَة) هكذا يرسم (نَوْءُها) و(نَوْءَها) أيضًا هكذا، ومَن يرسم (سَوْأَة) على الحرف المجانس لحركة همزتها يرسم (نَوْؤُها) بواوين لأنَّ =

(مُرُوْءَةٌ) (مقرُوْءَةٌ): حركةُ الهمزةِ الفتحةُ، وقبلَها ضمَّةٌ طويلةٌ، والضَّمَّةُ أقوى من الفتحةِ، فترُسَمُ على مجانسِها، وهو الواوُ، فتصبحُ (مُرُوْؤَةٌ) (مقرُوْؤَةٌ) فيلتقي مِثْلانِ أحدُهما متَّكَأٌ للهمزةِ فيُحذفُ فتصيرُ (مُرُوْءَةٌ) (مقرُوْءَةٌ).

(وُضُوْءُهُ): حركةُ الهمزةِ الضَّمَّةُ، وقبلَها ضمَّةٌ طويلةٌ، فترُسَمُ على مجانسِها، وهو الواوُ، فتصبحُ (وُضُوْؤُهُ)، فيلتقي مِثْلانِ أحدُهما متَّكَأٌ للهمزةِ فيُحذفُ فتصيرُ (وُضُوْءُهُ)[1].

= الواو هي الحرف المجانس لضمتها، فإنْ كان مذهبُه كَتْبَ (رؤوف) بواوين أبقى عليهما هنا، وإلَّا حَذَفَ صورة الهمزة، فتئولُ إلى (نَوْءُها). ويَرْسمُ (نَوْأَها) المفتوحةَ الهمزة هكذا. وكذلك يفعل في (شَيْئُه) و(شَيْئَه) فيكتبها كما كتبتُ إن كان يكتب (هيئة) هكذا، ويكتبها (شَيْؤُه) و(شَيْأه) إن كان يكتب (هيأة) على هذه الصورة. هذا كلُّه إن كان ممن يرى تطبيق القاعدة الرابعة الآتي ذكرُها (صـ٥٢)، وهي قاعدة مراعاة الطارئ، وإلَّا لم يعتدَّ بما اتَّصل بها، فيرسُمها كما يرسم المتطرفة ثم يُلحِق بها الضمائر من غير تغيير.

(١) شذَّ بعض المعاصرين **كمصطفى الغلاييني** (ت١٣٦٤هـ) «جامع الدروس العربية ٢/ ٢٧٦»، وتبِعَه **مجمعُ اللغة العربية بدمشق في نشرته الأولى** لـ«قواعد الإملاء ١٥» تصريحًا -وهو ظاهر نشرتَيه اللاحقتين «قواعد الإملاء ٩، ط الثانية والثالثة»- فرأى أن تُرسَمَ الهمزة المضمومة بعد واو مدٍّ على واو فتُكتبَ (وضُوْؤُه). وهو خلاف مذهب المتقدمين وعامَّةِ المعاصرين إلَّا قولَ ابن إياز (ت٦٨١هـ) في «المحصول ٢/ ١٠٠٩»، فإنَّه ذَكَر أنَّ (مقرُوْؤَة) تُكتب بواوين هكذا. وهي وإن كانت مفتوحة الهمزة فلا فرق في الحكم بينها وبين المضمومة الهمزة. وهذا وهمٌ، وذلك أنَّ رَسْم الهمزة مبنيٌّ على مذهب التخفيف، وتخفيفُ هذه المسألة بالإبدال والإدغام، فيقال: (وُضُوُّه) و(مَقْرُوَّة) بواو واحدة لأنَّ الحرف المشدَّد يُكتب حرفًا واحدًا، ولا وجه لزيادة واو ثانية في الرسم. على أنَّهم إن كانوا راعَوا حركة الهمزة نفسِها فينبغي أن يَكتبوا المفتوح الهمزة كـ(وُضوءَهُ) و(مَقْرُوْءَة) على الحرف المجانس لحركة همزتَيهما كما فعلوا في المضموم الهمزة فتكون (وُضُوْأَهُ) و(مَقْرُوْأَة). وهم لا يلتزمونه. ولو التزموه لكان قولًا منكَرًا.

القاعدةُ الثالثةُ:

قاعدةُ المَدَّةِ. وذلك أنَّه إذا أدَّاك تطبيقُ ما سبقَ إلى أن يقعَ قبلَ الألفِ همزةٌ متوسطةٌ مفردةٌ على السطرِ (ءا) أو على نبْرةٍ (ئا) فإنَّك تحوِّلُ هذه الهمزةَ إلى مَدَّةٍ فوقَ الألفِ اختصارًا (آ)، وذلك نحوُ (قُرآنٍ)، أصلُها (قُرْءَانٌ)، و(جُزْآ الكلمةِ)، أصلُها (جُزْءَا)، و(ظَمْآنَ)، أصلُها (ظَمْئانُ)، و(كآبةٍ)، أصلُها (كئَابةٌ)، و(سَآّلٍ) [صيغةُ مبالغةٍ على زنةِ فَعَّالٍ]، أصلُها (سَئَّالٌ)[1]، و(تبوُّآتٍ)، أصلُها (تبوُّءَاتٌ). فإن وقعَ قبلَ الألفِ همزةٌ على واوٍ لم تُحوَّلْ إلى مَدَّةٍ نحوَ (لبُؤَاتٍ) و(تنبُّؤاتٍ)[2]. وقد شَذَّ عن قاعدةِ المَدَّةِ هذه ثلاثةُ مواضعَ، فلا تُطبَّقُ عليها، وهي:

١. أن يكونَ قبلَ الهمزةِ ألفٌ نحوَ (قِراءَاتٍ) و(دواءانِ) و(مُرَاءَاةٍ) و(ياءَا إضافةٍ) و(هُما جاءَا)[3]، أو بعدَها ألفٌ مبدَلةٌ من تنوينِ النصبِ نحوَ (جُزْءًا) و(بُطْئًا).

---

(١) هذا ما عليه أكثرُ المعاصرين. وينبغي أن تكون الشدَّة فوق المدَّة، وليس العكس. وكثيرٌ منهم يكتبها (سئَّال) فلا يجري عليها هذه القاعدة الثالثة. وقلَّةٌ منهم تكتبها (سأَّال) فلا تُجري عليها القاعدة الثانية ولا الثالثة. والقياسُ ما أثبتُّه في المتن. وانظر مثلًا «شرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٣٢٤» (للرضيّ) و«الإملاء ٥٨، ١٦٦» (لحسين والي) و«في أصول اللغة ٣/ ٣٠٠». ومِثْلُها (دآّب) و(لآّل) و(رآّس). وربَّما كتبها بعض المعاصرين (سأآل). وهو فيما أرى غلَطٌ لأنَّه يَفكُّ الحرف المشدَّد -وهو الهمزة- إلى حرفين. ولا يجوز أيضًا رسْمُها (سأّل) بألفٍ فوقها همزة فشَدَّة فمدَّة، بل يجب حذف صورة الهمزة لأنَّ المدَّة هي الدالَّة عليها، وعلامةُ الشَّدَّة فوقَها دالَّةٌ على تضعيفها.

(٢) وقِلَّةٌ من المعاصرين يحوِّلونها إلى مَدَّة فيكتبونها (لبُآت) و(تنبُّآت). والوجهُ ما أثبتُّ لأنَّ هذا التحويل يَذهب بصورة الواو، وفي هذا انطماسُ الأصل والقربُ من اللبس.

(٣) أجمعَ المعاصرون في هذا الموضعِ الأولِ على استثناء ما ألفُه مبدَلةٌ من تنوين النصب من قاعدة المَدَّة. وأما ما قبلَ همزته ألف فجمهورهم على استثنائه كما أثبتْنا. وقِلَّةٌ منهم لا تستثني هذه الهمزة المسبوقة بألف، فهي تطبِّق عليها القاعدة فتكتبها (قراآت) =

٢. أن يكونَ قبلَها كسرةٌ قصيرةٌ أو طويلةٌ (وهي هنا الياءُ الساكنةُ أيًّا كانت حركةُ ما قبلَها). فمثالُ الكسرةِ القصيرةِ (مبتدِئَاتٌ) و(سيِّئَاتٌ)، ومثالُ الكسرةِ الطويلةِ (بِيْئَاتٌ) و(إِيْئاسٌ) و(شَيْئَانِ) و(هَيْئَاتٌ).

٣. أن يكونَ قبلَها ضمَّةٌ طويلةٌ (وهي هنا الواوُ الساكنةُ أيًّا كانت حركةُ ما قبلَها). وذلك نحوُ (مقرُوْءَاتٍ) و(سَوْءَاتٍ)[1].

القاعدةُ الرابعةُ:

قاعدةُ مراعاةِ الطارئ. وذلك أنَّه متى التصقَ بالهمزةِ المتطرفةِ كلمةٌ أخرى أو شِبْهُ كلمةٍ من ضميرٍ أو ياءِ نسَبٍ أو علامةِ تثنيةٍ أو جمعٍ أو نحوِها اعتُدَّ بذلك

= و(دَواآنِ) و(مُرَاآة) و(ياآ) و(جاآ). وهو عندي أصحُّ لأنَّ هذا هو قياسها، ولا شيء يقتضي الخروج عنه. فأما التقاء المثلين كما في (قراآت) فهو أمر لا بدَّ منه على كل حال، إذِ الأصل (قراأات) بثلاث ألفات، فحُذِفَتْ واحدةٌ منهنَّ تطبيقًا لقاعدة التخلص من توالي الأمثال، فبقيت اثنتان، فلم يجُزْ حذف ألف أخرى لِما في ذلك من الإجحاف بالكلمة. ورسمُها (قراءات) هكذا لا يخلِّصها من التقاء المثلين لأنَّ الهمزة لا تُعَدُّ فاصلًا من قِبَلِ أنَّها تَجري مجرى الشَّكل كما أخبرتُك آنفًا (صـ٤٦).

(١) القولُ باستثناء الموضعين الثاني والثالث من قاعدة المَدَّة كما أثبتْنا هو ما عليه **أكثرُ المعاصرين**. وقليلٌ منهم لا يرى استثناءهما إلَّا حيث يسبق الهمزةَ كسرةٌ قصيرةٌ نحو (سيِّئات) و(مبتدِئات)، فهو يكتبها (بِيْآت) و(إِيْآس) و(شَيْآنِ) و(هَيْآت) (مقرُوْآت) و(سَوْآت). وإنَّما استثنى ما سبقَ همزتَه كسرةٌ قصيرةٌ دون غيره لأنَّ تخفيفه يكون بإبدال همزته ياءً، فكان ينبغي أن تثبت صورتُه خلافًا للبقيَّة، فإنَّ تخفيفها يكون بحذفها أو إدغامها، فـ(هَيآت) مثلًا تخفيفُها (هيَات)، و(مقروآت) تخفيفُها (مقروَّات)، فلا حقَّ لها إذن في أن يكون لها صورة تُحفظ وتراعى، فلذلك ساغَ تحويلها إلى مدَّة. وهذا هو الراجح لأنَّ المَدَّة مرادٌ بها الاختصار، فمتى أمكنَ ذلك من غير لبس لم يُرغبْ عنه.

فخرجَتْ عن حُكْمِ الهمزةِ المتطرفةِ إلى حُكْمِ الهمزةِ المتوسطةِ وعومِلَتْ معاملتَها. وتسمَّى حينئذٍ شِبْهَ متوسطةٍ أو متوسطةً توسُّطًا عارضًا. ومن أمثلتِها (قرأَ + وا = قرؤُوا، ثم: قرءُوا)، (جُزْءَ + ين = جُزْأَين)، (مَلْء + هُ = مَلأَه، مَلْؤُه، مَلْئِه)، (أسوَأُ + هم = أسْوَؤُهم، ثم: أسوَءُهم)، (دعاء + نا = دعاءَنا، دعاؤُنا، دعائِنا)، (خطَأ + ي = خطَئِي)، (لُؤلؤ + يٌّ = لؤلئِيٌّ)[1].

---

(١) للمعاصرين في هذه المسألة مذهبان:

أ- مراعاة الطارئ، فتُكتب (قرءُوا) كما أثبتْنا. ويجوز (قرؤُوا) عند من يكتب (رؤوف) هكذا. وهذا ما عليه **أكثر المعاصرين**. وبه صدرَ قرارًا **مجمع اللغة العربية بالقاهرة** «مجموعة القرارات العلمية ٣٠٩، ٣١٠». وعليه رأي **مجمع اللغة العربية بدمشق** «قواعد الإملاء ١٢، ط الثالثة». وهو **مذهب جمهور المتقدمين**. وذكَرَ ابن ولَّاد (ت٣٣٢هـ) أنَّه (**أحسنُ وأكثرُ**) «المقصور والممدود ٣٣٢»، وذكَرَ ابن الدهَّان (ت٥٦٩هـ) أنَّه (**أولَى وأكثرُ**) «باب الهجاء ٤٠». **وعليه رسْم المصحف**. وهو الراجح.

ب- عدم مراعاة الطارئ، فتُكتب (قرأُوا). وهو مذهب **كثير من المعاصرين**، وكان **شائعًا في الجيل المنصرم من الشاميين**. ولكنَّ مِن أصحاب هذا المذهب مَن لا يَطرُد ذلك في كلِّ موضع، فقد لا يكتب (جُزْءَين) و(مَلْئه) [بالحركات الثلاث للهمزة] و(دعاءنا) [بالحركات الثلاث] و(لؤلؤِيٌّ) (خطَأِي) على هذه الصورة. وهذا المذهب **مذهب لبعض المتقدمين**، وقد حكاه ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) **عن بعض كتَّاب زمانه** «أدب الكاتب ٢٦٢، ٢٦٣».

وسببُ اختلافهم في ذلك اختلافُهم في الاعتداد بما اتَّصل بالكلمة في آخرها أيَعُدُّونه كالمقيم الثاوي أم يَعُدُّونه كالموفي على قَرْن زوال وكالمؤذن بالارتحال، فأما أصحاب المذهب الثاني فيَعُدُّونه في حكم المفارق لأنَّه قد يَسقُط عن الكلمة، هذا مع إلْفهم صُورةَ الكلمة من دونه، فإذا لحقَ بها لم يخِفَّ عليهم تبديل صورتها المألوفة. وأما أصحاب المذهب الأوَّل فاعتدُّوا به وألزموه حكم المقيم الثابت، واحتجُّوا بأنَّ رسم الهمزة موضوع على لغة تخفيفها، وتخفيفُ الهمزة إذا اتصل بها ضمير يَجري مجرى المتوسطة،=

= ألا ترى أنَّك لو رُمْتَ تخفيف همزة (قرءُوا) لجعلتها بينَها وبين الواو ولم تجعلها ألفًا ولا بين الهمزة والألف، وإذن لا وجهَ لرسمها ألفًا. ويصدِّق ذلك أنا نجدهم يراعون الطارئ في الألف اللينة إذ يرسمون (هُدى) على ياء، فإذا اتَّصل بها ضمير كتبوها بالألف (هُداه)، ويرسمون (مدرسة) بالتاء المربوطة، فإذا اتَّصل بها ضمير رُسِمَتْ تاء مبسوطة (مدرستك). ومنه أيضًا أنَّ (امرَأ) أصلُها بفتح الراء، ثم تُضَمُّ في الرفع وتُكسَر في الجرِّ، ولا تُكتب إلَّا على مقتضَى الحركة العارضة من ضمٍّ أو كسر لا على أصلها. هذا مع أنَّ أصحاب هذا المذهب لا يكادون يلتزمونه كما ذكرنا، وفي هذا ما يَدُلُّ على اضطراب مذهبهم وفساد علَّتهم.

النوعُ الثالثُ: الهمزةُ المتطرِّفةُ

وهي التي تقعُ آخِرَ حرفٍ من الكلمةِ.

ولِرسْمِها ثلاثُ قواعدَ:

۞ القاعدةُ الأُولَى:

قاعدةُ المجانسةِ. وذلك أن يُنظَرَ إلى حركةِ الحرفِ الذي قبلَها وتُرسَمَ الهمزةُ على ما يُجانسُها، فإن كانت ضمَّةً رُسِمَتْ على واوٍ نحوَ (لُؤْلُؤٍ) و(هذا امرُؤٌ)، وإن كانت كسرةً رُسِمَتْ على ياءٍ نحوَ (شاطِئٍ) و(امرِئٍ) و(سيِّئٍ) و(طيِّئٍ). ورسمُ المثالينِ الأخيرينِ على هذه الصورةِ (سيِّء) و(طيِّء) خطأٌ شائعٌ. وإن كانت فتحةً رُسِمَتْ على ألفٍ نحوَ (خطَأٍ)[1] ....

---

(١) إذا وقعتِ الهمزة المتطرفة المكسورة بعد فتحة فللمعاصرين فيها مذهبان:

أ- رسمُها على الألف نحو (إلى خطأٍ). وهذا مذهب أكثر المعاصرين. وهو الراجح.

ب- رسمُها تحت الألف نحو (إلى خطإٍ). وهو مذهب قليل من المعاصرين، ومذهبُ جمهور المتقدمين. وعليه ضبْطُ المصحف.

وسببُ اختلافِهم في ذلك اختلافُهم في الاعتداد بحركة الهمزة، فأصحاب المذهب الثاني يَعتدُّون بها، ولأنَّها مكسورةٌ فهم يرسمونها تحت الألف ويرونَ ذلك بابًا من الإيجاز إذ يَجمع في رمز واحد بين صورة الهمزة وصورة الكسرة كما صنعوا ذلك بالهمزة الابتدائية المكسورة نحو (إيمان). وأصحاب المذهب الأول لا يَعتدُّون بحركة الهمزة لأنَّها متطرِّفة، والمتطرِّفة لا تُراعى، بل تُعَدُّ في حكم الساكنة، قال الزجَّاجي (ت٣٤٠هـ): (وإن كانت آخرًا... نحو قولك: «الخطأ» و«النبأ» تجري مجرى المتوسطة الساكنة) «الخط ٤١». وكذلك قانون رسم الكلمة بعامَّةٍ، فإنَّه يُراعى فيها حالُ الوقف والابتداء. =

و(لقِيتُ امرَأً)[1]، وإن كانت سكونًا رُسِمَتْ مفردةً على السطرِ نحوَ (بُطْءٍ) و(سماْءٍ) و(برِيْءٍ) و(شيْءٍ). ورسمُ المِثالِ الأخيرِ على هذه الصورةِ (شىء) أو (شيء)

= وذلك أحدُ أصول الإملاء الخمسة. واعتبارُ حركة الهمزة مراعاةٌ لحال الوصل لأنَّها لا تَظهر إلَّا في الوصل. وإنما اتَّبعَ أصحابُ المذهب الثاني في ذلك ضبْطَ المصحف كما في نحو ﴿عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ ۝﴾ [النبأ] «المحكم ٤٠٩»، ورسمُ الهمزة المتطرفة في المصحف ليس له قياس مستمِرٌّ. ولئن رُسِمت الهمزة في هذا الموضع تحت الألف لقد رُسِمَتْ في مواضع أخرَ تحت الواو نحو ﴿كَأَمْثَٰلِ ٱللُّؤْلُؤِ﴾ [الوَاقِعَة: ٢٣] وتحت الياء نحو ﴿مِن شَٰطِيِٕ ٱلْوَادِ﴾ [القَصَص: ٣٠] وغيرِها، وهم لا يتَّبعونه في ذلك.

على أنَّ المتقدمين يعدُّون الهمزة شكلةً تجري مجرى الحركات، ورسمُ الحركات موضوع على مراعاة الوصل لا الوقف، ولمَّا كانت الهمزة هنا تُحرَّك بالكسر في الوصل روعي فيها ذلك فرُسِمَتْ تحت الألف. ويُعترض على ذلك بأنَّ صورة الهمزة (ء) وإن كانت تَجري عندهم مجرى الحركات فإنَّها لا تطابقها كلَّ المطابقة، وذلك أنَّها إنَّما تُرسَم مع الألف المتطرِّفة لتبيِّن أنَّما هي همزةٌ لا ألفٌ، وقد علمنا أنَّ رسم الهمزة ألفًا إنَّما هو مبنيٌّ على مراعاة حال الوقف، ولو روعي فيها حال الوصل لرُسِمت واوًا في مثل (هذا نبَؤٌ)، فلا يسوغ أن يُراعى في الدالِّ التابعِ -وهو صورة الهمزة- الوصلُ، ويراعى في المدلول عليه المتبوعِ -وهو الألفُ- الوقفُ. وعلى أنَّ جَعْلَها من جُملة الشَّكل إنما ينبغي أن يُوجَّه على أنَّها لا تُكتب حرفًا مع الحروف، وإنما تَصحبها كما يَصحبها الشكلُ، وقد يُستغنَى عنها أحيانًا عندهم كما يُستغنى عن الحركات. ولا يسوغ أن يُراعَى فيها حالُ الوصل لأنَّه إنما يُراعى في الحركات حالُ الوصل لأنَّها لا تَظهر إلَّا في الوصل، وليست الهمزة كذلك لظهورها وصلًا ووقفًا. هذا إذا عدَدنا الهمزة ضربًا من الشكل كما هو مذهب المتقدمين. فأما المعاصرون فالحجَّة لهم ألزمُ لأنَّهم يَعُدُّون صورة الهمزة لازمةً للحرف لا شكلًا، ولو كانوا يَعدُّونها شكلًا لارتضوا الاستغناء عنها كما يُستغنَى عن سائر الشكل.

(١) (امرؤ) من الكلِم النوادر في العربية التي يَتْبع ما قبل آخِرِها حركةَ آخِرِها في الإعراب فتقول: (جاء امرُؤٌ) و(رأيت امرَأً) و(مررت بامرِئٍ). ومن أجل هذا يختلف رسم همزتها.

خطأٌ شائعٌ[١].

القاعدةُ الثانيةُ:

قاعدةُ التخلُّصِ من توالي الأمثالِ. وذلك أنَّه إذا أدَّاك تطبيقُ القاعدةِ السابقةِ إلى اجتماعِ مِثْلينِ أحدُهما متَّكَأٌ للهمزةِ فإنَّك تحذفُه نحوَ (التبوُّؤ)، وذلك أنَّك لمَّا طبَّقتَ القاعدةَ السابقةَ كتبتَها على واوٍ لأنَّ ما قبلَ الهمزةِ مضمومٌ فالتقى مِثْلانِ، فتحذِفُ متَّكَأَ الهمزةِ فتصبحُ (التبوُّءَ)[٢].

القاعدةُ الثالثةُ:

قاعدةُ مراعاةِ الطارئِ. وذلك أنَّه متى حُذِفَ ما بعدَ الهمزةِ المتوسطةِ فصارت متطرِّفةً اعتُدَّ بذلك، فتَخرجُ عن حُكْمِ الهمزةِ المتوسطةِ إلى حُكْمِ الهمزةِ المتطرِّفةِ وتعامَلُ معاملتَها. وتُسمَّى حينئذٍ شِبْهَ متطرِّفةٍ أو متطرِّفةً تطرُّفًا عارضًا. وذلك نحوُ (ينأى – ى = لم ينْءَ)، (مُرائِي – ي = مُرأْءِ)[٣].

---

(١) ذَكَر حسين والي (ت١٣٥٤هـ) أنَّ الهمزة توضع بعد طرَف الياء، وذكَرَ أنَّ كثيرًا من الكَتَبَة المتأخرين يضعها فوق الطرَف «الإملاء ١٦٥»، ولكنَّه مخالفٌ للقياس ولاستعمال الكتَّاب في عصرنا.

(٢) وبعضُ المعاصرين لا يرون تطبيق هذه القاعدة، وهم الذين لا يطبِّقونها في الهمزة المتوسطة، فيرسمون (التبوُّؤ) بواوين.

(٣) وقد ذكَرَ حسين والي (ت١٣٥٤هـ) أنَّ هذا مذهب الجمهور وأنَّه المشهور «الإملاء ٥٥». قلتُ: وأكثر المعاصرين اليوم لا يعتدُّون بطروء الحذف، بل يراعون أصلها فيعاملونها معاملة الهمزة المتوسطة فيرسمونها (لم ينأ) (مُرأئ). وغالبًا ما يقعون في التناقض فيصنعون ذلك في نحو (لم ينأ) دون نحوِ (مُرأئ). ومذهبُهم في ذلك مذهب ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) «أدب الكاتب ٢٦٧، ٢٦٨» وابن السرَّاج (ت٣١٦هـ) «الخط ١٢١». =

= والراجح ما أثبتُّه في المتن، وهو مراعاة طروء الحذف كما يُراعى طروء الزيادة. وعلى أنَّ في معاملتها معاملة المتوسطة ما يَضطرُّ الكاتب إلى مراجعة الأصل والتفطُّن له. وفي هذا عنَتٌ ومشقَّة.

الفرعُ الثاني: بابُ الألِفِ

الألِفُ حرفٌ مباينٌ للهمزةِ، فالهمزةُ مخرجُها مِن أقصى الحَلْقِ (الحَنجرةِ) كما مرَّص١٩، والألِفُ مخرجُها مِن الجوفِ (هواءِ الفَمِ). وتُسمَّى الألفَ الليِّنةَ وألفَ المدِّ. وهي المسمَّاةُ بـ(لا) في سَرْدِ حروفِ الهجاءِ، إذ يقالُ: (هـ و لا ي)[١].

ولا تقعُ الألفُ أوَّلَ كلمةٍ قطُّ لأنَّها لا تكونُ إلَّا ساكنةً، ولا يُبتدأُ في العربيَّةِ بساكنٍ. وإنما تقعُ وسَطَ الكلمةِ أو آخرَها.

فإن وقعَتْ وسَطَ الكلمةِ رُسِمَتْ على صورتِها مطلَقًا (ا) نحوَ (باعَ) و(بُشْرَاك)، وإنْ وقعَتْ آخرَ الكلمةِ سُمِّيَتْ ألفًا متطرِّفةً ومقصورةً[٢]. والأصلُ أن تُرسَمَ على صورتِها أيضًا (ا)، ولكنَّها تُرسَمُ أحيانًا على صورةِ الياءِ غيرِ المنقوطةِ (ى)[٣].

---

(١) ورأى الصفديُّ (ت٧٦٤هـ) أن يُثنَّى بها بعد الهمزة فيقال: (همزة، ألف، باء...) «الوافي بالوَفَيَات ١/ ٥٣».

(٢) تُعَدُّ الكلمة مقصورةً إذا كان آخرُها في النطق ألفًا لا همزةَ بعدها سواء رُسِمَتْ على صورتها كـ(عصا) أو على صورة الياء كـ(فتى). فإن كان بعدها همزة نحو (صحراء) فهي ممدودة. وتسميةُ بعض الناس للألف المرسومة على صورتها كـ(صَفا) ألفًا ممدودةً خطأٌ، وإنما تُسمَّى ألفًا عصوية أو قائمة أو واقفة للفرق بينها وبين الألف المرسومة ياءً كـ(فتى). وربما سمَّوا الألف المرسومة ياءً ألفًا جالسة.

(٣) علَّة رسم الألف المتطرِّفة على صورة الياء في بعض المواضع هي أنَّه لم يكن للألف قديمًا صورةٌ خاصَّةٌ بها، بل كانوا يُجرونها مُجرى الحركات، وإذا شاءوا رسْمَها استعاروا لها صورة الهمزة (ا) كما بيَّنَّا (صـ٣٢). ولعلَّها إذا وقعَتْ متطرفة أُمِيلَتْ في لغة النَّبَط، فرُسِمَتْ بالياء لأنَّ الحرف الممال صوت بين الألف والياء، وتأثَّرَ بهم العربُ في رسمها كذلك. وسهَّلَ لهم هذا أنَّ الإمالة لغةُ كثير منهم. ويجوز أيضًا أن يكون بعضُ من وليَ =

فإذا أردتَّ أن تَميزَ ما يُرسَمُ منها بالألفِ ممَّا يُرسَمُ بالياءِ فاعلمْ أنَّها على صنفينِ: صنفٌ يُنظرُ إلى عددِ حروفِه، وصنفٌ آخرُ لا يُنظرُ إلى عددِ حروفِه. وهذا بيانُهما.

الصنفُ الأوَّلُ: ما لا يُنظرُ إلى عددِ حروفِه.

وله حالانِ:

- **الحالُ الأُولَى**: أن يُرسَمَ ألفًا، وذلك في ستةِ مواضعَ:

الموضعُ الأوَّلُ: أن يكونَ اسمًا أعجميًّا بيِّنَ العُجْمةِ نحوَ (حَيفا) و(غانا) و(أمريكا) و(الصُّودا) و(الدِّراما) و(الإكزِيما). وشذَّ عن ذلك أربعةُ ألفاظٍ: وهي (موسى) و(عيسى) و(كِسرَى) و(بُخارَى)[1].

= رسم المصحف كان مِن لغتِه إمالةُ الألف المتطرفة فرسَمَها بالياء، يدلُّك على ذلك جرَيانُ الإمالة في عامَّة المرسوم بالياء. ولم يكتبوا ما أصلُه الواو من الثلاثي نحو (غزا) و(الصَّفا) مع أنَّ مِن العرب مَن يُميله لأنَّه ليس في وزن اطِّراد إمالة اليائي وحُسْنِه. وذهبَ بعضُ المعاصرين إلى تجويز أن تكون هذه الألف كانت تُنطق قديمًا ياءً ثم أبدلوها ألفًا، وبقِيَ رسمها على ما كان عليه لم يُغيَّر. على أنَّه يجوز أن يكون لأفراد هذه المسألة غيرُ ما عِلَّة، وبسطُ القول في تحقيقها مما لا يحتمله هذا الكتاب.

(١) وألحقَ كثير من المعاصرين بهذه الألفاظ الأربعة لفظَ (متَّى) ولفظَ (موسيقَى). ورسمُهم (موسيقَى) بالياء ناشئ عن لبس عارض بسبب إهمال نَقْط الياء المتطرفة، وذلك أنَّ في (الموسيقى) لغتين: (الموسيقِيْ) بالياء نطقًا ورسمًا -وهي لغة السُّرْيان- و(الموسيقَا) بالألف نطقًا ورسمًا -وهي لغة اليونانيين-، فلمَّا أراد المتأخرون استعمال هذه الكلمة وعرفوا اللغة الأولى توهَّموا أنَّ آخرَها ألفٌ مرسومة بالياء لا ياء حقيقية فأثبتوها بالياء ونطقوها بالألف. ذكَرَ هذا أنستاس الكرملي (ت١٣٦٦هـ) في مقالة «تنقيط الياء في آخر الكلم، مجلة المقتطَف، فبراير ١٩٣٣م/ ١٤١-١٤٣» و«مجلة مجمع فؤاد الأول ٥/ ١٠١»=

الموضعُ الثاني: أن يكونَ اسمًا مبنيًّا نحوَ (أنا) و(إذا) و(مهما). وألحقوا بهنَّ (كِلا) و(كِلْتا). وشذَّ عن ذلك خمسةُ ألفاظٍ: وهي (لدَى) و(متَى) و(أُولَى) الإشارية [الواوُ زائدةٌ لا تُنطقُ. وقد تَلحقُها (ها) فيقالُ: هؤُلَى] و(الأُلَى) الموصولةُ و(أنَّى).

الموضعُ الثالثُ: أن يكونَ حرفًا ليس باسمٍ ولا فعلٍ نحوَ (لا) و(إلَّا) و(كَلَّا). ومنه (حاشا) الجارَّةُ نحوَ (جاءَ الناسُ حاشا زيدٍ) لأنَّها حرفُ جرٍّ. وشذَّ عن ذلك أربعةُ ألفاظٍ: وهي (إلَى) و(علَى) و(بلَى) و(حتَّى).

الموضعُ الرابعُ: أن يكونَ قبلَ الألفِ ياءٌ. وذلك نحوُ (الحَيَا) [وهو المطَرُ] و(استحيَا) و(يتزيَّا) و(ريَّا) و(الزوايَا) و(البَكتِيرِيَا) و(آسِيَا)[1].

= فالراجح إذن رسْمُها بالألف (موسيقا) لعُجمتها. وعلى ذلك مجمعُ اللغة العربية بدمشق «قواعد الإملاء ١٤، ط الثالثة».

وألحقَ بها بعضُهم أيضًا (كُمَّثرى)، وعليه مجمعُ اللغة العربية بدمشق «قواعد الإملاء ١٤، ط الثالثة». وألحقَ بها طائفةٌ أقلُّ منهم (نَيْنَوَى) و(سُقُطْرَى). أما (بُصْرى) و(بَرَدى) فليست عُجمتهما ببيِّنةٍ، على أنَّهما معروفان في أشعارهم، فلا يحتاجان إلى استثناء.

والوجهُ عندي الاقتصار على الألفاظ الثلاثة (موسى) و(عيسى) و(كسرى) لأنَّ العرب عرَّبوهن قديمًا وكثُرَ استعمالهم لهنَّ فجَرَيْنَ بذلك مجرى الألفاظ العربية. وقد أمالوا (موسى) و(عيسى) في بعض القراءات، ولعلَّهم أمالوا (كِسرى). وإنما تُرسَم الألف المتطرفة ياءً حيث تمال في لغة من يُميل من العرب. أما لفظ (بُخارا) ففيه مع مسوِّغ العجمة مسوِّغٌ آخرُ لرسمه بالألف، وهو أنَّ فيه لغةً بالمدِّ (بُخاراء) «معجم ما استعجم ١/ ٢١٢»، فالذي يرى الاعتداد بذلك ينبغي أن يرسمه بالألف، انظر (صـ٦٢).

(١) علَّة ذلك كراهية التقاء الأمثال إذ لو رسموها مثلًا (الحيَى) و(استحيَى) لالتقت ياءان، وذلك ممَّا يُستثقَل. وفي (البَكتِيرِيَا) و(آسِيَا) ونحوِهما سببان موجبان لرسمهما بالألف كلُّ واحدٍ منهما كافٍ بنفسه، وهما هذا السبب، وعُجمتُهما كما مرَّ آنفًا.

وشذَّ عن ذلك لفظٌ واحدٌ، وهو (يَحيَى) علَمًا لا فِعلًا، فإنَّه يُرسمُ بالياءِ.

الموضعُ الخامسُ: أن تكونَ الألفُ مبدَلةً من ياءِ المتكلمِ. وذلك نحوُ (يا أسفَا) و(واحسرتَا) أي: (يا أسفِي) و(واحسرتِي)(١).

الموضعُ السادسُ: أن يرِدَ مقصورًا وممدودًا. وتُلتَزمُ كتابتُه حينئذٍ بالألفِ في بعضِ الألفاظِ كـ(الهيجا) لقولِهم: (الهيجاءُ)، و(الدَّهنا) لقولِهم: (الدهناءُ)، و(السِّيما) لقولِهم: (السِّيماءُ). وتغلِبُ في بعضٍ كـ(الزِّنا) لقولِهم: (الزِّناءُ)، و(البُكا) لقولِهم: (البُكاءُ). وتُترَكُ في بعضٍ كـ(الحلوى)، فإنَّها تُرسمُ بالياءِ معَ أنَّها وردَتْ ممدودةً (الحَلْواءَ)(٢).

---

(١) للمعاصرين في هذه المسألة مذهبان:

أ- رسْمُها بالألف نحو (يا أسفَا) و(واحسرتَا) كما أثبتُّ. وهو مذهب **أكثر المعاصرين**. وعليه رأيُ **مجمع اللغة العربية بدمشق** «قواعد الإملاء ١٥، ط الثالثة».

ب- رسْمُها بالياء نحو (يا أسفَى) و(واحسرتَى). وهو مذهب **قليل من المعاصرين** ومذهبُ المتقدمين. وعليه رسْمُ المصحف. وهو الراجح.

وسببُ اختلافهم في ذلك اختلافُهم فيما تُعتبَر به حالُها، فأما أصحاب المذهب الأول فرسموها ألفًا لأنَّها في النطق ألفٌ، وأصحاب المذهب الثاني رسموها ياءً لأنَّها تُمال في لغة من يُميل من العرب، وعامَّةُ ما يُرسَم بالياء إنما سببُه جوازُ الإمالة، فرَسْمُها بالياء هو القياس في مثلها، على أنَّ ذلك أشبَهُ بأصلها الذي أُبدِلَتْ منه -وهو الياء- وأدلُّ عليه. فإن اعتُرِضَ على ذلك بالتباسها بالمضافة إلى الياء نحو (يا أسفِي) أُجِيبَ عنه بأنَّ نَقْطَ الياء وضبطَ ما قبلها وما قبل الألف كفيلٌ بنفي اللبس، على أنَّ رسمَها بالألف (يا أسفَا) أشدُّ إلباسًا لأنَّه قد يُقرأ (يا أسفًا)، وليس من فرقٍ بين صورة المنوَّن وغيرِ المنوَّن إلَّا فتحة واحدة (َ).

(٢) للمعاصرين في هذه المسألة مذهبان:

أ- مراعاةُ لغة المدِّ، فيكتبون (الهيجا) و(الدَّهنا) و(السِّيما) ونحوَها بالألف. وهو مذهب جمهور المعاصرين ومذهب بعض المتقدمين. وأوَّلُ مَن علمتُه قال منهم بهذا المذهب=

- **الحالُ الثانيةُ**: أن يُرسَمَ ياءً. وذلك في موضعٍ واحدٍ، وهو أن يكونَ قبلَ الألفِ همزةٌ نحوَ (شأى) أي: سبَقَ، و(بأى) أي: افتخَرَ[1].

= **أبو بكر الصولي** (ت٣٣٥هـ) «أدب الكتّاب ٣٤٢، ٣٤٣». ومنهم **ابن خالَوَيه** (ت٣٧٠هـ) «شرح مقصورة ابن دريد ١٧١» (المضمَّن في «ابن خالويه وجهوده في اللغة»).

ب- عدمُ مراعاة لغة المدِّ، فيكتبون (الهيجَى) و(الدَّهنى) و(السِّيمى) ونحوَها بالياء. وهو مذهب **قليل من المعاصرين ومذهبُ جماعة من المتقدمين**، منهم **ابن ولَّاد** (ت٣٣٢هـ) «المقصور والممدود ٣٣٤» **والزجَّاجي** (ت٣٤٠هـ) «الجُمَل ٢٨٩» **وابن دَرَسْتَوَيهِ** (ت٣٤٧هـ) «الكِتاب ٤٤» **وابن الدهَّان** (ت٥٦٩هـ) «باب الهجاء ٣٢» **وابن فَلَاح اليمني** (ت٦٨٠هـ) «المغني ل٤١٧/ ب». ونسَبَه ابن خالَوَيه إلى **الأكثر**. وهو الراجح.

وسببُ اختلافهم في ذلك اختلافُهم في لغة القصر أهي عارضة طارئة فلا يُعتدَّ بها أم هي أصلٌ على حِياله فيعتدَّ بها؟ فذهب أصحاب المذهب الأول إلى أنَّها كالتخفيف العارض من لغة المدِّ، فلا يُعتدُّ بها ولا تُعلَّق الأحكام عليها لطروئها وأنَّها بعرَض زوال وانتقال. وذهب أصحاب المذهب الثاني إلى أنَّ لغتَي المدِّ والقصر لغتان منفصلتان، وليست إحداهما بأَولى بالأصالة من الأخرى. وإنَّما يُعَدُّ اللفظ عارضًا طارئًا فلا يُحفَلُ به إذا ثبتَ أنَّه فرع من غيره ثمَّ ثبتَ أنَّه على نيَّة المفارقة والزوال، وليست لغة القصر كذلك، فوجبَ رسمُها على ما تُرسَم عليه نظائرها. على أنَّ في التماسِ معرفة ثبوت لغة المدِّ في المقصور ثم مراعاةِ ذلك مشقَّة وعناءً لا موجب لها. وعلى أنَّهم لا يلتزمونه كما مثَّلنا وكما في رَسْمهم (أُولى) الإشارية بالياء مع أنَّ فيها لغةً بالمدِّ (أُولاء).

(١) علَّةُ ذلك كراهية التقاء الأمثال، إذ لو رُسِمَتا ألفًا لكُتِبَتا (شأا) و(بأا)، فيلتقي بذلك مثلان، فلو حُذفَ متَّكأ الهمزة لصارتا (شا) و(با)، وفي هذا لبسٌ، فكان التدبيرَ لاتقاء اللبسِ رَسْمُ الألف على صورة الياء. هذا مذهب **المعاصرين**. وهو مذهب **الكوفيين في القديم** «تثقيف اللسان ٣٠٤». وأمَّا **البصريون** فإنَّهم يثبتون الألفين (شأا) و(بأا) ولا يبالون بالتقاء الأمثال لخشيتهم اللبسَ إن هم حذفوا «تثقيف اللسان ٣٠٤». ولا حاجة بنا اليوم إلى ارتكاب الشذوذ في هذين المذهبين لأنَّ مذهب المعاصرين في الالتزام برسم صورة الهمزة يفي بالوقاية من اللبس إذ يُحذف حينئذ متَّكأ الهمزة كما يقتضيه قانون التخلص=

۞ **الصنفُ الثاني**: ما يُنظرُ إلى عددِ حروفِه.

ويدخلُ فيه كلُّ ما لا يقعُ تحتَ موضعٍ من المواضعِ السابقةِ.

وله حالانِ:

- **الحالُ الأُولَى**: أن يُرسَمَ ألفًا. وذلك في كلِّ اسمٍ أو فعلٍ ثلاثيٍّ أصلُ ألفِه واوٌ. ويُعرَفُ أصلُها بالنظرِ في تصاريفِها، وذلك نحوُ (عَصًا) لقولِك: (هما عصوَانِ)، و(خُطًا) لقولِك: (خطوت أخطو خطوةً)، و(عَفَا) لقولِك: (عفوت أعفو عفوًا)، و(رِضًا) لقولِك: (رِضوانٌ). فأمَّا ثبوتُ الياءِ في (رَضِيْت) فعارضٌ لا يُعتدُّ به لوقوعِها ساكنةً بعدَ كسرةٍ، وأصلُها (رَضِوْت)[1].

= من توالي الأمثال فتصبح (شأا) مثَلًا هكذا (شئا) ثم يَجري عليها قانون المَدَّة فتصير (شآ). وإنَّما أوجسَ المتقدمون اللبس في ذلك لأنَّهم يَعُدُّون الهمزة ضربًا من الشكل لا يجب إثباته، انظر (صـ٤٦)، فلو حذفوا أحد المِثْلين من (شأا) لصارت (شا)، فلهم العذرُ في فرارهم إلى الأخذ بالشذوذ، فأما المعاصرون فلا عذر لهم.

(١) إن كانَ الثلاثيُّ مفتوح الأوَّل فالمعاصرون متفقون على اعتبار أصله، فإن كان واوًا رسموه بالألف نحو (دَعَا) و(العَصَا)، وإن كان ياءً رسموه بالياء نحو (مَشَى) و(الحَصَى). وإن كان مضمومَ الأوَّل أو مكسورَه فللمعاصرين في رسمه مذهبان:

أ- اعتبارُ أصله كما يُعتبَر أصلُ المفتوح الأول، فإن كان واوًا رسموه بالألف، وإن كان ياءً رسموه بالياء، فمثال ما أصله واو (الرِّضَا) و(الخُطَا) و(العُلَا) و(العُرَا) و(الدُّنَا) و(الحِجَا) و(العِدَا) و(الرِّبَا) و(الرُّبَا) و(الصِّبَا). ومثال ما أصله ياء (الهُدَى) و(اللِّحى). وهذا مذهب أكثر المعاصرين. وهو مذهب البصريين من المتقدمين «شرح مقصورة ابن دريد ١٥٩» (لابن خالويه). وهو الراجح.

ب- رسْمُه بالياء لأنَّه مضمومُ الأول أو مكسورُه من غير اعتبار لأصله، فيُرسَم ما أصلُه بالياء على صورة الياء نحو (الهُدَى) و(اللِّحى)، ويُرسَم ما أصله الواو على صورة الياء أيضًا نحو (الرِّضَى) و(الخُطَى) و(العُلَى) و(العُرَى) و(الدُّنَى) و(الحِجَى) و(العِدَى)=

= و(الرِّبَى) و(الزُّبَى) و(الصِّبَى). وهو مذهب كثير من المعاصرين. وهو مذهب الكوفيين من المتقدمين «شرح مقصورة ابن دريد ١٥٩» (لابن خالويه).
وبعض المعاصرين يلفِّقون بين المذهبين فيَجرون في الأصل على مذهب البصريين ثم يخرجون عنه إلى مذهب الكوفيين في ألفاظ معدودة، منها (الضُّحا) و(العُرا) و(الصُّوا) و(الكُوَا) إذ يرسمونها بالياء هكذا (الضُّحى) و(العُرى) و(الصُّوَى) و(الكُوَى). وربما صنعوا ذلك أيضًا في (العِدا) و(الرِّضا)، فيرسمونهما (العِدى) و(الرِّضَى) مع أنَّ ألفاتهنَّ جميعًا منقلبة عن واو. قال ابن خالويه (ت٣٧٠هـ): (أهل الكوفة يكتبون ذوات الواو إذا انضم أول الاسم أو انكسر بالياء نحو «الضُّحى» و«الرِّضى» و«العِدى» بالياء، وأهل البصرة بالألف على القياس) «شرح مقصورة ابن دريد ١٥٩». وقال المبرِّد البصريُّ (ت٢٨٥هـ): (و«الضُّحا» يكتب بالألف لا غير) «إعراب القرآن ٥/ ١٥٣».
وسببُ اختلافهم في ذلك اختلافُهم في الحرف الذي تنقلب إليه ألفُ المكسورِ الأوَّلِ والمضمومِه، فذهب أصحاب المذهب الثاني إلى أنَّها تنقلب إلى ياء وإن كان أصلُها الواو. وحجَّتُهم في ذلك أنَّ الكسائي (ت١٨٩هـ) زعمَ أنَّه لم يَسمع العربَ تُثنِّيه إلَّا بالياء فقط وإن كان أصل ألفه الواو ما عدا (الحِمى) و(الرِّضا)، فإنَّه سمِعَهم يُثنُّونهما بالياء والواو «المنقوص والممدود ٣٣» (للفرَّاء) و«مجالس ثعلب ٢/ ٧٣٧» و«الخط ١٤١» (لابن السرَّاج).
وذهب أصحاب المذهب الأول -وهم البصريون- إلى أنَّ ذلك لا يُعرف. وقد حكى سيبويه (ت١٨٠هـ) عن أبي الخطَّاب عن العرب تثنية (الكِبا) -وهو مكسور الأول- على (كِبَوانِ). وكذلك تثنيةُ (الرِّبا) على (رِبَوانِ) إن لم يكن هذا الثاني قياسًا منه «الكِتاب ٣/ ٣٨٧». على أنَّه لا يُعرف قدر ما سمِعَه الكسائي من هذا الباب، فقد يجوز أن يكون نزرًا قليلًا بالنسبة إلى مجموع أفراد المسألة، وعلى أنَّ ما يَقبل التثنيةَ منه قليلٌ أصلًا إمَّا لأنَّه لا يُثنَّى كالجموع نحو (الدُّنا) و(الزُّبا) و(الخُطا)، وإمَّا لأنَّه قلَّما يُثنَّى كالمصادر نحو (العُلا). ويَحتمِل (العُلا) أيضًا أن يكون جمعَ (العُليا). وهذا القليل الذي لا نعرف قدرَ ما سَمِع الكسائي منه قد عُورض بما حكاه سيبويه. على أنَّا لو سلَّمنا أنَّ العرب تثنِّي ذلك كلَّه بالياء كما قال الكسائي فإنَّ هذا جارٍ منهم على سبيل المعاقبة والتخفيف كما قالوا: =

ومنه على الراجحِ (الخَنَا) [وهو الفُحْشُ[(١)]] و(الدَّبَا) [وهو

= (رجل غَدْيان وعَشْيان) و(العَلاية) و(الشِّكاية) وهنَّ من (غدوت وعشوت وعلوت وشكوت). وأمَّا حجة مَن لفَّق من المعاصرين بين المذهبين فأخذَ بمذهب الكوفيين في بعض الألفاظ فهي إمَّا اتِّباعُ رسم المصحف في بعضها كما في ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١﴾ [الضحى] إذ رُسِمَتْ فيه بالياء مشاكَلةً لجاراتها في أواخر الآي، وإما اتِّباعُ قاعدةٍ أنَّ ما كانت فاؤه أو عينه واوًا كُتب بالياء كما في (الضُّوى)، وإما تلفيق محضٌ لا حجة له كما في (العُرى). ويُجاب عن ذلك بأنَّه إن كان اتِّباعًا لرسم المصحف فهو غير مقيس، وإن كان اتِّباعًا للقاعدة المذكورة فهي قاعدةٌ ذكرها بعضهم «المنقوص والممدود ٤١» (للفرَّاء) و«المقصور والممدود ٣٢٩» (لابن ولَّاد)، وهي قاعدة كوفيَّة. والحجة لها أنَّ ما فاؤُه أو عينُه واو لا يكون آخِرُه واوًا، فإذا وقعَتِ الألفُ آخرَه قضيتَ بأنَّ أصلها ياء. وهذه قرينة أرادوا بها تقريب رسم الألف، وليست بقاطعة، فقد شذَّ عنها لفظ (الصُّوا)، وشذَّ أيضًا لفظ (القُوَا) بخلاف، قال ركن الدين الأستراباذي (ت٧١٥هـ): (لأنَّه ليس في كلامهم ما عينه ولامه واو إلَّا ما شذَّ نحو «القُوَى» و«الصُّوَى») «شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ١٠٣٨». ومِثْلُها (الكُوَا) أيضًا. فلا ينبغي إذن التعويلُ على هذه القاعدة. ولكنَّ هذا لا يخرِم القاعدةَ على مذهب الكوفيين لأنَّه وإن كان أصلها الواو فهي على زنة (فُعَل)، فتُرسم بالياء، وإنَّما يقدح ذلك في مذهب البصريين إذا هم أخذوا بقاعدة الكوفيين هذه فرسموا (الصُّوى) و(الكُوى) بالياء مع إقرارهم أنَّ أصلها واو. وكذلك (القُوى) عند من يرى أنَّ أصلها الواو. وإن كان ذلك تلفيقًا محضًا فما أغنانا عن عَيبِه والردِّ عليه.

(١) سببُ اختلافهم في هذه المسألة وتواليها اختلافُهم في أصل ألفاتها، فعِلَّةُ مَن يرى رسْمَ (الخنَا) بالواو قولهم: (خنا في كلامه يخنو خَنْوًا). وهو مذهب ابن السِّكِّيت (ت٢٤٣هـ) «حروف الممدود والمقصور ١١٨» وابن القوطيَّة (ت٣٦٧هـ) «الأفعال ١/ ١١٢» وابن جني (ت٣٩٢هـ) «التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٥١٥» وابن السِّيد البَطَلْيَوسي (ت٥٢١هـ) «الاقتضاب ٢/ ١٣٣» وابن هشام اللخمي (ت٥٧٧هـ) «الفوائد المحصورة ٤١٨». وعِلَّةُ مَن يرى رسْمَها بالياء (الخنَى) أنَّ أصلها ياءٌ. وهو مذهب الفرَّاء (ت٢٠٧هـ) «المنقوص والممدود ٤١» وابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) «أدب الكاتب ٢٩٧» والفارابي (ت٣٥٠هـ)=

صِغـارُ الجَـرادِ[(١)]] و(الدُّجَـا) [وهـو الظُّلْمـةُ[(٢)]] و(الـذَّرَا) [وهـو الكَنَـفُ

= «ديوان الأدب ٤/ ٢٥» وابن خالَوَيه (ت٣٧٠هـ) «شرح مقصورة ابن دريد ٥٥٦». أما الحجة لذلك فقد قال ابن ولَّاد (ت٣٣٢هـ): (واختارَ الفرَّاء فيه أن يُكتب بالياء، ولم يذكر الحجة لذلك في كتاب المقصور والممدود. ولعل له فيه حجة لا نعلمها وسماعًا دلَّه على أنَّ هذه الكلمة من الياء أصلها) «المقصور والممدود ١٠٣». وذكَرَ ابن سِيدةَ (ت٤٥٨هـ) أنَّه قضَى بأن ألفها ياء لأنَّ اللام ياءً أكثرُ منها واوًا «المحكم، الخاء والنون والياء». ويجوز أن يُحتجَّ لهذا المذهب بقولهم: (خَنايَة)، غير أنَّ ذلك ليس بحجة قاطعة لأنَّهم قد يُبدِلون الواو ياءً إرادة الاستخفاف، ومنه قولهم: (غَدْيان) و(عَشْيان). وقد مرَّ ذلك (صـ٦٥-٦٦). ودلالةُ ما ذكرنا من تصريفهم الفعلَ بالواو أقوى وأصرحُ. على أنَّه جاء في كتاب الزجَّاج (ت٣١١هـ) «فعلت وأفعلت ٧٣» قوله: (ويقال: خنَيت وأخنيت). وأحسبُه ضُبِطَ خطأ، وإنما هو (خنِيتُ)، وقد حُكِيَتْ. ولا دلالة فيها لجواز أن تكون الواو أُعِلَّتْ لوقوعها ساكنة بعد كسرة كـ(رضِيتُ). وذكَرَ ابن خالويه أنَّ تثنية (الخنا) هي (الخَنَيَانِ)، وهو قياسٌ منه على ما يراه، ولم يَحْكِه سماعًا. ويقوِّي هذا أنَّ (الخنَا) مصدر، ولَقلَّما ثُنِّيَ.

(١) أكثرُ أصحاب المعاجم على ذكر (الدَّبَا) في اليائي. ولا أعرف لهم حجَّة إلَّا أن يكونوا حملوه على الأغلب حين جهلوا أصلها، وهو أنَّ اللام ياءً أكثرُ منها واوًا. وقد نصَّ على هذا ابن سِيدةَ (ت٤٥٨هـ) «المحكم، الدال والباء والياء»، غيرَ أنَّه فاتهم السَّماع الدالُّ على أنَّ أصلها الواو، وهو ما حكاه أبو زيد الأنصاري (ت٢١٥هـ) من أنَّهم يقولون: (دبَا الجرادُ يدبو) «المخصص ٤/ ٤٦٦»، وزادَ ابنُ القوطيَّة (ت٣٦٧هـ) حكايةَ المصدر (الدَّبْو) «الأفعال ١/ ٣٨٠». وهو مذهب ابن السِّكِّيت (ت٢٤٣هـ) «حروف الممدود والمقصور ١٢٢» وأبي علي القالي (ت٣٥٦هـ) «المقصور والممدود ٢٣» وغيرِهما. على أنَّ أبا الطيِّب الوشَّاء (ت٣٢٥هـ) زعمَ أنَّه يائيٌّ (لأنَّك تقول في جمع قليله: ... دَبَيَات) «الممدود والمقصور ٣٨»، ولم يَحْكِه سماعًا عن العرب.

(٢) مذهب عامَّة اللغويين أنَّ أصلها واو، فتُكتب بالألف. وذهب بعضهم إلى أنَّ أصلها ياء، فتُكتب بالياء، منهم ابن ولَّاد (ت٣٣٢هـ) «المقصور والممدود ١١٦» وابن جنِّي (ت٣٩٢هـ) «الفسر ٢/ ٧٠». وجوَّز بعضُهم الأمرين كابن خالويه (ت٣٧٠هـ) «شرح مقصورة =

والناحيةُ[(١)] و(الشَّجَا) [وهو الغَصَصُ، والحزنُ[(٢)]].

= ابن دريد ١٥٩» وابن السِّيد البَطَلْيَوسي (ت٥٢١هـ) «الاقتضاب ٣/ ٣٤». وحجَّة مَن رأى الواوَ أنَّه سُمِعَ عن العرب قولهم: (دجا الليل يدجو دَجْوًا ودُجوًّا)، ولم يُسمَعْ (يدجي دَجْيًا ودُجيًّا). وحجَّةُ من يرى الياء أنَّها جمعٌ مفردُه (دُجْيَة) لا (دُجوة). وحجَّة من رأى كتْبها بالوجهين مراعاةُ الأمرين. والراجح الأوَّل. وتكون ياء (الدُّجية) بدلًا من الواو. وقد يفعلون ذلك استخفافًا كما مرَّ (صـ٦٥- ٦٦). على أنَّ منهم مَن يجعل (الدُّجا) مصدرًا كـ(الدَّجْو والدُّجوِّ)، حكى ذلك النضر بن شُميل (ت٢٠٣هـ) «الألفاظ ٣٠٤». وهذا كلُّه على مذهب البصريين. فأما الكوفيون فإنَّهم يرسمونها بالياء لأنَّها مضمومة الفاء، ولا يبالون أصلَها.

(١) الراجح رسمُها بالألف لأنَّها من (ذرتِ الريحُ تذرو ذَرْوًا)، كأنَّ الذَّرَا المكانُ الذي يُستذرَى به من الرِّيح. وجوَّز الفرَّاء (ت٢٠٧هـ) رسمَه بالوجهين «المنقوص والممدود ٢٩». وأوجبَ بعضهم كَتْبَه بالياء، منهم ابن السِّكِّيت (ت٢٤٣هـ) «حروف الممدود والمقصور ١١٣» وابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) «أدب الكاتب ٢٩٨» وابن دَرَسْتَوَيهِ (ت٣٤٧هـ) «شرح ما يكتب بالياء ٧٩» (المنشور في «مجلة معهد المخطوطات، مج٢٣، ج٢»)، ولم يذكروا لذلك علَّة. على أنَّه يجوز كتْبه بالياء على لغة من يقول: (ذرتْه الريح تَذريه)، ولكنَّ الواو أعلَى. فأما (الذُّرا) جمع (ذِروة) فواويَّة ليس غيرُ، فتُكتب بالألف. والكوفيون يرسمونها بالياء لأنَّها مضمومة الأول.

(٢) ذهب الجمهور إلى أنَّ أصلها الواو بمعنيَيها، فتُكتب بالألف. منهم ابن السِّكِّيت (ت٢٤٣هـ) «حروف الممدود والمقصور ١١٩» وابن ولَّاد (ت٣٣٢هـ) «المقصور والممدود ١٥٤» وابن خالَوَيه (ت٣٧٠هـ) «شرح مقصورة ابن دريد ١٧١» وابن سِيدةَ (ت٤٥٨هـ) «المحكم، ش ج و» وابن السِّيد البَطَلْيَوسي (ت٥٢١هـ) «الاقتضاب ٢/ ١٣٣». وذهب قلَّة منهم إلى أنَّ أصلها الياء، منهم ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) «أدب الكاتب ٢٩٧». ومنهم من جعلَ (الشجا) بمعنى الحزن بالألف، وبمعنى الغصص بالياء، منهم أبو علي القالي (ت٣٥٦هـ) في «المقصور والممدود ٧٢». والراجح الأوَّل، وذلك أنَّك إذا تأمَّلتَ وجدتَّ أنَّه ينبغي أن يكون أصل الجذر (الشجَا) بمعنى الشيء المعترض في الحلق من عُود أو نحوه =

الحالُ الثانيةُ: أن يُرسَمَ ياءً، وذلك في موضعين:

الأوَّلُ: في كلِّ اسمٍ أو فعلٍ ثلاثيٍّ أصلُ ألفِه ياءٌ. ويُعرَفُ أصلُها بالنظرِ في تصاريفِها، وذلك نحوُ (هُدًى) لأنَّك تقولُ: (هديْتُ أهدي هدايةً) بالياءِ، و(لِحًى) لأنَّ مفردَها (لِحيةٌ)، و(حَصًى) لأنَّه يقالُ في جمعِها: (حَصَياتٌ) وفي الفعلِ منها: (حَصَيْتُه) إذا ضربتَه بالحصى. و(مَشَى) لأنَّها من (مشيتُ أمشِي مشْيًا)، و(عسَى) لأنَّك تقولُ: (عسيتُ أن أفعلَ ذلك).

ومنه على الراجحِ (الغضَى)[1] ....

= لأنَّه اسمُ ذاتٍ جامدٌ، فهو أحرى بسبْقِ الولادة، ثم اشتقُّوا منه فقالوا: (شجِي شَجًا) إذا أصيبَ بذلك، ثم شبَّهوا به الغمَّ اللازم الذي لا بَراح له، ثم اشتقُّوا من هذا المعنى الجديد الناشئ بالاستعارة فقالوا: (شجاه يشجوه شجوًا). وهنا ظهرَ أصل الألف عندهم، وهو الواو. ولأنَّ هذا المعنى فرعُ ذاك فهو واويٌّ مثلُه. فأما قولهم: (شجِيتُ) فلا دليل فيه لجواز أن يكون من باب (رضِيتُ). وقد ذكَرَ البطَلْيَوسي أنَّه مما لا يُكتب إلَّا بالألف، وخطَّأ ابنَ قتيبة أَنْ جَعَلَه من الياء.

(١) القولُ بأنَّها يائية مذهبُ قوم، منهم **الخليل**؟ (ت١٧٥هـ) «العين ٤/ ٤٣٠، ٤٣١» و«الاقتضاب ٢/ ١٣٤» **وداوود بن أبي طيبة** (ت٢٢٣هـ) «الهجاء والعلم بالخط ٢٤٠» **وابن جني** (ت٣٩٢هـ) «التمام ٢٢٨، ٢٣٠» **وابن سِيدةَ** (ت٤٥٨هـ) «المحكم، الغين والضاد والياء». والحجَّة له قولهم: (غضياء) لمجتمع الغضى، وأنَّه يجوز إمالتها أيضًا كما ذكر ابن جني. **وأكثرُ العلماء يرون رسمها بالألف**، قال ابن سِيدةَ: (ولا أدري لمَ ذلك). **قلتُ**: قد تكون علَّة ذلك الأخذ بقولهم: (غَضا البعيرُ غُضُوًّا) إذا أكلَ الغضَى، حكى ذلك ابنُ القوطية (ت٣٦٧هـ) «الأفعال ١/ ١٠٧». وزعمَ ابن خالَوَيهِ (ت٣٧٠هـ) أنَّ جمعه (غَضَوات) «شرح مقصورة ابن دريد ١٦٢». والأوَّل أرجح لأنَّ رواة (الغضياء) أكثر من رواة (الغُضُوِّ)، ولأنَّ (الغُضُوَّ) مشتقٌّ من (الغضى)، وليس هو أصلَه، وقد يجوز ألَّا يطابقه على جهة التوهُّم كما اشتقُّوا من (الدار) وهي واوية فقالوا: (تديَّر) وكما اشتقُّوا =

و(القُوى)، جمعُ قوَّةٍ[1].

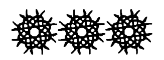
= من (السنة) فقالوا: (أسنتَ الناس) بالتاء وكما قالوا: (ضفَن) من (الضيفن) مع أنَّ نونه زائدة. هذا مع جواز إمالتها، ومع أنَّ اللام ياءً أكثرُ منها واوًا. فأما (غضوات) فلم يحكِ ابن خالَوَيهِ سماعَها، فجائزٌ أن يكون ولَّدها من طريق القياس بعد إذْ رأى أنَّها واوية اللام.

(١) القولُ بأنها يائية اللام هو مذهب قوم، منهم **الخليل**؟ (ت١٧٥هـ) «العين ٥/ ٢٣٦» إن صحَّ، انظر «الكِتاب ٤/ ٣٩٣، ٤٠١» ومنهم **ابنُ دَرَسْتَوَيهِ** (ت٣٤٧هـ) «شرح ما يُكتب بالياء ٨٨» **والصاحب بن عبَّاد** (ت٣٨٥هـ) «المحيط ٦/ ٦٥». وذهب **الجمهور** إلى أنَّها واوية اللام. والراجحُ المذهب الأول، وذلك لقولهم: (قوَاية). فأمَّا قولهم: (القُوَّة) فأصلُه (القُوْيَة)، وكان ينبغي في الأصل أن تُبدَل الواو ياءً وتُدغمَ في الياء فيقال: (القُيَّة)، ولكنَّهم أبدلوا الياء واوًا وأدغموها في الواو. وهذا وإن كان شاذًا في عامَّة الباب فهو كالمطَّرد في باب (فُعْلة) و(فُعولة)، فمن (فُعْلة) (الهُوَّة)، وهي في الاشتقاق من (هوَيت أهوِي). وقد يجوز أيضًا إذا نحن ألطَفْنا النظرَ أن نَنمِي (الصُّوَّة) إلى تأليف (صوَي) لأنَّهم يقولون: (صوى يصوِي) إذا يبِسَ، والصُّوَّة حجرٌ، ومن صفات الحجارة اليُبس. ويجوز أيضًا أن تكون (الكُوَّة) من (كوي)، ذكر ذلك الخليلُ؟ «العين ٥/ ٤٢١». وجاء هذا أيضًا في بناء (فَعْلة). ومنه (العَوَّة)، وهي من (عوي)، و(الكَوَّة) بالفتح إن جعلناها من باب (كوي). ومن أمثلة (فُعُولة) (الفُتوَّة) وهي من (فتي)، و(النُّدُوَّة) وهي من (ندي). ويجوز أن يكون منه (البُنوَّة). وأراهم استحبُّوا في هذا الموضع إبدال الياء واوًا ولم يرتكبوا العكس لرُجحان جانب الواو على الياء بوقوعها بعد ضمَّة، واجتمعَ إلى ذلك أيضًا أنَّهم لو أبدلوها ياءً لجاز كسرُ ما قبلها، فيقال في (قُوْيَة): (قِيَّة)، وفي (فُتُوْيَة): (فِتِيَّة)، فيخفَى بناؤها ويلتبس بغيره. فهذا ما نحتجُّ به لكون لام (القُوَّة) ياءً. ويؤنِّس بهذا أيضًا مجيئها في المصحف بالياء ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ۝﴾ [النجم]. والكوفيُّون يكتبونها بالياء لأنَّها مضمومة الأول، ولا يبالون أصلَها. وفيها يقول ابن خالَوَيه (ت٣٧٠هـ): (فعلى مذهب الكوفيين تكتب [القُوى] بالياء لانضمام أوله. وعلى مذهب البصريين بالألف لأنَّ ألفه مبدلة من واو) «شرح مقصورة ابن دريد ١٨٥». على أنَّهم لم يتفقوا على أنَّ ألفها مبدلة من واو كما بيَّنتُ، وإنما هو مذهب جمهورهم.

فإن كانَ للألفِ أصلانِ جازَ رسمُها بالوجهينِ الألفِ والياءِ، فإن كانَ أحدُهما أفصحَ من الآخَرِ فالأحسنُ رسمُ الألفِ على وَفقِ الأفصحِ، فممَّا يَحسُنُ رسمُه بالألفِ (دَعَا) و(دَنَا)[٢] و(عَزَا) و(غَفَا) و(الحَشَا) و(النَّقَا)، وممَّا يَحسُنُ رسمُه بالياءِ (حَثَى) و(طَغَى) و(لَحَى) و(نَمَى) و(الرَّحَى).

وقد تُرسَمُ الألفُ بالوجهين باختلافِ المعنى، وذلك كرسمِك (غَلَا السِّعرُ) و(غَلَا الرجلُ في الدِّينِ) بالألفِ لأنَّ مضارعَهما (يَغْلُو)، ورسمِك (غَلَى الماءُ) و(غَلَى الرجلُ من الغيظِ) بالياءِ لأنَّ مضارعَهما (يَغْلِي).

الثاني: في كلِّ اسمٍ أو فعلٍ مَزيدٍ على ثلاثةِ أحرفٍ، وذلك نحوُ (صُغرى) و(أقسَى) و(مستشفًى) و(أعفَى) و(صلَّى) و(الهُوينَى)[٣]. ومنه (حاشى) إذا كانت فعلًا بأن تقعَ في الاستثناءِ ناصبةً نحوَ (جاءَ الناسُ حاشى زيدًا)، أو كانت اسمًا بأن تقعَ تنزيهًا نحوَ (حاشى لزيدٍ أن يفعلَ ذلك).



---

(٢) حكى النضر بن شُميل (ت٢٠٣هـ) أنَّه يقال في (دنوتُ): (دنيتُ) «الإبدال ٢/ ٥١٧».

(٣) (الهُوينَى) تصغير (الهُونى). وكثيرٌ من المعاصرين يكتبون (الهُوينا) بالألف هكذا. ولم أرَ لهذا محمِلًا سائغًا. وكَتْبُها على صورة الألفِ قديمٌ. وأقدَمُ من وجدتُه قالَ بذلك داوود بن أبي طيبة (ت٢٢٣هـ) في «الهجاء والعلم بالخط ٢٠٨».

الفرعُ الثالثُ: بابُ الضادِ والظاءِ

الضادُ والظاءُ حرفان متمايِزان، فالضادُ (ض) تخرجُ مِن إحدى حافَتيِ اللِّسانِ وما يحاذيها من الأضراسِ العُليا، أي: من الشِّدقِ. والظاءُ (ظ) تخرجُ مِن بينِ طَرَفِ اللِّسانِ وأطرافِ الثَّنايا العُليا، أي: من الأسنانِ. وكثيرًا ما يقعُ الخلطُ بينَهما في الكتابةِ[1].

ويُمكنُ التفرِقةُ بينَهما بالتأمُّلِ وبكثرةِ القراءةِ وبالنظرِ في الاشتقاقِ، فإذا مرَّتْ بك كلمةُ (انضمَّ) مثلًا ولم تدرِ أبالضادِ هي أم بالظاءِ فانظرْ في اشتقاقِها تجدْها من (الضَّمِّ)، فتَعلمُ أنَّها بالضادِ. وأنا أذكرُ وسيلتينِ تعينانِ على الفصلِ بينَهما.

الأُولَى: معرفةُ أشهرِ الألفاظِ المتناظِرةِ بالضادِ والظاءِ التي يقعُ الغلَطُ فيها:

- (الضَّلالُ) ومشتقاتُه كـ(ضلَّ يضِلُّ وضالٌّ ومُضِلٌّ) ونحوِها بالضادِ. و(ظلَّ الرجلُ يفعلُ كذا يظَلُّ) و(الظِّلُّ) أيضًا وجمعُه (الظِّلالُ) بالظاءِ.

- (الضَّمُّ) ومشتقاتُه كـ(الانضمامِ وانضمَّ ومنْضَمٌّ ويَضُمُّ) بالضادِ. و(النِّظامُ) ومشتقاتُه كـ(نَظَمَه نَظمًا) و(نظَّمَه ينظِّمُه تنظيمًا) و(منَظِّمٍ ومنَظَّمةٍ) بالظاءِ.

- (الحَضُّ) بمعنى الحثِّ على الشيءِ، ومشتقاتُه كـ(التحضيضِ) بالضادِ. و(الحَظُّ) بمعنى البَخْتِ، ومشتقاتُه كـ(حُظوظٍ ومحظوظٍ) بالظاءِ.

---

(١) علَّةُ ذلك أنَّ أكثر الناس ينطقون الضاد ظاءً فيكون مخرج الضاد والظاء عندهم مخرجًا واحدًا له صورتان، فكأنَّهما حرف واحد يُكتب على أكثر من صورة كالهمزة والألف.

- (الضَّنُّ) بالشيءِ بمعنى البخلِ، ومشتقاتُه كـ(الضَّنينِ) بالضادِ. ومنه قولُه تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلۡغَيۡبِ بِضَنِينٍ ۝٢٤﴾ [التكوير]. و(الظَّنُّ) -وهو ما قاربَ اليقينَ- ومشتقاتُه كـ(ظَنَّ يَظُنُّ) بالظاءِ.

- (الغَيضُ) بمعنى النقصِ، ومشتقاتُه كـ(غاضَ يَغيضُ) بالضادِ. ومنه قولُهم: (غَيضٌ من فَيضٍ). و(الغَيظُ) بمعنى الغضبِ بالظاءِ كقولِه: ﴿وَٱلۡكَٰظِمِينَ ٱلۡغَيۡظَ﴾ [آل عمران: ١٣٤].

- (الناضرُ) بمعنى الحسَنِ المنعَّمِ، ومشتقاتُه كـ(النَّضرةِ) بالضادِ. ومنه قولُه: ﴿وُجُوهٌ يَوۡمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢﴾ [القيامة]. و(الناظرُ) ومشتقاتُه كـ(نظرَ ينظرُ نظرًا) و(المَنْظَرِ) و(المُناظِرِ والنَّظِيرِ) بالظاءِ كقولِه: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾ [القيامة].

- (المحضورُ) بمعنى المشهودِ، ومشتقاتُه كـ(حضَرَ يحضرُ حضورًا، وهو حاضرٌ) و(احتُضِرَ) -إذا حضرَه الموتُ- بالضادِ. و(المحظورُ) بمعنى الممنوعِ، ومشتقاتُه كـ(حظرَه يحظرُه حَظْرًا) بالظاءِ. ومنه قولُه: ﴿وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحۡظُورًا ۝٢٠﴾ [الإسراء]. ومنه (الحظيرةُ).

- (الفظُّ) الرجلُ الغليظُ. ومصدرُه (الفَظاظةُ). و(الفَضُّ) الكَسْرُ. وفِعْلُه (فَضَّه يَفُضُّه فَضًّا فانفضَّ). وقد اجتمعا في قولِه تعالى: ﴿وَلَوۡ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلۡقَلۡبِ لَٱنفَضُّواْ مِنۡ حَوۡلِكَ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

الثانيةُ: معرفةُ أشهرِ الألفاظِ الظائيةِ الأخرى في كلامِ الناسِ:

حرفُ الظاءِ أقلُّ الحروفِ دوَرانًا في الكلِمِ العربيِّ إذ لا يوجدُ إلَّا في نحوِ مئةِ كلمةٍ[1]، فإذا عرفتَها أو عرفتَ مشهورَها في كلامِ الناسِ عصمَك ذلك من كثيرِ

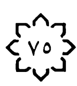
(١) «الفرق بين الضاد والظاء ٣٥».

من الخطأِ في هذا البابِ. ومن مشهورِها سوى ما مرَّ قولُهم: (فظُعَ الأمرُ فظاعةً فهو فظيعٌ، وأفظعَني فهو مُفظِعٌ) و(القيظُ) الصيفُ و(جحَظَتْ عينُه جحوظًا فهي جاحظةٌ) و(لحَظَه لَحْظًا ولَحْظةً ولاحظَه ملاحظةً) و(اكتظَّ المكانُ اكتظاظًا فهو مكتظٌّ) و(حَظِي يَحظى حُظوةً) و(الشظيَّةُ والشظايا) و(ظرُفَ ظرافةً فهو ظريفٌ، والظَّرْفُ والظُّروفُ) و(نظُفَ نظافةً فهو نظيفٌ، ونظَّفَه فهو منظِّفٌ) و(وُظِّفَ في وظيفةٍ توظيفًا فهو موظَّفٌ) و(واظبَ مواظبةً فهو مواظِبٌ) و(الظَّبْيُ والظِّباءُ) و(عظُمَ عظَمةً فهو عظيمٌ، وعظَّمَه تعظيمًا فهو معظِّمٌ) و(حفِظَه حِفظًا فهو حافظٌ) و(اليقَظةُ، واستيقظَ استيقاظًا فهو مستيقظٌ) و(ظهَر ظهورًا فهو ظاهرٌ، والظَّهْرُ والظَّهيرُ، والظُّهْرُ والظَّهيرةُ) و(لفَظَه لفظًا) و(ظلَمَه ظُلمًا فهو ظالمٌ) و(الحنظلُ) و(ظمِئَ ظمَأً فهو ظمآنُ) و(الشَّظَفُ) و(وعظَه وعظًا وموعظةً فهو واعظٌ).

وممَّا وردَ فيه الوجهان (التضافرُ) و(التظافرُ). والضادُ أفصحُ لأنَّه من (الضَّفْرِ)، وهو النسْجُ. ومنه (الضَّفيرةُ). و(التقريظُ) و(التقريضُ)، وهو المدحُ. والظاءُ أفصحُ. ومِن هذا الجذرِ (بنو قُريظةَ). و(فاضَ الرجلُ) و(فاظَ) و(فاضَت نفسُه أو روحُه) و(فاظت) إذا ماتَ.

فهذه وجميعُ تصاريفِها مِن أشهرِ الكلماتِ المستعمَلةِ التي تُكتبُ بالظاءِ، فمَا سواها يُكتبُ في الغالبِ بالضادِ. ومنه في كلامِ الناسِ اليومَ (المَضْبيُّ) -وهو اللَّحمُ المشويُّ على الحِجارةِ-، فإنَّه بالضادِ لأنَّه من قولِهم: (ضَبَتْه النارُ تَضْبِيه) إذا شوَتْه.





الأصلُ الثاني: المطابَقةُ مِن غيرِ زيادةٍ ولا نقصٍ

الأصلُ في المكتوبِ أن يكونَ مطابقًا للمنطوقِ مِن غيرِ زيادةٍ ولا نقصٍ، فلا يُزادَ فيه شيءٌ لا يُنطَقُ، ولا يُحذفَ منه شيءٌ ممَّا يُنطقُ.

غيرَ أنَّه قد شذَّت عن ذلك بعضُ الألفاظِ إمَّا بالزيادةِ، وإمَّا بالحذفِ. وعن هذا يتولَّدُ بابُ الزِّيادةِ، وبابُ الحذفِ.



الفرعُ الأوَّلُ: بابُ الزيادةِ

الحروفُ التي تُزادُ في الكتابةِ حرفانِ: الألفُ، والواوُ.

- فأمَّا الألفُ فتُزادُ في موضعٍ واحدٍ، وذلك بعدَ واوِ الجماعةِ إذا تطرَّفَتْ، وهي الضميرُ المتَّصلُ بالفعلِ دالًّا على الجمعِ نحوَ (حضروا) و(احْضروا) و(لم يحضروا) و(هم لن يرجوا) خلافًا لواوِ الجمْعِ، وهي الحرفُ اللاحقُ لجمعِ المذكرِ السالمِ نحوَ (حاضرو الدرسِ) و(موظَّفو المصرِفِ) و(بنُو أسَدٍ) و(ذوُو الفضلِ) و(أولُو الفضلِ)، فلا تزادُ الألفُ بعدَها. وخلافًا للواوِ الأصليَّةِ نحوَ (أرجو) و(نرجو) و(أنتَ ترجو) و(هو يرجو)، فلا تُزادُ الألفُ بعدَها أيضًا.

فإن لم تتطرَّفْ لم تلحقْها الألفُ نحوَ (يضربون) و(ضربوهم).

ويُميَّزُ بينَ الواوِ الأصليَّةِ وواوِ الجماعةِ بقياسِها على مُوازِنِها مِن (فَعَلَ) أو نحوِه، فـ(رجَوا) مثلُ (فعلُوا)، و(لم يرجُوا) مثلُ (لم يفعلُوا)، فتزادُ فيها الواوُ كما تُزادُ في مُوازِنِها. و(نرجو) مثلُ (نفعلُ)، فلا تزادُ فيها الواوُ كما لا تُزادُ في مُوازِنِها. وتُسمَّى هذه الألفُ الزائدةُ ألفَ الفصلِ والألفَ الفارقةَ[1].

---

(١) عِلَّةُ زيادة هذه الألف طلبُ الفرق بين واو الجماعة والواو الأصلية. هكذا قالوا، وفيه مقال.

* وأثبتَ بعضُ المعاصرين موضعًا آخر تُزاد فيه الألف، وهو لفظ (مائة)، فيكون للمعاصرين في هذه المسألة مذهبان:

أ- زيادةُ الألف في (مائة). وهو مذهب كثير من المعاصرين. وقد أخذَ الآنَ يقِلُّ شيئًا فشيئًا. وهو مذهب جمهور المتقدمين. وعليه رَسْم المصحف. =

= ب- عدمُ زيادة الألف في (مئة). وهو مذهب **أكثر المعاصرين**. ولا يزال يتفشَّى ويتَّسِع. وهو اليومَ مقبول في الاستعمال. وقد قال به جماعة من صدورهم، منهم **حسين والي** (ت١٣٥٤هـ) «الإملاء ٩٩» و**مصطفى الغلاييني** (ت١٣٦٤هـ) «جامع الدروس العربية ٢/ ٢٦٨». وبه صدرَ قرار **مجمع اللغة العربية بالقاهرة** «مجموعة القرارات العلمية ٣١٦». وعليه رأي **مجمع اللغة العربية بدمشق** «قواعد الإملاء ١٣، ط الأولى». وأجازَه من المتقدمين **المبرَّدُ** (ت٢٨٥هـ) وجَعَلَه من **إيثار الصواب** فقال: (فمَنِ اتَّبعَ الكتَّاب كتبَ «مائة» كما يكتبون، ومَن آثرَ الصوابَ كتبها بياء واحدة وهمَزَها) «الخط ١٤٨» (لابن السرَّاج)، وأجازَه أيضًا **ابن أبي الربيع** (ت٦٨٨هـ) إذ قال: (هذا إنما يكون على مَن لا يَنقُط من الكُتَّاب. وكان مِن العرب مَن لا يَنْقُط. وأما مَن يَنْقُط فالفرق يقع بالنَّقط) «شرح جمل الزجاجي ٢/ ٦٧٢»، يريد بالنقط الشَّكلَ، ومنه الهمزُ. وحكاه **مجد الدين بن الأثير** (ت٦٠٦هـ) «البديع ٢/ ٣٦٣»، وجوَّدَه **ابن خروف** (ت٦٠٩هـ) إذ قال: (وكِتابها بغير ألفٍ جيِّدٌ) «شرح جمل الزجاجي ١٠»، وعمِلَ به **أبو حيَّان** (ت٧٤٥هـ)، فقد قال: (وكثيرًا ما أكتب أنا «مئة» بغير ألف) «التذييل والتكميل ٢٠/ ٥١١». وهو الراجح.

وسببُ اختلافهم في ذلك اختلافُهم بين البقاء على الأصل والخروج عنه لعلَّةٍ مدَّعاةٍ، وهي خشية اللبس، فأصحاب المذهب الأوَّل يرون أنَّ البقاء على الأصل جدير أن يفضي إلى لبس، فالبصريون يرون أنَّ (مئة) قد تلتبس بـ(مِنه)، والكوفيون يرون أنَّها قد تلتبس بـ(فئة) أو (رئة)، وآخرون يرون أنَّها قد تلتبس بـ(مَيَّة) كأبي الحسن العروضي (ت٣٤٢هـ) «الجامع في العروض والقوافي ٥٧» وغيرِه. وأصحابُ المذهب الثاني يرونَ عدم الزيادة لأنَّه الأصل في الرسم إذْ به يتحقَّق التطابق بين المكتوب والمنطوق ولا سيَّما أنَّ مِن الناس مَن صار يغلَط فيها فيقرؤها (ماءَة) أو (مايَة). ونطقُها (ماية) غلطٌ قديمٌ ذكَرَ الراعي (ت٨٥٣هـ) أنَّه يقع فيه أكثر القضاة في عصره «الأجوبة المَرْضِيَّة ٧٧». ويرون أنَّ دعوى اللبس غيرُ مُسلَّم بها، إذ مواضع استعمال (مئة) غير مواضع استعمال (مِنه) و(فئة) و(رئة) و(مَيَّة)، فلا مدخل للَّبسِ بينها قبل وضع النَّقط والشَّكل من قِبَلِ أنَّ سياقاتها مختلِفة متباعدة، وهي كافية لنفي اللبس المحتمَل فيها. هذا مع أنَّ احتمال =

- وأمَّا الواوُ فتُزادُ في أربعةِ مواضعَ، وهي:

الأوَّلُ: (أُولو) و(أُولِي) بالواوِ رفعًا وبالياءِ نصبًا وجرًّا. ومعناها (أصحابٌ) نحوَ (أُولو الخيرِ) و(يا أُولي الخيرِ).

= اللبس لا يكاد يخلو منه لفظ من الألفاظ في تلك الحِقبة، وبعضُها أفشَى في كلامهم وكتاباتهم من (مئة) ولم يفرُقوا بينها بشيء. وقد قال أبو بكر الصولي (ت٣٣٥هـ) فيمن زعمَ أنَّهم فعلوا ذلك لئلا تلتبس بـ(مَيَّة): (هذا قول مرذول لأنَّ «ميّةَ» متى تُذكر وتقع في كتاب؟!) «أدب الكتَّاب ٣٣٤»، فأمَّا بعد وضع النَّقط والشَّكل فظاهرٌ أنَّ اللبس معدوم، فأيُّ معنًى لاستبقاء الزيادة! على أنَّ العلَّة الصحيحة لزيادة الألف قديمًا هو ما ذكره بعض المحدَثين من أنَّ ذلك ناشئ عن الجمع بين مذهبين في الرسم، فكأنَّ أصل رَسْمها هو (ماه) بإثبات الهمزة ألفًا على مذهب أهل التحقيق. وقد وُجِدَتْ كذلك في بعض النقوش النبطية، فلما وقعَتْ إلى أهل التخفيف حوَّلوها إلى لغتهم فألحقوها ياءً، ولم يجترئوا على حذف الألف، فصارت (مايه) ثم صارت بعد النقط والشكل (مائة). ونظير ذلك رسمُهم ﴿نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٣٤﴾[الأنعام] في المصحف على الجمع بين المذهبين. وكلا المذهبين (مائة) و(مئة) مستعمَل في النقوش القديمة. وقد وجدتُّ لهذه المسألة نظيرًا نادرًا من اللغة، وهو قولهم: (سآيلتهم)، قال ثعلب (ت٢٩١هـ): (هذا جمعٌ بين اللغتين، فالهمزة في هذا هي الأصل، وهي التي في قولك: ساءلت زيدًا. والياء هي العوض والفرع، وهي التي في قولك: سايلت زيدًا... وهذا مثال لا يُعرف له في اللغة نظير) «سر صناعة الإعراب ١/ ٤٢٠».

هذا واعلمْ أنَّ الذين يزيدون الألف في (مائة) لا يفرقون بين أن تكون مفردة نحو (مائة ريال) أو مركبة نحو (خمسمائة ريال)، ويختلفون في حكم المثنَّى، **فأكثرُهم** يزيدها فيه كالمفرد فيكتبها (مائتان) لأنَّ التثنية لا تغيِّر بنية المفرد، وحكى الكسائي (ت١٨٩هـ) والفراء (ت٢٠٧هـ) وقطرب (ت بعد ٢١٠هـ) أنَّ **مَن مضى** كان لا يزيد فيه الألف «صناعة الكتَّاب ١٤٠». وهم **مُجْمِعون** على حذفها من الجمع والمنسوب (مئات) و(مِئون) و(مئويٍّ) لتغيُّر بِنية المفرد.

الثاني: (أُولاتٌ). ومعناها (صاحباتٌ) نحوَ ﴿أُوْلَٰتِ حَمْلٍ﴾ [الطلاق: ٦].

الثالثُ: (أُولَى) اسمَ إشارةٍ نحوَ (أُولى رجالٌ كرامٌ). وكذلك فروعُها كـ(أُولاء) و(أُولئك) نحوَ (أُولاءِ، أو: أُولئك رجالٌ كرامٌ)[1] خلافًا لـ(الأُلَى) الموصولةِ وفرعِها (الأُلاءِ) نحوَ (جاءَ الأُلى، أو: الأُلاءِ أُحبُّهم).

---

(١) أمَّا (هؤلاء) فقد زيدت فيها الواو لأنَّ أصلها اسمُ الإشارة (أولاء)، ثم حُذِفَتْ كما سبق بيانه (صـ٢٨). وعِلَّة زيادة الواو في (أولَى) (وفرعُها أولئك) عند المتقدمين خشيةُ التباسها بـ(إلى) و(إليك) لعدم النقط والشكل يومئذ. وكذلك علَّة زيادتهم الواو في (أولِي) إذ ردُّوا ذلك إلى خشية التباسها بـ(إلى) ثم حملوا (أولو) و(أولات) عليها. وهذا اعتلال مدفوع، فإنَّ اللبس لا يكاد يَعْرِض في مثل ذلك لغَناء قرائن اللفظ والمَقام في الفرق بين هذه الأسماء. ولقد نرى اللبس أشدَّ مظنَّة وأظهر ظهورًا في كثير من الألفاظ المتشابهة قديمًا قبل النقط ثم لم نجدهم مع ذلك فصلوا بينها بما يرفع هذا اللبسَ ويَدفعه. وإنما العلَّة الصحيحة في ذلك ما ذكره بعض المحدَثين من أنَّه ناشئ من تداخل لغتين كما بيَّنَّا ذلك في (مائة)، وذلك أن يكونوا أثبتوا الهمزة لأنَّ هذا هو حاقُّ نطقها في الابتداء عند جميع العرب، ثم وقعَتْ إلى مَن مذهبُه التخفيفُ من العرب، ولمَّا كانوا ينطقونها في الوصل بينَها وبين الواو نحو (ذهبَ وُلئك) أثبتوا صورة الواو إلى صورة الهمزة، وذلك أنَّ الرسم وإن كان موضوعًا على مراعاة حال الابتداء والوقف كما سيأتي تفصيله (صـ١١٧) فإنَّهم قد يُراعون فيه أحيانًا حال الوصل شذوذًا نحو ﴿شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ۝﴾ [الدخان] و﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ [القمر: ٦]، وذلك في نأنأة الرسم وقبل أن تستحكم أصولُه وتنقاد أقيستُه. ويجوز عندي فيها عِلَّة أخرى، وهي أن تكون الواو كانت تُنطق عند عامَّة العرب أو عند مَن وليَ ابتداءَ رسْمِها منهم ثم صارَ أكثرُهم إلى حذفها، وبقيَ رسْمُها. وإثبات الواو في النطق لغةٌ محكيَّةٌ «شرح التسهيل ١/ ٢٤١». وقد وقفتُ لها على شاهد، وهو قول الراجز:

تنبيتُ أُولاءِ الأشـاءِ العُرْجِ

«البرصان ٣٤٧».

الرابعُ: (عمرٌو) بشروطٍ أربعةٍ، وهي أن يكونَ علَمًا، مجرَّدًا من (أَلْ)، غيرَ منسوبٍ، ولا منصوبٍ منوَّنٍ.

فإنِ اختلَّ شرطٌ من هذه الشروطِ لم تُزَدِ الواوُ، وذلك أن يكونَ غيرَ علَمٍ نحوَ (لَعَمْرُ اللهِ) بمعنى العُمُرِ، و(عَمْرٍ) بمعنى لحمِ اللِّثَةِ، أو يكونَ مقرونًا بـ(أَلْ) نحوَ (العَمْرِ). ورسمُ بعضِ الناسِ لها (العمرو) خطأٌ. أو أن يكونَ منسوبًا نحوَ (عَمْرِيٍّ)، أو منصوبًا منوَّنًا نحوَ (رأيتُ عَمْرًا)[1].

---

(١) للمعاصرين في زيادة الواو في (عمرو) مذهبان:

أ- زيادتُها. وهو مذهب جمهور المعاصرين والمتقدمين. وعليه آخرُ رأيَي مجمع اللغة العربية بدمشق «قواعد الإملاء ٢٢، ط الثانية والثالثة».

ب- تركُ زيادتها والاستغناءُ عن ذلك بالشَّكل. وهو مذهب قليل من المعاصرين، ولكنَّه آخذٌ في التفشِّي والنُّمِيِّ. وكانَ عليه رأيُ مجمع اللغة العربية بدمشق في نشرته الأولى لـ«قواعد الإملاء ٢٩» ثم عدلَ عنه في النشرتين اللاحقتين. وهو أيضًا رأي لجنة الإملاء في مجمع اللغة العربية بالقاهرة ورأيُ لجنة اللغة العربية في المجمع العلمي العراقي «محاضر الجلسات في الدورة الخامسة عشرة ١٦، ٢٠». وأجازَه من المتقدمين المبرِّدُ (ت٢٨٥هـ) وجَعَلَه من إيثار الصواب فقال: (فمَن اتَّبعَ الكتَّاب كتبَ «مائة» كما يكتبون، ومَن آثرَ الصوابَ كتبَها بياء واحدة وهمَزَها. وكذلك «عَمْر») «الخط ١٤٨» (لابن السرَّاج). وشايعَه على ذلك أبو جعفر النحَّاس (ت٣٣٨هـ)، وجعَلَ الشَّكلَ مغنيًا عنه فقال: (فإن شكلتَ «عَمْرًا» في موضع الخفض والرفع لم تُلحق فيه واوًا لأنَّه لا يُشكل بـ«عُمَرَ») «صناعة الكُتَّاب ١٣٦». وهذان نصَّان نفيسان لم أقف على من احتجَّ بهما. وحكى هذا المذهبَ أيضًا ابنُ الدهَّان (ت٥٦٩هـ) فقال: (وبعضهم يستغني بتسكين الميم أو بفتحة العين عن الواو) «باب الهجاء ٧». وقال مجد الدين بن الأثير؟ (ت٦٠٦هـ): (ولعمري لو استُغني بالشكل فارقًا لكان كافيًا، فإنَّ العين في «عُمَر» مضمومة وفي «عَمْرو» مفتوحة) «شرح وسيلة الإصابة ١٦٩». وهو الراجح. =

= وسببُ اختلافهم في ذلك اختلافُهم بين لزوم الأصل بالمطابقة وبينَ الخروج عنه لعلَّةٍ مدَّعاةٍ، وهي خشية اللبس، فأصحاب المذهب الأوَّل يرون أنَّه قد يلتبس (عمرو) بـ(عمر) وأنَّهم إنما زادوا الواو في (عمرو) اتِّقاءَ هذا الالتباس، وأصحابُ المذهب الثاني يرون أنَّه لم يكن يومئذ شَكلٌ فيحميَ من اللبس، فأمَّا وقد أُحدِثَ الشَّكلُ فلا حاجة لزيادة الواو لأنَّ الأصل عدم الزيادة، والشَّكلُ يفي بالفَرق بين الاسمين، ولا سيَّما أنَّ زيادة هذه الواو قد جرَّت من الضرِّ أكثر مما أُريدَ بها من النفع إذ صرنا نسمع من الناس من يُثبت الواو في نطقه للكلمة. على أنَّ الصحيح أنَّ الواو لم تُزَد من أجل خشية التباس (عَمْرو) بـ(عُمَر)، وذلك أنَّ (عَمرًا) أعتَقُ من (عُمَر) وأَسْيَرُ سيرورةً، و(عُمَرُ) حادث بعده وطارئ عليه، وهو أخفتُ منه وأقلُّ ذِكرًا، فلو صحَّ ما ذكروه لكان ينبغي أن يجعلوا الفرق في (عُمر) لا (عَمْرو) إذ كان هو الأقلَّ ذكرًا والأحدثَ ميلادًا. هذا مع أنَّه لا علاقة بين الواو وطلبِهم للفرق بين الاسمين لأنَّه ليس في (عَمْرو) ضمَّةٌ فيجوزَ أن يكون رسمهم للواو إيماءً إليها. هذا مع زيادتهم الواوَ في الطرف لا في الأوَّل. ثمَّ إنَّ كثيرًا من الألفاظِ الأعلامِ منها وغيرِ الأعلام قد كان يَعْرِض لها اللبسُ قبل ابتداع النقط والشكل كـ(عَقيل) و(عُقيل) و(عَبيد) و(عُبيد) ولم نرَهم نصبوا فيها علامات تُميطُ هذا اللبسَ عنها وتَصدع بالفرق بينها، وأنَّى يفصِلون بين ما اختلفت حرَكاته وقد كانوا لا يفصِلون بين ما اختلَفت أحرفه المتفقة الصُّوَر من غير نَقْط! وإنما العلَّة المرضيَّة لذلك ما ذكرَه بعض المحدثين من أنَّ كَتْب (عمرو) بهذه الصورة مستعار من الرسم النبطي، فقد دلَّتنا النقوش المكشوف عنها حديثًا على أنَّهم كانوا يُلحقونه الواو إمَّا لأنَّهم ينطقونها وإما لغرض آخر. فلِشهرةِ هذا الاسم إذْ كان كثيرًا ما يتسمَّى به الملوك وغيرُهم ولِحداثةِ عهدِ العرب بالكتابة ولأنَّ الخطَّ العربي مستفاد من الخطِّ النبطيِّ استعارَ العربُ منهم صورة هذا الاسم كما هي.

والذين يرون زيادتها يشترطون هذه الشروط المذكورة. وجِماعُ علَّتها أنَّ فيها أَمَنَةً من الالتباس بـ(عُمَرَ)، وذلك لأنَّك متى استعملتَ (عَمْرًا) نكرةً لم يُتوهَّم أنَّه (عُمَرُ) لأنَّ (عُمَر) لا يكاد يُستعمل إلَّا علَمًا. وكذلك إن نصبتَ (عمرًا) ونوَّنته، لأنَّ (عُمر) ممنوع =

ولا تجوزُ الزيادةُ فيما سوى ذلك كزيادةِ أحرُفِ مَدٍّ لا تُنطقُ في بعضِ الألفاظِ الأعجميَّةِ نحوَ (فِيلْم) و(كاميرا) و(أوكسجين) و(دولفين) و(روبيان) و(كابتن) و(ليبرالي) و(سينما) معَ أنَّهم ينطقونها (فِلْم) و(كمِرا) و(أُكْسجين) و(دُلْفين) و(رُبْيان) و(كَبْتِن) و(لِبْرالي) و(سِنما). وقِسْ على هذا.



= من الصرف لا يُنوَّن. واحتمَلوا اللبسَ الذي قد يطرأ على المقرون بـ(أل) والمنسوبِ لقلَّة استعماله على هذه الأحوال، وهم ممَّا يحتملون القليلَ ويَمُرُّون عنه. وإدارتُهم الحكمَ على تحقُّق العلَّة يُلزمهم ألَّا يثبِتوا الواو في (عمرو) عند ضبطها بالشكل لأنَّ اللبس معدوم أيضًا حينئذ.

الفرعُ الثاني: بابُ الحذفِ

وهو إمَّا حذفُ اقتصارٍ، وإمَّا حذفُ اختزالٍ.

النوعُ الأوَّلُ: حذفُ الاقتصارِ.

وهو حذفُ حرفٍ أو حرفينِ من الكلمةِ.

فحذفُ الحرفِ الواحدِ يُسمَّى (حذفَ حروفٍ مفرَدةٍ)، وحذفُ الحرفينِ يُسمَّى (حذفَ حروفٍ مركَّبةٍ).

- فأمَّا الحروفُ المفرَدةُ فمنها ما يُحذفُ لاتِّصافِه بصفةٍ أيًّا كانَ نوعُه، ومنها ما يُحذفُ باعتبارِ نوعِه في ألفاظٍ مخصوصةٍ.

- فأمَّا ما يُحذفُ لاتِّصافِه بصفةٍ فهو الحرفُ المشدَّدُ، إذ هو عبارةٌ عن حرفينِ متماثلينِ أوَّلُهما ساكنٌ وثانيهما متحرِّكٌ، فيُحذفُ أحدُهما وتوضعُ فوقَ الحرفِ الباقي علامةُ الشَّدَّة دلالةً عليه (ّ) كائنًا ما كانَ ذلك الحرفُ. وشرطُ الحذفِ أن يكونَ الحرفانِ في كلمةٍ واحدةٍ، مثالُ ذلك (ردَّ)، أصلُه (ردْدَ)، فحُذِفَتِ الدَّالُ الأُولَى، وجُعِلَتْ فوقَ الدَّالِ الثانيةِ علامةُ الشَّدَّةِ.

وتُعَدُّ ضمائرُ الرفعِ معَ ما اتَّصلَتْ به من الأفعالِ كالكلمةِ الواحدةِ فتُرسَمُ حرفًا واحدًا مشدَّدًا نحوَ (بِتُّ) و(صوَّتُّ) و﴿عَنِتُّمْ﴾ [التوبة: ١٢٨] و(بِنَّا) و(النِّسوةُ سَمِنَّ).

فإنْ كانَ أحدُ المتماثلَينِ في كلمةٍ والآخرُ في كلمةٍ أخرى فإنَّه لا يُحذَفُ، وإنْ أُرِيدَ الشَّكلُ وُضِعتِ الشَّدَّةُ على الحرفِ الثاني، وذلك نحوُ (بل لَّا). ومِنْه ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ﴾ [النحل: ٧٦] و(من يُرِدِ اللهُ به خيرًا يفقههُّ في الدينِ) و﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨] وقولُ الشاعرِ:

ولـم تشاركـكِّ عندي بعدُ غانيةٌ[١]

وتُعَدُّ (أَلْ) وما اتَّصلَتْ به كلمتينِ، فإذا ولِيَتْها لامٌ لم يُحذَفْ شيءٌ، نحوَ (اللَّحمِ) و(اللَّذانِ). وشذَّ عن ذلك ثلاثةُ ألفاظٍ، وهي (الَّذي) و(الَّتي) و(الَّذينَ)، إذْ عومِلَتْ كالكلمةِ الواحدةِ فحُذِفَ أحدُ المتماثلَينِ.

- وأمَّا ما يُحذفُ باعتبارِ نوعِه فأربعةُ أحرفٍ: الهمزةُ، والألفُ، والواوُ، والياءُ.

- أمَّا الهمزةُ فالذي يُحذفُ منها همزةُ الوصلِ دونَ همزةِ القطعِ. وتُحذفُ في أربعةِ مواضعَ:

الموضعُ الأوَّلُ: كلُّ همزةِ وصلٍ دخلَتْ عليها همزةُ الاستفهامِ نحوَ (أَسمُك زيدٌ؟) و(أَبْنُكَ هذا؟) و(أَختبارُك اليومَ؟) و﴿أَصۡطَفَى ٱلۡبَنَاتِ عَلَى ٱلۡبَنِينَ ١٥٣﴾ [الصافات]. وأصلُ رسمِها (أَاِسمُك) و(أَاِبْنُك) و(أَاِختبارُك) و(أَاِصطفى)[٢]. فإنْ كانت همزةُ الوصلِ همزةَ (أَلْ) فإنَّك ترسمُ ألفًا واحدةً عليها مَدَّةٌ نحوَ (آلبيتُ هنا؟). والمحذوفُ هو ألفُ همزةِ الاستفهامِ لا ألفُ همزةِ الوصلِ، وذلك أنَّ همزةَ الوصلِ تُبدَلُ في هذه المسألةِ ألفًا فتصبحُ (أَاْلبيتُ هنا؟) فيلتقي مِثْلانِ فيُحذفُ ما هو متَّكَأٌ للهمزةِ، وهو ألفُ همزةِ الاستفهامِ، فتُرسَمُ (ءَالبيتُ) ثمَّ تنطبقُ عليها

---

(١) تُعَدُّ ضمائر النصب والجرِّ كهاء الغائب وكاف المخاطَب كلماتٍ منفصلة، ولا تُعَدُّ مع ما اتَّصَلَتْ به كالكلمة الواحدة خلافًا لضمائر الرفع.

(٢) همَزات الوصل لا تُنطق هنا. وإنما شُكِلَتْ بالحركات للدلالة على هيئة نطقها عند البدء بها. فأما علَّة حذفها إذا دخلَتْ عليها همزة الاستفهام فهي كراهية التقاء حرفَي علَّة متماثلينِ أحدُهما منقوص عن كمال الثبوت، وهو همزة الوصل، فإنَّها وإن أُثبِتَتْ في الرسم اعتدادًا بحال الابتداء والوقف فهي محذوفة مُلغاة في الوصل، كما كُرِهَ التقاءُ متماثلين أحدُهما صورةٌ للهمزة لا أصلٌ فحُذِفَ نحو (ساءَلَ) إذ أصلها (ساأَلَ).

قاعدةُ المَدَّةِ فتنتهي إلى (آلبيتُ)[1].

الموضعُ الثاني: همزةُ (اسمٍ) في البسملةِ الكاملةِ، وهي (بِسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ)، فإنْ زيدَ عليها أو نُقِصَ منها أو أُبدِلَ فيها لم تُحذفْ نحوَ (باسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ أبداً) و(باسمِ اللهِ) و(باسمِ الرحمنِ) و(باسمِ ربِّك)[2].

الموضعُ الثالثُ: همزةُ (ابنٍ) و(ابنةٍ) إذا وقعَ أحدُهما مُفرَدًا بينَ علمينِ متَّصلينِ وهو نعتٌ لأوَّلِهما، ولم يكنْ في أوَّلِ السَّطرِ[3].

---

(١) شرحنا قاعدة المدَّة (صـ٣١).

(٢) علَّةُ حذفها عند كثير من المتقدمين كثرةُ الاستعمال. والصحيح أنَّ هذا من بقايا الرسم القديم إذ لم يكونوا غالبًا يرسمون صُوَر حروف المدِّ ولا سيَّما الألف، ثمَّ أثبتوها بعد ذلك، غير أنَّهم لم يجترئوا على ردِّها فيما اشتُهر وكثُرَ دوَرانه من الألفاظ. ومنه حذفُ ألف (اسم) في البسملة الكاملة.

(٣) علَّةُ حذف الهمزة في هذا الموضع هو أنَّه لمَّا كان لا بدَّ لكلِّ إنسان من أب أو أمٍّ أو لقَب يُنسب إليه ويُقرَن باسمه إذا ذُكِرَ غالبًا فيقال: (فلان بن فلان)، وكان ذلك عادة مطروقة وعُرفًا فاشيًا عاملوا الاسمين معاملة الاسم الواحد فطرحوا التنوين من الاسم الأول لأنَّ التنوين لا يقع في وسط الكلمة، فكذلك ما أشبهَها. وجسَّرَهم على ذلك أنَّ (ابن) صفة للاسم الأول، والصفةُ شديدةُ الامتزاج بالموصوف حتى إنَّهم يعدُّونهما أحيانًا في حكم الكلمة الواحدة كما في النداء نحو (يا زيدَ بنَ محمد). فلما كان ذلك كذلك حذفوا همزة الوصل من (ابن) في الرسم إمعانًا في بيان هذا الامتزاج لأنَّها إنَّما رُسِمَتْ ليُتوصَّل بها إلى النطق بالساكن حال الابتداء، والابتداءُ بـ(ابن) في هذا الموضع غير مرضيٍّ لأنَّه نقضٌ لما اعتزموه من جعل الكلمتين كالكلمة الواحدة، والكلمةُ لا يُوقف على شطرها ثم يُبتدأ بنُطق شطرها الآخر، فانتفت الحاجة إلى إثباتها. وحيث يُحذَف التنوين من العلَم الأوَّل تُحذَف الهمزة من (ابن) لأنَّ حذفهم التنوينَ دليلٌ على جعلهم الكلمتين كالكلمة الواحدة، وإذا كانتا كذلك لم يُثبتوا الهمزة فيهما. =

فإن لم يكونا مفردينِ لم تُحذَفْ همزتُهما نحوَ (رضِيَ اللهُ عن الحسنِ والحسينِ ابنَي عليٍّ).

والعلميَّةُ تشمَلُ الاسمَ نحوَ (محمدٍ) والكنيةَ نحوَ (أبي جعفرٍ) و(أمِّ كلثومٍ) واللقبَ نحوَ (زينِ العابدين) و(زُبيدةَ). وسواءٌ كانَ ثاني العلَمينِ أبًا لأوَّلِهما أو أمًّا أو جدًّا[1]، وسواءٌ كانَ انتسابُه إليه حقيقةً أو ادِّعاءً. ويدخلُ في اللقبِ

= وأما اشتراطهم للحذف ألَّا تقع (ابن) أو (ابنة) أول السطر فللمعاصرين فيه مذهبان:
أ- الاشتراط للحذف ألَّا تقع (ابن) أو (ابنة) أوَّل سطر. وهو قول **جمهور المعاصرين**. وقد تقلَّدَه **مجمع اللغة العربية بدمشق** «قواعد الإملاء ٣، ط الثالثة». وأقدمُ مَن ذكَرَه فيما وجدتُّ **ابنُ الحاجب** (ت٦٤٦هـ) «أمالي ابن الحاجب ٢/ ٧٣٩» **فالصفَدي** (ت٧٦٤هـ) «تصحيح التصحيف ٧١» و«الوافي بالوفَيَات ١/ ٥٠».
ب- عدم اشتراط هذا الشرط. وهو قول **قليل من المعاصرين**. وقد وجدتُّ رجلًا من المتقدمين كان صرَّح بهذا القول وأنكرَ القولَ الآخرَ، وهو **ابن خروف** (ت٦٠٩هـ) حيث بيَّنَ أنَّ ألف (ابن) تُحذف (سواء كان «ابن» أوَّلَ سطر أو حيث كان) «شرح جمل الزجاجي ١٢»، وتبِعَه أيضًا على تشييعِ هذا القول وإنكارِ القول الآخر **الراعي** (ت٨٥٣هـ) «الأجوبة المَرْضِيَّة ١١٤». وهو الراجح.
وسببُ اختلافهم في ذلك اختلافُهم في آخر السطر أيُجعَل موضعَ وقف ويُبتدأ بالسطر الذي يليه أم لا؟ فأصحاب المذهب الأول يرون آخر السطر موضعًا للوقف، ثم يُبتدأ بالسطر الذي بَعْدَه، فإذا كان مصدَّرًا بـ(ابن) وابتُدئ بها وجبَ نطقُ همزتها، فانبغَى لذلك أن تَثبُت في الرسم إذ ثَبَتَتْ في النطق. وأما أصحاب المذهب الثاني فذهبوا إلى أنَّه لا يُسلَّم بأنَّ الأصلَ الوقفُ على آخر السطر، إذ لا علاقة في أمر الوقف بين المرسوم والمنطوق، وإنَّما مَناط الوقف الاختياري صلاحيةُ المعنى، يَدُلُّ على ذلك عدمُ الاعتداد بهذا الأمر في رسم المصحف، فإنَّ كثيرًا من الكلمات التي تنتهي بها أسطرُه ليست محلًّا للوقف.

(١) للمعاصرين في حذف الهمزة مع الجدِّ مذهبان: =

اللقبُ العامُّ إذا صارَ علَمًا بالغلبةِ في مجتمَعٍ ما نحوَ (شيخِ الإسلامِ بْنِ تيميَّةَ) و(الإمامِ بْنِ القيِّمِ) و(القاضي بْنِ الباقلَّانيِّ) و(صالحِ بْنِ الإمامِ أحمدَ) و(خالدِ بْنِ الدكتورِ) و(سعدِ بْنِ العقيدِ).

فإن لم يَغلبْ عليه اللقبُ عندَ الإطلاقِ في مجتمَعٍ ما بحيث يُعرفُ أنَّه يتناولُه دونَ غيرِه لم تُحذفِ الهمزةُ، وذلك نحوُ (محمودِ ابنِ التاجرِ). وعلامةُ ذلك أن يَكثُرَ ذكرُ العلَمِ بعدَه فيقالَ مثلًا: (محمودٌ ابنُ التاجرِ صالحٍ).

= أ- أن يكون جَدًّا فحسبُ من غير اشتراط شرط. وهو مذهبُ كثير من المعاصرين، ومذهبُ جمهور المتقدمين. وهو الراجح.

ب- اشتراطُ أن تكون نسبته للجدِّ مشهورةً في الاستعمال. وهو مذهب بعض المعاصرين.

ومن المتقدمين من قال بقول ثالث، وهو أنَّ النِّسبة للجدِّ توجب إثبات الهمزة وإن لم تكن مشهورة في الاستعمال، منهم ابن مكِّي الصِّقِلِّي (ت٥٠١هـ) «تثقيف اللسان ٣٠١» والحريري (ت٥١٦هـ) «درة الغواص ٤٢٤». ونقَلَ ابنُ هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) كلامَ الحريري ثم قال: (وكُتِبَ على الحاشية: هذا وهمٌ، والصحيح أن يُحذفا وإن كان للأعلى السادس:

جئني بمثلِ بني بدر لقومهمُ ... أو مثلِ أسرةِ منظورِ بنِ سيَّارِ

وهو منظور بن زَبَّان بن سيَّار) حاشية «تسهيل الفوائد ل٣٥٢/ أ».

وسببُ اختلافهم في ذلك اختلافُهم في ثبوت التنوين حينئذ، فمَن يرى ثبوته يُثبت الألف، ومَن يرى حذْفَه يحذف الألف. وحجَّة من يرى ثبوت التنوين أنَّ الأصلَ ثبوته، وإنَّما جاء السماع بحذفِه مع الأب، فوجبَ الاقتصار عليه، وذلك لكثرة الاستعمال. وحجَّة من يرى حذف التنوين أنَّ الجدَّ والدٌ وأنَّهم كثيرًا ما ينسبون المرء إلى جدِّه دون والده. وهذا ظاهر معروف لمَن تتبَّعَه. ومع ذلك لا نجدهم يُثبتون التنوين معه. ومنه (منظور بن سيار) في البيت المذكور آنفًا. وإذا كان الجدُّ بمنزلة الأب فلا فرق بين أن تُشتهَر النسبةُ إليه وألَّا تُشتهَر.

ومِن أمثلةِ ما اجتمَعَتْ فيه الشروطُ: (عمرُ بْنُ الخطَّابِ) و(عُمَرُ) و(الخطَّابُ) اسمان، و(أبو بكرِ بْنُ أبي قحافةَ) و(أبو بكرٍ) و(أبو قحافةَ) كنيتان، و(جمالُ الدِّينِ بْنُ هشامٍ) و(البدرُ بْنُ الدَّمامِينيِّ) و(جمالُ الدِّينِ) و(البدرُ) لقبانِ، و(عيسى بْنُ مريمَ) و(مريمُ) أمُّه، و(أحمدُ بْنُ حنبلٍ) و(حنبلٌ) جَدُّه، و(المقدادُ بْنُ الأسودِ) و(الأسودُ) أبوه بالتبنِّي لا على الحقيقةِ. وذلك كلُّه جارٍ في (ابنةٍ) أيضًا نحوَ (عائشةَ بْنَةِ الصِّدِّيقِ) وقولِ الشاعرِ:

يا بدرُ إنَّكَ قد كُسيتَ مَشابهًا ... مِن وجهِ أُمِّ محمدٍ بْنَةِ صالحِ

فإن لم يكونا بينَ علَمينِ لم تُحذفْ همزتُهما، وذلك نحوُ (هو الكريمُ ابنُ الكريمِ) و(قالَ ابنُ عُصفورٍ) و(ألفيَّةِ ابنِ مالكٍ).

وإن لم يكنِ العلَمانِ متَّصلَينِ لم تُحذَفْ همزتُهما أيضًا نحوَ (قالَ عثمانُ النحْويُّ ابْنُ جنِّيٍّ) و(قالت عائشةُ الصدِّيقةُ ابْنةُ الصِّدِّيقِ).

وإن لم يكنِ (ابنٌ) أو (ابنةٌ) نعتًا لأوَّلِهما لم تُحذَفْ همزتُهما، وذلك كأن يكونا خبرينِ نحوَ ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ عُزَيۡرٌ ٱبۡنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] و(لا يجهلُ أحدٌ أنَّ فاطمةَ ابنةُ محمدٍ ﷺ).

وإن وقعَ (ابنٌ) أو (ابنةٌ) أوَّلَ السَّطرِ لم تُحذَفْ همزتُهما.

الموضعُ الرابعُ: همزةُ (أَلْ) إذا دخلت عليها اللامُ أيَّ لامٍ كانت. وذلك نحوُ ﴿وَإِنَّهُۥ لَلۡحَقُّ﴾ [البقرة: ١٤٩] و﴿لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ [يونس: ٢٦] و(يا لَلأسفِ)، أصلُها (لَالحقُّ) و(لِالذين) و(لَالأسفِ)[١].

---

(١) علَّةُ هذا الحذف خشيةُ التباسها بـ(لا) النافية لو أُثبِتت، إذ لو رُسِمَتْ (للدَّار) (لالدار) كما هو الأصل لأشبهَتْ قولك: (لا لِدار)، وربما أوقعَ ذلك في اللبس ولا سيَّما أنَّ (لا) النافية كثيرة الاستعمال في كلامهم. هذا مع نفورهم من توالي صورتين متماثلتين كلُّ واحدة منهما مركبة من حرفين، وذلك في رسم ما أوله همزة نحو (لالإنسان) في (للإنسان)، =

- وأمَّا الألفُ فتُحذفُ في ألفاظٍ معدودةٍ، وألفاظٍ محدودةٍ.

- فالألفاظُ المعدودةُ سبعةٌ، وهي:

١. (اللهُ)

٢. و(إلهٌ) [وفرعُه إلهيٌّ]

٣. و(الرحمنُ) بشرطِ أن يكونَ محلًّى بـ(ألْ)(١)

= و(لالابن) في (لِلابن) كما رسموا (لئلا) هكذا كراهية التقاء الأمثال لو رسموها (لألا). ثم إنَّهم طردوا هذا وعمُّوا به سائر الأفراد التي لا تتوالَى فيها هذه الصور ليجري البابُ على وتيرة واحدة.

(١) للمعاصرين في رسم (الرحمن) مذهبان:

أ- حذفُ ألفها، فتكون (الرحمن). وهو مذهب **عامَّة المعاصرين والمتقدمين**. وعليه رَسْمُ المصحف. وهو الراجح.

ب- إثباتُ ألفها، فتكون (الرحمان). وهو مذهب **قليل من المعاصرين**، وعليه رأيُ **مجمع اللغة العربية بدمشق** «قواعد الإملاء ٣٢، ط الأولى» و«قواعد الإملاء ٢٤، ط الثالثة»، ورأيُ **لجنة الإملاء في مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، ورأيُ **لجنة اللغة العربية في المجمع العلمي العراقي** «محاضر الجلسات في الدورة الخامسة عشرة ١٦، ١٩». ورأى ابنُ هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) أنَّ إثبات ألفها (**مخالف للرسم السلفي المطرد، فلا يُلتفَت إليه**)، ولكنَّه ذكَرَ أنَّه (**ينبغي أن يكون إنكارُ ذلك في كتابة المصحف لا في غيره**) في حاشيته على «تسهيل الفوائد ل٣٥٣/ ب».

وسببُ اختلافهم في ذلك اختلافُهم بين اتِّباع المطابقة بين المرسوم والمنطوق وبين اتِّباع العرف القديم، فأصحاب المذهب الثاني رأوا الأخذَ بالمطابقة لأنَّها الأصل في الإملاء، وأصحابُ المذهب الأوَّل رأوا أنَّ العرف في الحذف راسخ لا يُرضَى تبديلُه، وذلك لشهرة هذه الكلمة وكثرة دوَرانها. فأمَّا القُدَماء فكانت علَّتُهم في ذلك قِلَّةَ إثباتهم لصُوَر حروف المدِّ كما ذكرنا قبلُ (صـ٨٥). والرأيُ عندي حذْفُها لأنَّ الحذف وإن خالف القياس فهو استخفاف، فيُحتمَل إذا شاعَ ولم تألفِ الأبصارُ غيرَه على خلاف الزيادة لأنَّها مستثقَلة. ولو اصطلح الناس على الإثبات لقد كان ينبغي أن يُصارَ إليه.

٤. و(لكنَّ) [وفرعُه لكنْ]

٥. و(ذلك)

٦. و(أولئك)

٧. و(ها) التنبيهِ إذا اتَّصلَت بسبعةِ ألفاظٍ، وهي: (هذا) و(هذه) و(هذي) و(هذان) [وفرعُه هذين] و(هؤلى) و(هؤلاء) و(هكذا) دونَ سائرِ ما تَلحقُه كـ(هاتان) و(ها هنا)[1] و(ها ذاك) و(ها أنا) [وفروعِها: ها أنتِ، وها أنتما،

---

(١) للمعاصرين في إثبات ألف (ها هنا) مذهبان:

أ- إثباتُ الألف في (ها هنا). وهو مذهب **أكثر المعاصرين**، وعليه رأي **مجمع اللغة العربية بدمشق** «قواعد الإملاء ٣٢، ط الأولى» ورأيُ **لجنةِ الإملاء في مجمع اللغة العربية بالقاهرة ولجنةِ اللغة العربية في المجمع العلمي العراقي** «محاضر الجلسات في الدورة الخامسة عشرة ١٦، ١٩». وهو مذهبُ **عامَّة المتقدمين**. وممن نصَّ عليه منهم **ابنُ دَرَسْتَوَيهِ** (ت٣٤٧هـ) «الكِتاب ٧٨» **وابنُ بابَشاذ** (ت٤٦٩هـ) «شرح جُمَل الزجَّاجي ٢/ ٥٩٨» **ومجد الدين بن الأثير**؟ (ت٦٠٦هـ) «شرح وسيلة الإصابة ١٢٩» **وابن فَلَاح اليمني** (ت٦٨٠هـ) «المغني ل٤١٨/ ب». وينبغي فصل (ها) عن (هنا) بمسافةٍ لأنَّهما كلمتان، وأكثرُ أتباع هذا المذهب لا يفعلون ذلك. وهذا المذهب هو الراجح.

ب- حذفُ الألف، فتُرسم (ههنا). وهو مذهب **كثير من المعاصرين**، ومذهبٌ **لبعض المتقدمين**. وممَّن حكاه **الصفَدي** (ت٧٦٤هـ) «الوافي بالوَفَيَات ١/ ٥٠». وعليه **رَسْم المصحف**.

وسببُ اختلافهم في ذلك كمِثْل السبب الذي دعاهم إلى الاختلاف في رسم (الرحمن) ونحوِها، فمَن يرى الحذف فمستمسَكُه في ذلك كثرة الاستعمال الموجبةُ للتخفيف، ومَن يرى الإثبات فحجتُه الأخذُ بالقياس. على أنَّ الصحيح ما بيَّنَّاه من قبلُ من أنَّ ذلك من بقايا الرسم القديم إذ لم يكونوا غالبًا يرسمون صُوَر حروف المدِّ ولا سيَّما الألف، ثمَّ أَثبتوها بعد ذلك، غير أنَّهم لم يجترئوا على ردِّها فيما اشتُهر وكثر دوَرانه من الألفاظ (صـ٨٥).

وها أنتم، وها أنتنَّ][1] و(ها أنا ذا)[2].

---

(١) للمعاصرين في هذه المسألة مذهبان:

أ- إبقاءُ الألف فيها وفي فروعها، فتُكتب (ها أنا) و(ها أنت). وتُفصل (ها) حينئذ عن (أنا) لأنَّهما كلمتان. وهو مذهب **أكثر المعاصرين**، وعليه رأيُ **مجمع اللغة العربية بدمشق** «قواعد الإملاء ٢٣، ط الثانية» و«قواعد الإملاء ٢٤، ط الثالثة» ورأيُ **لجنةِ الإملاء في مجمع اللغة العربية بالقاهرة ولجنةِ اللغة العربية في المجمع العلمي العراقي** «محاضر الجلسات في الدورة الخامسة عشرة ١٦، ١٩». وقد أخذ هذا المذهب يتفشَّى بأخَرة. وجوَّزه من المتقدمين **ابنُ الدهَّان** (ت٥٦٩هـ) «باب الهجاء ١٤». وهو ظاهر مذهب **ابن مالك** (ت٦٧٢هـ) «التذييل والتكميل ٢٠/ ٥٠٠». وذكَرَ ثعلب (ت٢٩١هـ) أنَّه **القياس** «الخط ١٦٢، ١٦٣» (لابن السرَّاج) و«التذييل والتكميل ٢٠/ ٥٠٠، ٥٠١». وهو الراجح.

ب- حذفُ الألف في (هأنا) وفروعها. وهو مذهب **قليل من المعاصرين**، وعليه رأي **مجمع اللغة العربية بدمشق في نشرته الأولى** لـ«قواعد الإملاء ٣٢»، ثم عدلَ عنه في النشرتين اللاحقتين إلى المذهب الثاني، وهو الإثبات. وهو مذهب **جمهور المتقدمين**. وعليه **رَسْمُ المصحف**.

وسببُ اختلافهم في هذه المسألة اختلافُهم بين إلحاقها بنحو (هذا) وعدم إلحاقها، فمَن يرى الحذف يرَى أنَّها تُلحَق بها، وكما أنَّ أصلَ (هذا) هو (ها ذا) فعومِلَتْ كلمتاها معاملةَ الكلمة الواحدة فكُتِبَتْ (هاذا) ثمَّ حذفوا ألفَها على عادة الرسم القديم في قِلَّة إثبات صُوَر حروف المدِّ كذلكَ يُصنَع بـ(هأنا)، إذ أصلُها (ها أنا) ثم (هاأنا) ثمَّ تُحذف الألف إمَّا على ما ذكرناه من عادة الرسم القديم وإمَّا لالتقاء المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة. ومَن يرى الإثبات يأبَى هذا الإلحاقَ لأنَّ ترك إثبات صُوَر حروف المدِّ إنَّما يُحتمَل فيما له من كثرة الاستعمال وغلَبَة الذيوع ما يُدافع عنه الحذفَ، وليست كذلك مسألةُ (ها أنا). وإن كانت العِلَّةُ كراهيةَ التقاء مِثلينِ فلم يلتقِ المِثلان إلَّا بعد وصلِ الكلمتين، ووصلُهما مخالفٌ للقياس، على أنَّه لو سُلِّم بصِحَّة وصلهما فالوجهُ أن يُحذف متَّكَأ الهمزة لا ألف (ها) فتُكتب (هاءَنا) وليس (هأنا).

(٢) للمعاصرين في هذه المسألة ثلاثة مذاهب: =

- والألفاظُ المحدودةُ تُحذَفُ منها الألفُ المبدَلةُ من تنوينِ النصبِ في موضعينِ:

= أ- رسمُها (ها أنا ذا) بإثبات الألفات. وينبغي فصل (ها) عن (أنا) لأنَّهما كلمتان. وهو مذهب أكثر المعاصرين. وكان قبلَ اليومِ أقلَّ منه اليومَ. ولعلَّه مذهبُ مَن يرى رسم (ها أنا) من المعاصرين والمتقدِّمين بإثبات الألف. وقد مرَّ ذكرُه آنفًا. وهو الراجح.

ب- رسمُها (هأنا ذا) بحذف ألف (ها) بعد وصلها بـ(أنا). وهو مذهب قليل من المعاصرين. وممَّن اختارَه حسين والي (ت١٣٥٤هـ) «مختصر الإملاء والتمرين ٢٧». ونصَّ عليه من المتقدمين ابنُ دَرَسْتَوَيهِ (ت٣٤٧هـ) «الكِتاب ٧٢». وينبغي أن تُفصل (أنا) عما بعدها أيضًا.

ج- رسمُها (هأنذا) بحذف ألف (ها) وألف (أنا) الأخيرة. وهو اليومَ مذهب قليل من المعاصرين. وكان قبلُ أشْيَعَ. وممَّن اختارَه نصر الهوريني (ت١٢٩١هـ) «المطالع النصرية ٣٧٢».

وسببُ اختلافهم في رسمها اختلافُ أصحاب المذهب الأول والثاني في إلحاقها بنحو (هذا) أو عدم إلحاقها. والقولُ فيها كالقول في رسم (ها أنا). وأمَّا أصحاب المذهب الثالث فرأوا أيضًا وصْلَ (أنا) بـ(ذا) بعدها. وكأنَّ منزِعهم في ذلك أنَّ أصلها (أنا هذا) فقُدِّمت (ها) فصارت (ها أنا ذا) فأضحَتْ (أنا) كالمقحمة في حشو (هذا) فوُصِلَتْ بما بعدها كما وُصِلَتْ بما قبلها، فلمَّا وُصِلَتْ بما بعدها صارت (هأناذا) فاقتضى ذلك حذفَ ألفها لأنَّها إنَّما تُكتب اعتبارًا بحال الوقف، ووصلُها مانعٌ من تقدير الوقف عليها. ومَن يُثبت ألفَها يأبَى ذلك ويردُّ دعوى أصلها تلك بمثل قوله تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [النساء: ١٠٩] إذْ أتى بـ(ها) مع الضمير مع مجيء اسم الإشارة، انظر مثلًا «الكتاب ٢/ ٣٥٤» (لسيبويه). على أنَّه لو سُلِّم بهذا القول لم يُسلَّم بتجويزِه الوصلَ لأنَّ هاتين الكلمتين متمايزتان، وذلك أنَّ (أنا) مبتدأ و(ذا) خبر وليستا كلمة واحدة ولا كالكلمة الواحدة. ويَلزمهم من تجويز ذلك كَتْبُهم (هأنتمأولاء) هكذا، ولا يفعلونه. فبطلَ بذلك الوصلُ وما ينشأ عنه من الحذف.

الأوَّلُ: أن تُسبَقَ بهمزةٍ قبلَها ألفٌ نحوَ (شربتُ ماءً) و(سمعتُ أنباءً). وأصلُها (ماأًا) و(أنباأًا)، فحُذِفَ متَّكأُ الهمزةِ المتوسِّطةِ التي قبلَها لتوالي مِثْلينِ فصارَتْ (ماءًا) و(أنباءًا) ثمَّ حُذِفتِ الألفُ المبدَلةُ من تنوينِ النصبِ[1].

(١) الألفاظ المحدودة هي التي لها حدٌّ، أي: قاعدة كلية.

وللمعاصرين في هذه المسألة مذهبان:

أ- حذفُ الألف المبدلة من التنوين كما أثبتُّ في المتن، فتُكتب (شربتُ ماءً) و(سمعتُ أنباءً). وهو مذهب **جمهور المعاصرين**. وعليه رأي **مجمع اللغة العربية بدمشق** «قواعد الإملاء ١٢، ط الثالثة» ورأيُ **لجنة اللغة العربية في المجمع العلمي العراقي** «محاضر الجلسات في الدورة الخامسة عشرة ١٩». وهو مذهب **الكوفيين** قديمًا، نسَبَه إليهم أبو الحسن الهرَوي (ت٤١٥هـ) في «الذخائر»، انظر حاشية «تسهيل الفوائد ل٣٥٣/ أ». وقال به أيضًا **بعض البصريين** «التذييل والتكميل ٢٠/ ٤٧٣». ونسَبَه ابنُ قتيبة (ت٢٧٦هـ) وابن فَلَاح اليمني (ت٦٨٠هـ) إلى **الكُتَّاب** «أدب الكاتب ٢٢٨» و«المغني ل٤١٦/ ب». ورآه النحَّاسُ (ت٣٣٨هـ) **بخطِّ الزجَّاج** (ت٣١١هـ) «صناعة الكتَّاب ١٥٠». وعليه **رَسْمُ المصحف**.

ب- إثباتُ الألف المبدلة من التنوين، فتُكتب (شربتُ ماءًا) و(سمعتُ أنباءًا). وهو مذهب **قليل من المعاصرين، ولكنَّه لا يزال يفشو وينمِي**. وعليه رأي **لجنة الإملاء بمجمع اللغة العربية القاهرة** «محاضر الجلسات في الدورة الخامسة عشرة ١٦». وهو مذهب **البصريين** قديمًا، نسَبَه إليهم أبو الحسن الهرَوي (ت٤١٥هـ) في «الذخائر»، انظر حاشية «تسهيل الفوائد ل٣٥٣/ أ». وقال النحَّاس: (سمعت علي بن سليمان [الأخفش الأصغر] يقول: **لا يجيز البصريون أن يُكتَب هذا إلَّا بألفين**) «صناعة الكتَّاب ١٥٠». وممَّن يرى هذا المذهبَ **المبرِّد** (ت٢٨٥هـ) «صناعة الكتَّاب ١٥٠» **وابن السرَّاج** (ت٣١٦هـ) «الخط ١١٧» **وابن ولَّاد** (ت٣٣٢هـ) «المقصور والممدود ٣٣٣» **وأبو بكر الصُّولي** (ت٣٣٥هـ) «أدب الكُتَّاب ٣٣٧» **وابن دَرَسْتَوَيهِ** (ت٣٤٧هـ) «الكِتاب ٣٧» **وابن جنِّي** (ت٣٩٢هـ) «الألفاظ المهموزة ٤٩» **والأَبْهَري** (ت ق٤هـ) «حدائق الآداب ٥٦١» **وابن بابَشاذ** (ت٤٦٩هـ) «شرح المقدمة المُحْسِبة ٢/ ٤٤٠» **وابن الدهَّان** (٥٦٩هـ) «باب الهجاء ١٥» =

الثاني: أن تُسبَقَ بهمزةٍ قبلَها فتحةٌ نحوَ (وجدتُّ خطَأً). وأصلُها (خطَأًا)[1].

= ومجد الدين بن الأثير (ت٦٠٦هـ) «البديع ٢/ ٣٥٣» والعُكْبَري (ت٦١٦هـ) «اللُّباب ٢/ ٤٨٦» وابن الخبَّاز (ت٦٣٩هـ) «الغُرَّة المخفيَّة ل١٦١/ أ» وابن فَلَاح اليمَني «المغني ل٤١٦/ ب» والصفَدي (ت٧٦٤هـ) «الوافي بالوفَيَات ١/ ٤٩». وقال عنه ابن الدهَّان: (وهو الأولَى) «باب الهجاء ١٥». وجعَلَه ابنُ قتيبة القياسَ «أدب الكاتب ٢٢٨». وذكَرَ نصرٌ الهوريني (ت١٢٩١هـ) أنَّ هذا المذهب هُجِرَ في عصره «المطالع النصرية ٢١٢».
وهذا المذهب هو الراجح.
وسببُ اختلافهم في ذلك اختلافُهم في حكم التخلُّص من ثِقَل توالي الأمثال مع أداء ذلك إلى الإجحاف، وذلك أنَّ أصل رسم (سمعت نداأا) أن تُكتَب هكذا بثلاث ألفات، الأولى ألف المدِّ، والثانية متَّكأ الهمزة، والثالثة الألف المبدلة من التنوين، فحُذِفَتْ صورة الهمزة جريًا على قانون الهمزة المتوسطة باتفاق المذهبين فوقعَتْ علامة الهمزة على السطر (نداءًا)، فأصحابُ المذهب الأول يرون حذْفَ ألف ثانية لأنَّ الثِّقَل لا يزال باقيًا، فيحذفون الألف المبدلة من التنوين فتنتهي إلى (سمعتُ نداءً). وأصحابُ المذهب الثاني يمتنعون من ذلك ويرون أنَّه متى حُذِفَ من ثلاث أَلِفاتٍ ألفٌ واحدةٌ فقد احتِيلَ للانتفاء من ثِقَل توالي الأمثال بأقصى ما يُستطاع، وذلك قياسُ الإملاء في مِثْله كنحو رسمِهم (قراءات) بألفين، وأصلُها ثلاث ألفات، فأمَّا حذفُ ألفين من ثلاثٍ فإجحافٌ بالكلمة وتهضُّمٌ لها، وهو حقيق على أن يُسْلِم إلى اللبس إذ لا يَفْرُق بين المصروف والممنوع من الصرف، وذلك أنَّه إذا أثبِتَتْ ألفان في الكلمة المصروفة نحو (وجدت أخطاءًا) عُرِفَ أنَّها مصروفة فنوِّنَتْ في الوصل وأبدِلَ تنوينها ألفًا في الوقف، على خلاف الممنوع من الصرف نحو (رأيت أشياءَ). وقد رأيناهم يحتملون اجتماع ألفين خشيةَ اللبس في نحو (هما قرأا) (صـ٤٥)، فما ظنُّك باجتماع ألفين حُذِفَتْ ثالثتهما! على أنَّ هذا القول هو قول عامَّة البصريين كما رأيتَ، وكان فاشيًا عندهم، وإنَّما قلَّ استعماله في عصرنا هذا.

(١) وزادَ بعض أوائل المعاصرين موضعين آخرين تُحذف فيهما الألف:
الموضع الأول: تجويز حذف ألف (يا) النداء إذا ولِيَها (ابن) أو (ابنة) نحو (يابن آدم)، =

- وتُحذفُ الواوُ والياءُ في موضعٍ واحدٍ، وهو أن تقعا صلةً للقافيةِ المطلَقةِ نحوَ قولِه:

بانت سُعادُ، فقلبي اليومَ متبولُ   متيَّمٌ إثرَها لم يُفدَ مكبولُ

والأصلُ (متبولُو) و(مكبولُو).

= أو (أيها) أو (أيتها) نحو (يأيُّها الرجل)، أو (أهل) نحو (يأهلَ القرآن)، أو علمٌ مبدوء بهمزة قطع نحو (يأحمد)، إلَّا أن يكون لفظَ الجلالة نحو (يا ألله)، وإلَّا ما حُذف منه شيء نحو (يا آدم) إذ أصله (يا أادم). وهذا المذهب مذهب **عامَّة المتقدمين** إلَّا أنَّهم لا يُثبتون أكثر هذه الشروط، ويرون حذف ألف (يا) إذا وليتها أيُّ همزةٍ وصلًا كانت أو قطعًا. وهو **قليل الاستعمال عند المعاصرين**، ذكرَ ذلك السيِّد الهاشمي (ت١٣٦٢هـ) «المفرد العلَم ١٠٢». وهو **اليومَ أقلُّ استعمالًا**. وعدَّ الغلايينيُّ (ت١٣٦٤هـ) الإثباتَ **هو المشهور** «جامع الدروس العربية ٢/ ٢٦٧». والإثباتُ هو رأيُ **مجمع اللغة العربية بدمشق** «قواعد الإملاء ٣١، ط الأولى» ورأيُ **لجنةِ الإملاء في مجمع اللغة العربية بالقاهرة ولجنةِ اللغة العربية في المجمع العلمي العراقي** «محاضر الجلسات في الدورة الخامسة عشرة ١٦، ١٩». وجوَّزَه من المتقدمين **مجد الدين بن الأثير** (ت٦٠٦هـ) «البديع ٢/ ٣٥٦». وهو الراجح لأنَّه الأصل، ولا مقتضي للحذف. وليس يُكره التقاء الأمثال إذا كان ذلك في كلمتين.

الموضع الثاني: ألفاظ معدودات، أشهرُها (السموات) و(الحَرث) و(ثلثمئة) و(إبرهيم) و(إسمعيل) و(إسحق) و(هرون). وحذفُها هو **مذهب المتقدمين**. والحذفُ اليومَ في (السموات) و(الحرث) و(ثلثمئة) **قليل**، وهو في البقيَّة **أقلُّ**. والإثبات في هذه الألفاظ هو الراجح لأنَّه القياس، وقد تُقُبِّلَ ردُّ الألف إليها وشاع. هذا مع أداء الحذف إلى اللبس في بعضها كنطق (السموات) و(الحرث) من غير ألف. والإثباتُ هو رأي **مجمع اللغة العربية بدمشق** «قواعد الإملاء ٣١، ٣٢، ط الأولى» ورأي **لجنةِ الإملاء في مجمع اللغة العربية بالقاهرة ولجنةِ اللغة العربية في المجمع العلمي العراقي** «محاضر الجلسات في الدورة الخامسة عشرة ١٦، ١٩».

وقولِه:

قفا نبكِ مِن ذكرى حبيبٍ ومنزلِ
بسَقطِ اللِّوى بينَ الدَّخولِ فحوملِ

والأصلُ (منزلي) و(فحوملي)(١).

---

(١) أ- وزادَ كثير من المعاصرين موضعًا ثانيًا تُحذف فيه الواو، وهو كلمة (داوُد). ومنهم مَن يفعل ذلك في (طاوُس) و(هاوُن) و(ناوُس) و(راوُق). وهو مذهب **أكثر المتقدمين** في هذه الألفاظ وأمثالِها مما تتجاور فيه واوان بشروط مذكورة. وجعل الحريريُّ (ت٥١٦هـ) الحذفَ هو الاختيارَ عند أرباب هذا العلم «درة الغواص ٤٢٨». وعليه رَسْم المصحف.
ب- وكثير من المعاصرين يُثبت الواوات فيها جميعًا، فتُرسَم (داوود) و(طاوُوس) و(هاوُون) و(ناوُوس) و(راوُوق). وهو مذهبٌ لبعض المتقدِّمين. وقد حكاه **ابن قتيبة** (ت٢٧٦هـ) «أدب الكاتب ٢٤٢» وأجازه **أبو بكر الصُّولي** (ت٣٣٥هـ) «أدب الكتَّاب ٣٣٩» و**ابن الدهَّان** (ت٥٦٩هـ) «باب الهجاء ٣٨» و**ابن الضائع** (ت٦٨٠هـ) «شرح الجُمَل ٤١٣»، وعدَّه ابنُ عقيل (ت٧٦٩هـ) **من المخالف للرَّسْم** «المساعد ٤/ ٣٦٧»، واعترضَ ابنُ هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) على ذلك بقوله: (**وليس بشيء**) في حاشيته على «تسهيل الفوائد ل٣٥٣/ ب». وقد جعل المعاصرون يميلون إلى الإثبات حتَّى إنَّه الآنَ **يكثُرُ الحذفَ أو يكادُ**. وعلى ذلك رأيُ **مجمع اللغة العربية بدمشق** «قواعد الإملاء ٣٣، ط الأولى» ورأيُ **لجنةِ الإملاء في مجمع اللغة العربية بالقاهرة ولجنةِ اللغة العربية في المجمع العلمي العراقي** «محاضر الجلسات في الدورة الخامسة عشرة ١٦، ١٩».
وهو الراجح لأنَّ الأصل عدم الحذف. ومع هذا فإنَّ الحذف ربَّما أفضى إلى اللبس.
وإنَّما ذهب المتقدمون إلى حذف الواو في نحو هذه الألفاظ لأنَّهم يكرهون توالي مِثلينِ في الصورة وإن لم يكن أحدُهما متَّكَأً للهمزة، وسواء كانا ألفين أو واوين أو ياءين. وعلى هذا رَسْمُ المصحف كما في نحو ﴿مَلْجَـًٔا﴾ و﴿رَءُوفٌ﴾ و﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ و﴿يَسْتَوُۥنَ﴾ و﴿ٱلْأُمِّيِّـۧنَ﴾.
والمعاصرون ليس يكرهون تواليَهما إلَّا أن يكون أحدُهما متَّكَأً للهمزة. وإذْ كانوا قد =

- وأمَّا الحروفُ المركَّبةُ فتُحذفُ في موضعين:

الأَوَّلُ: حذفُ ألفينِ معًا، وذلك في كلمةِ (طه) علَمًا، إذْ أصلُها (طاها)[1].

= أضربوا عن مذهب المتقدمين فيما ليس أحد مِثلَيه همزةً فلا مَغْزى من استثناء (داوود) وأمثالِها وقَبول الشذوذ فيها. وإنَّما حسَّن الحذفَ في نحو (رءُوف) أنَّ صورةَ الواو المحذوفة إنما هي متَّكأ للهمزة وليست واوًا حقيقيةً على خلاف (داوود) وبابِها.

(١) للمعاصرين في رسم (طه) علَمًا مذهبان:

أ- حذفُ ألفَيها، فتُرسم (طه). وهو مذهب **عامَّة المعاصرين**. وذكر حسين والي (ت١٣٥٤هـ) **أنَّ عليه العمَل**، ونسَبَه **لابن مالك** «مختصر الإملاء والتمرين ١٩».

ب- إثباتُ ألفَيها، فتُرسم (طاها). وهو مذهب **قليل من المعاصرين**. وقد حكاه مذهبًا **نصرٌ الهوريني** (ت١٢٩١هـ) «المطالع النصرية ٣٦٥» **وحسين والي** «الإملاء ١٢٤» **والسيد أحمد الهاشمي** (ت١٣٦٢هـ) «المفرد العلَم ١٠١»، وكأنَّ **مجمع اللغة العربية بدمشق يميل إليه في نشرتَيه الثانية والثالثة** إذ ذكرَ الحذفَ في الحاشية لا المتن ونسَبَه إلى معظم الكتَّاب «قواعد الإملاء ٢٣، ط الثانية» و«قواعد الإملاء ٢٤، ط الثالثة». ونسَبَ حسين والي هذا المذهبَ **للجمهور** «مختصر الإملاء والتمرين ١٩»، أي: جمهور العلماء. وهو ظاهر مذهب **الفرَّاء** (ت٢٠٧هـ) إذ ذكَرَ أنَّ (نون) و(ياسين) و(حاميم) ونحوها تُرسم هكذا إذا جُعِلت أسماءً «معاني القرآن ١/ ١٠».

وحكَى جوازَ القولين في هذه المسألة ابنُ الحاجب (ت٦٤٦هـ) «شرح الشافية ٢/ ٨٩٦»، ومثَّلَ **الرضيُّ** (ت٦٨٦هـ) بـ(طه) خصوصًا «شرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٣١٤»، ومثَّلَ بـ(طاها) أيضًا ورسَمَها على هذا الوجهِ وجهِ الإثباتِ زكريا **الأنصاريُّ** (ت٩٢٦هـ) «مجموعة الشافية ٢/ ٢٦٦».

وهذا المذهب الثاني هو الراجح لأنَّه حينئذ علَمٌ له مسمًّى خلافًا لرسمه في المصحف (طه) إذ يُراد به هجاء لفظ الحرف، كأنَّ المراد (ط هـ) كما تقول: (أ ب ت) وتنطقها (ألف باء تاء) ثم وُصلتا لبقائهما في الرسم على حرف واحد، وذلك من مسوِّغات الوصل. وليس لمن يَحذف ألفَيها من حجَّةٍ إلَّا اتِّباع رسم المصحف.

الثاني: حذفُ (ألْ) برمَّتِها، وذلك إذا وقعَتْ بينَ لامينِ نحوَ (لِلَّحمِ) و(لَلَّذانِ)، أصلُهما (لِاللحمِ) و(لَاللذانِ)[1].

النوعُ الثاني: حذفُ الاختزالِ.

وهو حذفُ أكثرَ مِنْ حرفٍ التماسًا لاختصارِ الكلمةِ الواحدةِ أو الكلماتِ المترابطةِ في رمزٍ موجَزٍ يَدلُّ عليها. وقد يكونُ هذا الرمزُ حرفًا واحدًا نحوَ (س = سؤالٌ) و(ج = جوابٌ) و(هـ = هجريَّةٌ) و(د = دكتورٌ) و(أ = أستاذٌ) و(ص = صلى اللهُ عليه وسلَّمَ). وقد يكونُ أكثرَ من حرفٍ نحوَ (اه = انتهى) و(ق. ب = قبلَ الميلادِ) و(إلخ = إلى آخرِه). وربَّما كانَ صورةً خاصَّةً نحوَ

---

(١) علَّةُ هذا الحذف كراهيةُ التقاء أربعة أمثال فيما يكثر دوره، وهي اللامات الثلاث والألف، إذْ صُورتها قريبةٌ منهنَّ، أو خشيةُ التباس ذلك بـ(لا) النافية كما خُشي في نحو (للحقّ).

* وزادَ بعض المعاصرين موضعًا آخر من مواضع الحذف، وهو حذف الألف والياء والنون من (ياسين) علَمًا، فيكون في هذه المسألة قولان أيضًا:

أ- رسمُها (يس) بالحذف. وهو مذهب **قليل من المعاصرين**. وهو اختيار **ابن الناظم** (ت٦٨٦هـ) «مجموعة الشافية ١/ ٣٧٣». ونسَبَه حسين والي (ت١٣٥٤هـ) **لابن مالك** «مختصر الإملاء والتمرين ١٩».

ب- رسمُها (ياسين) بالإثبات. وهو مذهب **عامَّة المعاصرين**. وذكَرَ حسين والي أنَّ **عليه العمَل**، ونسَبَه **للجمهور** «مختصر الإملاء والتمرين ١٩»، أي: جمهور العلماء. وعليه رأيُ **مجمع اللغة العربية بدمشق** «قواعد الإملاء ٣٢، ط الأولى». ونصَّ عليه **الفرَّاء** (ت٢٠٧هـ) «معاني القرآن ١/ ١٠» **وأبو بكر الأنباري** (ت٣٢٨هـ) «إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٤٨٣، ٤٨٤».

وحكى جوازَ القولين في (ياسين) نصًّا وفي أمثاله ابنُ الحاجب (ت٦٤٦هـ) «شرح الشافية ٢/ ٨٩٦»، واختار كتْبَها (ياسين). وهذا المذهب هو الراجح. والقول فيه كالقول في (طه).

(١ = واحدٌ) و(٢ = اثنانِ). وكذلك سائرُ الأرقامِ[1]. وقد تكونُ الصورةُ الواحدةُ رمزًا لشيئينِ، فتَفصِلُ بينَهما القرائنُ نحوَ (م = مترٌ) و(م = ميلاديَّةٌ)، فتقولُ مثلًا: (طُولُه ٣م) و(وُلِدَ عامَ ٢٠٠٠م).

---

(١) للناس اليومَ في رسم رموز الأرقام طريقتان:

أ- رسمُها على هذه الصورة (١٢٣). وتسمَّى الأرقامَ الهندية والمَشرقية. وهي المستعملة في أكثر البُلدان العربية. وعليها أكثر المعاصرين. وبذلك صدرَ قرار هيئة كبار العلماء في السعودية، والمجمعِ الفقهي الإسلامي منكِرِينَ الطريقةَ الأخرى «فتاوى إسلامية ٤/ ٥٢٨- ٥٣٠». وعليه أيضًا رأيُ مجمعِ اللغة العربية بدمشق «مجلة المجمع مج٧٦، ج٢/ ٤٥٣» وغيرِه. وهو الراجح.

ب- رسمُها على هذه الصورة (123). وتسمَّى الأرقام الغُبارية. ويُسميها الأوربيون الأرقام العربية، ويُسميها العربُ الأرقامَ الإفرنجية والغربية والمغربية. وهي مستعملة في بلاد المغرب العربي، وعليها كثير من المعاصرين.

وكلتا الطريقتين مستفادة من بعض أشكال رسم الأرقام عند الهنود، ولكنَّ العرب تصرَّفوا فيها وأصلحوا منها فولَّدوا عن ذلك ما يُعَدُّ أصلًا للأرقام المشهورة التي تُسمَّى الأرقام الهندية. ولا صحَّة لاقتباسهما أو اقتباس إحداهما من النبطية. وأقدمُ مَن نعرفُه ذكرَها محمدُ بنُ موسى الخوارزمي في القرن الثالث الهجري. ثمَّ استعمل بعضُهم بعقِب ذلك ما يُعَدُّ أصلَ الأرقام الغُبارية. وقد سرَتْ هذه الطريقة الثانية إلى الأوربيين من قِبَل التَّرجمات العربية لكتُب الحساب الهندي وغيرِها فسمَّوها الأرقام العربية إذْ كانوا إنما عرفوها من جهتهم. ونَعَم، استعملَ العرب الطريقتين كلتيهما، ولكنَّ الطريقة الأولى أعرَقُ ولادةً وأكثرُ استعمالًا وأعمُّ انتشارًا وأبعَدُ من صورة أصلها الهندي، فكان حقُّها أن تُختار في الاستعمال، وعلى أنَّ الطريقة الثانية غلَبَتْ في استعمال الأوربيين وتصرَّفوا في صُوَرها على الوجه الملائم للغاتهم فصارت بذلك ألْصَقَ بحضارتهم وأدلَّ على هُويَّتهم، وصاروا هم أحقَّ بها وأهلَها، فلم يكن من صواب الرأي استعمالُها ولا سيَّما أنَّ فشُوَّها في بلاد المغرب العربي ونحوِها إنَّما كان بسببٍ من الاستعمار والهيمنة الغربية. هذا مع تأخُّرها عن الطريقة الأولى إذ لعلَّ مِن أقدم مَن وجدناه أثبتَها ابنَ الياسمين (ت٦٠١هـ).

ويجبُ أن يُنطَقَ الرَّمزُ كما هو أصلُه لا كما يُرسمُ، فتَرمزُ للسؤالِ بـ(س)، ولكنَّك تنطقُه (سؤالٌ)، وتَكتبُ (إلخ)، ولكنَّك تنطقُه (إلى آخرِه)، وتَكتبُ (ص)، وتقرؤُه (صلى اللهُ عليه وسلَّمَ).

والرموزُ كثيرةٌ لا تنحصرُ، فمنها ما عمَّ استعمالُه، ومنها ما لا يَكادُ يُستعمَلُ إلَّا في عُرفِ بعضِ الصناعاتِ أو العلومِ. ويَجوزُ توليدُ الرموزِ في كلِّ ما كَثُرَ وفشَا واحتيجَ إلى اختزالِ رسمِه وأُمِنَ وقوعُ اللبسِ فيه.



الأصلُ الثالثُ: مراعاةُ الحالِ الراهنةِ

إذا وقعَ في الحرفِ إبدالٌ وكانَ مقتضِيه متَّصلًا بالكلمةِ نفسِها فالأصلُ أن يُرسمَ بحسَبِ حالِه الراهنةِ بعدَ الإبدالِ لا بالنظرِ إلى حالِه السابقةِ، وذلك نحوُ (امَّحى) و(عمَّا) و(ألَّا)، أصلُهنَّ (انْمَحى)[١] و(عنْمَا) و(أنْلَا)[٢].

ومنه أيضًا (سَيطرَ) و(القِسْطُ) و(الوَسَطُ) و(أَرُسْطو) ونحوُها، فإنَّه يجبُ على من ينطقُها بالصادِ أن يَكتبَها بالصادِ (صَيطرَ) و(القِصْطُ) و(الوَصَطُ) و(أَرُصْطو)[٣].

ومنه أيضًا ما أصلُه الكافُ المجهورةُ من الألفاظِ الأعجميَّةِ، فإنَّه يُرسَمُ أحيانًا جيمًا وأحيانًا غينًا وأحيانًا قافًا، وربَّما رُسِمَ كافًا، وربَّما تعدَّدَ رسمُه. ويجبُ رسمُه كما يُنطَقُ، وذلك نحوُ (غرامٍ = جرامٍ = قرامٍ) و(بُرغرٍ = بُرجرٍ = بُرقرٍ) و(الإنجليزِ = الإنقليزِ = الإنكليزِ). ولا يجوزُ رسمُه على هذه الصُّوَرِ وهو يُنطقُ

---

(١) الإدغام في (انْمَحى) غير واجب، فمَن أظهر ولم يُدغم كتبَها هكذا على الأصل، انظر «ارتشاف الضَّرَب ١/ ٣٤٨».

(٢) سبقَ إبدالَ النون لامًا في (ألَّا) حكمٌ آخرُ، وهو وصل الكلمتين شذوذًا، إذ أصلُهما (أن لا)، انظر (صـ١١٤). فلما وُصِلتا فصارتا (أنلا) عومِلتا معاملة الكلمة الواحدة فاستحقَّتا هذا الحكم. ولولا هذا الوصل لم تستحقَّاه لأنَّهما كلمتان. وسيأتي بيان ذلك (صـ١٠٤).

وهذا الحكمُ جارٍ في (عمَّا) ونحوِها أيضًا.

(٣) ويجوز إبدال السين صادًا باطِّراد إذا وقع بعدها خاء أو غين أو طاء أو قاف ولو فُصِلَ بينهما بثلاثة أحرف.

كافًا مجهورةً، بل يُرسمُ حينئذٍ على صورةِ الكافِ المجهورةِ، وهي (گ)، فيُكتَبُ (گرامٌ) و(برگرٌ) و(الإنگليزُ)[1].

(١) يجوز في رأيي استعمالُ الحروف الفرعية التي عدَّها سيبويه (ت١٨٠هـ) رديئةً، إذْ كانت مستعمَلة في لسان بعض من يُحتجُّ بكلامه من فُصَحاء العرب، وكما يجوز لنا أن نتَّبعهم في ألفاظهم وتركيبهم كذلك يجوز لنا أن نتَّبعهم في أصواتهم، غير أنَّ الأحسن اجتنابها في مقامات الكلام العالي. ومِن هذه الحروف الكاف المجهورة. ورسْمُ الكاف المجهورة هكذا بشرطة موازية على الكاف هو الرسم المعروف قديمًا، وهو مأخوذ عن الفارسية. ولعل أوَّل مَن ابتكر صُوَرًا للحروف الفرعية - ومنها الكاف المجهورة - أحمد بن الطيِّب السَّرْخسي (ت٢٨٦هـ) «التنبيه على حدوث التصحيف ٣٥، ٣٦»، ولكنَّ عمَله لم يصل إلينا. وفي صورة رسم الكاف المجهورة آراء:

أ- رسْمُها قافًا فوقها كاف صغيرة (قٓ). وهو رأي ابن دَرَسْتَوَيهِ (ت٣٤٧هـ) «الكِتاب ١٠٢».

ب- رسْمُها كافًا تحتها نقطة أو فوقها نقطة أو نقطتان للدلالة على أنَّها بين الكاف والقاف (ڪ، ڬ، ڭ). وهو رأي ابن خَلدون (ت٨٠٨هـ) «العِبَر ١/ ٤٤».

ج- رسْمُها جيمًا فوقها همزة الكاف (جٔ). وهو رأي إبراهيم اليازجي (ت١٣٢٤هـ) «مجلة الضياء عام ١٩٠٠م، ١٧/ ٥١٨».

د- رسْمُها كافًا عليها ثلاث نُقَط (ڭ). وهو رأي أدِّي شِير (ت١٣٣٣هـ)، وذلك عامَ (١٩٠٨م) «الألفاظ الفارسية المعرَّبة ٥». وتبِعَه أمين المعلوف (ت١٣٦٢هـ) «مجلة المقتطَف، يونيو ١٩١١م/ ٥٦٣» ومَرْمَرَجي الدومنكي (ت١٣٨٢هـ) «مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، مج٨، ج٨/ ٤٥٧» ثم مجمعُ اللغة العربية بالقاهرة، وسمَّاها جافًا، وذلك عامَ (١٩٣٧م)، وأجاز أيضًا رسْمَها كافًا فوقها خطٌّ (كَ) «مجموعة القرارات العلمية ١٩٧، ٢١١». وصورةُ الكاف المثلثة هذه مستعمَلة في المغرب وموريتانيا. وكانت في الأبجدية العثمانية وغيرها رمزًا لصوتٍ آخر.

هـ- رسْمُها جيمًا تحتها نقطتان إن كان أصلها الجيم نحو (چمل)، ورسْمُها جيمًا تحتها نقطتان أيضًا أو قافًا تحتها نقطتان إن كان أصلها القاف نحو (چال) و(ڨال). وهو رأي =

= خليل عساكر (ت١٤١٣هـ)، وذلك في بحث نُشِرَ عام (١٩٥٥م) في «مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٨/ ١٨٧، ١٨٨».

و- رسْمُها قافًا عليها ثلاث نُقَط (ڨ). وعليه التونسيون والجزائريون. وتلتبس حينئذ بصورة الفاء المجهورة في الرسم الشائع.

وإن كان لي من رأي في هذه المسألة فإني أقول: إن صوت الكاف المجهورة إذا أُريدَ نطقُه كما هو فإمَّا أن يكون له أصل سابق، وإمَّا ألَّا يكون له أصل سابق، فإن كان له أصل سابق -وذلك في حكاية العامية- فينبغي حينئذ رسمُه بحسب أصله إرادةَ الدلالة عليه، ويوضعُ عليه خطٌّ أُفقيٌّ مستقيم اشتقاقًا من صدر الكاف من حيث إنَّه كاف مجهورة. وهذا الأصل إمَّا جيم أو قاف أو كاف، فتُرسم كلمة (جمل) في نطق القاهريين هكذا (جَمل)، وتُرسم كلمة (قال) في نطق الخليجيين وغيرِهم هكذا (قَال)، وتُرسم (أكبر) في نطق بعض العاميات (أگبر). وهذا الرأي قريبٌ مما ذكره ابن دَرَسْتَوَيهِ، وهو جارٍ على مذاهب العلماء في رسمهم بعض الحروف الفرعية كالألف الممالة والصاد الزائية والشين المجهورة.

وإن لم يكن له أصل سابق -وذلك في الألفاظ الأعجمية- فإنَّه ينبغي رسمه على صورة الكاف، غيرَ أنَّه يُوضع فوقها ثلاث نُقَط أُسوةً بالفاء المجهورة والباء المهموسة وغيرِهما، فكما فرَّقوا بين الفاء المهموسة الفصيحة والفاء المجهورة بأن كتبوا المجهورة فاءً فوقها ثلاث نُقَط (ڤ) وفرَّقوا بين الباء المجهورة الفصيحة والباء المهموسة بأن كتبوا تحت المهموسة ثلاثَ نُقَط (پ) كذلك ينبغي أن نفرق بين الكاف المهموسة الفصيحة والكاف المجهورة بأن نكتب فوق الكاف المجهورة ثلاث نُقَط. وإذا كان الأمر كذلك فلك أن تلفظَ كلمة (برگر) بالكاف المجهورة. وتكتبُها هكذا على المشهور، وتَكتبُها على ما رجَّحْتُهُ كافًا فوقها ثلاث نُقَط (برڭر) لأنَّه ليس لها أصل سابق انحرفت عنه. وإذا شئتَ أن تحوِّل صوت الكاف المجهورة هذه إلى أدنى حرف فصيح منها فإنَّ ديدن العرب في مثله أن يُبْدِلوه إمَّا جيمًا أو قافًا كما نصَّ على ذلك سيبويه «الكِتاب ٤/ ٣٠٥»، فإذا نطقتَ به جيمًا كتبتَه بالجيم (برجر)، وإذا نطقتَ به قافًا كتبتَه بالقاف (برقر). =

ويُستثنَى من هذا الأصلِ أن يكونَ الإبدالُ بالإقلابِ[1]، وهو أن تجيءَ نونٌ ساكنةٌ وبعدَها باءٌ، فإنَّه لا يُراعَى في رسمِها حالُها بعدَ الإقلابِ، بل يُراعَى أصلُها، وذلك نحوُ (عنْبرٍ)، فإنَّها تُرسمُ بالنونِ معَ أنَّها تُنطقُ ميمًا.

فإنْ كانَ مُقتضِي الإبدالِ في كلمةٍ أخرى لم يُعتدَّ به، فتراعَى حينئذٍ حالُه السابقةُ نحوَ ﴿مَن يَعْمَلُ﴾ [سبأ: ١٢] فتَثبتُ النونُ معَ أنَّها تُبدَلُ في النطقِ ياءً من أجلِ الإدغامِ، وذلك لأنَّ مقتضيَ هذا الإبدالِ -وهو ياءُ (يعملُ)- في كلمةٍ أخرى. ومِن ذلك الفعلُ المدغَمُ بعدَ الإبدالِ في ضميرِ الرفعِ نحوَ (وَعَدتُّ)، فإنَّه يُعَدُّ معَ ضميرِ الرفعِ كلمتينِ مثْلَ ﴿قَد تَّبَيَّنَ﴾ [البقرة: ٢٥٦] خلافًا لحُكمِه إذا أُدغِمَ من غيرِ إبدالٍ نحوَ (بِتُّ)، فإنَّه يعامَلُ معَ ضميرِ الرفعِ معاملةَ الكلمةِ الواحدةِ كما مرَّ ص٨٣. ولو عومِلَا هنا معاملةَ الكلمةِ الواحدةِ لرُسِمَا (وعَتُّ).

وتُعَدُّ (ألْ) وما اتَّصلَتْ به كلمتينِ، فإذا كانت شمسيَّةً -وهي التي تُدغَمُ في الحرفِ الذي يَليها- فإنَّه يُراعَى أصلُها لا حالُها الراهنةُ نحوَ (الشَّمسِ). ولو روعيَتْ حالُها لرُسِمَتِ (اشَّمسُ).

= والمصريون يُؤْثِرون تعريب الكاف المجهورة برسْمِها جيمًا لاعتيادهم إبدالَ الجيم في عاميتهم كافًا مجهورة، والخليجيون يستحبُّون رسْمَها قافًا لاعتيادهم إبدالَ القاف في عاميتهم كافًا مجهورة. فأمَّا تصييرها غينًا نحو (برغر) فهو غالب في الشام، وهو أمر لا تكاد تعرفه العرب، وإنَّما هو من صنيع تراجِمة السُّريان «المعرَّب ٦٩، ٧٠» (مقدِّمة ف. عبد الرحيم) و«مجموعة القرارات العلمية ٢١٣». وقد اتَّبعهم في ذلك مجمعُ القاهرة فرأى إبدال الكاف المجهورة غينًا ثم خيَّرَ بعدُ بينَ الغين والجيم «مجموعة القرارات العلمية ١٩٥، ٢٠٢». هذا وموضعُ بسط القول في هذه المسألة هو علم فقه اللغة وعلم الصرف.

(١) (الإقلاب) هكذا يسمِّيه المتأخرون، والمسموع المعروف عن العرب (القَلْب).

الأصلُ الرابعُ: انفصالُ الكلِمِ

الأصلُ في كلِّ كلمةٍ أن تُكتبَ مفصولةً عن غيرِها نحوَ (جاءَ زيدٌ) و(إنْ شاءَ اللهُ) و(عبدِ الرحمنِ) و(أبو بكرٍ). ورَسْمُ بعضِ الناسِ (إنشاءَ اللهُ) بالوصلِ خطأٌ[١].

فإن كانت بعضَ كلمةٍ لم تُفصَلْ، نحوَ ياءِ النسَبِ (مكِّيٍّ) وعلامتَيِ التثنيةِ والجمعِ (مؤمنانِ) و(مؤمنون).

ويُستثنَى من هذا الأصلِ ثلاثةُ مواضعَ توصلُ فيها الكلمةُ بغيرِها لامتناعِ نطقِها مفصولةً عن غيرِها، والرسمُ تابعٌ للنطقِ:

الموضعُ الأوَّلُ: أن تكونَ الكلمةُ أوَّلَ جزأَي علَمٍ مركَّبٍ تركيبًا مَزْجِيًّا نحوَ (حضرَموتَ) و(معْدِيْكرِبَ)[٢]، فإن لم تكنْ عَلَمًا فُصِلَتْ نحوَ (خمسةَ عشرَ) و(حَيصَ بَيصَ).

---

(١) والوجهُ الفصلُ بمسافةٍ بين جزأَي العلم المركَّب تركيبًا إضافيًّا نحو (عبد الرحمن) و(أبو بكر). وإلغاء المسافة بينهما بأن يُكتب (أبوبكر) هكذا يستلزم إلغاءها إذا انقلبت واوُ (أبو) ياءً فتُكتَب (أبِيبكر)، ويستلزم أيضًا طردَ ذلك في نظائرها مثلِ (أُمِّكلثوم) و(صلاحالدين). على أنَّ للمخالف أن يحتجَّ بأنَّ إلغاء المسافة في كتابة الحاسوب لم يفْضِ إلى الوصل، بل لا يزال الحرفان منفصلين وإنْ كان مقدار التباعد بينهما دون المقدار الذي يكون بين الكلمتين. ونعَم، الفصل واقع، ولكنَّ نقصانه عن مقدار الفصل الذي يكون بين الكلمتين وموافقتَه المقدارَ الذي يكون بين حروف الكلمة الواحدة مخالفٌ لحُسن الخطِّ وتمام الإحكام.

(٢) فإن عُومِلَتْ معاملة المركَّب الإضافي ففيها مذهبان:

أ- الوصل أيضًا، فتُكتَب على هذا المذهب (حضرَموت) و(مَعْدِيكَرِب). وهو رأي بعض=

= المعاصرين. وهو مذهب **أبي حيَّان** (ت٧٤٥هـ) «التذييل والتكميل ٢٠/ ٤٣٢»، وقياسُ مذهب **الرضِيِّ** (ت٦٨٦هـ) «شرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٣٢٦».

ب- الفصل، فتُكتَب على هذا المذهب (حضر موت) و(مَعْدِي كَرِب). وهو رأي **أكثر المعاصرين**. وهو قياس مذهب **ابن دَرَسْتَوَيهِ** (ت٣٤٧هـ) «الكتاب ٩٢» وقياس مذهب **ابن بابَشاذ** (ت٤٦٩هـ) «شرح المقدِّمة المُحْسِبة ٢/ ٤٦٨». وهو الراجح.

وسببُ اختلافهم في ذلك اختلافُهم بين مراعاة الأصل ومراعاة العارض، فأصحابُ المذهب الأول يرون البقاء على الأصل فيصلون لأنَّ المعروف عند العرب استعمال هذه الأعلام على طريق التركيب المزجيِّ، فاستعمالُها على جهة التركيب الإضافي هو من القليل الطارئ على الأصل. ويَدُلُّ على ذلك التزامُهم إسكان ياء (معدِي) في النصب وإن أُضِيف، فيقال: (رأيت معديْ كرب). وأصحابُ المذهب الثاني يرون اعتبار الحكم الظاهر فيفصلون، ولا يسلِّمون أنَّ ذلك عارض، بل هما عندهم لغتان مستقلَّتان، وحقُّ الإملاء أن يصوِّر الظاهر وينقلَه كما هو لا كما كان لأداء ذلك إلى اللبس مع مفارقة الظاهر والاعتداد بمغيَّبات الأمور، كما أنَّك لا تكتب مثلًا الألف المبدَلة من التنوين في لغة من يقف بالإسكان فيقول: (رأيتُ بكرْ). ولذلك نظائر أُخَر أيضًا. فأما الاحتجاج ببقاء يائه ساكنةً مع الإضافة فيجاب عنه بأنَّ ذلك لا يدلُّ على أنَّ التركيب المزجيَّ هو الأصل وأنَّه فرع عنه لأنَّه كان ينبغي في القياس أن يُفتح في لغة التركيب المزجي كما يُفتح أوَّلُ جزأَي (حضرَموت)، وإنَّما أسكنوه استثقالًا منهم لتحريك الياء في حشو كلمة مركَّبة من كلمتين. فلمَّا تعاورَها مَن لغتُه التركيبُ الإضافيُّ أبقاها على معهود أمرها ولا سيَّما أنَّ للعلَم حرمةً تمنع من تغييره. على أنَّ الإسكان تخفيف، وهم يستحبُّون تخفيف الأعلام كما في إجازتهم ترخيمَها في النداء بإطلاق، وكما في إفرادها عند الكوفيين بترخيم التصغير. هذا وإسكانُهم ياءَ المنقوص عند النصب لغةٌ على الصحيح، وقد حكاها الفراء (ت٢٠٧هـ) «عبث الوليد ٣٠٩» وأبو حاتم السجستاني (ت٢٥٥هـ) «التذييل والتكميل ١/ ٢١٤» والمبرِّد (ت٢٨٥هـ) «المحتسَب ١/ ٢٨٩» وغيرُهم.

ومع ذلك (كان أبو بكر [ابنُ السراج] يقول: القياس يوجب على من أضاف حركَتَها في موضع النصب) «التعليقة ٣/ ١١٨».

الموضعُ الثاني: أن تكونَ الكلمةُ حرفًا واحدًا، وذلك كلام الجرِّ وبائِه وواوِ العطفِ وفائِه وهمزةِ الاستفهامِ نحوَ (ذهبتُ لمحمدٍ ومررتُ به) و(جاءَ زيدٌ وخالدٌ فجلسا) و(أجئتَ؟). وسواءٌ أكانَ مجيئُها على حرفٍ واحدٍ وضعًا كالأمثلةِ السابقةِ أم طارئًا بعدَ الحذفِ نحوَ (إلامَ) و(حتّامَ)، إذْ أصلُهما (إلى ما) و(حتَّى ما)، فحُذِفَتْ ألفُ (ما) في الاستفهامِ فبقيَ حرفٌ واحدٌ فوُصِلَ بما قبلَه.

ويلحقُ بذلك أيضًا أن يكونَ الحذفُ في الرسمِ لا في النطقِ نحوَ (هذا)، إذْ أصلُها (ها ذا)، فحُذِفَتِ الألفُ رسمًا فصارت (هـ ذا) فبقِيَتْ على حرفٍ واحدٍ في الرسمِ فوُصِلَتْ بما بعدَها.

ولا يُغني وصلُ الكلمةِ ذاتِ الحرفِ الواحدِ بما بعدَها عن وصلِ ما بعدَها إذا كانَ حرفًا واحدًا بما بعدَه نحوَ (أَوَحضرَ زيدٌ؟) و(أفجاءَ خالدٌ؟) و﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم﴾ [فاطر: ٣٧].

الموضعُ الثالثُ: أن تكونَ الكلمةُ شديدةَ الامتزاجِ بغيرِها بحيث لا تُنطقُ إلَّا متَّصلةً به، وذلك كالضمائرِ المتَّصلةِ نحوَ (درسْنا)، و(ألِ) التعريفِ نحوَ (الكتابِ).

وألحَقوا بهذه المواضعِ مواضعَ أُخَرَ شاذَّةً، وهي:

الموضعُ الرابعُ: وَصْلُ ما رُكِّبَ من الظروفِ معَ (إذٍ) المنوَّنةِ نحوَ (حينئذٍ) و(يومئذٍ) و(عندئذٍ).

الموضعُ الخامسُ: وَصْلُ ما رُكِّبَ من الآحادِ معَ (مئةٍ) نحوَ (ثلاثِمئةٍ) و(تسعِمئةٍ)[1].

---

(١) الوصل هو مذهب أكثر المعاصرين. وذهب كثير من المعاصرين إلى الفصل في مثل ذلك. وبه صدَرَ قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة «مجموعة القرارات العلمية ٣١٦»، ونسَبَه أبو حيَّان (ت٧٤٥هـ) إلى حُذَّاق النحاة «التذييل والتكميل ٢٠/ ٤٣٢»، وله شيوع بأَخَرةٍ. وهو الراجح لأنَّه لا مسوِّغ للوصل، بل هو خروج عن القياس.

الموضعُ السادسُ: وَصْلُ (مَن) أيًّا كانَ نوعُها بثلاثةِ أحرفٍ تقعُ قبلَها، وهي (مِن) و(عن) و(في) نحوَ (ممَّن أنت؟) و(أقمتُ فيمَن أقامَ) و(أعرضتُ عمَّن أساءَ)[1]

(١) للمعاصرين في هذه المسألة أربعة مذاهب:

أ- الوصل في الجميع، فتُكتب (مِمَّن) و(عمَّن) و(فيمَن). وهو مذهب **أكثر المعاصرين**، قال حسين والي (ت١٣٥٤هـ): (وعليه العَمَل) «الإملاء ١٤٥». وهو رأي **مجمع اللغة العربية بدمشق** «قواعد الإملاء ٢٨، ط الثالثة». وممَّن قال به من المتقدمين **داوود بن أبي طيبة** (ت٢٢٣هـ) «الهجاء والعلم بالخط ٣٤٦» **والصفَدي** (ت٧٦٤هـ) «الوافي بالوَفَيَات ١/ ٥٢».

ب- الوصل إلَّا في (مَن) الموصولة بعد (في) خاصة نحو (كن راغبًا في من رغبت إليه). وهو مذهب **بعض المعاصرين**. وممَّن قال به من المتقدمين **ابن قتيبة** (ت٢٧٦هـ) «أدب الكاتب ٢٣٧، ٢٣٨» **وابن السرَّاج** (ت٣١٦هـ) «الخط ١٧٨» **وابن مالك** (ت٦٧٢هـ) «تسهيل الفوائد ٣٣٢».

ج- الوصل إلَّا في (مَن) بعد (في) موصولةً كانت (مَن) أو غيرَ موصولة. وهو مذهب **كثير من المعاصرين**. وعليه رأي **لجنة الإملاء بمجمع اللغة العربية بالقاهرة** «محاضر الجلسات في الدورة الخامسة عشرة ١٧». وممَّن قال به من المتقدمين **ابن دَرَسْتَوَيهِ** (ت٣٤٧هـ) «الكِتاب ٥٨».

د- الفصل في الجميع، فتُكتب (مِن مَّن) و(عن مَّن) و(في مَن). وهو مذهب **قليل من المعاصرين**. وهو رأي **لجنة اللغة العربية في المجمع العلمي العراقي** «محاضر الجلسات في الدورة الخامسة عشرة ٢٠». وممَّن قال به من المتقدمين **أبو جعفر النحاس** (ت٣٣٨هـ) «صناعة الكتَّاب ١٤٧» **والزجَّاجي** (ت٣٤٠هـ) «الخط ٦١» **وابن بابَشاذ** (ت٤٦٩هـ) «شرح المقدِّمة المُحْسِبة ٢/ ٤٥٦». **وخطَّأَ النحاسُ مذهبَ الوصل في الجميع، وزعم أنَّ الكُتَّاب مجمعون على الفصل في نحو (كن [راغبًا] في من رغبتَ إليه)** «صناعة الكتَّاب ١٤٩». والفصلُ مذهبُ **ابن عصفور** (ت٦٦٩هـ) أيضًا «شرح جُمَل الزجاجي ٢/ ٣٥٩» **إلَّا أنَّه استثنى الاستفهامية**. وقد جعَلَ **مذهبُ الفصل مطلقًا يتفشَّى اليومَ بعضَ التفشِّي**. وهو الراجح.

ولا توصلُ بغيرِ ذلك نحوَ (مَن ذا هُنا؟)[1].

الموضعُ السابعُ: وَصْلُ (ما) أيًّا كانَ نوعُها بثلاثةِ أحرفٍ تقعُ قبلَها، وهي (مِن) و(عن) و(في) نحوَ (أكلتُ ممَّا يليني) و(أعرضتُ عمَّا سمعتُ) و(رغبتُ

= وسببُ اختلافهم في ذلك اختلافُهم في صحة الاعتداد بمقتضي الوصل، فالذين يرون الوصل في الجميع يحتجون بأنَّهم كرهوا وصلَ (مِن) بـ(مَن) لتماثُل صورتَيهما كما كرهوا ذلك في (لئلَّا) (صـ٢٨). وفي نحو (لِإلِابنِ) (صـ٨٨- ٨٩)، هذا مع إدغامها فيها أيضًا. وألحقُوا بها (عَن) لشبهِها بها في الصورة وموافقتِها لها في الإدغام، ثمَّ ألحقوا بهما أختَهما (في) لأنَّها حرف جرٍّ مثلهما وإن لم تشاركهما في الصورة والإدغام، وذلك لكثرة استعمالها. وحجة مَن استثنى من الوصلِ (في) قبل (مَن) أيًّا كان نوعها أنَّ (في) لا تُدغَم في (مَن)، ولم يرَ الإلحاقَ لأنَّه قياس شبَهٍ، والأخذُ به بابٌ من الشذوذ، على أنَّه يجب طردُه في سائر حروف الجرِّ كـ(إلى) و(علَى) فتُكتبان (إلامَن) و(علامَن). وحجة مَن استثنى من الوصلِ (في) قبل (مَن) الموصولة خاصَّةً دون الاستفهامية حملُ (مَن) على أختها (ما) لأنَّ (في) توصَل بـ(ما) الاستفهامية لبقائها على حرف واحد بعد حذف ألفها نحو (فيمَ أنت؟)، فألحقوا بها (مَن)، فتُكتب (فيمَن أنت؟). وحجة مَن رأى الفصل في الجميع أنَّهما كلمتان. وليس اتِّفاق الصورتين بمسوِّغٍ للوصل إلَّا ما شذَّ، وركوبُ القياس أوسعُ من المصير إلى الشذوذ. وليس الإدغام أيضًا بمقتضٍ للوصل، وإذن لَّوَجبَ أن يُرسَم نحو (بل لَّم) و(من يَّعمل) بالوصل هكذا (بلَّم) و(ميَّعمل). وعلى أنَّه لو سُلِّم بذلك لم يكن مسلَّمًا إلحاقُ (عَن) بـ(مِن) في الرسم من أجل تشابه الصُّوَر ولا إلحاقُ (في) بهما بدعوى كثرة الاستعمال لأنَّ هذه استحسانات لا تنتظمها قاعدةٌ ولا يظاهرها اطِّرادٌ.

(١) هذا مذهب جمهور المعاصرين، فهم يفصلونها عن (ذا) على كل حال. وقليلٌ منهم مَن يصِلها بـ(ذا) على مذهب من يجيز تركيبها معها، وذلك إذا لم يقدِّرها اسم إشارة ولا اسمًا موصولًا كما في المثال المذكور، فتُكتب (مَنْذا هنا؟). وهو الراجح حينئذ لأنَّهما في مذهب التركيب كلمةٌ واحدةٌ.

فيما رغبتَ فيه)(١).

---

(١) للمعاصرين في هذه المسألة ثلاثة مذاهب:

أ- الوصل في الجميع، فتُكتب (ممَّا) و(عمَّا) و(فيما). وهو مذهب **أكثر المعاصرين**. وقال به من المتقدمين **داوود بن أبي طيبة** (ت٢٢٣هـ) «الهجاء والعلم بالخط ٣٤٥» **والحريري** (ت٥١٦هـ) «درة الغواص ٤٢٦» **والصفَدي** (ت٧٦٤هـ) «الوافي بالوَفَيَات ١/ ٤٠» **وابن مالك** (ت٦٧٢هـ) إلَّا أنَّ ذلك عنده غالب لا لازم «تسهيل الفوائد ٣٣٢». **وخطَّأ أبو جعفر النحَّاس** (ت٣٣٨هـ) **مذهبَ الوصل هذا**، ورأى أنَّه (غلَطٌ لم يجرِ [على] الأصل ولا اصطلاحٍ قديمٍ) «صناعة الكُتَّاب ١٤٩».

ب- الوصل إلَّا في (مَا) الموصولة بعد (في) خاصة نحو (كن راغبًا في ما رغبت فيه). وهو **مذهب كثير من المعاصرين**. وعليه رأي **لجنة الإملاء بمجمع اللغة العربية بالقاهرة** «محاضر الجلسات في الدورة الخامسة عشرة ١٧» ورأيُ **مجمع اللغة العربية بدمشق**، وجوَّز وصلَ (في) بـ (ما) في الحاشية «قواعد الإملاء ٢٦، ط الثالثة». وقال به من المتقدمين **ابن قتيبة** (ت٢٧٦هـ) «أدب الكاتب ٢٣٧، ٢٣٨». وفيه (تكلم فيما أحببت). والصواب (في ما أحببت). وهو أيضًا مذهب **ابن السرَّاج** (ت٣١٦هـ) «الخط ١٧٨» **وابن دَرَسْتَوَيهِ** (ت٣٤٧هـ)، وقالَ عن وصل (في) بـ(ما): **(وذلك رديء)** «الكِتاب ٥٢».

ج- الفصل مطلقًا، فتُكتب (من مَّا) و(عن مَّا) و(في ما) إلَّا أن تكون (ما) زائدة كما سيأتي بعد قليل. وهو مذهب **قليل من المعاصرين، ولكنَّه يصَّاعد ويزداد فشوًّا**. وعليه رأي **لجنة اللغة العربية في المجمع العلمي العراقي** «محاضر الجلسات في الدورة الخامسة عشرة ٢٠». وممَّن ذهب إليه من المتقدمين **أبو جعفر النحَّاس** «صناعة الكُتَّاب ١٤٧، ١٤٩» **وابن بابَشاذ** (ت٤٦٩هـ) «شرح المقدِّمة المُحْسِبة ٢/ ٤٥٦» **ومجد الدين بن الأثير؟** (ت٦٠٦هـ) «شرح وسيلة الإصابة ٩٠» **وابن عصفور** (ت٦٦٩هـ) «شرح جُمَل الزجاجي ٢/ ٣٥٨» **وابن الضائع** (ت٦٨٠هـ) «شرح الجُمَل ٤٢٥» **وأبو حيَّان** (ت٧٤٥هـ) وقالَ: **(وهو قول أصحابنا)** «التذييل والتكميل ٢٠/ ٤٣٥، ٤٣٧». وجعلَها **المحققُ** (بعضِ أصحابنا). ولا يجب، وانظر «همع الهوامع ٦/ ٣٢١». وهذا المذهب هو الراجح. والقول فيه كالقول في (مَن). على أنَّه إذا وقعت (ما) استفهاميةً وجبَ وصلها =

فإن وقعَتْ (ما) زائدةً بعدَ حرفٍ فإنَّها توصَلُ به أيًّا كانَ ذلكَ الحرفُ نحوَ (ممَّا) كقولِه تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟﴾ [نوح: ٢٥] و(عمَّا) كقولِه: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠] و(رُبَّما) و(إنَّما) و(كَيما) و(إمَّا) الشرطيَّةِ. وتوصَلُ أيضًا بكلِّ اسمٍ مبنيٍّ أو شِبْهِ مبنيٍّ، فمثالُ الأسماءِ المبنيَّةِ (أينَما) و(حيثُما) و(كيفَما). والأسماءُ المشْبِهةُ لها هي الظروفُ غيرُ المنوَّنةِ نحوَ (قبلَما) و(بعدَما) و(حينَما) و(ريثَما) و(عِندَما) و(بينَما). ويلحقُ بها (أيُّما) و(غيرُما) و(سِيَّما)[1]. وشذَّ عن ذلك (متى ما) و(إذا ما) و(أيَّانَ ما)، فإنَّ (ما) فيها لا توصَلُ بما قبلَها معَ أنَّها زائدةٌ وقد سُبِقَتْ باسمٍ مبنيٍّ.

فإن كانَ اللفظُ الذي قبلَها ليس حرفًا ولا اسمًا مبنيًّا ولا شِبْهَ مبنيٍّ لم توصَلْ

= عند الجميع لعلَّة أخرى، وهي بقاؤها على حرف واحد إذْ تُحذَف منها حينئذ ألفها نحو (مَّ) و(عمَّ) و(فيمَ).

(١) هذا إذا وقعت (ما) في (سيَّما) زائدةً نحو:

ولا سيَّما يومٍ بدارة جلجلِ

فإن عُدَّت موصولةً نحو:

ولا سيَّما يومٌ بدارة جلجلِ

برفع (يوم)، أي: (ولا سيَّ الذي هو يومٌ بدارة جلجل) فإنَّ كثيرًا من المعاصرين يُلزمونها الوصل أيضًا طردًا لحالها. ومنهم مَن يرى فصلها حينئذ، فتُكتب (سيَّ ما). وهذا الحكم يجري أيضًا في سائر الألفاظ الأخرى التي يصِحُّ حمل (ما) فيها على المصدرية، فإنَّ كثيرًا من المعاصرين يكتبها بالوصل. والراجح الفصل حينئذ لأنَّه القياس كما ذكرنا في نحو (معدي كرب) (صـ١٠٥).

* وزاد بعضُ المعاصرين من مواضع وصْل (ما) أن تكون بين المضاف والمضاف إليه وإن كان المضاف معرَبًا نحو (يا حُسْنَما عينٍ)، ولكنَّهم لا يطرُدون ذلك، إذ يكتبون (يا شاةَ ما قنَصٍ) بالفصل مع أنَّها داخلة في هذا الموضع.

به نحوَ ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴿٨٨﴾﴾ [البقرة] و﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا﴾ [الإسراء: ١١٠] و(شتَّانَ ما زيدٌ وعمرٌو) وقولِ الشاعرِ:

أخْلَفَ ما بازلًا سَديسُها

وإن كانت (ما) مصدريَّةً فإنَّها توصَلُ -معَ وصلِها بالأحرفِ الثلاثةِ (مِن) و(عن) و(في)- بفعلين واسمين أيضًا، فالفعلان هما (طالَ) و(قلَّ)، تقولُ: (طالَما فعلتَ ذلك) أي: طالَ فِعلُك ذلك، و(قلَّما يقعُ ذلك) أي: قلَّ وقوعُ ذلك[1]. والاسمان هما (كُلٌّ) في كلمةِ (كُلَّما) الظرفيةِ نحوَ ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْا

(١) ويجوز أن تُعَدَّ (ما) هنا زائدة كافَّة، ولكنَّ أكثر المعاصرين يرون فيها الوصل على هذا التقدير أيضًا. وللمعاصرين في هذه المسألة مذهبان:

أ- الوصل كما أثبْتنا في المتن. وهو مذهب **أكثر المعاصرين**. وعليه رأي **مجمع اللغة العربية بدمشق** «قواعد الإملاء ٢٧، ط الثالثة». واختارَه من المتقدمين **ابن جني** (ت٣٩٢هـ) «التنبيه ١٤٦» **والحريري** (ت٥١٦هـ) «درة الغواص ٤٢٦» **وأبو البركات الأنباري** (ت٥٧٧هـ) «منثور الفوائد ٨٥» **والإربِليُّ** (ت٦٧٠هـ) «القوافي ٧٢» **وأبو حيَّان** (ت٧٤٥هـ) «التذييل والتكميل ٢٠/ ٤٤٥» **وإسماعيل حَقِّي** (ت١١٣٧هـ) «الفروق ١١»، ونسَبَه **الإربِليُّ إلى علماء الكتابة**.

ب- الفصل. وهو مذهب **قليل من المعاصرين**. وعليه رأي **لجنة الإملاء في مجمع اللغة العربية بالقاهرة ولجنة اللغة العربية في المجمع العلمي العراقي** «محاضر الجلسات في الدورة الخامسة عشرة ١٧، ٢٠». وأوجبَه من المتقدمين **ابنُ دَرَسْتَوَيهِ** (ت٣٤٧هـ) «الكِتاب ٥٧». **وجوَّز ابنُ الدهَّان** (ت٥٦٩هـ) **الفصلَ والوصلَ** «باب الهجاء ٢٢». ومذهب الفصل هذا هو الراجح.

وسببُ اختلافهم في ذلك اختلافُهم في إلحاقها من طريق الشَّبَه بما حقُّه الوصلُ بعد اتفاقهم على أنَّ قياسها الفصل، فأصحاب المذهب الأول يرون أنَّها لما كفَّت هذين الفعلين شذوذًا أشبهَا بذلك الحروف والأسماء المبنيَّة فوُصِلت بهما كما توصَل بتلك، =

فِيهِ﴾[البقرة: ٢٠][1]، و(مِثْلٌ) في قولِهم: (مثلَما) نحوَ (جلسْتُ مِثْلَما جلَسَ زيدٌ)[2].

= ثم استمرَّ هذا الحكم وإن عُدَّت (ما) مصدريةً إبقاءً على المألوف من صورتها ولأنَّ الفرق بين التقديرين ضئيل. وأصحاب المذهب الثاني لا يلتفتون إلى هذا التشبيه ويُعْصِمون بالقياس لأنَّ (ما) إن عُدَّت زائدةً فلا وجه لاتِّصالها لأنَّها إنما تتَّصل بالحروف ونحوِها دون الأفعال، ولهذا تُفصَل في مثل قوله:

أخلفَ ما بازلًا سديسُها

وإن عُدَّت مصدرية فالحجَّةُ في فصلها أبيَنُ وألزَمُ. ولا ينبغي أن يُعبأ في الإملاء بالأقيسة الاستحسانية غير المستحكِمة كإلحاق شيء بشيء دون أن توجِبه علَّةٌ صحيحةٌ أو قياسٌ قائمٌ.

(١) ويرى الرَّضِيُّ (ت٦٨٦هـ) أنَّ (ما) في (كلما) زائدةٌ كافَّةٌ عن الإضافة «شرح الكافية ٣/ ١٩٧»، فيكونُ وَصْلُها على هذا المذهب جاريًا على القياس.

(٢) للمعاصرين في هذه المسألة مذهبان:

أ- الوصل كما أثبتْنا. وهو ما عليه أكثر المعاصرين. وهو رأي **مجمع اللغة العربية بدمشق** «قواعد الإملاء ٢٧، ط الثالثة».

ب- الفصل، نحو (جلستُ مِثْلَ ما جلس زيد). وهو مذهب **بعض المعاصرين**. وعليه رأي **لجنة الإملاء في مجمع اللغة العربية بالقاهرة ولجنة اللغة العربية في المجمع العلمي العراقي** «محاضر الجلسات في الدورة الخامسة عشرة ١٧، ٢٠». ومنهم مَن يُلحق بها (حسَب) نحو (فعلت ذلك حسَبما أخبرتك). والفصل فيهما هو الراجح لأنَّه القياس. وليس للوصل من حجة ظاهرة.

* وكثير من **المعاصرين** يصل (ما) أيضًا بـ(نِعِمَ) المكسورة العين نحو (نِعِمَّا فعلتَ) على تقديرها مصدرية أو غير مصدرية. ومنهم مَن يُلحق بها (بئسَ) فيَصِلُها. ووصْلُهما هو رأي **مجمع اللغة العربية بدمشق** «قواعد الإملاء ٢٧، ط الثالثة»، وقال به من المتقدمين **ابنُ دَرَسْتَوَيهِ** (ت٣٤٧هـ) «الكِتاب ٥٧». ووصلُ (نِعِمَّا) هو رَسْم المصحف. وجوَّز في هاتين الكلمتين الفصلَ والوصلَ **ابنُ قتيبة** (ت٢٧٦هـ) «أدب الكاتب ٢٣٧» و**ابن السرَّاج** (ت٣١٦هـ) «الخط ١٧٥» و**أبو جعفر النحاس** (ت٣٣٨هـ) «صناعة الكتَّاب ١٤٨» =

الموضعُ الثامنُ: وَصْلُ (لا) بحرفين يقعان قبلَها، وهما (إنِ) الشرطيَّةُ نحوَ (إلَّا تَحْضُرْ فلن أحْضُرَ)، و(أنْ) غيرُ المخفَّفةِ من الثقيلةِ نحوَ (أحاولُ ألَّا أقصِّرَ)، فإن كانت مخفَّفةً من الثقيلةِ أو مفسِّرةً لم توصَلْ نحوَ (أشهدُ أن لَّا إلهَ إلَّا اللهُ) و(أشرتُ إليه أن لَّا تتكلمْ)(١).

= والحريري (ت٥١٦هـ) «درة الغواص ٤٢٦» وابن الدهَّان (ت٥٦٩هـ) «باب الهجاء ٢٢» والعُكبَري (ت٦١٦هـ) «اللباب ٢/ ٤٩٣». واختارَ ابنُ قتيبة فيهما الوصلَ، واختارَ الحريريُّ الوصلَ في (نِعِمَّا) دون (بئس ما). وحجَّةُ مَن يرى الوصل أنَّهما (لمَّا كانا عِبارة عن كل مدح وذمٍّ وغُيِّرا عن أمثلة الأفعال وأُجريا مُجرى الأدوات ضارعا الحروف... وكانت «نِعم» تُدغم في «ما» في اللفظ فوجب وصلها في الكِتاب وإن لم تُدغم لادِّغامها أحيانًا... وأجريَتْ «بئس» مُجراها لأنَّها مثلها في كل شيء ما خلا الادِّغام) «الكِتاب ٥٧». وتفريقُ المعاصرين بين (نِعْم) الساكنة العين و(بئس) إذ يفصل أكثرُهم الأُولى ويصلون الثانية مع أنَّ الثانية محمولة على الأُولى لا وجه له. وعل كلِّ حالٍ فالفصل في الجميع هو الراجح؛ لأنَّه القياس كما مرَّ بيانه.

(١) للمعاصرين في هذه المسألة ثلاثة مذاهب:

أ- وَصْلُ (لا) بـ(أَن) على التفصيل المذكور. وهو مذهب أكثر المعاصرين. وعليه رأي مجمع اللغة العربية بدمشق «قواعد الإملاء ٢٨، ط الثالثة». وهو أيضًا مذهب أكثر المتقدمين، منهم الأخفش (ت٢١٥هـ) «صبح الأعشى ٣/ ٢٢١» وابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) «أدب الكاتب ٢٣٩» وابن السرَّاج (ت٣١٦هـ) «الخط ١٧٨» وابن دَرَسْتَوَيهِ (ت٣٤٧هـ) «الكِتاب ٥٩» وابن بابَشاذ (ت٤٦٩هـ) «شرح المقدِّمة المُحْسِبة ٢/ ٤٥٦» والحريري (ت٥١٦هـ) «درَّة الغوَّاص ٤٢٧» وابن السِّيد البَطَلْيَوسي (ت٥٢١هـ) «الاقتضاب ٢/ ١٢٢» وابن الدهَّان (ت٥٦٩هـ) «باب الهجاء ٢٤» والعُكبَري (ت٦١٦هـ) «اللباب ٢/ ٤٩١» وابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) «الشافية ٤٣٥» وابن فَلَاح اليمني (ت٦٨٠هـ) «المغني ل٤١٧/ أ» والصَّفَدي (ت٧٦٤هـ) «الوافي بالوَفَيَات ١/ ٥٢» وإسماعيل حَقِّي (ت١١٣٧هـ) «الفروق ١١». وزعمَ ابن السِّيد البطليوسي أنَّه أحسنُ الأقوال. =

= ب- الوصل مطلقًا. وهو مذهب **بعض المعاصرين**. وعليه رأي **لجنة الإملاء في مجمع اللغة العربية بالقاهرة** «محاضر الجلسات في الدورة الخامسة عشرة ١٧». وقال به من المتقدمين **داوود بن أبي طيبة** (ت٢٢٣هـ) «الهجاء والعلم بالخط ٣٤٥». وحكاه ابن السرَّاج عن **بعضهم** «الخط ١٦٥»، وقال النحَّاس (ت٣٣٨هـ): (وهو الذي **يستعمله الكُتَّاب**) «صناعة الكُتَّاب ١٤٦» أي: في عصره. **وأنكرَه الحريري** «درَّة الغوَّاص ٤٢٧».

ج- الفصل مطلقًا. وهو مذهب **بعض المعاصرين**. وقد عزاه نصر الهوريني (ت١٢٩١هـ) إلى **أكثر النُّسَّاخ** في زمنه «المطالع النصرية ١٥٠»، وذَكَرَ حسين والي (ت١٣٥٤هـ) أنَّ **عليه كثيرًا من الكتَبة** «الإملاء ١٥١». وهو رأي **لجنة اللغة العربية في المجمع العلمي العراقي** «محاضر الجلسات في الدورة الخامسة عشرة ٢٠». وقال به من المتقدمين **الأخفش الأصغر** (ت٣١٥هـ) «صناعة الكتَّاب ١٤٦» **وأبو بكر الصولي** (ت٣٣٥هـ) «أدب الكُتَّاب ٣٤٦» **وابن عصفور** (ت٦٦٩هـ) «شرح الجمل ٢/ ٣٥٨» **وأبو حيَّان الأندلسي** (ت٧٤٥هـ) «التذييل التكميل ٢٠/ ٤٤١». وهو الراجح.

وسببُ اختلافهم في ذلك اختلافُهم في صحة الاعتداد بمقتضي الوصل، فالذين يرون الوصل مطلقًا يحتجون بأنَّ النون واجبٌ إدغامُها في اللام، فكأنَّها ممتزجة بها، فاستحقَّتْ بذلك أن توصَل بها. والذين يرون الوصل في الناصبة دون غيرها يحتجون لهذا الاستثناء بأنَّها إذا نصَبَتْ فهي عاملة فيما بعدها، وهذا يقتضي شدة الامتزاج على خلاف المخفَّفة من الثقيلة والمفسِّرة. والذين يرون الفصل مطلقًا يحتجون بأنَّهما كلمتان، فحقُّهما الفصل. والإدغام لا يوجب الوصل كما مرَّ في مسألة (عمَّن) (صـ١٠٩). وإذن لَّرُسِمَ نحوُ (بل لَّا) و(مَن لَّا) بالوصل (بلَّا) و(ملَّا). ولا وجه للتفريق بين الناصبة وغيرها لأنَّ الإدغام ثابت لفظًا في الضربين، فبأيِّ وجهٍ يُحمَّل الخطُّ دلالةً لا يُظهرها اللفظُ مع أنَّه نائبٌ عنه وحسبُ!

* وزاد **بعض المعاصرين** موضعًا ثالثًا توصَل فيه (لا)، وهو أن تُسبق بـ (كي) نحو (اجتهدت كي لا أرسبَ)، فتُرسم عندهم (كيلا). وكذلك فرعُها (لِكيلا). وفي هذه المسألة مذهبان: =

= أ- وَصْلُ (كي) بـ(لا) كما رسمْنا. وهو رأي **مجمع اللغة العربية بدمشق** «قواعد الإملاء ٢٨، ط الثالثة». وقال به من المتقدمين **داوود بن أبي طيبة** (ت٢٢٣هـ) «الهجاء والعلم بالخط ٣٤٥» **وابن دَرَسْتَوَيهِ** (ت٣٤٧هـ) «الكِتاب ٦٠».

ب- فَصْلُ (كي) عن (لا)، فتُرسَم (كي لا). وهو مذهبُ كثير من المعاصرين. وعليه رأي **لجنة الإملاء في مجمع اللغة العربية بالقاهرة ولجنة اللغة العربية في المجمع العلمي العراقي** «محاضر الجلسات في الدورة الخامسة عشرة ١٧، ٢٠». وهو مذهب **كثير من المتقدمين**، منهم ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) «أدب الكاتب ٢٤٠» **وأبو علي الدِّينَوَري** (ت٢٨٩هـ) «تثقيف اللسان ٣١٤» **وأبو جعفر النحَّاس** (ت٣٣٨هـ) «صناعة الكتَّاب ١٤٧» **والحريري** (ت٥١٦هـ) «دُرَّة الغوَّاص ٤٢٧». وهو الراجح.

وأجازَ المذهبينِ أبو علي الدِّينَوَري وأبو الحسن المهلَّبي (ت٣٣٥هـ) «تثقيف اللسان ٣١٤» **وابن الدهَّان** (ت٥٦٩هـ) «باب الهجاء ٢٤» **والصَّفَدي** (ت٧٦٤هـ) «الوافي بالوَفَيَات ١/ ٥٢».

وليس للوصل مِن حجة بيِّنة إلَّا اتباع المصحف في بعض المواضع. والاختيار الفصل كما تُفصل (حتى) عن (لا).

الأصلُ الخامسُ: مراعاةُ الوقفِ والابتداءِ

الأصلُ في الرسمِ مراعاةُ حالِ الوقفِ والابتداءِ، فإذا كانَ للكلمةِ في الابتداءِ والوقفِ حالٌ تخالفُ حالَها في الوصلِ فالمُراعَى هو حالُ الابتداءِ والوقفِ، ما عدا الشَّكلَ، فالمُراعَى فيه حالُ الوصلِ نحوَ (أكرمَ زيدٌ عمرًا).

ومن أمثلةِ ذلك:

- الضميرُ (أنا)، فإنَّه يُنطقُ في الوصلِ (أنَ)، وفي الوقفِ (أنَا). ورُسِمتِ الألفُ باعتبارِ الوقفِ.

- المفتوحُ المنوَّنُ نحوَ (زيدًا)، فإنَّه يُنطقُ في الوصلِ (زيدً)، وفي الوقفِ (زيدَا). ورُسِمتِ الألفُ باعتبارِ الوقفِ.

- المقصورُ المنوَّنُ نحوَ (عصًا) و(هُدًى)، فإنَّه يُنطقُ في الوصلِ (عصً) و(هُدً)، وفي الوقفِ (عصَا) و(هُدَى). ورُسِمتِ الألفُ باعتبارِ الوقفِ.

- هاءُ اسمَيِ الإشارةِ (هذهِ) و(هاتهِ)، فإنَّهما يُنطقانِ في الوصلِ (هذهي) و(هاتهي)، وفي الوقفِ (هذهْ) و(هاتهْ). وحُذِفَتِ الياءُ باعتبارِ الوقفِ.

- هاءُ الغائبِ نحوَ (لَهُ)، فإنَّها تُنطقُ في الوصلِ (لَهُو)، وفي الوقفِ (لَهْ). وحُذِفَتْ واوُ الإشباعِ هذه باعتبارِ الوقفِ.

- ميمُ الجَمْعِ في لغةِ الإشباعِ نحوَ (هُمُ)، فإنَّها تُنطقُ في الوصلِ (هُمُو)، وفي الوقفِ (هُمْ). وحُذِفَتْ واوُ الإشباعِ هذه باعتبارِ الوقفِ[1].

---

(١) في ميم الجمع لغتان للعرب، لغةُ الإسكان، ولغةُ الإشباع، فأمَّا لغة الإسكان فأن تُسكَن وصلًا ووقفًا. ولا يجوز رسم واو بعدها بالإجماع نحو (إليهمْ). وأمَّا لغة الإشباع =

= فأن تُلحَق واوًا في النطق وصلًا وتُسقَط مع إسكان الميم وقفًا، فإذا وصلتَ قلتَ مثلًا: (ذهبتُ إليهمُوْ أمس)، وإذا وقفتَ قلتَ: (ذهبتُ إليهمْ) عند جميع العرب. وقد اختُلف في رسم هذه اللغة على مذهبين:

أ- تركُ إثبات رسم الواو والاجتزاءُ بالضمة (همُ). وهو مذهب **أكثر المعاصرين**. واقتصرَ عليه من المتقدمين **ابن مالك** (ت٦٧٢هـ) «تسهيل الفوائد ٣٣٣» **والقَلْقَشندي** (ت٨٢١هـ) «صبح الأعشى ٣/ ٢٠٠» **والسيوطي** (ت٩١١هـ) «همع الهوامع ٦/ ٣٠٨». وهو الراجح.

ب- إثباتُ رسم الواو (همو). وهو مذهب **بعض المعاصرين**. وعليه رأي **مجمع اللغة العربية بدمشق** «قواعد الإملاء ٢١، ط الثالثة». وقد حكاه **ابن الدهَّان** (ت٥٦٩هـ) «باب الهجاء ٣٥» **ومجد الدين بن الأثير** (ت٦٠٦هـ) «البديع ٢/ ٣٦٢».

وسببُ اختلافهم في ذلك اختلافُهم بين اعتبار حال الوصل واعتبار حال الوقف، فأصحاب المذهب الثاني يحتجون لإثبات الواو بأنَّها تُنطق وصلًا، فرُوعيَ فيها حالُ الوصل لا الوقف حذرًا من أن تلتبس بلغة الإسكان. ولهم أن يحتجوا أيضًا بأنَّهم أثبتوها من باب الزيادة في الرسم كما تُزاد واو (عمْرو) من حيث إنَّها لا تُنطق في الوقف. وإنَّما زيدت لتكون فُرقانًا بين لغة الإشباع ولغة الإسكان محمِيَة من تطرُّق اللبس إليهما. وأصحاب المذهب الأول يحتجون بأنَّ الإملاء مبنيٌّ على مراعاة الابتداء والوقف، وميمُ الجمع يوقف عليها بالإسكان على اللغتين. ويَردُّون على أصحاب المذهب الثاني بأنَّهم إن بنَوا ذلك على مراعاة حال الوصل فقد خالفوا الأصل المستتبَّ في الرسم، وهو أنَّه مبنيٌّ على مراعاة الوقف والابتداء. وإن جعلوه من الزيادة في الرسم فقد خالفوا الأصل الآخر في الرسم، وهو أنَّه ينبغي أن يكون الخطُّ موافقًا للَّفظ، والقولُ بالزيادة شذوذ لا يسوغ إقراره ولا الحملُ عليه ما أمكن. وأمَّا ما ادَّعوه من اللبس بين اللغتين فغير مسلَّم به، إذ يُمكن التفرقة بينهما بوضع علامة السكون على الميم في لغة الإسكان (إليهمْ)، ووضعِ الضمَّة عليها في لغة الإشباع نحو (إليهمُ)، وتكونُ الضمة دليلًا على الواو لأنَّ الإشباع في حقيقته واو لا ضمة. ولن يلتبس هذا بلغة الاختلاس -وهي لغةُ من يضمُّها فقط- لأنَّها لغة رديئة لا تكاد تُعرف. ونظيرُ رسم ميم الجمع على هذا الوجه رسمُهم هاءَ الغائب من غير واو مع أنَّها منطوقة في الوصل نحو (لهُ كتاب)، وذلك أنَّ الرسم موضوع =

- الساكنانِ اللذانِ أوَّلُهما حرفُ مدٍّ إذا التقَيا في كلمتينِ نحوَ ﴿وَقَالَا ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾ [النمل: ١٥] و(اصنعوا المعروفَ) و(يمشي الرجلُ)، فإنَّهنَّ يُنطقنَ في الوصلِ (وقالَ الحمدُ للهِ) و(اصنعُ الْمعروفَ) و(يمشِ الرَّجلُ) وفي الوقفِ ﴿وَقَالَا﴾ و(اصنعُوا) و(يمشِي). وأُثبِتَتِ الألفُ والواوُ والياءُ باعتبارِ الوقفِ.

- ما تَلحقُه هاءُ السكتِ في الوقفِ وجوبًا. وهو ضربانِ:

الأوَّلُ: ما بقيَ على حرفٍ واحدٍ من الأفعالِ نحوَ (عِه درسَك)، فإنَّه يُكتبُ بهاءٍ لأنَّ الوقفَ عليه بالهاءِ وإن كانت تُحذَفُ في الوصلِ، إلَّا أنَّه إذا سُبِقَ بواوٍ أو فاءٍ جازَ الإلحاقُ وعدَمُه نحوَ (هذا كتابُك، فعِهْ ما فيه وقِهْ أوراقَه من الآفاتِ) و(هذا كتابُك، فعِ ما فيه وقِ أوراقَه من الآفاتِ)[1].

= على الوقف والابتداء، وهي تسقط هنالك، ولم يخافوا أن تلتبس بلغة الاختلاس مع أنَّها أكثر استعمالًا من اختلاس ميم الجمع، وذلك نحو قول طرفة:

أُسِـفَّ ولـم تكدِم عليهِ بإثمِدِ

إذ تجوز قراءة (عليه) بالإشباع وبالاختلاس، والرسمُ لا ينصُّ على أحدهما. ونظيرُه أيضًا رسمُهم (أنا) بإثبات الألف ملاحظةً لحال الوقف مع أنَّها في الوصل تحتَمِل أن تُلفَظ على لغة من يُثبتها. ويُستحسَن إذا خيف الالتباسُ بين اللغتين في نحو (همُ) أن تُرسَم بعد الحرف المشبَع علامةُ واوٍ صغيرةٍ هكذا (همُو) لتكون دليلًا على الواو.

(١) للمعاصرين في هذه المسألة مذهبان:

أ- إثباتُ الهاء بالشروط المذكورة. وهو مذهب بعض المعاصرين. وهو مذهب **المتقدمين**، وحكى الزجَّاجي (ت٣٤٠هـ) **الإجماعَ** عليه «الخط ٥٩». وذكَرَ حسين والي (ت١٣٥٤هـ) أنَّ ترك الهاء فيما سُبِق بواو أو فاء (**أحسنُ، وعليه العمَلُ**) «مختصر الإملاء والتمرين ١٧، ١٨». فأمَّا المتقدمون **فالاختيارُ عند أكثر نحاتهم إثباتُها** «الخط ٥٩» (للزجَّاجي). **وهذا المذهب هو الراجح.**

ب- تركُ إثبات الهاء البتةَ، فيكتبونها (ع درسَك). وهو مذهب كثير من المعاصرين. وجوَّزَه من المتقدمين **ابن خروف** (ت٦٠٩هـ) «شرح جُمَل الزجاجي ١٦». =

الثاني: (ما) الاستفهاميَّةُ إذا أُضِيفَ إليها اسمٌ وحُذِفَتْ ألفُها نحوَ (طالبُ مَهْ أنت؟)[١].

ومِن ذلك على الراجحِ لفظُ (إذن)، فإنَّها تُكتبُ بالنونِ لأنَّه ينبغي أن يوقفَ عليها بالنونِ، إذ هي حرفٌ مثلُ (أن) و(لن)[٢].

= وسببُ اختلافهم في ذلك اختلافُهم بين الاستمساكِ بالأصل -وهو مراعاة حال الوقف- والخروجِ عنه لعلَّةٍ مُدَّعاةٍ، فأصحابُ المذهب الأول يرون الإقامة على الأصل ويأبَون مفارقته، وأصحاب المذهب الثاني يرون أنَّ البقاء على الأصل بإثبات الهاء قد يوقع في لبسٍ من جهةِ أنَّها قد تُتوهَّم هاءَ ضمير ولا سيَّما أنَّه معلومٌ عند القارئ أنَّه لا يوقَف على كلمة من حرف واحد ولا يستطاع ذلك حتى يؤتَى بالهاء. ولِأصحاب القول الأوَّل أن يجيبوا عن ذلك بأنَّ اللبس مدفوع بالقرائن غالبًا، ألا ترى أنَّك إذا كتبتَ (عِهْ درسَك) مثلًا عُلِمَ أنَّ هذه الهاء ليست ضمير المفعول به لمجيئه بعدُ. على أنَّه يمكن ضبطُها بالسكون لتنفصل عن هاء الضمير التي هي إمَّا مضمومة أو مكسورة.

(١) ومِن المعاصرين مَن يُثبت الهاء في المواضع التي يجوز الوقف عليها بالهاء وبخاصَّةٍ بعد (ما) الاستفهامية إذا اتَّصلَ بها حرف جرٍّ وحُذِفَتْ ألفها نحو (إلى مَهْ؟) و(حتَّى مَهْ؟) و(فيمَه؟) و(لِمَهْ؟). ويستحسنون ذلك إذا وقعت آخرَ كلامٍ. وإثباتُ الهاء في مِثْل ذلك جائز عند المتقدمين. وأوجَبَه ابن دَرَسْتَوَيهِ (ت٣٤٧هـ) «الكِتاب ٨٦».

(٢) للمعاصرين في هذه المسألة ثلاثة مذاهب:

أ- رسمُها بالنون مطلقًا (إذن). وهو مذهب **أكثر المعاصرين**، قال عبد السلام هارون (ت١٤٠٨هـ): (والذي عليه المعاصرون الآن كتابتُها بالنون مطلقًا) «قواعد الإملاء ٣٤». وذهبَ إليه من المتقدمين **المازنيُّ** (ت٢٤٧هـ) على الصحيحِ **والمبرِّدُ** (ت٢٨٥هـ) «التصريح بمضمون التوضيح ٥/ ٢٣٨» **وابن دَرَسْتَوَيهِ** (ت٣٤٧هـ) «الكِتاب ٩٠» **وابن السِّيد البَطَلْيَوسي** (ت٥٢١هـ) «الاقتضاب ٢/ ١٢٤» **والزَّنجاني** (ت٦٥٥هـ) «الكافي ٥/ ٣٠١٩» **وابن عصفور** (ت٦٦٩هـ) «شرح الجُمَل ٢/ ١٧٣» **والسيوطي** (ت٩١١هـ) «البهجة المرضيَّة ٣٥١» **وزكريَّا الأنصاري** (ت٩٢٦هـ) «مجموعة الشافية ٢/ ٢٦٧» =

= وإسماعيل حَقِّي (ت١١٣٧هـ) «الفروق ٩»، وقال المبرِّد: (أشتهي أن أكوي يدَ من يكتب «إذن» بالألف لأنَّها مثلُ «لن» و«أن»، ولا يَدْخل التنوين في الحروف) «إعراب القرآن ١/ ٤٦٣» و«صناعة الكتاب ١٣٦». وزعمَ ابن عصفور أنَّه مذهب **أكثر النحويين**. وزعمَ ابن خطيب الدَّهشة (ت٨٣٤هـ) أنَّه مذهب **الأكثرين** «شرح وسيلة الإصابة ٢١٥». ونسَبَه ابنُ فضَّال المُجاشِعي (ت٤٧٩هـ) إلى **الكوفيين** «معاني الحروف ١١٧» (المعزوّ خطأً إلى الرُّمَّاني. واسمه الحقُّ «العوامل والهوامل»). وهذا القول هو الراجح.

ب- رسمُها بالألف مطلقًا (إذًا). وهو مذهب كثير من **المعاصرين**. ويجب حينئذ شَكلُها بالفتحة والتنوين لئلا تلتبس بـ(إذا) الشرطية، نصَّ على ذلك ابنُ دَرَسْتَوَيهِ «الكِتاب ٩٠». ومِن أصحاب هذا المذهب **ابنُ قتيبة** (ت٢٧٦هـ) «أدب الكاتب ٢٤٨» وابن **السرَّاج** (ت٣١٦هـ) «الخط ١٤٥» وابن **مكِّيّ الصِّقِلّي** (ت٥٠١هـ) «تثقيف اللسان ٣١٥» وابن **مالك** (ت٦٧٢هـ) «تسهيل الفوائد ٣٣٣». وجعَلَه ابنُ الحاجب (ت٦٤٦هـ) **الأكثرَ** «الشافية ٤٣٢». وزعمَ ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) أنَّه مذهب **الجمهور** «مغني اللبيب ٥٠». ونسَبَه ابن فضَّال المجاشِعي إلى **البصريين** «معاني الحروف ١١٧».

ج- رسمُها نونًا إذا أُعمِلَتْ فنصبتِ المضارعَ وألفًا إذا أُلغِيَتْ، فمثالُها عاملةً ناصبةً (إذن أزورَك)، ومثالُها مُلغاةً (أزورُك إذًا) و(أنا إذًا أزورُك). وهو مذهب **بعض المعاصرين**. وهو في القديم مذهبُ **الفرَّاء** (ت٢٠٧هـ)، حكاه عنه ابنُ قتيبة «أدب الكاتب ٢٤٩». وشايعَه على هذا المذهبِ **ابنُ خروف** (ت٦٠٩هـ) «مغني اللبيب ٥٠». وقد غلِطَ بعضُ العلماء على الفرَّاء فحكوا عنه العكس فزعموا أنَّه يرى رسْمَها بالألف إذا أُعمِلَتْ ورسْمَها بالنون إذا أُلغِيَتْ. والصواب إن شاء الله ما أثبتُّ. وزعمَ أبو جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ) أنَّ الفرَّاء رجع عن ذلك وأنَّه قال: (وأحبُّ إليَّ أن تكتبها بالألف في كل حال لأنَّ الوقوف عليها في كل حال بالألف) «صناعة الكُتَّاب ١٣٦». وهو وهم ظاهر، فإنَّ هذا الكلامَ كلامُ ابن قتيبة في «أدب الكاتب ٢٤٩» أَتْبَعَه كلامَ الفرَّاء من غير فصلٍ فأوهَمَ. وهذا ما فهِمَه ابنُ السِّيد البَطَلْيَوسي في «الاقتضاب ٢/ ١٢٤». ورسمُ المصحف يحتمل المذهبين الثانيَ والثالثَ لأنَّ جميع مواضع ورود (إذن) في المصحف وقعت (إذن) فيها مُلغاة غير عاملة. =

وشذَّ عن ذلك ثلاثةُ مواضعَ راعَوا فيها الوصلَ لا الابتداءَ والوقفَ، وهي:

= وسببُ اختلافهم في ذلك تعارضُ الأثَر والقياس، فمَن قدَّمَ ظاهرَ الأثَر رأى رسْمَها بالألف لثبوتها في المصحف بالألف مع الوقف عليها بالألف ونطقِها نونًا في الوصل، ومَن ركَنَ إلى القياس رأى رسْمَها نونًا لأنَّها حرفٌ، والحروفُ لا تُنوَّن، ومَن رأى التوفيقَ بين الأثَر والقياس رأى رسْمَها بالنون إذا أُعمِلَتْ وبالألف إذا أُلغِيَتْ لأنَّها لم تأتِ في القرآن إلَّا مُلغاةً.

وبيانُ الحجَّة في هذه المسألة أن نقول: إنَّ النظر يدلُّنا على أنَّ أصل (إذن) هو (إذ) الظرفية وأنَّها نُوِّنَتِ التنوينَ الذي يسمُّونه تنوين العوض فصارت (إذًا). وبذلك قال الرضيُّ (ت٦٨٦هـ) «شرح الكافية ٤/ ٣٩». فمَن رأى رسْمَها بالألف فهذه حجَّته من النظر إذْ كان هذا أصلها، مع الاعتضاد برسمها كذلك في المصحف. فلما طالَ تقلُّبها في كلامهم أخرجوها عن أصلها يقينًا فنصبوا بها المضارع بشرائط معلومة نحو (إذن أزورَك غدًا). وإذا كانت هي الناصبةَ فينبغي أن تُعَدَّ حرفًا لأنَّها لو كانت ظرفًا لم يكن لها أن تعمل هذا العمل. ولا يجوز القول بإضمار (أن) بعدها لأنَّ ذلك يَضطرُّ إلى تأويل (أن) وما بعدها بمبتدأ وادِّعاءِ خبر محذوف وجوبًا لا دليل عليه ولم يُر منطوقًا به قطُّ. وإذا كانت حرفًا لم تُنوَّن لأنَّ التنوين من خصائص الأسماء، فيكونُ آخرُها نونًا لا تنوينًا، فتُرسَم (إذن) ويوقف عليها بالنون. وليس ببدعٍ أن يتحوَّل الاسم حرفًا، فقد ادُّعِي ذلك في (إذْما) لمَّا اتَّصلَتْ بها (ما)، وادَّعاه بعضهم أيضًا في ضمير الفصل. وليس ببدعٍ أيضًا أن يصير التنوين نونًا، فقد قيل ذلك في (كأيِّن) و(كائن). ويوقَف عليهما بالنون وبحذفها «التذييل ١٠/ ٥٢، ٥٦». وانظر «النشر ٣/ ٣١٠، ٣١١». ويجوز أن تكون هذه حجَّة مذهب التفصيل الذي ذهب إليه الفرَّاء وغيره في رسم (إذن) بالنون إذا عمِلت. فأمَّا إذا لم تعمل فلَهُ أن يدَّعي أنَّها باقيةٌ على أصلها مِن الظرفية. هذا مع احتمال رسم المصحف لهذا القول. ورأيي أنَّها حرفٌ أبدًا سواء أعمِلت أم لم تعمل، وذلك أنَّه قد ثبتَ عندنا مجيئها حرفًا إذا عمِلت، وقد استبهمَ أمرها إذا لم تعمَل، فجاز أن نَفهم من معناها أنَّها حرفُ جواب، وجاز أن نفهم أنَّها ظرف زمان، فكان الوجهَ أن نردَّ مبهَم أمرها إلى مُبيِّنِه فنقضيَ بحرفيتها ولا سيَّما أنَّها تقع مواقع لا يقع فيها الظرف لتقدُّمها على عاملها حيث يقبح =

الأَوَّلُ: نونُ التوكيدِ الخفيفةُ نحوَ (لأَجتهِدَنْ)، فإنَّها تُرسَمُ بالنونِ معَ أنَّه يُوقفُ عليها بالألفِ (لَأَجتهِدَا)[1].

= ذلك نحو (إذن ربما أحضر) و(إذن لا أحد هنا). ويقوِّيه أنَّهم ربما حذفوا الهمزة فقالوا: (ذَن لا أفعل)، وهي حينئذ نون لأنَّ التنوين لا يدخل على الحرف الواحد «معاني القرآن ١/ ٨٩» (لقطرب). وصحيحٌ أنَّ القُرَّاء يقفون عليها في المصحف بالألف، ولكنَّهم يتَّبعون في ذلك رسْمَها مراعِينَ حالَ الوقف عليها. وليس كلُّ ما في المصحف جاريًا على مراعاة حال الابتداء والوقف. وفي هذا يقول المبرِّد: (وكتبوا في المصحف أشياء على الوصل لا يصلح الوقوف عليها على ما كُتِبت به)، ثم ذكر منها ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ۝١٨﴾ [العلق] وقال: (فمن وقف بغير الواو فلاحن) «الخط ٧» (للمبرِّد، المنشور في «مجلة جامعة تكريت، ١١/ ٢٠١٩»). وكان الكسائيُّ (ت١٨٩هـ) يقول في رسم (أيُّه) في ثلاثة مواضع من القرآن من غير ألف: (هذا مِن عمَلِ الكاتب) «إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٢٧٩»، وكان يقف عليها بالألف. وكان أبو عمرو (ت١٥٤هـ) ويعقوب (ت٢٠٥هـ) يقفان على (كأيِّن) بالياء خلافًا لرسم المصحف «النشر ٣/ ٣١٠».

والذي نراه أنَّه يوقف على (إذن) بالنون في كلِّ أحوالها لأنَّها حرف. وقد حكاه قطرب (ت بعد ٢١٠هـ) «معاني القرآن ١/ ٨٨». ولو سلَّمْنا أنَّه يوقف عليها بالألف فجائزٌ أن تُكتب بالنون إمعانًا في الفرق بينها وبين (إذا) الظرفية وتوقِّيًا لوقوع اللبس بينهما.

(١) للمعاصرين في هذه المسألة مذهبان:

أ- رسمُ نون التوكيد الخفيفة بالنون. وهو مذهب جمهور المعاصرين. وقد حكاه **أبو بكر الصولي** (ت٣٣٥هـ) «أدب الكُتَّاب ٣٤٤». ونسَبَه ابنُ فضَّال المجاشعي (ت٤٧٩هـ) إلى **الكوفيين** «النُّكَت ٥٦٣». وهو الراجح.

ب- رسمُها ألفًا. وهو مذهب **قليل من المعاصرين**. وهو رأي **مجمع اللغة العربية بدمشق** «قواعد الإملاء ١٥، ط الثالثة». وعليه **جمهور المتقدمين**. وجعله ابنُ الحاجب **الأكثرَ** «شرح الشافية ٢/ ٩٠١» (لابن الحاجب). ونسبَه ابنُ فضَّال المجاشعي (ت٤٧٩هـ) إلى **البصريين** «النُّكَت ٥٦٣». وعليه **رَسْمُ المصحف**.

وسبب اختلافهم في ذلك التعارُض بين الأثَر والقياس، فمَن أخذ بظاهر الأثَر مع وجهٍ=

الثاني: المبدوءُ من الأسماءِ بهمزةِ وصلٍ تليها همزةٌ بإطلاقٍ، والمبدوءُ من الأفعالِ بهمزةِ وصلٍ تليها همزةٌ بشرْطِ ألَّا تُسبَقَ بواوٍ أو فاءٍ، فمثالُ الأسماءِ (بطاقةُ ائتمانٍ) (وائتلافٌ)، ومثالُ الأفعالِ (ائتِ) (ثمَّ اؤتُمِنَ) (اللهمَّ اؤْجُرْني في مصيبتي)، فإنَّ هذه الألفاظَ وأمثالَها تُنطقُ في الوصلِ بالهمزِ وفي الابتداءِ بالإبدالِ (ايْتمانٌ) (ايْتلافٌ) (ايتِ) (أُوْتُمِنَ) (أُوْجرني)، ولكنَّها تُرسَمُ جميعًا بالهمزِ باعتبارِ الوصلِ. فإنْ سُبِقَ الفعلُ بواوٍ أو فاءٍ عومِلَتْ همزتُه معاملةَ الهمزةِ المتوسِّطةِ كما مضى بيانُه، فتُكتبُ (وأْتِ) (فأْتُمِنَ) (فأْجُرني)[1].

= من القياس أيضًا رأى رسْمَها بالألف لأنَّها مرسومةٌ في المصحف بالألف مع إجماعهم على أنَّها تُبدَل ألفًا عند الوقف في المصحف وغيره، والرسمُ موضوعٌ على مراعاة الوقف لا الوصل. ومن أخذ بالقياس مع نصيبٍ من الأثَر رأى رسْمَها بالنون لأنَّها وإن كان الوقف عليها بالألف فهي في صيُّور أمرها نونٌ لا ألفٌ، يدلُّ على ذلك أنَّها مخففة من النون الثقيلة، والثقيلةُ نون محضة لا تُبدل ألفًا، وإنما وقَفوا عليها بالألف ابتغاءَ الخِفَّة، فشابهتِ التنوينَ، وما هي بتنوينٍ. ولو راعينا حالَ الوقف لوجب أن نحذفها مع واو الجماعة وياء المخاطبة نحو (اضربُنْ واضربِنْ) فنكتبَها (اضربُوا واضربِي) لأنَّ الوقف عليها إنما يكون بحذفها، وهم مجمعون على كَتْبِها حينئذ بالنون مخالفين بذلك مراعاة حال الوقف. هذا مع أنَّ رسْمَها ألفًا قد يَلبِسها أحيانًا بألف الاثنين نحو (اذهبا). فإن انفصلوا عن هذا باشتراط أمن اللبس لرَسْمها ألفًا كما فعل ابن مالك «تسهيل الفوائد ٣٣٣» أدَّى هذا إلى أن تكون لها صورتان، وفي هذا إعنات ومشقَّة وتكليف للكاتب بمراعاة المعنى والسياق. فإن ألحقناها علامة التنوين فرسمناها (اذهبًا) لم يكن ذلك مرضيًّا لأنَّ هذه العلامة خاصة بالتنوين، ونونُ التوكيد ليست تنوينًا كما بيَّنَّا. وبعدُ فإن من العرب من يقف عليها بالنون، حكى ذلك أبو بكر الصوليُّ «أدب الكُتَّاب ٣٤٤»، فسائغٌ أن تراعى لغتهم. هذا مع إلحاقها في الصورة بالنون الثقيلة، وهي تُرسم نونًا بلا خلاف.

(١) ومن المعاصرين من يُجري الاسم إذا سُبِق بواو أو فاء مُجرى الفعل فيكتبه (وأْتلاف) (فأْتمان). وقد مرَّ ذكرُ هذا، انظر (صـ٢٩) و(صـ٣٩).

الثالثُ: المبدوءُ بهمزةِ وصلٍ تليها واوٌ وقبلَها واوٌ أو فاءٌ نحوَ (فاوْجَلْ) و(خَفْ واوْجَلْ)، فإنَّها تُكتَبُ بالواوِ باعتبارِ الوصلِ. ولو اعتُبِرَتْ فيها حالُ الابتداءِ والوقفِ لكُتِبَتْ بالياءِ (فَايْجَلْ) و(خَفْ وايْجَلْ) لأنَّك لو ابتدأتَ بها لنطقتَها بالياءِ فقلتَ: (اِيْجلْ). فإن لم تُسبَقْ بواوٍ ولا فاءٍ اعتُبِرَتْ فيها حالُ الابتداءِ والوقفِ، فتَكتبُ (اِيْجَلْ) بالياءِ وتنطقُها بالياءِ لأنَّها مبتدَأٌ بها، وتَكتبُ (قلتُ: ايْجَلْ) بالياءِ وتنطقُها بالواوِ في حالِ الوصلِ وبالياءِ في حالِ الابتداءِ.

وشذَّ عن ذلك أيضًا موضعانِ اثنانِ جمعوا فيهما بينَ مراعاةِ حالِ الابتداءِ والوقفِ وحالِ الوصلِ، وهما:

الأوَّلُ: المبدوءُ بهمزةِ وصلٍ نحوَ (اسمٍ)، فإنَّهم لو راعَوا فيه الابتداءَ مطلقًا لرسموه (إسمٌ) بالقطعِ، إذ لا فرقَ في النطقِ بينَه وبينَ المبدوءِ بهمزةِ قطعٍ كـ(إبلٍ). ولو راعَوا فيه الوصلَ لحذفوا الهمزةَ البتةَ لسقوطِها في الوصلِ فرسَمُوه (سْمٌ)، ولكنَّهم جمعوا بينَ اعتبارِ الحالينِ فأثبتوا ألفَها ولم يثبتوا معَها صورةَ الهمزةِ (ء)، وذلك حتى لا تلتبسَ بهمزةِ القطعِ.

الثاني: المختومُ بتاءِ التأنيثِ المربوطةِ نحوَ (شجرةٍ)، فإنَّهم لو راعَوا فيه الوقفَ مطلقًا لرسموه (شجرهٌ) بالهاءِ المحضةِ، ولو راعَوا فيه الوصلَ لرسموه (شجرتٌ) بالتاءِ، فجمعوا بينَ مراعاةِ الأمرينِ فكتبوا هاءً وجعلوا فوقَها نقطتينِ، وذلك حتى لا تلتبسَ بالهاءِ والتاءِ.

والفَصلُ بينَ الهاءِ المحضةِ والتاءِ المبسوطةِ والتاءِ المربوطةِ قائمٌ على اعتبارِ حالَيِ الوقفِ والوصلِ، فما يُوقفُ عليه بالتاءِ فإنَّه يُرسَمُ بالتاءِ المبسوطةِ نحوَ (تمَراتٍ) و(أبياتٍ) و(رُفاتٍ) و(فُتاتٍ) و(ثِقاتٍ) و(هيهاتَ) و(ثُمَّتَ) العاطفةِ

و(رُبَّتَ). ومِنْه (ذاتٌ)[1] و(يا أبتِ) و(يا أُمَّتِ)[2]. وما يوقفُ عليه بالهاءِ فإمَّا

---

(١) للمعاصرين في هذه الكلمة مذهبان:

أ- رسْمُها بالتاء المبسوطة (ذات). وهو مذهب **جمهور المعاصرين وأكثر المتقدمين**. وممَّن حكاه ابنُ دَرَسْتَوَيهِ (ت٣٤٧هـ) «الكِتاب ٨٨» وابنُ جنِّي (ت٣٩٢هـ) «بقيَّة الخاطريات ٥٣».

ب- رسْمُها بالتاء المربوطة (ذاة). وهو مذهب **نفر من المعاصرين وقليل من المتقدمين**. وهو الراجح.

وسببُ اختلافهم في رسمها اختلافُهم في الوقف عليها، أبالتاء هو أم بالهاء، فمَن رأى أن تُرسم بالتاء المبسوطة فحجَّتُه أنَّهم يقفون عليها بالتاء وإن كانت مفردةً، فقد حكى الخليل (ت١٧٥هـ) أنَّ مِنهم مَن يُفردها ولا يُضيفها فيقف عليها حينئذ بالتاء فيقول: (ذات)، قال: (فإذا وَقَفْتَ على «ذاتٍ» فمنهم مَن يَرُدُّ التاء إلى هاء التأنيث، وهو القياس. ومنهم مَن يدَع التاء على حالها ظاهرةً في الوقف لكثرة ما جَرَتْ على اللسان) وقال: (والأنثى في الأصل «ذاة»، ولكنَّها كثُرت على ألسنتهم فصار أكثرهم يقول: «ذات») «العين ٨/ ٢٠٧، ٢٠٨». ومَن رأى أن تُرسَم بالتاء المربوطة فحُجَّتُه أنَّ أصلَها (ذَوَاة) مثل (نَوَاة)، فحُذِفَتْ عينُها اعتباطًا فصارت (ذاة) بتاء مربوطة على زِنة (فَلَة)، فكما تُرسَم (نواة) بالتاء المربوطة كذلك ينبغي أن تُرسَم (ذاة). وهذا قياسها والأكثر في استعمالها في قديم كلام العرب، حكى ذلك الكسائيُّ (ت١٨٩هـ) عن أبي فَقْعَس الأسَدي «إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٢٨٩»، ونصَّ عليه قطرب (ت بعد ٢١٠هـ) «معاني القرآن ١/ ٨٥» (له) والأخفش (ت٢١٥هـ) «معاني القرآن ١/ ٥٨» (له). وأمَّا ما حكاه الخليل من أنَّ أكثرهم يقول: (ذات) فلعلَّه حادثٌ بعدُ، وهو ظاهر قوله: (فَصارَ)، فأمَّا المعروف قبل ذلك فالوقف عليها بالهاء. ولا متعلَّقَ في رسمها في المصحف بالتاء المبسوطة، فقد رُسِمَ كذلك كثيرٌ من الألفاظ التي أصلها التاء المربوطة، انظر «المقنع ٢/ ٢٣٠». وتحقيق هذه المسألة أمرٌ لغويٌّ يتفرَّع عنه طريقةُ رسمها في الإملاء.

(٢) للمعاصرين في هذه المسألة مذهبان:

أ- رسمُهما بالتاء المبسوطة (يا أبتِ) و(يا أُمَّتِ). وهو مذهب **جمهور المعاصرين**. =

= وعليه رأي **مجمع اللغة العربية بدمشق** «قواعد الإملاء ١٨، ط الثالثة». وذكَرَ حسين والي (ت١٣٥٤هـ) **أنَّه المشتهَر** «الإملاء ٩٥». وهو **قياس مذهب الكوفيين** «أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٤٣» ومذهبُ **أبي عمرو بن العلاء** (ت١٥٤هـ) في قراءته «السبعة ٣٤٤» **وابنِ كيسان** (ت٢٩٩هـ) «إعراب القرآن ٣/ ١٨». وعليه **رَسْم المصحف**. وهو الراجح.

ب- رسمُهما بالتاء المربوطة (يا أبةِ) و(يا أُمَّةِ). وهو **قياس مذهب البصريين** «أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٤٣».

وجوَّز المذهبين ابنُ مالك (ت٦٧٢هـ) «تسهيل الفوائد ١٨٢».

وسببُ اختلافهم في ذلك اختلافُهم في الوقف عليها أبالتاء هو أم بالهاء، فمَن رأى أنَّه بالتاء رسَمَها بالتاء المبسوطة، ومَن رأى أنَّه بالهاء رسَمَها بالتاء المربوطة كما يوجبه قانون الإملاء في مراعاة الوقف والابتداء. وحجةُ من رأى أنَّه بالتاء وقْفُ أكثر القراء عليها بالتاء مع رسْمِها كذلك في المصحف. وإنما يوقف عليها بالتاء لأنَّها تاء تأنيث، أصلُها (يا أبة)، ثم اتَّصلَتْ بها ياءُ المتكلم فكُسِرَتْ للمناسبة واستحقَّت أن تُرسَم تاءً مبسوطة (يا أبتِي) لتوسُّطها كما تُرسَم (يا عمَّتِي) مثلًا كذلك، ثمَّ حُذِفَتِ الياء لكثرة الاستعمال مع كون التاء كالعوض منها فلم ينقُلْها ذلك عن حكم التوسُّط إلى حكم التطرُّف لأنَّها وإن حُذِفَت فهي كالثابتة لدلالة الكسرة عليها لأنَّ التاء لم تكن لتُكسَرَ لولا إرادةُ مناسبة الياء، فبقاءُ الكسرة بعد حذف الياء دليلٌ على تقديرها. ومن أجلِ ذلك وقفَ عليها أكثر القراء بالتاء «جامع البيان ٢/ ٨٠١» و«الكامل في القراءات ٢/ ١١٥٢». ومنهم من يضمُّ إلى هذه الحجة أنَّ هذه التاء لمَّا كانت عوضًا من ياء المتكلم شبَّهوها بتاء الإلحاق في (بنت) و(أخت). وحجَّةُ مَن رأى أنَّ الوقف عليها بالهاء أنَّ الكسرةَ وإن دَلَّت على ياء المتكلم فليست تأخذ حكمها، يدُلُّ على ذلك منعُهم الجمعَ بين التاء وياء المتكلم، إذ لا يقال: (يا أبتي)، بل (يا أبتِ) معَ أنَّ في (يا أبتِ) الكسرةَ الدالَّة على الياء، فدلَّ ذلك على أنَّها ليست في حُكمها. وإذا كان الأمر كذلك فالوجهُ أن يوقف عليها بالهاء لأنَّها تاء تأنيث متطرفة، وسكونُها مؤذنٌ بإرادة الوقف. وبذلك قرأ بعض القُرَّاء. ويَجري هذا الكلام على (يا أمَّتِ) أيضًا. وكلا القولين حسنٌ سائغٌ، غيرَ أنَّ الوقف عليهما بالتاء ورسمَهما تبَعًا لذلك بالتاء أرجحُ روايةً ودرايةً. وهذه المسألة في أصلها مسألة لغوية كالتي سبقَتْ.

أن يوصَلَ بالهاءِ أيضًا وإمَّا أن يوصَلَ بالتاءِ، فإنْ كانَ يوصَلُ بالهاءِ رُسِمَ بالهاءِ غيرِ المنقوطةِ نحوَ (وجهٍ) و(فقيهٍ) و(مياهٍ). وإنْ كانَ يوصَلُ بالتاءِ رُسِمَ بالتاءِ المربوطةِ نحوَ (شجَرةٍ) و(فَتاةٍ) و(قُضاةٍ). وممَّا ينبغي كَتْبُه بالهاءِ على الراجحِ (ثَمَّهْ) الظرفيَّةُ[1].

---

(١) اتَّفق المعاصرون على جواز رسمها بهاء السكت (ثَمَّهْ) ساكنةً، ثم اختلفوا بعد ذلك في إثبات رسمها بالتاء المربوطة مبنيةً على الفتح على مذهبين:

أ- إثباتُ رسْمها بالتاء المربوطة مبنيةً على الفتح (ثَمَّةَ). وهو مذهب **جمهور المعاصرين**، منهم **نصر الهوريني** (ت١٢٩١هـ) «المطالع النصرية ١٢٣» وحسين والي (ت١٣٥٤هـ) «مختصر الإملاء والتمرين ٣١» **والسيد أحمد الهاشمي** (ت١٣٦٢هـ) «المُفْرَد العلَم ١٠٥» **ومصطفى الغلاييني** (ت١٣٦٤هـ) «جامع الدروس العربية ٣/ ٤٤٩» **وعبَّاس حسن** (ت١٣٩٨هـ) «النحو الوافي ١/ ٣٢٩» وغيرُهم. وعليه رأي **مجمع اللغة العربية بدمشق** «قواعد الإملاء ٢٠، ط الثالثة» **و«المعجمُ الوسيطُ، ثم»** الصادرُ عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة. ولعلَّ من أقدم من ذكر أنَّها بالتاء **شهاب الدين الخفاجي** (ت١٠٦٩هـ) إذ قال: (هكذا سمعناه من مشايخنا يقرءونه بالتاء، وهو من النوادر الَّتي غفل عنها الكثيرُ) «شفاء الغليل ٢/ ٣٥١». وهو حكايةٌ منه لكيفية نطق مشايخه لهذه الكلمة. ولا أعرف من نقلَ هذا المذهبَ روايةً عن العرب أو صرَّح بجوازه قياسًا من المتقدمين، بل **خطَّأه المطرِّزي** (ت٦١٠هـ) فقال: (والهاءُ زيدَتْ زيادة مطردة في الوقف نحو «كتابيَهْ» و«ثَمَّهْ»... وأما «ثَمَّتَ» بالتاء فمِن غلط العامَّة) «المُغْرِب في ترتيب المُعْرِب ٢٩٦»، ووافقَه **الكفَوي** (ت١٠٩٤هـ) فقال: (وقول العامَّة: (ثمت) بالتاء من قبيح اللحن) «الكُلِّيَّات ٢٧١» يريدان تخطئةَ لفظها بالتاء في الوصل سواء رُسِمَتْ (ثَمَّت) بالتاء المبسوطة على اعتبار الوقف عليها بالتاء أو (ثَمَّةَ) بالتاء المربوطة على اعتبار الوقف عليها بالهاء لأنَّ الوقف عليها قليل عارض. وإنَّما رسَماها بالتاء المبسوطة إمعانًا في بيان لفظها عندهم ولا سيَّما أنَّ نقط التاء المربوطة قد يَجري عندهم مَجرى الشَّكل، فلا يُركن إليه في نفي اللبس. هذا مرادُهما خلافًا لما فهِمَه الزعبلاوي (ت١٤٢٣هـ) في «معجم أخطاء الكُتَّاب ٨١». =

= وتابعَهما على ذلك أيضًا **صفيُّ الدين الرُّدَولوي** (ت٨١٩هـ) «غاية التحقيق ٥٠» -وقد أحسن في إيضاح طرَفٍ من المسألة- **وإسماعيلُ حَقِّي** (ت١١٣٧هـ) أيضًا، فذكَرَ أنَّها تُختم بهاء السكت، (وتحريكُها لحنٌ) ونقلَ عن ابن كمال باشا (ت٩٤٠هـ) أنَّها قد تُكتب بالتاء، وتأوَّلَ ذلك على أنَّ مراده بالتاء هاءُ السكت «الفروق ٥٤». والذي في كتاب ابن كمال باشا (بالهاء) «الفلاح شرح المَراح ٣٣». وهو الصواب.

ب- عدمُ إثبات رسْمها بالتاء المربوطة (ثَمَّةَ) والاقتصارُ على رسْمِها (ثَمَّ) أو مختومةً بهاء السَّكت ساكنةً (ثَمَّهْ). وهو مذهب **قليل من المعاصرين** ومذهب **عامَّة المتقدمين**. وهو الراجح.

وسببُ اختلافهم فيها تعارضُ ظواهر النصوص في ضبطها مع ورود نصوص محتمِلة في إثبات التاء، فأمَّا أصحاب المذهب الأوَّل فيحتجون بقول ابن سِيدةَ (ت٤٥٨هـ) في «المحكم، الثاء والميم والميم»: (و«ثَمَّةَ» أيضًا بمعنى «ثَمَّ») وبقول قِوام السنَّة الأصبهاني (ت٥٣٥هـ) عند شرح حديثٍ (فهو ثَمَّ. وربما قال: فهو ثَمَّة): (يقال: رُبَّ ورُبَّت، وثَمَّ وثَمَّت، لغتان) «شرح صحيح البخاري ٤/ ٣٩٦» وتابعَه على ذلك بعضُ الشُّرَّاح. ويحتجون أيضًا بتوجيه أبي جعفر النحَّاس (ت٣٣٨هـ) لقراءة ابن أبي ليلى (ت١٤٨هـ) لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ﴾ [مريم: ٧٢] إذ قال: (وقرأ ابنُ أبي ليلى «ثَمَّه». [و]«ثَمَّ» ظرف إلَّا أنَّه مبنيٌّ لأنَّه غير محصَّل، فبُنِيَ كما بني «ذا». والهاء يجوز أن تكون لبيان الحركة فتحذف لأنَّ الحركة في الوصل بيِّنة، ويجوز أن تكون لتأنيث البقعة فتثبُت في الوصل تاءً) «إعراب القرآن ٣/ ٢٦»، وبأنَّها ترِدُ في كثير من الكتب المطبوعة وبعض المخطوطات بالتاء. وأمَّا أصحابُ المذهب الثاني فحجَّتُهم أنَّ المتقدمين لم يَحْكوا مجيئها بالتاء مع كثرة استعمالهم لها وتقلُّبها في أبوابٍ شتَّى من علومٍ عِدَّةٍ، وإنَّما ذكروا أنَّها تُختَم بهاء السَّكت، ويجوز أن تُعَرَّى منها فيقال: (ثَمَّ). وممَّن نصَّ على ذلك سيبويه (ت١٨٠هـ) «الكتاب ٤/ ١٦١» وقطرب (ت بعد ٢١٠هـ) «معاني القرآن ١/ ٩٧». وليس ذلك خاصًّا بها، بل يشمَل كلَّ مبنيٍّ متحرِّك بحركةٍ لا تُشْبِه الإعرابَ، غيرَ أنَّهم يستحسنون الوقف على (ثَمَّ) بالهاء أكثرَ مما يستحسنونه في غيرها، ولهذا اختارها =

= سيبويهِ مِثالًا من أمثلة بابها «الكتاب ٤/ ١٦١» وصدَّرَ بها الزمخشري (ت٥٣٨هـ) أمثلةَ بابها «المفصَّل ٣٤٠». ولعلَّ ذلك من قِبَلِ أنَّ الوقف عليها يَذهب بالحرف الأخير منها -وهو الميم الثانية- وبحركتِه أيضًا، هذا مع خفاء صوت الميم الأولى الباقية لِمَا فيها من الغنَّة، فلمَّا كان أمرُها كذلك كانوا أحرصَ على إلحاقها هاءَ السكت إذا وقفُوا عليها. ومِثْلُ ذلك قولُهم في الوقف على (هَلُمَّ): (هَلُمَّهْ). وانظر «شرح كتاب سيبويه ١٦/ ١٠٥». ويدلُّك على صدق ذلك ما نجده من الشواهد التي لا تكاد تتَّفق لشيء من نظائرها كقول بعضهم: (فضَممتُه ضمَّهْ، وشمِمتُه شمَّهْ، فودِدتُّ أني كنت متُّ ثَمَّهْ) «أمثال العرب ٧٣» وقولِ علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

قد ضلَّ في مهامهٍ مُهِمَّهْ
يلتمسُ الجنَّةَ فيها ثَمَّهْ

«الطبقات الكبير ٣/ ٤٧٢».

من أجل ذلك نراهم يستحبُّون رسمها بالهاء كما يقفون عليها في الأكثر بالهاء لأنَّ الرسم مبنيٌّ على حال الوقف. وزيَّنَ لهم ذلك أيضًا خشيةُ التباسها بـ(ثُمَّ) العاطفة في الكتابة لِقِلَّة إثباتهم للشكل وتعويلِهم عليه، ذكر هذا فخرُ الدين الرازي (ت٦٠٦هـ) «التفسير الكبير ٢٥/ ٧٢» وصدْرُ الأفاضل الخوارزمي (ت٦١٧هـ) «شرح المفصَّل ١/ ٤١٨» وغيرُهما، فليست الهاء إذن مزيدةً لا لغةً ولا إملاءً، وإنما هي لزومٌ لأحد وجهين جائزين في اللغة حذرَ اللبس. وقد وقعَ في فَهْمِ هذا الأمر والإبانةِ عنه اضطرابٌ وإبهامٌ عند المعاصرين، إذ مِنهم مَن يذكرها في الزيادة الإملائية، فيقضي ذلك أن تُكتب ولا تُنطق كواو (عمرو)، ومنهم مَن يجعلها من الزيادة اللغوية فيوجب ذلك أن تُكتب وتُنطق، ومنهم مَن يرى أنَّها زيدت لئلا تلتبس بـ(ثُمَّ) العاطفة، ومنهم مَن يرى أنَّها زيدت لئلا تلتبس بـ(ثُمَّت) العاطفة المزيدة بالتاء، ومنهم مَن يسمي هذه الزيادة هاءً، وقد لا يبيِّن أهي هاء التأنيث المنقوطة أم هاء السكت الساكنة غير المنقوطة. ومنهم مَن يعدُّها تاءً، وقد لا يبيِّن أهي التاء المبسوطة أم المربوطة أم هاء السكت. ونعَمْ، قد يسمِّي بعضُهم هاء السكت تاءً لأنَّها تُرسَم على صورة تاء التأنيث التي تُسمَّى هاءً، والاختلاف بينهما في النقط لا يؤثِّر =

= عندهم لأنَّهم لا يَلتزمونه، وربَّما رأوه كالشَّكل. وممن ذكرَ أنَّ هاء السكت قد تُسمَّى تاءَ إسماعيلُ حَقِّي «الفروق ٥٤»، وسمَّاها تاءَ عبدُ الله السمين (ت بعد ١٣٠٩هـ) «حاشية لقط الدُّرر ٢٧». فأمَّا ما وقع في المطبوع من «المحكم» فلم تُجمِع عليه النُّسَخ، إذ جاء في بعضها (ثمت) وفي بعضٍ (ثمه). و(ثمه) نفسُها تحتمل أن تكون منقوطة وأن تكون غير منقوطة، ولا ثِقةَ بضبط النُّسَّاخ. والذي يشَهد على خطأ هذا الضبط قولُ ابن سِيدةَ نفسِه في «المخصص ٤/ ٢٥١»: (فإذا أشرتَ إلى مكان متنحٍّ متباعد قلتَ: «ثَمَّ» إذا وصلتَ الكلام، فإذا وقفتَ عليه وقفتَ بالهاء فقلتَ: «ثَمَّهْ». وإنما ألحقتَ الهاءَ إذا وقفتَ لأنَّ كل متحرك ليست حركته إعرابًا جاز أن تُلحِق آخرَه هاءً في الوقف)، فنصَّ في هذا الموضع على أنَّ الذي يَدخل على (ثَمَّ) هو هاء السكت، ولم يَذكر أنَّها تلحقها التاء. وإنَّما ذكرَ في «المحكم» (ثَمَّه) مع أنَّها داخلةٌ في القياس لكثرة استعمالها بالهاء. وكذلك صنعَ السيوطي (ت٩١١هـ) في «همع الهوامع ١/ ٢٦٨» إذ قال في باب (اسم الإشارة): (ويشار للمكان بـ«هُنا» لازمَ الظرفية... وكـ«هنالك» «ثَمَّ»... ويقال: «هُنَهْ» و«ثَمَّهْ» وقفًا). وهذا يبيِّنُ مزيَّتَها على سائر نظائرها بكثرة لحاق هاء السكت لها. وأمَّا ما ذكرَه قِوام السنَّة الأصبهاني فوهمٌ دخلَ عليه من جهةِ أنَّ اللغويين كثيرًا ما يقرنون (رُبَّ) بـ(ثُمَّ) العاطفة لا الظرفية في تجويز لَحاق التاء لهما، انظر مثلًا «المذكر والمؤنث ١/ ١٧٨، ١٨٢، ١٨٦» و«الشِّعر ١/ ٧١» و«سر صناعة الإعراب ١/ ٢٩٩» وغيرَها. وأمَّا توجيهُ النحَّاس فليس ذلك عن رواية، وإنما وقَعَتْ إليه هذه القراءة (ثَمَّه) مكتوبةً -وكانوا لا يكادون يَنقطون التاء المربوطة- فابتغى تخريجَها، فكان محتمَلًا عندَه أن تكون بالهاء وأن تكون بالتاء المربوطة، فذكرَ هذين الاحتمالين، ولم يجزِمْ بأحدهما ولا ذكَرَ أنَّ وجهَ التاء المربوطة محكيٌّ في اللغة، وإنَّما أراد أن يقول: (إن كان ابن أبي ليلى قرأ بالتاء فهي تاء التأنيث). ولو كان سمِعها لعرفَ كيف نُطقُها في الوصل. والحقُّ أنَّه لم تصِحَّ عن ابن أبي ليلى قراءتُها بالتاء، بل هي هاءُ السكت كما ذكرَ جماعةٌ من العلماء كابن عطيَّة (ت٥٤٢هـ) في «المحرَّر الوجيز ٤/ ٢٨» والعُكْبَري (ت٦١٦هـ) في «إعراب القراءات الشواذ ٢/ ٥٦» =

وإذا كانَ في كلمةٍ لغتانِ في الوقفِ جازَتْ مراعاتُهما جميعًا في الرسمِ نحوَ (ماضٍ) و(ماضي)، و(القاضي) و(القاضِ) لأنَّه يجوزُ أن يوقفَ عليها بالياءِ وبحذفِها، والحذفُ أجودُ في المنوَّنِ نحوِ (قاضٍ)، والياءُ أجودُ في المعرَّفِ بـ(أل) نحوِ (القاضي).

❁❁❁

= وأبي حيَّان (ت٧٤٥هـ) في «البحر المحيط ٧/ ٢٨٩». على أنَّه جاء في «المغني في القراءات ١١٠٣» للنّوزاوازي (ت ق٦هـ) أنَّ ابن أبي ليلى قرأ: {ثَمَّ تَنَجَّى}، وقال: (وعنه كذلك إلَّا أنَّه «ثَمَّةَ» بزيادة التاء مع فتح الثاء)، فجعَلَ أحدَ الوجهين اللذينِ احتملَهما النحَّاس إحدى روايتينِ عن ابن أبي ليلى. ومِثْلُ هذا لا يُعاج به ولا يُعوَّل عليه. وقد يجوز أن يكون مرادُه بالتاء الهاء كما بيَّنَّا آنفًا.

وأمَّا الاحتجاج بورود هذه الكلمة في بعض المطبوعات والمخطوطات بالتاء المربوطة (ثَمَّة) فتصحيف. وغالبًا ما تجدها في النسخ الجِياد بالهاء (ثَمَّه). على أنَّ لـ(ثَمَّة) بالتاء وُجيهًا من النظر، وهو أنَّ العرب قد تحوِّل هاء السكت تاءً إذا كثرَ استعمالها في الوقف ثمَّ رامتِ الوصلَ. ومنه مقالةُ الفرَّاء (ت٢٠٧هـ) في (يا أبتِ) إذ يرى أنَّها هاء سكت، أصلُها (أبهْ)، فلما كثُرَ استعمالها وأرادوا إلحاقَها الياءَ كرِهوا حذفَها لطول إلْفِهم لها فقلبوها تاءً فقالوا: (يا أبتِي) ثمَّ حذفوا الياءَ بعدُ واجتزءُوا بالكسرة قبلها «الغريبين ١/ ٤٠». وانظر «معاني القرآن ٢/ ٤٣٨» (للأخفش). ونظيرُه ما زعمَه بعضهم مِن أنَّ أصل تاء (لات) هاءُ السكت وجُعِلَتْ في الوصل تاءً، انظر مثلًا «تفسير الطبري ٢٠/ ١٦». فهذا تخريجٌ مستطرَف لولا أنَّه لم يطَّرد فيقاسَ عليه. وذلك يوجب أن تُضبَط بالهاء حيثما وردَتْ. على أنَّا لا نحتاج اليومَ إلى إثبات هاء السكت فيها لإغناء الضبط ودلائل السياق عن ذلك. وقد أطلتُ في تحقيق هذه المسألة لذيوعها وعموم البلوى بها. وهي في الحقِّ مسألة لغوية يقوم عليها أمرُ رسمها في الإملاء.

القسمُ الثاني: علاماتُ الترقيمِ

مقدِّمةٌ

يَلحقُ بالإملاءِ ما يُسمَّى علاماتِ الترقيمِ. وهي رموزٌ توضَعُ بينَ بعضِ أجزاءِ الكلامِ نائبةً عمَّا لا صُورةَ له في الرسمِ من الدَّلالاتِ المحتفَّةِ بالكلامِ كالوقفِ والوصلِ، والتنغيمِ. وقد تدُلُّ على معانٍ لا تحتفُّ بالكلامِ[1].

وأوَّلُ من فصَّلَها واستقصى مواضعَها على الاصطلاحِ المعروفِ اليومَ وسمَّاها بهذا الاسمِ أحمدُ زكيٌّ باشا عامَ (١٣٣٠هـ). وقد اقتبسَها من الكتابةِ الفرنسيةِ، على أنَّ بعضَها كانَ استفادَه الفرنسيون من تقاليدِ النُّسَّاخِ في المخطوطاتِ العربيَّةِ. واستأنسَ في ضبطِ مواضعِها بعِلْمِ الوقفِ والابتداءِ في القرآنِ الكريمِ، ولكنَّه

---

(١) علاماتُ الترقيم ليست داخلة في حدِّ الإملاء، إذِ الإملاء مقصور على تصوير اللفظ المنطوق، وهي لا تُصوِّر منطوقًا، وإنما تُصوِّر الرموز الدلالية التي تحتفُّ بالمنطوق ولا يفي الإملاء ببيانها كالوصل والوقف، والتنغيم، فكأنَّ غايتها سدُّ الهُوَّة بين المنطوق والمكتوب. فمِن هذا الوجهِ أُلحِقَتْ بالإملاء. ومنها علامات تَفضُل عن ذلك فتصوِّر معانيَ لا يُبين عنها المنطوق. ولهذا جعلناها ثلاثةَ أقسام.

وفي تعيينها وضبط مواضع وقوعها اختلافٌ ظاهر واضطراب شديد وتفاوت بين التنظير والتطبيق أكثرُه ناشئ عن خلل في تأصيلها وردِّها إلى أصول جامعةٍ معروفةِ عِلَلُها. وقد توخَّيتُ جُهدي أن أضبط ما ينضبط منها معوِّلًا في استنباط مذاهبها على ما عليه مُعظمُ المعاصرين تنظيرًا وتطبيقًا، ومقتصِرًا على مُهمِّها. ولم أَعرِض لنقدها أو الترجيح بينها إلَّا بالقدر اليسير الذي لا تَخرج حججُه عن الأصول المعمول بها.

لم يكنْ أوَّلَ مَنِ استعملَها إذْ سُبِقَ إلى ذلك. وقد ذكرَ منها عشْرَ علاماتٍ، ثمَّ لم يزلِ الناسُ يزيدون فيها حتى نيَّفَتْ على عشرين علامةً.



حَصْرُ علاماتِ الترقيمِ

اعلمْ أنَّ هذه العلاماتِ ينبغي أن تلاصقَ ما هي له من غيرِ مسافةٍ بينَهما إلَّا قدرَ ما يكونُ بينَ الحرفينِ المنفصلينِ في الكلمةِ الواحدةِ.

وهذا تفصيلُ جَمْهرتِها:

الضربُ الأوَّلُ: العلاماتُ النائبةُ عن الوقفِ والوصلِ[١]:

* علامةُ الفاصلةِ. وتُسمَّى الفَصْلةَ والشَّولةَ والفارِزةَ. وصورتُها ،

وأصلُ معناها الدلالةُ على أنَّ ما بعدَها متَّصِلُ المعنى بما قبلَها في غيرِ سببيَّةٍ[٢]. ولهذا تقعُ:

١- بينَ المتعاطفاتِ سواءٌ أكانت مُفرداتٍ أم جُمَلًا، وسواءٌ أكانتِ الجُمَلُ لها محلٌّ من الإعرابِ أم لم يكنْ لها محلٌّ من الإعرابِ.

فمثالُ المفردَاتِ قولُه: (التجنِّي رسولُ القطيعةِ، وداعي القِلَى، وسببُ السلوِّ، وأوَّلُ التجافي)[٣].

---

(١) وهي العلامات التي تنوب عن الوقف والوصل في نطق المتكلِّم وإن لم يلتزمه أحيانًا. وذلك مفرَّع عن نوع العلاقات القائمة بين الجُمَل والمفردات من جهة اللفظ والمعنى، وهو أمرٌ مرجِعُه إلى النحو. وهذا القسمُ أحقُّ الأقسام بالعلامات لأنَّه منوطٌ بالمعنى ومخشيٌّ عليه اللبسُ.

(٢) ومِن المعاصرين مَن يضعها حيث يقف من غير أن يرجع في ذلك إلى أصلٍ مِن معنًى أو إعرابٍ إلَّا الإلفَ والعادةَ أو انقطاعَ النفَس.

(٣) وبعضهم لا يضعها بين المفردات إلَّا أن تكون أصنافًا متمايزة يُراد تَعدادُها نحو =

ومثالُ الجُمَلِ التي لها محلٌّ من الإعرابِ قولُه: (حُبُّكَ الشيءَ يُعْمي، ويُصِمُّ).

ومثالُ الجُمَلِ التي لا محلَّ لها من الإعرابِ قولُه: (الورِعُ لا يَخدَعُ، والأريبُ لا يُخدَعُ)(١).

٢- بعدَ المنادَى كالحديثِ النبويِّ (يا غلامُ، إنِّي أعلِّمُك كلماتٍ)(٢).

* **علامةُ الفاصلةِ المنقوطةِ. وتُسمَّى الفَصْلةَ المنقوطةَ. وصورتُها ؛**

وأصلُ معناها الدلالةُ على أنَّ ما بعدَها مرتبطٌ بما قبلَها ارتباطًا سببيًّا. ولهذا تقعُ بينَ الجُملتين اللَّتَينِ أُخراهما عِلَّةٌ لأُولاهما أو مسبَّبةٌ عنها سواءٌ أدخلَ عليها

= (الكلمة ثلاثة أنواع: اسم، وفعل، وحرف). وقد يُلحِق بها ما يُعنَى ببيان تمايُز أنواعه وإن لم يُسبَق بعدد نحو قوله: (احذرْ خصومةَ الأهلِ، والوَلَدِ، والضعيفِ) دونَ ما ترادفَتْ أنواعه أو تقاربَتْ أو لم يُعنَ ببيان تمايُزها نحو (أدامَ الله علينا الأمن والأمان) و(اللهم إنِّي أسألك العفو والعافية والمعافاة الدائمة). ومنهم مَن يضعها أيضًا بين المفردات الطويلة نحو (لا شيءَ أضيعُ من مودَّةٍ عند مَن لا وفاء له، وبلاءٍ عند مَن لا شكر له، وأدبٍ عند مَن لا ينتفع به، وشعرٍ عند مَن لا حصافة معه) دونَ المفردات القصيرة ولا سيَّما إذا لم تتمايز أنواعها. والقياس يقتضي ألَّا توضع بين المفردات لأنَّه لا يُتوهَّم انقطاعها عما قبلها إذِ العامل فيها هو العامل فيما قبلها، فهي بيِّنةُ الارتباط به. وكذلك الجمل المعطوفة التي لها محلٌّ من الإعراب لأنَّها في موضع المفرد ولا تستقِلُّ بعامل.

(١) ومنهم مَن يجعل علامة الجُمَل المعطوفة التي لا محلَّ لها من الإعراب نقطةً ولا سيَّما إذا خلت من مرجعٍ يُحيل إلى ما قبلها كالضمير واسم الإشارة، أو علاقةٍ بينهما كالترادف والتضاد.

(٢) ومنهم مَن يضعها أيضًا بين البدَل والمبدَل منه ولا سيَّما إذا كان علَمًا يُخشى التباسه بما يجاوره نحو (موقعُ السَّكنِ السعوديةُ، الرِّياضُ). وهو مخالف للقياس. ومنهم مَن يستحبُّ أن يستعمِل مكانَ الفاصلة نقطتين متتاليتين نحو (جاء محمد.. فسلمت عليه). ولا وجه له.

حرفُ عطفٍ أم لم يدخلْ عليها، فمِثالُ الجملةِ التي هي عِلَّةٌ لما قبلَها قولُه: (عوِّدْ نفسَك الصبرَ على جليسِ السَّوءِ؛ فإنَّ ذلك ممَّا لا يكادُ يُخْطِئُك) وقولُ أعرابيٍّ: (إنِّي لأُسَرُّ بالموتِ؛ لا دينَ ولا بناتِ)، ومثالُ الجملةِ المسبَّبةِ عمَّا قبلَها قولُه: (إنَّ هذه القلوبَ أوعيةٌ؛ فاشغَلوها بالقرآنِ)[1].

*** علامةُ النُّقْطةِ. وتُسمَّى الوَقْفةَ. وصورتُها .**

وأصلُ معناها الدلالةُ على أنَّه ليس بعدَها كلامٌ متَّصلُ المعنى بما قبلَها. ولهذا تقعُ بعدَ الجُمَلِ التي لا يتعلَّقُ بها شيءٌ بعدَها لا لفظًا ولا معنًى نحوَ قولِه: (مبادرةُ الفَهمِ تورثُ النسيانَ. سوءُ الاستماعِ يُعْقِبُ العِيَّ) إلَّا أن يكونَ ما بعدَها مصدَّرًا بحرفِ عطفٍ نحوَ قولِه: (الصدقُ أمانةٌ، والكذبُ خيانةٌ)، فإنَّ علامتَه الفاصلةُ كما مرَّ[2].

---

(١) ويجعلون مِن ذلك ما صُدِّر بـ(لأنَّ) أو (لكي) نحو (لا أزال أقرأ وأتعلم؛ لأني أحبُّ العلمَ) و(لا أزال أقرأ وأتعلم؛ لكي أحوز العلمَ). ولا وجه له لأنَّ ما بعدهما في تأويل المفرد، وليس جُملةً! ومنهم مَن يجعل علامة الجملة المسبَّبة فاصلةً لا فاصلةً منقوطةً خلافًا للجملة المعلَّلة. والفرقُ بين التسبيب والتعليل أنَّ التسبيب هو أن تكون أُولى الجملتين سببًا لأُخراهما، والتعليل أن تكون أُخرى الجملتين عِلَّةً لأُولاهما. وينبغي في القياس أن يُسوَّى بينهما فتُجعَلَ علامتُهما واحدةً. ومن المعاصرين مَن لا يُثبت في العلامات الفاصلةَ المنقوطةَ.

(٢) ومنهم مَن لا يرى هذا الاستثناء مطلقًا، فهو يضع النقطةَ بعد الجُمَل التي لا يتعلق بها شيء بعدها لا لفظًا ولا معنًى وإن كان مصدَّرًا بحرف عطف. ومنهم مَن لا يرى هذا الاستثناء إلَّا حيث يؤْنِس علاقةً بين الجملتين من ضمير أو ترادف أو تضاد، فإنَّه يختار الفاصلة. وعليه المثالُ المذكورُ. وقد مضى بيان ذلك آنفًا. وتوضع النقطة أيضًا بعد رموز الألقاب نحو (د. فلان) و(م. فلان). ووجهُ وضعها في هذا الموضع أنَّ ما قبلها اختزال، فكأنَّها تُؤْذن بانقطاع الاختزال والرجوع إلى تصوير الحروف تصويرًا مطابِقًا.

الضربُ الثاني: العلاماتُ النائبةُ عن التنغيمِ:

*** علامةُ التأثُّرِ. وتُسمَّى علامةَ التعجُّبِ وعلامةَ الانفعالِ. وصورتُها !**

وأصلُ معناها التأثُّرُ والانفعالُ. ولهذا تقعُ:

١- بعدَ التعجُّبِ نحوَ (ما أحسنَ قولَك!) و(للهِ درُّك!).

٢- بعدَ التعجيبِ نحوَ (هكذا قالَ!) إذا أردتَّ أن تُعجِّبَ مِن سوءِ قولِه.

٣- بعدَ ما دلَّ على تنبيهٍ سواءٌ أصَاحَبَه الإنذارُ أم لا نحوَ (انتبِهْ!) و(ويلٌ له!).

٤- بعدَ ما دلَّ على استغاثةٍ نحوَ (أنقذوني!).

٥- بعدَ ما دلَّ على توجُّعٍ نحوَ (يا أسفَا).

٦- بعدَ ما دلَّ على فرحٍ نحوَ (يا لَفرحتي!) و(مبارَكٌ لكَ!).

وما أشبهَ ذلك.

وإن أريدَتِ المبالغةُ في الدلالةِ على التأثُّرِ كُرِّرَتِ العلامةُ نحوَ قولِك: (يا لَلعجبِ العُجابِ!!). ويقبُحُ أن تَزيدَ على اثنتينِ.

*** علامةُ الاستفهامِ. وصورتُها ؟**

وأصلُ معناها الشكُّ. وتقعُ:

١- بعدَ الاستفهامِ نحوَ (مَن جاءَ؟) و(جئتَ؟). فإن كانَ الاستفهامُ لا يُرادُ به الجوابُ، وإنَّما يُرادُ به معنًى من معاني التأثُّرِ والانفعالِ أُتبِعَ بعلامةِ الاستفهامِ فعلامةِ التأثُّرِ كالحديثِ النبويِّ (فمَن يعدِلُ إذا لم يَعدلِ اللهُ ورسولُه؟!) والحديثِ الآخَرِ (أتشفعُ في حدٍّ من حدودِ اللهِ؟!).

٢- بعدَ الكلامِ غيرِ المتيقَّنِ من صحَّتِه نحوَ قولِك: (ذكَرَ هذا القولَ الخليلُ؟

في «العينِ»)[١].

الضربُ الثالثُ: العلاماتُ المبيِّنةُ التي ليست نائبةً عن شيءٍ[٢]:

*** علامةُ النقطتينِ الرأسيتَّينِ. وصورتُها :**

وأصلُ معناها تفصيلُ المجمَلِ وبيانُ المبهَمِ. ولهذا تقعُ:

١- بعدَ ما دلَّ على تقسيمٍ مِن عددٍ أو غيرِ عددٍ يتلوه تفصيلُه، فمثالُ العددِ (الكلمةُ ثلاثةُ أنواعٍ: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ)، ومثالُ غيرِ العددِ (للإسلامِ أركانٌ، وهي: شهادةُ أن لا إلهَ إلَّا اللهُ وأنَّ محمدًا رسولُ اللهِ، وإقامُ الصلاةِ، وإيتاءُ الزكاةِ، وصومُ رمضانَ، وحجُّ البيتِ). ومنه أيضًا قولُك: (الأوَّلُ: كذا) و(الثاني: كذا) و(أولًا: كذا) و(ثانيًا: كذا)[٣].

٢- بعدَ الكلامِ الذي يُرادُ تفصيلُه في سطرٍ جديدٍ نحوَ قولي: (ولهذا تقعُ:) في صدرِ هذه المسألةِ، وقولِك: (أجِبْ عمَّا يأتي:).

٣- بعدَ الألفاظِ المخبَرِ عنها بما يفسِّرُها أو يزيلُ إبهامَها نحوَ قولِك: (الرَّيبُ: الشَّكُّ) و(رأيتُ ليثًا، أي: أسدًا).

---

(١) قد لا تنوب في هذا الموضع عن لون من التنغيم، فتُعَدُّ من الضرب الثالث الآتي ذِكرُه.

(٢) تُعَدُّ علامات هذا القسم محسِّناتٍ خُصَّ بها المكتوب وخلا منها المنطوق. وقد يكون بعض مواضعها اختزالًا للفظٍ منطوقٍ كوضع علامة التنصيص للدلالة على انتهاء النصِّ المنقول بحروفه، فإنَّها قد تنوب مناب قول المتكلِّم الناقل: (انتهى كلامه)، فتكون من حذف الاختزال، انظر (صـ٩٨).

(٣) وبعضهم يجعل علامة هذه الأعداد شَرْطةً فيَكتب (أوَّلًا - كذا). وبعضهم يجعل علامتها نقطة. ومنهم مَن يستعمل علامة النقطتين الرأسيتين بعد ألفاظ التمثيل أيضًا كالكاف و(مثل) و(نحو).

٤- بعدَ لفظِ القولِ أو معناه إذا ولِيَه المَقُولُ نحوَ (سألتُه: متى اللقاءُ؟ فقالَ: غدًا)[١].

٥- بعدَ لفظِ الولادةِ إذا ولِيَتْه تسميةُ الولَدِ نحوَ قولِه: (ولَدَ هانئُ بنُ مسعودٍ: سعدًا، وقَبيصةَ، وقيسًا).

* علامةُ القوسينِ الهِلاليَّتينِ. وتُسمَّى علامةَ الهِلالينِ. وصورتُها ( )

وأصلُ معنى الهِلالين الدلالةُ على أنَّ ما بينَهما لا يشاكلُ ما يُجاوِرُه بارتفاعٍ أو نُقصانٍ أو مباينةٍ. ولهذا يوضعُ بينَهما:

- ما يُرادُ إعطاؤُه مزيدَ عنايةٍ لأهمِّيَّتِه نحوَ قولِك: (وقفتُ في هذا الكتابِ على (مئةِ) خطأٍ).

- الألفاظُ المعترِضةُ نحوَ (السَّلِمُ (بفتحٍ فكسرٍ): الحجارةُ)[٢].

- العلَمُ الذي يَكثُرُ استعمالُه اسمَ جنسٍ، ولا سيَّما أعلامِ غيرِ الأناسيِّ نحوَ قولِك: (في (الحماسةِ) حِكَمٌ وآدابٌ) إذا أردتَّ حماسةَ أبي تمَّامٍ[٣].

- الألفاظُ الأعجميَّةُ التي تُرادُ حكايتُها كما تقالُ معَ التبرُّؤِ من الإقرارِ بها نحوَ

---

(١) وذلك لأنَّك إذا قلت: (قال زيد كلامًا) فقد ذكرتَ المفعول، ولكنَّه مبهَم، فإذا سُقتَ النصَّ الذي قالَه ارتفع الإبهام.

(٢) خلافًا للجُمَل الاعتراضية. وبعضهم يضعها مع الجمل الاعتراضية أيضًا بدلًا من الشرطتين. وعلاقة هذا الموضع بالمعنى الأصلي بالنظر في المثال المذكور هو أنَّ ما بين القوسين حديثٌ عن لفظ السَّلِم، والذي بعده حديثٌ عن معناه. وكذلك القول في سائر أمثلته.

(٣) وذلك لأنَّه خرجَ بالعلَمية عن مشاكلة ما يجاوره من كلام، ولمَّا خِيفَ أن يُظنَّ أنَّه اسم جنس لا علَم استُعمِلَتْ معه هذه العلامة، وإلَّا فلا حاجة لاستعمالها.

قولِك: (تُتَّخَذُ الأباريقُ من (الألمنيُم) والحديدِ وغيرِهما)[1].

* علامـةُ القوسـينِ المزهَّرتيـنِ. وتُسـمَّيانِ العَزيزيَّتيـنِ والمزخرَفتيـنِ. وصورتُهـا ﴿ ﴾

وهي خاصَّةٌ بحصرِ ألفاظِ القرآنِ[2].

* علامةُ التنصيصِ. وتُسمَّى علامةَ الاقتباسِ والمزدوِجتينِ. وصورتُها « »

وأصلُ معناها النقلُ الأمينُ. ولهذا يوضعُ بينَهما:

- النصُّ المنقولُ بحروفِه نحوَ (تقولُ العربُ: «ربَّ عجلةٍ تهبُ ريثًا»)[3].

- العلَمُ إذا خُشِيَ اختلاطُه بما حولَه نحوَ (قرأتُ في معجمِ «مقاييسِ اللغةِ») إذا أردتَّ أن تحصُرَ العلَمَ، وهو (مقاييسُ اللغةِ) دونَ ما سواه، وهو (معجمٌ). وقد شاعَ هذا واستُعمِلَ وإن لم يُخشَ لبسٌ[4].

* علامةُ القوسينِ المعقوفتينِ. وتُسمَّيانِ المعكوفتينِ والمركَّنتينِ والحاصرتينِ. وصورتُها [ ]

---

(١) عِلَّة استعمال هذه العلامة في هذا الموضع أنَّ اللفظ الذي تشتمل عليه متنصَّلٌ منه مرتابٌ فيه خلافًا لما يجاوره. وتلحَق بها الألفاظ العاميَّة والملحونة عند إرادة حكايتها.

(٢) ومنهم مَن يضعها بين أربع أقواس، قوسانِ عن يمين، وآخرانِ عن شِمال نحو ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص].

(٣) وربَّما استغنوا عنها بالقوسين الهلاليتين. وربَّما أغفلوها البتة ولا سيَّما في نقل نصوص الشِّعر، وذلك للاستغناء عنها إذْ عُرِفَ أنَّه بانقضاء البيت أو الأبيات ينتهي النقل.

(٤) ومنهم مَن يضعه بين هلالين كما مرَّ، غيرَ أنَّ المنزِع مختلف، فوضعُه بين هلالين للدلالة على أنَّ ما بينهما علَمٌ لا اسمُ جنس، ووضعُه بين مزدوِجتين لحصرِ العلم أن يَدخُلَ فيه ما ليس منه كما يوضع بينهما النصُّ المنقول بحروفه لهذه الغاية أيضًا.

وأصلُ معنى المعقوفتين الدلالةُ على الإقحامِ. ولهذا توضعُ بينَهما الزياداتُ على النصِّ المنقولِ أو المحقَّقِ سواءٌ أكانت مِن كلامِ الناقلِ له تتميمًا له أو تعليقًا عليه أم من نُسَخٍ غيرِ النسخةِ الأصليَّةِ نحوَ قولِه: (العيُّوقُ يطلعُ معَ [طلوعِ الثُّـ]ـريَّا) وقولِه: (وقد افتأتَ [عليَّ] بأمرِه: إذا استبدَّ به) وقولِك: (قالَ فلانٌ: (أفليسَ القادرُ على وضعِ الكثيرِ من الأبياتِ قادر [كذا] على وضعِ القليلِ منه في هذه المسألةِ؟)).

* علامةُ الشَّرْطةِ. وتُسمَّى الوَصلةَ والشارحةَ. وصورتُها –

وأصلُ معناها الدلالةُ على الغايةِ. ولهذا توضعُ إذا طالَ الفصلُ بينَ لفظينِ مترابطينِ كالمبتدأِ والخبرِ والشرطِ وجوابِه نحوَ قولِه: (مَن كانَ وفاؤُه سجيَّةً، وطباعُه كريمةً، ورأى المكافأةَ بالإحسانِ تقصيرًا حتَّى يتفضَّلَ، ولمْ يُقصِّرْ عن معروفٍ يُمْكِنُهُ وإن لم يُشْكَرْ، ويبذُلُ جُهْدَهُ لِمَنِ امتحنَ وُدَّه– فذلك الكاملُ)[1].

* علامةُ الاعتراضِ. وتُسمَّى الشَّرْطتينِ والمعترِضَتَينِ. وصورتُها – –

وأصلُ معنى الشرطتينِ الدلالةُ على الكلامِ المعترِضِ بينَ مترابطَينِ. ولهذا

(١) فإن لم يَطل الفصل بين المبتدأ والخبر وبين الشرط وجوابه فلا علامةَ خلافًا لما أولِعَ به بعض المعاصرين. ومنهم مَن يضع مكانَ علامة الشرطة علامةَ المساواة (=). وتوضع علامة الشرطة أيضًا بين رقمين آخرُهما منتهًى لأولهما نحو قولك: (الخليل بن أحمد (١٠٠ – ١٧٥هـ))، تريد أنَّه عاش من سنة ١٠٠ إلى سنة ١٧٥، غير أنَّ هذا اختزال لقول المتكلِّم (إلى)، لا محالةَ من ذلك، فتُعدُّ رمز اختزال لا علامة ترقيم. وتوضع أيضًا بعد رموز الترقيم نحو (١–) و(ب–)، غير أنَّ هذا أمرٌ تنسيقيٌّ محض. والوجه أن توضع هنا نقطةٌ لتدلَّ على تمام الرمز وانقضائه كما يُصنع ذلك بعد رموز الألقاب، فتكون علامة ترقيم. وتوضع علامة الشرطة أيضًا في صَدر الكلام إذا كان حوارًا بين اثنين. والحقُّ أنَّ ذلك اختزال لما يدلُّ على القول إذْ يجب أن يُلفظ كذلك.

توضعُ بينَهما الجُملةُ الاعتراضيَّةُ نحوَ قولِك: (كانَ جَميلُ بُثينةَ -وبُثينةُ محبوبتُه- مِن الشعراءِ العُذريِّينَ المُجيدينَ)[1].

*** علامةُ الحذفِ. وصورتُها ...**

ومعناها الدلالةُ على كلامٍ محذوفٍ لأيِّ علَّةٍ مِن جهلٍ أو اختصارٍ أو استقباحِ ذِكْرٍ أو غيرِ ذلك نحوَ قولِك: (وذلك ثابتٌ بالسماعِ والقياسِ... وأمَّا القياسُ فقد احتجَّ به ابنُ السَّرَّاجِ)[2].

*** علامةُ الخطِّ السُّفليِّ. وصورتُها ———**

ومعناها الدلالةُ على أهمِّيَّةِ ما توضَعُ تحتَه نحوَ قولِك: (زعمَ العينيُّ أنَّ سيبويهِ أنشدَ هذا البيتَ. وهذا وهمٌ، إذْ لم يَرِدْ هذا البيتُ في كتابِه)[3].



---

(١) ومنهم مَن يُغفلها إذا كانت الجملة دعاءً نحو (توفي رحمه الله في المدينة). واختارَ ذلك أحمد زكي باشا «الترقيم وعلاماته ٤٦». ومنهم مَن يضع الجملة الاعتراضية بين فاصلتين.

(٢) ومنهم مَن يكتفي بنقطتين، ومنهم مَن يزيد على ثلاث.

(٣) وقد جعلَ يشيع بين المعاصرين استعمالُ علامتَي المزاح والحُزن، أمَّا علامة المزاح فصورتُها :)، وأمَّا علامة الحزن فصورتها :(. ولا تلاصقان ما قبلهما من الكلام غالبًا. وينبغي إلحاقهما بعلامات الترقيم. وهما من العلامات النائبة عن تعابير الوجه. وهي ضربٌ رابعٌ.

متنُ



مجرَّدًا من الحواشي

القسمُ الأوَّلُ: الإملاءُ

مقدِّمةٌ في علمِ الإملاءِ

۞ تعريفُه:

هو عِلْمٌ يَدرُسُ الأصولَ التي تُحقِّقُ التوافقَ بينَ المكتوبِ والمنطوقِ وما يشذُّ عنها.

۞ أسماؤُه:

له أسماءٌ، منها (الكِتابُ) و(الهِجاءُ) و(الخطُّ) و(الرَّسمُ) و(الإملاءُ). وأقدَمُها (الكِتابُ). وأحدَثُها (الإملاءُ). وهو مِن اصطلاحِ التُّركِ. ومِن أوَّلِ مَنْ ذكرَه بهذا الاسمِ طاشكُبري زادَةُ (ت٩٦٨هـ)، سمَّاه (علمَ إملاءِ الخطِّ العربيِّ). وإنما سُمِّيَ بذلك لأنَّه كانَ مِن عادةِ معلِّمِ هذا العِلْمِ أن يمتحنَ معرفةَ طُلَّابِه بقواعدِ الكتابةِ وإتقانَهم لها من طريقِ الإملاءِ، أي: بأن يُمليَ عليهم فيكتبوا. وقد أصبحَ هذا المصطلحُ هو الشائعَ في زمانِنا، وتُرِكَ ما سِواه.

۞ مظانُّ مسائلِه:

القسمُ الأولُ: كتبُ الإملاءِ المستقلَّةُ:

هي كثيرةٌ. وأقدَمُ ما وقعَ إلينا منها «الهِجاءُ والعلمُ بالخطِّ» لداوودَ بنِ أبي طَيبةَ (ت٢٢٣هـ) -وهو كوفيُّ المذهبِ- فـ«الخطُّ» للمبرِّدِ (ت٢٨٥هـ)

-وهو قطعةٌ يسيرةٌ- فـ«الخطُّ» لابنِ السَّرَّاجِ (ت٣١٦هـ) فـ«الخطُّ» للزجَّاجيِّ (ت٣٤٠هـ) فـ«الكِتابُ» لابنِ دَرَسْتَوَيهِ (ت٣٤٧هـ) المطبوعُ باسمِ (الكُتَّابِ)، وهو غلَطٌ. ومنها «شرحُ وسيلةِ الإصابةِ في صنعةِ الكتابةِ» لابنِ خطيبِ الدَّهشةِ (ت٨٣٤هـ). وهو شرحُ منظومةٍ له أيضًا.

ومِن أهمِّ كتبِ المعاصرين في الإملاءِ «المطالعُ النَّصريَّةُ للمطابعِ المِصريَّةِ في الأصولِ الخَطِّيَّةِ» لنصرِ الهُورينيِّ (ت١٢٩١هـ) و«كتابُ الإملاءِ» لحسينِ والي (ت١٣٥٤هـ) -وقد قيلَ: (إنَّه أوَّلُ من جعلَ كلمةَ (الإملاءِ) عنوانًا لكتابٍ في هذا العلمِ)- و«قواعدُ الإملاءِ» لعبدِ السلامِ هارونَ (ت١٤٠٨هـ). وهو متنٌ مختصَرُ العبارةِ جامعٌ لكثيرٍ من المسائلِ.

القسمُ الثاني: ما ضُمِّنَ في كتبِ الأدبِ والكُتَّابِ:

أقدَمُ ما وقعَ إلينا منها ما ضُمِّنَ في «أدبِ الكاتبِ» لابنِ قُتيبةَ (ت٢٧٦هـ) في بابِ (تقويمِ اليدِ). ومنها ما ضُمِّنَ في «أدبِ الكُتَّابِ» لأبي بكرٍ الصُّوليِّ (ت٣٣٥هـ) و«صناعةِ الكُتَّاب» لأبي جعفرٍ النحَّاسِ (ت٣٣٨هـ) و«صُبحِ الأعشى في صناعةِ الإنشا» للقَلْقَشَنْديِّ (ت٨٢١هـ).

القسمُ الثالثُ: ما ضُمِّنَ في كتبِ النحوِ أو الصرفِ:

منها ما تضمَّنَه كتابُ «الجُمَلِ» للزجَّاجيِّ (ت٣٤٠هـ) و«المقدِّمةِ المُحْسِبةِ» لابنِ بابَشاذَ (ت٤٦٩هـ) و«الغُرَّةِ في شرحِ اللُّمَعِ» لابنِ الدَّهَّانِ (ت٥٦٩هـ) -وقد طُبِعَ مُفْرَدًا باسمِ «بابِ الهجاءِ»- وكتابُ «الشافيةِ» لابنِ الحاجبِ (ت٦٤٦هـ) و«تسهيلِ الفوائدِ» لابنِ مالكٍ (ت٦٧٢هـ) و«هَمْعِ الهوامعِ» للسُّيوطيِّ (ت٩١١هـ). وكذلك شروحُ هذه الكتبِ ولا سيَّما «التذييلِ والتكميلِ»

لأبي حيَّانَ الأندلسيِّ (ت٧٤٥هـ). وقد طُبِعَ منه (بابُ الهجاءِ) مفردًا أيضًا.

۞ واضعُه:

ليس للإملاءِ واضعٌ واحدٌ، وإنما تتابعَ على وضعِه جماعاتٌ من الناسِ في أزمانٍ متفاوتةٍ، على خلافٍ في نسبةِ بعضِ ذلك.

- فأمَّا صُوَرُ حروفِه نحوُ (ب) (س) (ط) فمأخوذةٌ من الخطِّ النَّبَطيِّ المأخوذِ من الخطِّ الآراميِّ إلَّا أنَّها لم تكنْ منقوطةً. والذي اخترعَ النَّقْطَ -ويُسمَّى نَقْطَ الإعجامِ- نصرُ بنُ عاصمٍ اللَّيثيُّ (ت٨٩هـ) بأمرٍ من الحجَّاجِ بنِ يوسفَ الثقفيِّ، فجَعَلَ للباءِ نقطةً مِن تحتِها وللتاءِ نقطتين مِن فوقِها وللثاءِ ثلاثَ نُقَطٍ من فوقِها. وكذلك صنَعَ في سائرِ الحروفِ.

- وأمَّا شَكْلُ الحروفِ أو ضبطُها -ويُسمَّى نَقْطَ الإعرابِ- فقد ابتدأَ وضعَه أبو الأسْودِ الدُّؤَليُّ (ت٦٩هـ)، فابتكرَ صُورًا للفتحةِ والضَّمَّةِ والكسرةِ والتنوينِ، وجعلَ صورةَ الفتحةِ نقطةً فوقَ الحرفِ، وصورةَ الكسرةِ نقطةً تحتَه، وصورةَ الضَّمَّةِ نقطةً بينَ يديه، فإن كانَ الحرفُ منوَّنًا فنقطتينِ.

فلمَّا جاءَ الخليلُ بنُ أحمدَ (ت١٧٥هـ) غيَّرَ نَقْطَ الإعرابِ الذي وضعَه أبو الأسودِ إلى النَّقْطِ المعروفِ اليومَ حينَ كثُرَ الالتباسُ بينَ النَّقْطينِ نَقْطِ الإعرابِ ونَقْطِ الإعجامِ، فجعلَ الضَّمَّةَ واوًا صغيرةً والفتحةَ ألفًا مبطوحةً والكسرةَ رأسَ ياءٍ لأنَّ هذه الحركاتِ أبعاضُها. فإن كانت منوَّنةً فاثنتين. واخترعَ علامةً للشَّدَّةِ (ّ)، واشتقَّها مِن أوَّلِ لفظِ (شديدٍ)، وعلامةً للسكونِ (ْ)، واشتقَّها مِن أوَّلِ لفظِ (خفيفٍ)، وعلامةً للهمزةِ (ء)، واشتقَّها مِن رأسِ حرفِ العينِ لاشتراكِهما في المخرجِ.

- أمَّا قوانينُ الإملاءِ وأحكامُه مِن زيادةٍ وحذفٍ وتعدُّدِ صُوَرٍ ونحوِ ذلك فلها عِلَلٌ مختلِفةٌ تُذكرُ في مواضعِها.

۞ أنواعُه:

الإملاءُ ثلاثةُ أنواعٍ:

١. إملاءُ المصحفِ. ولا يُقاسُ عليه لِما فيه من كثرةِ الاختلافِ والشذوذِ، على أنَّه يُستأنَسُ به في الجُملةِ، ولا سيَّما ما اطَّردَ منه.

٢. إملاءُ العَروضِ. وهو إملاءٌ قياسيٌّ لا شذوذَ فيه لأنَّه يقومُ على كتابةِ كلِّ ما يُنطقُ وتركِ كتابةِ كلِّ ما لا يُنطقُ. وهو خاصٌّ بعلمِ العَروضِ.

٣. الإملاءُ الاصطلاحيُّ. وهو في منزلةٍ بينَ النوعين السابقين، وذلك أنَّ فيه أقيسةً مطَّرِدةً، ولكنَّها ليست في اطِّرادِ إملاءِ العَروضِ، وشواذَّ، ولكنَّها ليست في قدرِ شذوذِ إملاءِ المصحفِ. وهذا النوعُ هو ما عليه الناسُ. وهو الذي سنتناولُه.

۞ فَضْلُه:

مِن الدليلِ على فضلِ هذا العِلْمِ أنَّه أوَّلُ ما يتعلَّمُه الصَّبيُّ حينَ يتعرَّفُ صُوَرَ حروفِ الهجاءِ وطُرُقَ كتابتِها. وليس مِن أحدٍ يخطُّ حرفًا إلَّا وهو مفتقرٌ إليه ومحتاجٌ إلى معرفتِه، ولولا ذلك لم يَفرُقْ بينَ الحروفِ المتشابهةِ ولم يَعرفْ ما يُفْصَلُ منها وما يُوصَلُ، وما يُزادُ منها وما يُنقصُ. ولا يزالُ الناسُ إلى اليومِ يَعيبون مَن يُخْطِئُ في الإملاءِ ويرون أنَّ ذلك ممَّا يَغُضُّ من قَدْرِه ويحُطُّ من مرتبتِه، ويستدلُّون به على محَلِّه من متانةِ العِلْمِ ومن صِحَّةِ الفهْمِ.

مَدْخَلٌ

حقُّ المكتوبِ أن يطابقَ المنطوقَ ويؤدِّيَه كما هو لأنَّ الكتابةَ نائبةٌ عن النطقِ وممثِّلةٌ له، فمَثَلُها كمَثَلِ مسجِّلِ الصوتِ لا يغادرُ شيئًا ممَّا سمِعَه ولا يغيِّرُه ولا يزيدُ عليه، ولكنَّ في الإملاءِ مواضعَ وألفاظًا شذَّت عن ذلك فخرجَت عن مُقتضَى هذه المطابَقةِ. وذلك يوجبُ معرفةَ أصولِ المطابقةِ ومعرفةَ ما شذَّ عنها.

والأصولُ التي تتحقَّقُ بها مطابقةُ المكتوبِ للمنطوقِ خمسةٌ، عليها مَدارُ الإملاءِ. وسنعرضُها واحدًا واحدًا ونبيِّنُ في كلِّ أصلٍ منها ما شذَّ عنه. وهي بالإجمالِ:

الأصلُ الأوَّلُ: الأصلُ في كلِّ حرفٍ وفي كلِّ علامةٍ أن تكونَ له صورةٌ واحدةٌ لا تتعدَّدُ لأنَّ المنطوقَ واحدٌ، فلا وجهَ لتعدُّدِ صُوَرِه.

الأصلُ الثاني: الأصلُ في المكتوبِ أن يكونَ مطابقًا للمنطوقِ من غيرِ زيادةٍ ولا نقصٍ، فلا يُزادَ فيه شيءٌ لا يُنطَقُ، ولا يُحذفَ منه شيءٌ ممَّا يُنطقُ.

الأصلُ الثالثُ: إذا وقعَ في الحرفِ إبدالٌ وكانَ مقتضِيه متَّصلًا بالكلمةِ نفسِها فالأصلُ أن يُرسمَ بحسَبِ حالِه الراهنةِ بعدَ الإبدالِ لا بالنظرِ إلى حالِه السابقةِ.

الأصلُ الرابعُ: الأصلُ في كلِّ كلمةٍ أن تُكتبَ مفصولةً عن غيرِها.

الأصلُ الخامسُ: الأصلُ في الرسمِ مراعاةُ حالِ الوقفِ والابتداءِ، فإذا كانَ للكلمةِ في الابتداءِ والوقفِ حالٌ تخالفُ حالَها في الوصلِ فالمُراعَى هو حالُ الابتداءِ والوقفِ، ما عدا الشَّكلَ، فالمُراعَى فيه حالُ الوصلِ.



الأصلُ الأوَّلُ: وَحدانيَّةُ الصُّوَرِ

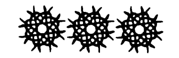
حروفُ العربيةِ تسعةٌ وعشرون حرفًا، وهي (أ ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ع غ ف ق ك ل م ن هـ و لا ي).

وعلاماتُ الشَّكلِ الأصليةُ ستٌّ، وهي الفتحةُ (َ) والضمَّةُ (ُ) والكسرةُ (ِ) والسكونُ (ْ) والشدَّةُ (ّ) والتنوينُ (ً ٌ ٍ).

ويوضعُ التنوينُ تحتَ الحرفِ إن ولِيَ كسرةً نحوَ (مررتُ بزيدٍ)، وفوقَه إن ولِيَ ضمَّةً أو فتحةً نحوَ (جاءَ زيدٌ) و(رأيتُ زيدًا) و(رأيتُ فتًى).

والأصلُ في كلِّ حرفٍ من هذه الحروفِ وفي كلِّ علامةٍ من هذه العلاماتِ أن تكونَ له صورةٌ واحدةٌ لا تتعدَّدُ لأنَّ المنطوقَ واحدٌ، فلا وجهَ لتعدُّدِ صُوَرِه.

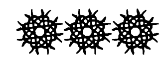
وقد شذَّ عن هذا الأصلِ حرفان وعلامةٌ، فإنَّ لها أكثرَ مِن صورةٍ، فأمَّا الحرفان فالهمزةُ، والألفُ. وسنُفردُ لهما بابين. ويلحقُ بهما بابُ الضادِ والظاءِ. وأمَّا العلامةُ فالتنوينُ، لأنَّه نونٌ واحدةٌ تُرسَمُ على ثلاثِ صُوَرٍ بحسَبِ الحركةِ التي قبلَها. ولا يحتاجُ إلى تفصيلٍ.



الفرعُ الأَوَّلُ: بابُ الهمزةِ

اعلمْ أنَّ الهمزةَ أَوَّلُ حروفِ العربيةِ في ترتيبِ (أ ب ت ث). ومخرجُها أقصى الحَلْقِ (الحَنْجَرةِ). وتُسمَّى قديمًا بالألفِ. وقد يقالُ لها: (الألفُ اليابسةُ) فَرْقًا بينَها وبينَ الألفِ الليِّنةِ.

ولا تخلو الهمزةُ مِن أن تقعَ في أوَّلِ الكلمةِ أو في وسَطِها أو في آخرِها. وهذا تفصيلُ طريقةِ رسمِها في المواضعِ الثلاثةِ.



النوعُ الأوَّلُ: الهمزةُ الابتدائيةُ

وهي التي تقعُ أوَّلَ حرفٍ من الكلمةِ. وتُسمَّى أيضًا الهمزةَ المبتدأَةَ، والهمزةَ المتقدِّمةَ، والهمزةَ المتصدِّرةَ.

ولِرسمِها ثلاثُ قواعدَ:

۞ القاعدةُ الأُولَى:

قاعدةُ لُزومِ الألِفِ. وذلك أنَّ الهمزةَ الابتدائيةَ تصاحبُ في رسمِها صورةَ الألفِ (ا) مطلقًا، فإن كانت مفتوحةً أو مضمومةً رُسِمَتْ فوقَ الألفِ نحوَ (أَمَرَ) و(أُمٍّ)، وإن كانت مكسورةً رُسِمَتْ تحتَها نحوَ (إِنَّ). والأصلُ أن تُنطقَ في الابتداءِ بها وحينَ وقوعِها في وصلِ الكلامِ مِثْلَ سائرِ الحروفِ. وتُسمَّى حينئذٍ همزةَ قطعٍ أو ألفَ قطعٍ.

وقد شذَّت عن ذلك مواضعُ تُنطقُ فيها الهمزةُ في الابتداءِ وتسقطُ في الوصلِ. وتُسمَّى حينئذٍ همزةَ وصلٍ أو ألفَ وصلٍ، وتُرسمُ ألفًا غيرَ مهموزةٍ (ا). وهذه المواضعُ بعضُها أسماءٌ وبعضُها أفعالٌ وبعضُها حروفٌ.

- فأمَّا الأسماءُ فمنها أسماءٌ غيرُ مصادرَ، وأسماءٌ مصادرُ، فأمَّا غيرُ المصادرِ فستَّةٌ فقط، وهي اِسمٌ، واِستٌ، واِبنٌ (وفرعاها اِبنُمٌ، واِبنةٌ)، واِمرُؤٌ (وفرعُها اِمرأةٌ)، واِثنانِ وإن كانَ علَمًا على اليومِ المعروفِ (وفرعُها اِثنتانِ)، واَيمُنٌ (وفرعُها اَيمٌ).

والِاستُ: العَجُزُ. والِابنُمُ: بمعنى الابنِ. وايمُنٌ: جمعُ (يمينٍ)، وهي كلمةٌ يُقْسَمُ بها نحوَ (وايمُنُ اللهِ لأجتهدنَّ). و(ايمُ) مخفَّفةٌ منها.

ولا يغيِّرُ حكمَ الوصلِ في همَزاتِ هذه الأسماءِ ما اتَّصلَ بها من تثنيةٍ نحوَ (اسمانِ) و(ابنانِ) و(امرأتانِ)، أو نسبةٍ نحوَ (الاسميَّةِ) و(اثنَينيَّةِ). فإذا جُمِعَتْ قُطِعَتْ نحوَ (أسماءٍ) و(أبناءٍ) لأنَّ همزةَ الوصلِ حُذِفَتْ واجتُلِبَ مكانَها همزةُ القطعِ التي تكونُ في بناءِ (أفعالٍ)، فصارت كـ(أقفالٍ) و(أقلامٍ).

- وأمَّا الأسماءُ المصادرُ فتُذكرُ معَ أفعالِها.

- وأمَّا الأفعالُ فالذي همزتُه منها بالوصلِ ثلاثةُ أنواعٍ، وهي أمرُ الفعلِ الثلاثيِّ نحوَ (اكتُبْ)، وماضي الفعلِ الخماسيِّ والسداسيِّ وأمرُهما ومصدرُهما نحوَ (انطلَقَ وانطلِقِ انطلاقًا) و(استغفَرَ واستغفِرِ استغفارًا). وما سوى ذلك فهمزتُه همزةُ قطعٍ نحوَ (أَمرَ أمرًا) و(أكرَمَ وأكرِمْ إكرامًا) و(أقامَ وأقِمْ إقامةً) و(أنا أَكتبُ) و(أَنطلِقُ) و(أُكرِمُ)، وغيرِها.

- وأمَّا الحروفُ فحرفٌ واحدٌ فقط، وهو (أَلْ) (وفرعُها (أَم) في لغةِ لبعضِ العربِ)، فإنَّ همزتَها همزةُ وصلٍ أيًّا كانَ مدخولُها نحوَ (الرجلِ) و(العبَّاسِ) و(الذي) و(امْبِرِّ) أي: (البِرِّ). ومنها (البتةُ) أيضًا، فإنَّه لا يجوزُ فيها إلَّا الوصلُ كسائرِ ما تَلحقُه (أَلْ).

فإنْ سُمِّيَ بالفِعلِ جازَ قَطْعُ همزتِه ووَصْلُها كقولِك: (هذه قناةُ إِقرأْ) و(اقرأْ). وإن سُمِّيَ بالاسمِ بقيتْ همزتُه همزةَ وصلٍ ولم يتغيَّرْ حكمُه نحوَ (جاءتِ ابتسامُ).

وإذا وقعَتْ همزةُ الوصلِ أوَّلَ صدرِ بيتٍ أو عَجُزِه أو تاليةً لحرفٍ مسجوعٍ

ساكنٍ في تحريكِه نقضٌ للسَّجعِ قُطِعتْ نحوَ قولِ الشاعرِ:

أَلشَّرُّ يبدؤُه في الأصلِ أصغرُه
وليس يصلَى بجُلِّ الحربِ جانِيها

وقولِه:

لا نسبَ اليومَ ولا خُلَّةً إِتَّسَعَ الخَرقُ على الراقعِ

وقولِ الحريريِّ: (فلمَّا فرغَ من خُطبتِه البديعةِ النِّظامْ. أَلْعَريَّةِ من الإعجامْ) [«مقاماته ٢٤٨»].

۞ القاعدةُ الثانيةُ:

قاعدةُ عدمِ الاعتدادِ باللواحقِ. وذلك أنَّ ما اتَّصلَ بالهمزةِ الابتدائيَّةِ لا يُخْرِجُها عن حُكمِ أَوَّليَّتِها، فلا يتغيَّرُ رسمُها ولا تعامَلُ معاملةَ الهمزةِ المتوسطةِ، وذلك نحوُ (سَأُكرمُك) و(بِإمامٍ) و(بِاسمِك) و(أَأُعلِّمُك؟) و(أَإِنك قادمٌ؟) إلَّا ستةَ مواضعَ شذَّت، وهي:

١. (هؤلاء)

٢. و(لَئِنْ)

٣. و(لِئَلَّا)

٤. و(يومَئذٍ) وأخواتُها كـ(حينَئذٍ) و(عندَئذٍ)

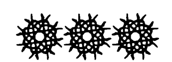
٥. وكلُّ فعلٍ أَوَّلُه همزةُ وصلٍ تليها همزةٌ، وقبلَ همزةِ الوصلِ واوٌ أو فاءٌ نحوَ (وأْتِ) و(فأْمُرْه) و(وأْتُمِنَ)

٦. وكلُّ همزةِ استفهامٍ اتَّصلَتْ بـ(ألْ) نحوَ (آلبيتُ هنا؟).

ولو كُتِبَتْ هذه الألفاظُ على الأصلِ لرُسِمَتْ هكذا (هألاء) و(لَإِنْ) و(لِأَلَّا) و(يومإذ) و(وائْتِ) و(فاؤْمُرْه) و(واؤْتُمِنَ) و(أَأْلبيتُ).

۞ القاعدةُ الثالثةُ:

قاعدةُ المَدَّةِ. وذلك أنَّه إذا وقعَ بعدَ الهمزةِ الابتدائيَّةِ ألفٌ (أا) وجبَ حذفُ الألفِ التي هي مُتَّكَأٌ للهمزةِ وإبقاءُ همزتِها كراهيةَ التقاءِ الأمثالِ، فتصبحُ (ءا)، ثمَّ تُحوَّلُ هذه الهمزةُ إلى مَدَّةٍ فوقَ الألفِ اختصارًا (آ)، وذلك نحوُ (آخَرَ)، أصلُها (أَأْخَرُ) ثمَّ (ءَاْخَرُ) ثمَّ (آخَرُ).



النوعُ الثاني: الهمزةُ المتوسِّطةُ

لِرسْمِ الهمزةِ المتوسِّطةِ أربعُ قواعدَ:

۞ القاعدةُ الأُولَى:

قاعدةُ الأقوى. وذلك بأن تنظرَ إلى حركةِ الهمزةِ وحركةِ ما قبلَها وتَعُدَّ الحركةَ الطويلةَ (وهي هنا الألفُ والواوُ والياءُ السواكنُ أيًّا كانت حركةُ ما قبلَهنَّ) بمنزلةِ الحركةِ القصيرةِ (وهي الفتحةُ والضَّمَّةُ والكسرةُ). فإن تماثلَتْ حركةُ الهمزةِ وحركةُ ما قبلَها كتبتَ الهمزةَ على الحرفِ المجانِسِ لها. وإن تخالفَتا كتبتَ الهمزةَ على الحرفِ المجانسِ لحركةِ أقواهما. وإن كانت الهمزةُ أو ما قبلَها مشدَّدًا اعتددتَّ بحركةِ ثاني الحرفين المشدَّدين. وأقوى الحركاتِ الكسرةُ قصيرةً (ِ) أو طويلةً (يْ)، ثمَّ الضَّمَّةُ قصيرةً (ُ) أو طويلةً (وْ)، ثمَّ الفتحةُ قصيرةً (َ) أو طويلةً (اْ)، ثم السكونُ. وهي مجموعةٌ في كلمةِ (لِعُمَرْ). ومجانسُ الكسرةِ الياءُ، ومجانسُ الضَّمَّةِ الواوُ، ومجانسُ الفتحةِ الألفُ، ومجانسُ السكونِ الإفرادُ على السطرِ.

وهذه أمثلةٌ على القاعدةِ:

(سَأَلَ): حركةُ الهمزةِ وما قبلَها الفتحةُ، فتُرسمُ على مجانسِها، وهو الألفُ.

(لُؤْمٌ): حركةُ الهمزةِ السكونُ، وحركةُ ما قبلَها الضَّمَّةُ، والضَّمَّةُ أقوى من السكونِ، فتُرسمُ على مجانسِها، وهو الواوُ.

(مسْأَلةٌ): حركةُ الهمزةِ الفتحةُ، وحركةُ ما قبلَها السكونُ، والفتحةُ أقوى من السكونِ، فتُرسمُ على مجانسِها، وهو الألفُ.

(رُئِيَ): حركةُ الهمزةِ الكسرةُ، وحركةُ ما قبلَها الضَّمَّةُ، والكسرةُ أقوى من الضَّمَّةِ، فتُرسمُ على مجانسِها، وهو الياءُ.

(أُؤْتُمِنَ): حركةُ الهمزةِ السكونُ، وحركةُ ما قبلَها الضَّمَّةُ، والضَّمَّةُ أقوى من السكونِ، فتُرسمُ على مجانسِها، وهو الواوُ.

(اِئْتِمانٌ): حركةُ الهمزةِ السكونُ، وحركةُ ما قبلَها الكسرةُ، والكسرةُ أقوى من السكونِ، فتُرسمُ على مجانسِها، وهو الياءُ.

(هَيْئَةٌ) (يَيْئَسُ) (جَيْئَلُ) [اسمٌ علَمٌ على الضَّبُعِ] (الحُطَيْئَةُ): حركةُ الهمزةِ الفتحةُ، وقبلَها كسرةٌ طويلةٌ، والكسرةُ أقوى من الفتحةِ، فتُرسمُ على مجانسِها، وهو الياءُ.

(بِيْئَةٌ) (خطِيْئَةٌ): حركةُ الهمزةِ الفتحةُ، وقبلَها كسرةٌ طويلةٌ، والكسرةُ أقوى من الفتحةِ، فتُرسمُ على مجانسِها، وهو الياءُ.

(سُؤَّالٌ) [جمعُ سائلٍ]: الهمزةُ مشدَّدةٌ، فنعتدُّ بحركةِ ثاني الحرفَين، وهي الفتحةُ، إذِ الأصلُ (سُءْءَالٌ). وحركةُ ما قبلَها الضَّمَّةُ، والضَّمَّةُ أقوى من الفتحةِ، فتُرسمُ على مجانسِها، وهو الواوُ.

۞ القاعدةُ الثانيةُ:

قاعدةُ التخلُّصِ من توالي الأمثالِ. وذلك أنَّه إذا أدَّاك تطبيقُ القاعدةِ السابقةِ إلى توالي مِثلينِ ألفينِ أو واوينِ أحدُهما متَّكَأٌ للهمزةِ فإنَّك تحذفُ

متَّكَأَ الهمزةِ كراهيةَ التقاءِ الأمثالِ، فتقعُ الهمزةُ مفردةً على السطرِ. فإن كانَ ما قبلَها ممَّا يوصَلُ بما بعدَها وصلْتَه ووضعتَ لها نبْرةً لتكونَ حيِّزًا لها. فإن كانَ المِثْلانِ ياءينِ أبقيتَهما نحوَ (إسرائيلَ) و(هَيْئَةٍ).

وقد شذَّ عن ذلك موضعٌ واحدٌ يلتقي فيه مِثْلانِ فلا يُحذفُ متَّكَأُ الهمزةِ، وإنما يُحذفُ الآخَرُ، وهو أن تقعَ ألفُ التنوينِ متطرِّفةً بعدَ همزةٍ مفتوحٍ ما قبلَها نحوَ (وجدتُّ خطَأً) و(امْرَأً). والأصلُ (خطَأًا) و(امْرَأًا). ولو حُذِفَ متَّكَأُ الهمزةِ على القياسِ لرُسِمَتْ (خطَئًا) و(امرَءًا).

وهذه أمثلةٌ على القاعدةِ:

(ساْءَلَ): حركةُ الهمزةِ الفتحةُ، وقبلَها فتحةٌ طويلةٌ، فتُرسَمُ على مجانسِها، وهو الألفُ، فتصبحُ (ساْأَلَ)، فيلتقي مِثْلانِ أحدُهما متَّكَأٌ للهمزةِ فيُحذفُ فتصبحُ (ساْءَلَ).

(شُئُونٌ): حركةُ الهمزةِ وما قبلَها الضَّمَّةُ، فتُرسَمُ على مجانسِها، وهو الواوُ، فتصبحُ (شُؤُونٌ)، فيلتقي مِثْلانِ أحدُهما متَّكَأٌ للهمزةِ فيُحذفُ فتصبحُ (شُءُونٌ) فيوصَلُ ما قبلَها بما بعدَها ويوضعُ لها نبْرةٌ فتصيرُ (شُئُونٌ).

(مُئَوَّلٌ): حركةُ الهمزةِ الفتحةُ، وقبلَها ضمَّةٌ، والضَّمَّةُ أقوى من الفتحةِ، فتُرسَمُ على مجانسِها، وهو الواوُ، فتصبحُ (مُؤَوَّلٌ)، فيلتقي مِثْلانِ أحدُهما متَّكَأٌ للهمزةِ فيُحذفُ فتصبحُ (مُئَوَّلٌ).

(سَوْءَةٌ) (تَوْءَمٌ) (السَّمَوْءَلُ): حركةُ الهمزةِ الفتحةُ، وقبلَها ضمَّةٌ طويلةٌ، والضَّمَّةُ أقوى من الفتحةِ، فتُرسَمُ على مجانسِها، وهو الواوُ، فتصبحُ (سَوْؤَةٌ) (تَوْؤَمٌ) (السَّمَوْؤَلُ) فيلتقي مِثْلانِ أحدُهما متَّكَأٌ للهمزةِ فيُحذفُ

فتصيرُ (سَوْءَةٌ) (تَوْءَمٌ) (السَّمَوْءَلُ).

(نَوْءُها): حركةُ الهمزةِ الضَّمَّةُ، وقبلَها ضمَّةٌ طويلةٌ، فتُرسَمُ على مجانسِها، وهو الواوُ، فتصبحُ (نَوْؤُها)، فيلتقي مِثْلانِ أحدُهما متَّكَأٌ للهمزةِ فيُحذفُ فتصيرُ (نَوْءُها).

(مُرُوْءَةٌ) (مقرُوْءَةٌ): حركةُ الهمزةِ الفتحةُ، وقبلَها ضمَّةٌ طويلةٌ، والضَّمَّةُ أقوى من الفتحةِ، فتُرسَمُ على مجانسِها، وهو الواوُ، فتصبحُ (مُرُوْؤَةٌ) (مقرُوْؤَةٌ) فيلتقي مِثْلانِ أحدُهما متَّكَأٌ للهمزةِ فيُحذفُ فتصيرُ (مُرُوْءَةٌ) (مقرُوْءَةٌ).

(وُضُوْءُهُ): حركةُ الهمزةِ الضَّمَّةُ، وقبلَها ضمَّةٌ طويلةٌ، فتُرسَمُ على مجانسِها، وهو الواوُ، فتصبحُ (وُضُوْؤُهُ)، فيلتقي مِثْلانِ أحدُهما متَّكَأٌ للهمزةِ فيُحذفُ فتصيرُ (وُضُوْءُهُ).

۞ القاعدةُ الثالثةُ:

قاعدةُ المَدَّةِ. وذلك أنَّه إذا أدَّاك تطبيقُ ما سبقَ إلى أن يقعَ قبلَ الألفِ همزةٌ متوسطةٌ مفردةٌ على السطرِ (ءا) أو على نبْرةٍ (ئا) فإنَّك تحوِّلُ هذه الهمزةَ إلى مَدَّةٍ فوقَ الألفِ اختصارًا (آ)، وذلك نحوُ (قُرآنٍ)، أصلُها (قُرْءَانٌ)، و(جُزْآ الكلمةِ)، أصلُها (جُزْءَا)، و(ظَمْآنَ)، أصلُها (ظَمْئانُ)، و(كآبةٍ)، أصلُها (كئَابةٌ)، و(سَآلٍ) [صيغةُ مبالغةٍ على زنةِ فَعَّالٍ]، أصلُها (سَئَّالٌ)، و(تبوُّآتٍ)، أصلُها (تبوُّءَاتٌ). فإن وقعَ قبلَ الألفِ همزةٌ على واوٍ لم تُحوَّلْ إلى مَدَّةٍ نحوَ (لبُؤَاتٍ) و(تنبُّؤَاتٍ). وقد شَذَّ عن قاعدةِ المَدَّةِ هذه ثلاثةُ مواضعَ، فلا تُطبَّقُ عليها، وهي:

١. أن يكونَ قبلَ الهمزةِ ألفٌ نحوَ (قِراءَاتٍ) و(دواءانِ) و(مُرَاءَاةٍ) و(ياءَا إضافةٍ) و(هُما جاءَا)، أو بعدَها ألفٌ مبدَلَةٌ من تنوينِ النصبِ نحوَ (جُزْءًا) و(بُطْئًا).

٢. أن يكونَ قبلَها كسرةٌ قصيرةٌ أو طويلةٌ (وهي هنا الياءُ الساكنةُ أيًّا كانت حركةُ ما قبلَها). فمثالُ الكسرةِ القصيرةِ (مبتدِئَاتٌ) و(سيِّئَاتٌ)، ومثالُ الكسرةِ الطويلةِ (بِيْئَاتٌ) و(إيْئاسٌ) و(شَيْئَانِ) و(هَيْئَاتٌ).

٣. أن يكونَ قبلَها ضمَّةٌ طويلةٌ (وهي هنا الواوُ الساكنةُ أيًّا كانت حركةُ ما قبلَها). وذلك نحوُ (مقرُوْءَاتٍ) و(سَوْءَاتٍ).

۞ القاعدةُ الرابعةُ:

قاعدةُ مراعاةِ الطارئِ. وذلك أنَّه متى التصقَ بالهمزةِ المتطرفةِ كلمةٌ أخرى أو شِبْهُ كلمةٍ من ضميرٍ أو ياءِ نسَبٍ أو علامةِ تثنيةٍ أو جمعٍ أو نحوِها اعتُدَّ بذلك فخرجَتْ عن حُكْمِ الهمزةِ المتطرفةِ إلى حُكْمِ الهمزةِ المتوسطةِ وعومِلَتْ معاملتَها. وتسمَّى حينئذٍ شِبْهَ متوسطةٍ أو متوسطةً توسُّطًا عارضًا. ومن أمثلتِها (قرأَ + وا = قرؤُوا، ثم: قرءُوا)، (جُزْءَ + ين = جُزْأَين)، (مَلْء + هُ = مَلأَه، مَلْؤُه، مَلْئِه)، (أسوَأُ + هم = أسْوَؤُهم، ثم: أسوَءُهم)، (دعاء + نا = دعاءَنا، دعاؤُنا، دعائِنا)، (خطَأ + ي = خطَئِي)، (لُؤلؤ + يٌّ = لؤلئِيٌّ).



النوعُ الثالثُ: الهمزةُ المتطرِّفةُ

وهي التي تقعُ آخِرَ حرفٍ من الكلمةِ.

ولِرسْمِها ثلاثُ قواعدَ:

۞ القاعدةُ الأُولَى:

قاعدةُ المجانسةِ. وذلك أن يُنظَرَ إلى حركةِ الحرفِ الذي قبلَها وتُرسَمَ الهمزةُ على ما يُجانسُها، فإن كانت ضمَّةً رُسِمَتْ على واوٍ نحوَ (لُؤْلُؤٍ) و(هذا امرُؤٌ)، وإن كانت كسرةً رُسِمَتْ على ياءٍ نحوَ (شاطِئٍ) و(امرِئٍ) و(سيِّئٍ) و(طيِّئٍ). ورسمُ المثالينِ الأخيرينِ على هذه الصورةِ (سيِّء) و(طيِّء) خطأٌ شائعٌ. وإن كانت فتحةً رُسِمَتْ على ألفٍ نحوَ (خطَأٍ) و(لقِيتُ امرَأً)، وإن كانت سكونًا رُسِمَتْ مفردةً على السطرِ نحوَ (بُطْءٍ) و(سماْءٍ) و(برِيْءٍ) و(شيْءٍ). ورسمُ المِثالِ الأخيرِ على هذه الصورةِ (شئ) أو (شيئ) خطأٌ شائعٌ.

۞ القاعدةُ الثانيةُ:

قاعدةُ التخلُّصِ من توالي الأمثالِ. وذلك أنَّه إذا أدَّاك تطبيقُ القاعدةِ السابقةِ إلى اجتماعِ مِثْلينِ أحدُهما متَّكَأٌ للهمزةِ فإنَّك تحذفُه نحوَ (التبوُّؤِ)، وذلك أنَّك لمَّا طبَّقتَ القاعدةَ السابقةَ كتبتَها على واوٍ لأنَّ ما قبلَ الهمزةِ مضمومٌ فالتقى مِثْلانِ، فتحذِفُ متَّكَأَ الهمزةِ فتصبحُ (التبوُّءَ).

۞ القاعدةُ الثالثةُ:

قاعدةُ مراعاةِ الطارئِ. وذلك أنَّه متى حُذِفَ ما بعدَ الهمزةِ المتوسطةِ فصارت متطرِّفةً اعتُدَّ بذلك، فتَخرجُ عن حُكْمِ الهمزةِ المتوسطةِ إلى حُكْم الهمزةِ المتطرِّفةِ وتعامَلُ معاملتَها. وتُسمَّى حينئذٍ شِبْهَ متطرِّفةٍ أو متطرِّفةً تطرُّفًا عارضًا. وذلك نحوُ (ينأى - ى = لم ينْءَ)، (مُرائِي - ي = مُراْءٍ).



الفرعُ الثاني: بابُ الألِفِ

الألِفُ حرفٌ مبايِنٌ للهمزةِ، فالهمزةُ مخرجُها مِن أقصى الحَلْقِ (الحَنجرةِ) كما مرَّ ص١٥٤، والألِفُ مخرجُها مِن الجوفِ (هواءِ الفَمِ). وتُسمَّى الألفَ الليِّنةَ وألفَ المدِّ. وهي المسمَّاةُ بـ(لا) في سَرْدِ حروفِ الهجاءِ، إذ يقالُ: (هـ و لا ي).

ولا تقعُ الألفُ أوَّلَ كلمةٍ قطُّ لأنَّها لا تكونُ إلَّا ساكنةً، ولا يُبتدأُ في العربيَّةِ بساكنٍ. وإنما تقعُ وسَطَ الكلمةِ أو آخرَها.

فإن وقعَتْ وسَطَ الكلمةِ رُسِمَتْ على صورتِها مطلَقًا (ا) نحوَ (باعَ) و(بُشْرَاك)، وإنْ وقعَتْ آخرَ الكلمةِ سُمِّيَتْ ألفًا متطرِّفةً ومقصورةً. والأصلُ أن تُرسَمَ على صورتِها أيضًا (ا)، ولكنَّها تُرسَمُ أحيانًا على صورةِ الياءِ غيرِ المنقوطةِ (ى).

فإذا أردتَّ أن تَميزَ ما يُرسَمُ منها بالألفِ ممَّا يُرسَمُ بالياءِ فاعلمْ أنَّها على صنفينِ: صنفٌ يُنظرُ إلى عددِ حروفِه، وصنفٌ آخرُ لا يُنظرُ إلى عددِ حروفِه. وهذا بيانُهما.

۞ **الصنفُ الأوَّلُ:** ما لا يُنظرُ إلى عددِ حروفِه.

وله حالانِ:

- **الحالُ الأُولَى:** أن يُرسَمَ ألفًا، وذلك في ستةِ مواضعَ:

الموضعُ الأوَّلُ: أن يكونَ اسمًا أعجميًّا بيِّنَ العُجْمةِ نحوَ (حَيفا) و(غانا) و(أمريكا) و(الصُّودا) و(الدِّراما) و(الإكزِيما). وشذَّ عن ذلك أربعةُ ألفاظٍ: وهي (موسى) و(عيسى) و(كِسرَى) و(بُخارَى).

الموضعُ الثاني: أن يكونَ اسمًا مبنيًّا نحوَ (أنا) و(إذا) و(مهما). وألحقوا بهنَّ (كِلا) و(كِلْتا). وشذَّ عن ذلك خمسةُ ألفاظٍ: وهي (لَدَى) و(متَى) و(أُولَى) الإشارية [الواوُ زائدةٌ لا تُنطقُ. وقد تَلحقُها (ها) فيقالُ: هؤُلَى] و(الأُلَى) الموصولةُ و(أنَّى).

الموضعُ الثالثُ: أن يكونَ حرفًا ليس باسمٍ ولا فعلٍ نحوَ (لا) و(إلَّا) و(كَلَّا). ومنه (حاشا) الجارَّةُ نحوَ (جاءَ الناسُ حاشا زيدٍ) لأنَّها حرفُ جرٍّ. وشذَّ عن ذلك أربعةُ ألفاظٍ: وهي (إلَى) و(علَى) و(بلَى) و(حتَّى).

الموضعُ الرابعُ: أن يكونَ قبلَ الألفِ ياءٌ. وذلك نحوُ (الحَيَا) [وهو المطَرُ] و(استحيَا) و(يتزيَّا) و(رَيَّا) و(الزوايَا) و(البَكتِيرِيَا) و(آسِيَا).

وشذَّ عن ذلك لفظٌ واحدٌ، وهو (يَحيَى) علَمًا لا فِعلًا، فإنَّه يُرسمُ بالياءِ.

الموضعُ الخامسُ: أن تكونَ الألفُ مبدَلةً من ياءِ المتكلمِ. وذلك نحوُ (يا أسفَا) و(واحسرتَا) أي: (يا أسفِي) و(واحسرتِي).

الموضعُ السادسُ: أن يرِدَ مقصورًا وممدودًا. وتُلتَزمُ كتابتُه حينئذٍ بالألفِ في بعضِ الألفاظِ كـ(الهيجا) لقولِهم: (الهيجاءُ)، و(الدَّهنا) لقولِهم: (الدهناءُ)، و(السِّيما) لقولِهم: (السِّيماءُ). وتغلِبُ في بعضٍ كـ(الزِّنا) لقولِهم: (الزِّناءُ)، و(البُكا) لقولِهم: (البُكاءُ). وتُترَكُ في بعضٍ كـ(الحلوى)، فإنَّها تُرسمُ بالياءِ معَ أنَّها وردَتْ ممدودةً (الحَلْواءَ).

- **الحالُ الثانيةُ**: أن يُرسَمَ ياءً. وذلك في موضعٍ واحدٍ، وهو أن يكونَ قبلَ الألفِ همزةٌ نحوَ (شأى) أي: سبَقَ، و(بأى) أي: افتخَرَ.

۞ **الصنفُ الثاني**: ما يُنظرُ إلى عددِ حروفِه.

ويدخلُ فيه كلُّ ما لا يقعُ تحتَ موضعٍ من المواضعِ السابقةِ.

وله حالانِ:

- **الحالُ الأُولَى**: أن يُرسَمَ ألفًا. وذلك في كلِّ اسمٍ أو فعلٍ ثلاثيٍّ أصلُ ألِفه واوٌ. ويُعرَفُ أصلُها بالنظرِ في تصاريفِها، وذلك نحوُ (عَصًا) لقولِك: (هما عصوَانِ)، و(خُطًا) لقولِك: (خطوت أخطو خطوةً)، و(عَفَا) لقولِك: (عفوت أعفو عفوًا)، و(رِضًا) لقولِك: (رِضوانٌ). فأمَّا ثبوتُ الياءِ في (رضِيْت) فعارضٌ لا يُعتدُّ به لوقوعِها ساكنةً بعدَ كسرةٍ، وأصلُها (رَضِوْت).

ومنه على الراجحِ (الخَنَا) [وهو الفُحْشُ] و(الدَّبَا) [وهو صِغارُ الجَرادِ] و(الدُّجَا) [وهو الظُّلْمةُ] و(الذَّرَا) [وهو الكَنَفُ والناحيةُ] و(الشَّجَا) [وهو الغَصَصُ، والحزنُ].

الحالُ الثانيةُ: أن يُرسَمَ ياءً، وذلك في موضعين:

الأوَّلُ: في كلِّ اسمٍ أو فعلٍ ثلاثيٍّ أصلُ ألِفه ياءٌ. ويُعرَفُ أصلُها بالنظرِ في تصاريفِها، وذلك نحوُ (هُدًى) لأنَّك تقولُ: (هديْتُ أهدي هدايةً) بالياءِ، و(لِحًى) لأنَّ مفردَها (لِحيةٌ)، و(حَصًى) لأنَّه يقالُ في جمعِها: (حَصياتٌ) وفي الفعلِ منها: (حَصَيْتُه) إذا ضربتَه بالحصى. و(مَشَى) لأنَّها من (مشيتُ أمشِي مشْيًا)، و(عسَى) لأنَّك تقولُ: (عسيتُ أن أفعلَ ذلك).

ومنه على الراجحِ (الغضَى) و(القُوى)، جمعُ قوَّةٍ.

فإن كانَ للألفِ أصلانِ جازَ رسمُها بالوجهينِ الألفِ والياءِ، فإن كانَ أحدُهما أفصحَ من الآخَرِ فالأحسنُ رسمُ الألفِ على وَفقِ الأفصحِ، فممَّا يَحسُنُ رسمُه بالألفِ (دَعَا) و(دَنَا) و(عَزَا) و(غَفَا) و(الحَشَا) و(النَّقَا)، وممَّا يَحسُنُ رسمُه بالياءِ (حَثَى) و(طَغَى) و(لَحَى) و(نَمَى) و(الرَّحَى).

وقد تُرسَمُ الألفُ بالوجهين باختلافِ المعنى، وذلك كرسمِك (غَلَا السِّعرُ) و(غَلَا الرجلُ في الدِّينِ) بالألفِ لأنَّ مضارعَهما (يَغْلُو)، ورسمِك (غَلَى الماءُ) و(غَلَى الرجلُ من الغيظِ) بالياءِ لأنَّ مضارعَهما (يَغْلِي).

الثاني: في كلِّ اسمٍ أو فعلٍ مَزيدٍ على ثلاثةِ أحرفٍ، وذلك نحوُ (صُغرى) و(أقسَى) و(مستشفًى) و(أعفَى) و(صلَّى) و(الهُوينَى). ومنه (حاشى) إذا كانت فعلًا بأن تقعَ في الاستثناءِ ناصبةً نحوَ (جاءَ الناسُ حاشى زيدًا)، أو كانت اسمًا بأن تقعَ تنزيهًا نحوَ (حاشى لزيدٍ أن يفعلَ ذلك).



الفرعُ الثالثُ: بابُ الضادِ والظاءِ

الضادُ والظاءُ حرفان متمايِزان، فالضادُ (ض) تخرجُ مِن إحدى حافَتِي اللِّسانِ وما يحاذيها من الأضراسِ العُليا، أي: من الشِّدقِ. والظاءُ (ظ) تخرجُ مِن بينِ طَرَفِ اللِّسانِ وأطرافِ الثَّنايا العُليا، أي: من الأسنانِ. وكثيرًا ما يقعُ الخلطُ بينَهما في الكتابةِ.

ويُمكنُ التفرِقةُ بينَهما بالتأمُّلِ وبكثرةِ القراءةِ وبالنظرِ في الاشتقاقِ، فإذا مرَّتْ بك كلمةُ (انضمَّ) مثلًا ولم تدرِ أبالضادِ هي أم بالظاءِ فانظرْ في اشتقاقِها تجدْها من (الضَّمِّ)، فتَعلمُ أنَّها بالضادِ. وأنا أذكرُ وسيلتينِ تعينانِ على الفصلِ بينَهما.

الأُولَى: معرفةُ أشهرِ الألفاظِ المتناظِرةِ بالضادِ والظاءِ التي يقعُ الغلَطُ فيها:

- (الضَّلالُ) ومشتقاتُه كـ(ضلَّ يضِلُّ وضالٍّ ومُضِلٍّ) ونحوِها بالضادِ. و(ظلَّ الرجلُ يفعلُ كذا يظَلُّ) و(الظِّلُّ) أيضًا وجمعُه (الظِّلالُ) بالظاءِ.

- (الضَّمُّ) ومشتقاتُه كـ(الانضمام وانضمَّ ومنْضَمٍّ ويَضُمُّ) بالضادِ. و(النِّظامُ) ومشتقاتُه كـ(نَظَمَه نَظمًا) و(نظَّمَه ينظِّمُه تنظيمًا) و(مَنَظِّمٍ ومنَظَّمةٍ) بالظاءِ.

- (الحَضُّ) بمعنى الحثِّ على الشيءِ، ومشتقاتُه كـ(التحضيضِ) بالضادِ. و(الحَظُّ) بمعنى البَخْتِ، ومشتقاتُه كـ(حُظوظٍ ومحظوظٍ) بالظاءِ.

- (الضَّنُّ) بالشيءِ بمعنى البخلِ، ومشتقاتُه كـ(الضَّنينِ) بالضادِ. ومنه قولُه تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴿٢٤﴾﴾ [التكوير]. و(الظَّنُّ) -وهو ما قاربَ اليقينَ- ومشتقاتُه كـ(ظَنَّ يَظُنُّ) بالظاءِ.

- (الغَيضُ) بمعنى النقصِ، ومشتقاتُه كـ(غاضَ يَغيضُ) بالضادِ. ومنه قولُهم: (غَيضٌ من فَيضٍ). و(الغَيظُ) بمعنى الغضبِ بالظاءِ كقولِه: ﴿وَٱلْكَـٰظِمِينَ ٱلْغَيْظَ﴾ [آل عمران: ١٣٤].

- (الناضرُ) بمعنى الحسَنِ المنعَّمِ، ومشتقاتُه كـ(النَّضرةِ) بالضادِ. ومنه قولُه: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾﴾ [القيامة]. و(الناظرُ) ومشتقاتُه كـ(نظرَ ينظرُ نظَرًا) و(المَنْظَرِ) و(المُناظِرِ والنَّظِيرِ) بالظاءِ كقولِه: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة].

- (المحضورُ) بمعنى المشهودِ، ومشتقاتُه كـ(حضَرَ يحضرُ حضورًا، وهو حاضرٌ) و(احتُضِرَ) -إذا حضرَه الموتُ- بالضادِ. و(المحظورُ) بمعنى الممنوعِ، ومشتقاتُه كـ(حظرَه يحظرُه حَظْرًا) بالظاءِ. ومنه قولُه: ﴿وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ﴿٢٠﴾﴾ [الإسراء]. ومنه (الحظيرةُ).

- (الفظُّ) الرجلُ الغليظُ. ومصدرُه (الفَظاظةُ). و(الفَضُّ) الكَسْرُ. وفِعْلُه (فَضَّه يَفُضُّه فَضًّا فانفضَّ). وقد اجتمعا في قولِه تعالى: ﴿وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

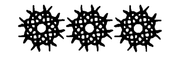
الثانيةُ: معرفةُ أشهرِ الألفاظِ الظائيةِ الأخرى في كلامِ الناسِ:

حرفُ الظاءِ أقلُّ الحروفِ دوَرانًا في الكلِمِ العربيِّ إذ لا يوجدُ إلَّا في نحوِ مئةِ كلمةٍ، فإذا عرفتَها أو عرفتَ مشهورَها في كلامِ الناسِ عصمَك ذلك من كثيرٍ من الخطأِ في هذا البابِ. ومن مشهورِها سوى ما مرَّ قولُهم: (فظُعَ الأمرُ

فظاعـةً فهـو فظيـعٌ، وأفظعَني فهو مُفظِعٌ) و(القيظُ) الصيـفُ و(جحَظَتْ عينُه جحوظًـا فهـي جاحظـةٌ) و(لحَظَـه لَحْظًـا ولَحْظـةً ولاحظَه ملاحظـةً) و(اكتظَّ المـكانُ اكتظاظًـا فهـو مكتـظٌّ) و(حَظِـي يَحظى حُظوةً) و(الشـظيَّةُ والشـظايا) و(ظرُفَ ظرافـةً فهو ظريفٌ، والظَّرْفُ والظُّروفُ) و(نظُفَ نظافةً فهو نظيفٌ، ونظَّفَـه فهـو منظِّفٌ) و(وُظِّفَ فـي وظيفـةٍ توظيفًـا فهـو موظَّفٌ) و(واظـبَ مواظبـةً فهـو مواظِـبٌ) و(الظَّبْيُ والظِّبـاءُ) و(عظُمَ عظَمةً فهـو عظيمٌ، وعظَّمَه تعظيمًا فهو معظَّمٌ) و(حفِظَه حِفظًا فهو حافظٌ) و(اليقَظةُ، واستيقظَ استيقاظًا فهو مستيقظٌ) و(ظهَر ظهورًا فهو ظاهرٌ، والظَّهْرُ والظَّهيرُ، والظُّهْرُ والظَّهيرةُ) و(لفَظَه لفظًا) و(ظلَمَه ظُلمًا فهو ظالمٌ) و(الحنظلُ) و(ظمِئَ ظمَأً فهو ظمآنُ) و(الشَّظَفُ) و(وعظَه وعظًا وموعظةً فهو واعظٌ).

وممَّـا وردَ فيـه الوجهـان (التضافرُ) و(التظافرُ). والضـادُ أفصحُ لأنَّه من (الضَّفْرِ)، وهـو النسْـجُ. ومنـه (الضَّفيـرةُ). و(التقريـظُ) و(التقريـضُ)، وهـو المـدحُ. والظـاءُ أفصـحُ. ومِـن هـذا الجـذرِ (بنـو قُريظـةَ). و(فـاضَ الرجـلُ) و(فاظَ) و(فاضَت نفسُه أو روحُه) و(فاظت) إذا ماتَ.

فهـذه وجميـعُ تصاريفِهـا مِـن أشـهرِ الكلمـاتِ المستعمَلةِ التي تُكتبُ بالظـاءِ، فمَـا سـواها يُكتـبُ فـي الغالـبِ بالضـادِ. ومنه في كلامِ النـاسِ اليومَ (المَضْبيُّ) -وهـو اللَّحـمُ المشـويُّ علـى الحِجـارةِ-، فإنَّـه بالضـادِ لأنَّـه من قولِهـم: (ضَبَتْه النارُ تَضْبيه) إذا شوَتْه.



الأصلُ الثاني: المطابَقةُ مِن غيرِ زيادةٍ ولا نقصٍ

الأصلُ في المكتوبِ أن يكونَ مطابقًا للمنطوقِ مِن غيرِ زيادةٍ ولا نقصٍ، فلا يُزادَ فيه شيءٌ لا يُنطَقُ، ولا يُحذفَ منه شيءٌ ممَّا يُنطقُ.

غيرَ أنَّه قد شذَّت عن ذلك بعضُ الألفاظِ إمَّا بالزيادةِ، وإمَّا بالحذفِ. وعن هذا يتولَّدُ بابُ الزِّيادةِ، وبابُ الحذفِ.



الفرعُ الأوَّلُ: بابُ الزيادةِ

الحروفُ التي تُزادُ في الكتابةِ حرفانِ: الألفُ، والواوُ.

- فأمَّا الألفُ فتُزادُ في موضعٍ واحدٍ، وذلك بعدَ واوِ الجماعةِ إذا تطرَّفَتْ، وهي الضميرُ المتَّصلُ بالفعلِ دالًّا على الجمعِ نحوَ (حضروا) و(احْضروا) و(لم يحضروا) و(هم لن يرجوا) خلافًا لواوِ الجمْعِ، وهي الحرفُ اللاحقُ لجمعِ المذكرِ السالمِ نحوَ (حاضرو الدرسِ) و(موظَّفو المصرِفِ) و(بنُو أسَدٍ) و(ذوُو الفضلِ) و(أولُو الفضلِ)، فلا تزادُ الألفُ بعدَها. وخلافًا للواوِ الأصليَّةِ نحوَ (أرجو) و(نرجو) و(أنتَ ترجو) و(هو يرجو)، فلا تُزادُ الألفُ بعدَها أيضًا.

فإن لم تتطرَّفْ لم تلحقْها الألفُ نحوَ (يضربون) و(ضربوهم).

ويُميَّزُ بينَ الواوِ الأصليَّةِ وواوِ الجماعةِ بقياسِها على مُوازِنِها مِن (فَعَلَ) أو نحوِه، فـ(رجَوا) مثلُ (فعلُوا)، و(لم يرجُوا) مثلُ (لم يفعلُوا)، فتزادُ فيها الواوُ كما تُزادُ في مُوازِنِها. و(نرجو) مثلُ (نفعلُ)، فلا تزادُ فيها الواوُ كما لا تُزادُ في مُوازِنِها. وتُسمَّى هذه الألفُ الزائدةُ ألفَ الفصلِ والألفَ الفارقةَ.

- وأمَّا الواوُ فتُزادُ في أربعةِ مواضعَ، وهي:

الأوَّلُ: (أُولو) و(أُولِي) بالواوِ رفعًا وبالياءِ نصبًا وجرًّا. ومعناها (أصحابٌ) نحوَ (أُولو الخيرِ) و(يا أُولي الخيرِ).

الثاني: (أُولاتٌ). ومعناها (صاحباتٌ) نحوَ ﴿أُوْلَٰتِ حَمْلٍ﴾ [الطلاق: ٦].

الثالثُ: (أُولَى) اسمَ إشارةٍ نحوَ (أُولى رجالٌ كرامٌ). وكذلك فروعُها كـ(أُولاء) و(أُولئك) نحوَ (أُولاءِ، أو: أُولئك رجالٌ كرامٌ) خلافًا لـ(الأُلَى) الموصولةِ وفرعِها (الأُلاءِ) نحوَ (جاءَ الأُلى، أو: الأُلاءِ أُحبُّهم).

الرابعُ: (عمرٌو) بشروطٍ أربعةٍ، وهي أن يكونَ علَمًا، مجرَّدًا من (ألْ)، غيرَ منسوبٍ، ولا منصوبٍ منوَّنٍ.

فإنِ اختلَّ شرطٌ من هذه الشروطِ لم تُزَدِ الواوُ، وذلك أن يكونَ غيرَ علَمٍ نحوَ (لَعَمْرُ اللهِ) بمعنى العُمُرِ، و(عَمْرٍ) بمعنى لحمِ اللِّثَةِ، أو يكونَ مقرونًا بـ(ألْ) نحوَ (العَمْرِ). ورسمُ بعضِ الناسِ لها (العمرو) خطأٌ. أو أن يكونَ منسوبًا نحوَ (عَمْرِيٍّ)، أو منصوبًا منوَّنًا نحوَ (رأيتُ عَمْرًا).

ولا تجوزُ الزيادةُ فيما سوى ذلك كزيادةِ أحرُفِ مَدٍّ لا تُنطقُ في بعضِ الألفاظِ الأعجميَّةِ نحوَ (فِيلْم) و(كاميرا) و(أوكسجين) و(دولفين) و(روبيان) و(كابتن) و(ليبرالي) و(سينما) معَ أنَّهم ينطقونها (فِلْم) و(كمِرا) و(أُكْسجين) و(دُلْفين) و(رُبْيان) و(كَبْتِن) و(لِبْرالي) و(سِنما). وقسْ على هذا.



الفرعُ الثاني: بابُ الحذفِ

وهو إمَّا حذفُ اقتصارٍ، وإمَّا حذفُ اختزالٍ.

النوعُ الأوَّلُ: حذفُ الاقتصارِ.

وهو حذفُ حرفٍ أو حرفينِ من الكلمةِ.

فحذفُ الحرفِ الواحدِ يُسمَّى (حذفَ حروفٍ مفرَدةٍ)، وحذفُ الحرفينِ يُسمَّى (حذفَ حروفٍ مركَّبةٍ).

- فأمَّا الحروفُ المفرَدةُ فمنها ما يُحذفُ لاتِّصافِه بصفةٍ أيًّا كانَ نوعُه، ومنها ما يُحذفُ باعتبارِ نوعِه في ألفاظٍ مخصوصةٍ.

- فأمَّا ما يُحذفُ لاتِّصافِه بصفةٍ فهو الحرفُ المشدَّدُ، إذ هو عبارةٌ عن حرفينِ متماثلينِ أوَّلُهما ساكنٌ وثانيهما متحرِّكٌ، فيُحذفُ أحدُهما وتوضعُ فوقَ الحرفِ الباقي علامةُ الشَّدَّة دلالةً عليه (ّ) كائنًا ما كانَ ذلك الحرفُ. وشرطُ الحذفِ أن يكونَ الحرفانِ في كلمةٍ واحدةٍ، مثالُ ذلك (ردَّ)، أصلُه (ردْدَ)، فحُذِفَتِ الدَّالُ الأُولَى، وجُعِلَتْ فوقَ الدَّالِ الثانيةِ علامةُ الشَّدَّةِ.

وتُعَدُّ ضمائرُ الرفعِ معَ ما اتَّصلَتْ به من الأفعالِ كالكلمةِ الواحدةِ فترُسَمُ حرفًا واحدًا مشدَّدًا نحوَ (بِتُّ) و(صوَّتُّ) و﴿عَنِتُّمْ﴾ [التوبة: ١٢٨] و(بِنَّا) و(النِّسوةُ سَمِنَّ).

فإنْ كانَ أحدُ المتماثلَينِ في كلمةٍ والآخرُ في كلمةٍ أخرى فإنَّه لا يُحذَفُ، وإنْ أُرِيدَ الشَّكلُ وُضِعتِ الشَّدَّةُ على الحرفِ الثاني، وذلك نحوُ (بل لّا). ومِنْه ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ﴾ [النحل: ٧٦] و(من يُرِدِ اللهُ به خيرًا يفقههُّ في الدينِ) و﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨] وقولُ الشاعرِ:

ولـم تشاركـكِّ عندي بعدُ غانيةٌ

وتُعَدُّ (ألْ) وما اتَّصلَتْ به كلمتينِ، فإذا ولِيَتْها لامٌ لم يُحذَفْ شيءٌ، نحوَ (اللَّحمِ) و(اللَّذانِ). وشذَّ عن ذلك ثلاثةُ ألفاظٍ، وهي (الَّذي) و(الَّتي) و(الَّذينَ)، إذْ عومِلَتْ كالكلمةِ الواحدةِ فحُذِفَ أحدُ المتماثلَينِ.

- وأمَّا ما يُحذفُ باعتبارِ نوعِه فأربعةُ أحرفٍ: الهمزةُ، والألفُ، والواوُ، والياءُ.

- أمَّا الهمزةُ فالذي يُحذفُ منها همزةُ الوصلِ دونَ همزةِ القطعِ. وتُحذفُ في أربعةِ مواضعَ:

الموضعُ الأوَّلُ: كلُّ همزةِ وصلٍ دخلَتْ عليها همزةُ الاستفهامِ نحوَ (أَسمُك زيدٌ؟) و(أَبْنُكَ هذا؟) و(أَختبارُك اليومَ؟) و﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ۝﴾ [الصافات]. وأصلُ رسمِها (أَاسمُك) و(أَابْنُك) و(أَاختبارُك) و(أَاصطفى). فإنْ كانت همزةُ الوصلِ همزةَ (ألْ) فإنَّك ترسمُ ألفًا واحدةً عليها مَدَّةٌ نحوَ (آلبيتُ هنا؟). والمحذوفُ هو ألفُ همزةِ الاستفهامِ لا ألفُ همزةِ الوصلِ، وذلك أنَّ همزةَ الوصلِ تُبدَلُ في هذه المسألةِ ألفًا فتصبحُ (أَاْلبيتُ هنا؟) فيلتقي مِثْلانِ فيُحذفُ ما هو متَّكَأٌ للهمزةِ، وهو ألفُ همزةِ الاستفهامِ، فتُرسَمُ (ءَالبيتُ) ثمَّ تنطبقُ عليها قاعدةُ المَدَّةِ فتنتهي إلى (آلبيتُ).

الموضعُ الثاني: همزةُ (اسمٍ) في البسملةِ الكاملةِ، وهي (بِسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ)، فإنْ زيدَ عليها أو نُقِصَ منها أو أُبدِلَ فيها لم تُحذفْ نحوَ (باسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ أبداً) و(باسمِ اللهِ) و(باسمِ الرحمنِ) و(باسمِ ربِّك).

الموضعُ الثالثُ: همزةُ (ابنٍ) و(ابنةٍ) إذا وقعَ أحدُهما مُفرَدًا بينَ علمينِ متَّصلينِ وهو نعتٌ لأوَّلِهما، ولم يكنْ في أوَّلِ السَّطرِ.

فإن لم يكونا مفردينِ لم تُحذَفْ همزتُهما نحوَ (رضِيَ اللهُ عن الحسنِ والحسينِ ابنَي عليٍّ).

والعلميَّةُ تشمَلُ الاسمَ نحوَ (محمدٍ) والكنيةَ نحوَ (أبي جعفرٍ) و(أمِّ كلثومٍ) واللقبَ نحوَ (زينِ العابدين) و(زُبيدةَ). وسواءٌ كانَ ثاني العلَمينِ أبًا لأوَّلِهما أو أمًّا أو جدًّا، وسواءٌ كانَ انتسابُه إليه حقيقةً أو ادِّعاءً. ويدخلُ في اللقبِ اللقبُ العامُّ إذا صارَ علَمًا بالغلبةِ في مجتمَعٍ ما نحوَ (شيخِ الإسلامِ بْنِ تيميَّةَ) و(الإمامِ بْنِ القيِّمِ) و(القاضي بْنِ الباقلَّانيِّ) و(صالحِ بْنِ الإمامِ أحمدَ) و(خالدِ بْنِ الدكتورِ) و(سعدِ بْنِ العقيدِ).

فإن لم يَغلبْ عليه اللقبُ عندَ الإطلاقِ في مجتمَعٍ ما بحيث يُعرفُ أنَّه يتناولُه دونَ غيرِه لم تُحذفِ الهمزةُ، وذلك نحوُ (محمودٍ ابنِ التاجرِ). وعلامةُ ذلك أن يَكثُرَ ذكرُ العلَمِ بعدَه فيقالَ مثلًا: (محمودٌ ابنُ التاجرِ صالحٍ).

ومِن أمثلةِ ما اجتمَعَتْ فيه الشروطُ: (عمرُ بْنُ الخطَّابِ) و(عُمَرُ) و(الخطَّابُ) اسمان، و(أبو بكرِ بْنُ أبي قحافةَ) و(أبو بكرٍ) و(أبو قحافةَ) كنيتان، و(جمالُ الدِّينِ بْنُ هشامٍ) و(البدرُ بْنُ الدَّمامِينيِّ) و(جمالُ الدِّينِ) و(البدرُ) لقبانِ، و(عيسى بْنُ مريمَ) و(مريمُ) أمُّه، و(أحمدُ بْنُ حنبلٍ) و(حنبلٌ)

جَدُّه، و(المقدادُ بْنُ الأسودِ) و(الأسودُ) أبوه بالتبنِّي لا على الحقيقةِ. وذلك كلُّه جارٍ في (ابنةٍ) أيضًا نحوَ (عائشةَ بْنَةِ الصِّدِّيقِ) وقولِ الشاعرِ:

يا بدرُ إنَّكَ قد كُسيتَ مَشابهًا ... مِن وجهِ أُمِّ محمدِ بْنةِ صالحِ

فإن لم يكونا بينَ علَمينِ لم تُحذفْ همزتُهما، وذلك نحوُ (هو الكريمُ ابنُ الكريمِ) و(قالَ ابنُ عُصفورٍ) و(ألفيَّةِ ابنِ مالكٍ).

وإن لم يكنِ العلَمانِ متَّصلَينِ لم تُحذَفْ همزتُهما أيضًا نحوَ (قالَ عثمانُ النحْويُّ ابْنُ جنِّيٍّ) و(قالت عائشةُ الصدِّيقةُ ابْنةُ الصِّدِّيقِ).

وإن لم يكنِ (ابنٌ) أو (ابنةٌ) نعتًا لأوَّلِهما لم تُحذَفْ همزتُهما، وذلك كأن يكونا خبرينِ نحوَ ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] و(لا يجهلُ أحدٌ أنَّ فاطمةَ ابنةُ محمدٍ ﷺ).

وإن وقعَ (ابنٌ) أو (ابنةٌ) أوَّلَ السَّطرِ لم تُحذَفْ همزتُهما.

الموضعُ الرابعُ: همزةُ (أَلْ) إذا دخلت عليها اللامُ أيَّ لامٍ كانت. وذلك نحوُ ﴿وَإِنَّهُۥ لَلْحَقُّ﴾ [البقرة: ١٤٩] و﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [يونس: ٢٦] و(يا لَلأسفِ)، أصلُها (لَالحقُّ) و(لِالذين) و(لَالأسفِ).

- وأمَّا الألفُ فتُحذفُ في ألفاظٍ معدودةٍ، وألفاظٍ محدودةٍ.

- فالألفاظُ المعدودةُ سبعةٌ، وهي:

١. (اللهُ)

٢. و(إلهٌ) [وفرعُه إلهيٌّ]

٣. و(الرحمنُ) بشرطِ أن يكونَ محلًّى بـ(ألْ)

٤. و(لكنَّ) [وفرعُه لكنْ]

٥. و(ذلك)

٦. و(أولئك)

٧. و(ها) التنبيهِ إذا اتَّصلَت بسبعةِ ألفاظٍ، وهي: (هذا) و(هذه) و(هذي) و(هذان) [وفرعُه هذين] و(هؤلى) و(هؤلاء) و(هكذا) دونَ سائرِ ما تَلحقُه كـ(هاتان) و(ها هنا) و(ها ذاك) و(ها أنا) [وفروعِها: ها أنتِ، وها أنتما، وها أنتم، وها أنتنَّ] و(ها أنا ذا).

- والألفاظُ المحدودةُ تُحذَفُ منها الألفُ المبدَلةُ من تنوينِ النصبِ في موضعينِ:

الأوَّلُ: أن تُسبَقَ بهمزةٍ قبلَها ألفٌ نحوَ (شربتُ ماءً) و(سمعتُ أنباءً). وأصلُها (ماأًا) و(أنباأًا)، فحُذِفَ متَّكأُ الهمزةِ المتوسِّطةِ التي قبلَها لتوالي مِثْلينِ فصارَتْ (ماءًا) و(أنباءًا) ثمَّ حُذِفتِ الألفُ المبدَلةُ من تنوينِ النصبِ.

الثاني: أن تُسبَقَ بهمزةٍ قبلَها فتحةٌ نحوَ (وجدتُّ خطَأً). وأصلُها (خطَأًا).

- وتُحذفُ الواوُ والياءُ في موضعٍ واحدٍ، وهو أن تقعا صلةً للقافيةِ المطلَقةِ نحوَ قولِه:

بانت سُعادُ، فقلبي اليومَ متبولُ متيَّمٌ إثْرَها لم يُفدَ مكبولُ

والأصلُ (متبولُو) و(مكبولُو).

وقولِه:

قفا نبكِ مِن ذكرى حبيبٍ ومنزلِ
بسَقطِ اللِّوى بينَ الدَّخولِ فحوملِ

والأصلُ (منزلي) و(فحوملي).

- وأمَّا الحروفُ المركَّبةُ فتُحذفُ في موضعين:

الأوَّلُ: حذفُ ألفينِ معًا، وذلك في كلمةِ (طه) علَمًا، إذْ أصلُها (طاها).

الثاني: حذفُ (ألْ) برمَّتِها، وذلك إذا وقعَتْ بينَ لامينِ نحوَ (لِلَّحمِ) و(لَلَّذانِ)، أصلُهما (لِاللحمِ) و(لَاللذانِ).

النوعُ الثاني: حذفُ الاختزالِ.

وهو حذفُ أكثرَ مِنْ حرفٍ التماسًا لاختصارِ الكلمةِ الواحدةِ أو الكلماتِ المترابطةِ في رمزٍ موجَزٍ يَدلُّ عليها. وقد يكونُ هذا الرمزُ حرفًا واحدًا نحوَ (س = سؤالٌ) و(ج = جوابٌ) و(هـ = هجريَّةٌ) و(د = دكتورٌ) و(أ = أستاذٌ) و(ص = صلى اللهُ عليه وسلَّمَ). وقد يكونُ أكثرَ من حرفٍ نحوَ (اه = انتهى) و(ق. ب = قبلَ الميلادِ) و(إلخ = إلى آخرِه). وربَّما كانَ صورةً خاصَّةً نحوَ (١ = واحدٌ) و(٢ = اثنانِ). وكذلك سائرُ الأرقامِ. وقد تكونُ الصورةُ الواحدةُ رمزًا لشيئينِ، فتَفصِلُ بينَهما القرائنُ نحوَ (م = مترٌ) و(م = ميلاديَّةٌ)، فتقولُ مثلًا: (طُولُه ٣م) و(وُلِدَ عامَ ٢٠٠٠م).

ويجبُ أن يُنطَقَ الرَّمزُ كما هو أصلُه لا كما يُرسمُ، فتَرمزُ للسؤالِ بـ(س)، ولكنَّك تنطقُه (سؤالٌ)، وتَكتبُ (إلخ)، ولكنَّك تنطقُه (إلى آخرِه)، وتَكتبُ (ص)، وتقرؤُه (صلى اللهُ عليه وسلَّمَ).

والرموزُ كثيرةٌ لا تنحصرُ، فمنها ما عمَّ استعمالُه، ومنها ما لا يَكادُ يُستعمَلُ إلَّا في عُرفِ بعضِ الصناعاتِ أو العلومِ. ويَجوزُ توليدُ الرموزِ في كلِّ ما كَثُرَ وفشَا واحتيجَ إلى اختزالِ رسمِه وأُمِنَ وقوعُ اللبسِ فيه.

الأصلُ الثالثُ: مراعاةُ الحالِ الراهنةِ

إذا وقعَ في الحرفِ إبدالٌ وكانَ مقتضِيه متَّصلًا بالكلمةِ نفسِها فالأصلُ أن يُرسمَ بحسَبِ حالِه الراهنةِ بعدَ الإبدالِ لا بالنظرِ إلى حالِه السابقةِ، وذلك نحوُ (امَّحى) و(عمَّا) و(ألَّا)، أصلُهنَّ (انْمَحى) و(عنْمَا) و(أنْلَا).

ومنه أيضًا (سَيطرَ) و(القِسْطُ) و(الوَسَطُ) و(أَرُسْطو) ونحوُها، فإنَّه يجبُ على من ينطقُها بالصادِ أن يَكتبَها بالصادِ (صَيطرَ) و(القِصْطُ) و(الوَصَطُ) و(أَرُصْطو).

ومنه أيضًا ما أصلُه الكافُ المجهورةُ من الألفاظِ الأعجميَّةِ، فإنَّه يُرسَمُ أحيانًا جيمًا وأحيانًا غينًا وأحيانًا قافًا، وربَّما رُسِمَ كافًا، وربَّما تعدَّدَ رسمُه. ويجبُ رسمُه كما يُنطَقُ، وذلك نحوُ (غرامٍ = جرامٍ = قرامٍ) و(بُرغرٍ = بُرجرٍ = بُرقرٍ) و(الإنجليزِ = الإنقليزِ = الإنكليزِ). ولا يجوزُ رسمُه على هذه الصُّوَرِ وهو يُنطقُ كافًا مجهورةً، بل يُرسمُ حينئذٍ على صورةِ الكافِ المجهورةِ، وهي (گ)، فيُكتَبُ (گرامٌ) و(برگرٌ) و(الإنگليزُ).

ويُستثنَى من هذا الأصلِ أن يكونَ الإبدالُ بالإقلابِ، وهو أن تجيءَ نونٌ ساكنةٌ وبعدَها باءٌ، فإنَّه لا يُراعَى في رسمِها حالُها بعدَ الإقلابِ، بل يُراعَى أصلُها، وذلك نحوُ (عنْبرٍ)، فإنَّها تُرسمُ بالنونِ معَ أنَّها تُنطقُ ميمًا.

فإنْ كانَ مُقتضِي الإبدالِ في كلمةٍ أخرى لم يُعتدَّ به، فتراعَى حينئذٍ حالُه السابقةُ نحوَ ﴿مَن يَعۡمَلُ﴾ [سبأ: ١٢] فتَثبتُ النونُ معَ أنَّها تُبدَلُ في النطقِ ياءً من

أجلِ الإدغامِ، وذلك لأنَّ مقتضيَ هذا الإبدالِ -وهو ياءُ (يعملُ)- في كلمةٍ أخرى. ومِن ذلك الفعلُ المدغَمُ بعدَ الإبدالِ في ضميرِ الرفعِ نحوَ (وَعَدتُّ)، فإنَّه يُعَدُّ معَ ضميرِ الرفعِ كلمتينِ مثْلَ ﴿قَدتَّبَيَّنَ﴾ [البقرة: ٢٥٦] خلافًا لحُكمِه إذا أُدغِمَ من غيرِ إبدالٍ نحوَ (بِتُّ)، فإنَّه يعامَلُ معَ ضميرِ الرفعِ معاملةَ الكلمةِ الواحدةِ كما مرَّ ص١٧٦. ولو عومِلَا هنا معاملةَ الكلمةِ الواحدةِ لرُسِمَا (وعَتُّ).

وتُعَدُّ (ألْ) وما اتَّصلَتْ به كلمتينِ، فإذا كانت شمسيَّةً -وهي التي تُدغَمُ في الحرفِ الذي يَليها- فإنَّه يُراعَى أصلُها لا حالُها الراهنةُ نحوَ (الشَّمسِ). ولو روعيَتْ حالُها لرُسِمَتِ (اشَّمسُ).



الأصلُ الرابعُ: انفصالُ الكلِمِ

الأصلُ في كلِّ كلمةٍ أن تُكتبَ مفصولةً عن غيرِها نحوَ (جاءَ زيدٌ) و(إنْ شاءَ اللهُ) و(عبدِ الرحمنِ) و(أبو بكرٍ). ورَسْمُ بعضِ الناسِ (إنشاءَ اللهُ) بالوصلِ خطأٌ.

فإن كانت بعضَ كلمةٍ لم تُفصَلْ، نحوَ ياءِ النسَبِ (مكِّيٍّ) وعلامتَيِ التثنيةِ والجمعِ (مؤمنانِ) و(مؤمنون).

ويُستثنَى من هذا الأصلِ ثلاثةُ مواضعَ توصلُ فيها الكلمةُ بغيرِها لامتناعِ نطقِها مفصولةً عن غيرِها، والرسمُ تابعٌ للنطقِ:

الموضعُ الأوَّلُ: أن تكونَ الكلمةُ أوَّلَ جزأَي علَمٍ مركَّبٍ تركيبًا مَزْجِيًّا نحوَ (حضرَموتَ) و(معْدِيْكرِبَ)، فإن لم تكنْ عَلَمًا فُصِلَتْ نحوَ (خمسةَ عشرَ) و(حَيصَ بَيصَ).

الموضعُ الثاني: أن تكونَ الكلمةُ حرفًا واحدًا، وذلك كلامِ الجرِّ وبائِه وواوِ العطفِ وفائِه وهمزةِ الاستفهامِ نحوَ (ذهبتُ لمحمدٍ ومررتُ به) و(جاءَ زيدٌ وخالدٌ فجلسا) و(أجئتَ؟). وسواءٌ أكانَ مجيئُها على حرفٍ واحدٍ وضعًا كالأمثلةِ السابقةِ أم طارئًا بعدَ الحذفِ نحوَ (إلامَ) و(حتَّامَ)، إذْ أصلُهما (إلى ما) و(حتَّى ما)، فحُذِفَتْ ألفُ (ما) في الاستفهامِ فبقيَ حرفٌ واحدٌ فوُصِلَ بما قبلَه.

ويلحقُ بذلك أيضًا أن يكونَ الحذفُ في الرسمِ لا في النطقِ نحوَ (هذا)،

إذْ أصلُها (ها ذا)، فحُذِفَتِ الألفُ رسمًا فصارت (هـ ذا) فبقِيَتْ على حرفٍ واحدٍ في الرسمِ فوُصِلَتْ بما بعدَها.

ولا يُغني وصلُ الكلمةِ ذاتِ الحرفِ الواحدِ بما بعدَها عن وصلِ ما بعدَها إذا كانَ حرفًا واحدًا بما بعدَه نحوَ (أَوَحضرَ زيدٌ؟) و(أَفَجاءَ خالدٌ؟) و﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم﴾ [فاطر: ٣٧].

الموضعُ الثالثُ: أن تكونَ الكلمةُ شديدةَ الامتزاجِ بغيرِها بحيث لا تُنطقُ إلَّا متَّصلةً به، وذلك كالضمائرِ المتَّصلةِ نحوَ (درسْنا)، و(ألِ) التعريفِ نحوَ (الكتابِ).

وألحَقوا بهذه المواضعِ مواضعَ أُخَرَ شاذَّةً، وهي:

الموضعُ الرابعُ: وَصْلُ ما رُكِّبَ من الظروفِ معَ (إذٍ) المنوَّنةِ نحوَ (حينئذٍ) و(يومئذٍ) و(عندئذٍ).

الموضعُ الخامسُ: وَصْلُ ما رُكِّبَ من الآحادِ معَ (مئةٍ) نحوَ (ثلاثِمئةٍ) و(تسعِمئةٍ).

الموضعُ السادسُ: وَصْلُ (مَن) أيًّا كانَ نوعُها بثلاثةِ أحرفٍ تقعُ قبلَها، وهي (مِن) و(عن) و(في) نحوَ (ممَّن أنت؟) و(أقمتُ فيمَن أقامَ) و(أعرضتُ عمَّن أساءَ) ولا توصلُ بغيرِ ذلك نحوَ (مَن ذا هُنا؟).

الموضعُ السابعُ: وَصْلُ (ما) أيًّا كانَ نوعُها بثلاثةِ أحرفٍ تقعُ قبلَها، وهي (مِن) و(عن) و(في) نحوَ (أكلتُ ممَّا يليني) و(أعرضتُ عمَّا سمعتُ) و(رغبتُ فيما رغبتَ فيه).

فإن وقعَتْ (ما) زائدةً بعدَ حرفٍ فإنَّها توصَلُ به أيًّا كانَ ذلكَ الحرفُ نحوَ (ممَّا) كقولِه تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمۡ أُغۡرِقُواْ﴾ [نوح: ٢٥] و(عمَّا) كقولِه: ﴿عَمَّا قَلِيلٖ﴾ [المؤمنون: ٤٠] و(رُبَّما) و(إنَّما) و(كَيما) و(إمَّا) الشرطيَّةِ. وتوصَلُ أيضًا بكلِّ اسمٍ مبنيٍّ أو شِبْهِ مبنيٍّ، فمثالُ الأسماءِ المبنيَّةِ (أينَما) و(حيثُما) و(كيفَما). والأسماءُ المشْبِهةُ لها هي الظروفُ غيرُ المنوَّنةِ نحوَ (قبلَما) و(بعدَما) و(حينَما) و(ريثَما) و(عِندَما) و(بينَما). ويلحقُ بها (أيُّما) و(غيرُما) و(سِيَّما). وشذَّ عن ذلك (متى ما) و(إذا ما) و(أيَّانَ ما)، فإنَّ (ما) فيها لا توصَلُ بما قبلَها معَ أنَّها زائدةٌ وقد سُبِقَتْ باسمٍ مبنيٍّ.

فإن كانَ اللفظُ الذي قبلَها ليس حرفًا ولا اسمًا مبنيًّا ولا شِبْهَ مبنيٍّ لم توصَلْ به نحوَ ﴿فَقَلِيلٗا مَّا يُؤۡمِنُونَ ٨٨﴾ [البقرة] و﴿أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ﴾ [الإسراء: ١١٠] و(شتَّانَ ما زيدٌ وعمرٌو) وقولِ الشاعرِ:

أَخْلَفَ ما بازِلًا سَديسُها

وإن كانت (ما) مصدريَّةً فإنَّها توصَلُ -معَ وصلِها بالأحرفِ الثلاثةِ (مِن) و(عن) و(في)- بفعلين واسمين أيضًا، فالفعلان هما (طالَ) و(قلَّ)، تقولُ: (طالَما فعلتَ ذلك) أي: طالَ فِعلُك ذلك، و(قلَّما يقعُ ذلك) أي: قلَّ وقوعُ ذلك. والاسمان هما (كُلٌّ) في كلمةِ (كُلَّما) الظرفيةِ نحوَ ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوۡاْ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٠]، و(مِثْلٌ) في قولِهم: (مثلَما) نحوَ (جلسْتُ مِثْلَما جلَسَ زيدٌ).

الموضعُ الثامنُ: وَصْلُ (لا) بحرفين يقعان قبلَها، وهما (إنِ) الشرطيَّةُ نحوَ (إلَّا تَحْضُرْ فلن أحْضُرَ)، و(أنْ) غيرُ المخفَّفةِ من الثقيلةِ نحوَ (أحاولُ

أَلَّا أقصِّرَ)، فإن كانت مخفَّفةً من الثقيلةِ أو مفسِّرةً لم توصَلْ نحوَ (أشهدُ أن لَّا إلهَ إلَّا اللهُ) و(أشرتُ إليه أن لَّا تتكلمْ).



الأصلُ الخامسُ: مراعاةُ الوقفِ والابتداءِ

الأصلُ في الرسمِ مراعاةُ حالِ الوقفِ والابتداءِ، فإذا كانَ للكلمةِ في الابتداءِ والوقفِ حالٌ تخالفُ حالَها في الوصلِ فالمُراعَى هو حالُ الابتداءِ والوقفِ، ما عدا الشَّكلَ، فالمُراعَى فيه حالُ الوصلِ نحوَ (أكرمَ زيدٌ عمرًا).

ومن أمثلةِ ذلك:

- الضميرُ (أنا)، فإنَّه يُنطقُ في الوصلِ (أنَ)، وفي الوقفِ (أنَا). ورُسِمتِ الألفُ باعتبارِ الوقفِ.

- المفتوحُ المنوَّنُ نحوَ (زيدًا)، فإنَّه يُنطقُ في الوصلِ (زيدً)، وفي الوقفِ (زيدَا). ورُسِمتِ الألفُ باعتبارِ الوقفِ.

- المقصورُ المنوَّنُ نحوَ (عصًا) و(هُدًى)، فإنَّه يُنطقُ في الوصلِ (عصً) و(هُدً)، وفي الوقفِ (عصَا) و(هُدَى). ورُسِمتِ الألفُ باعتبارِ الوقفِ.

- هاءُ اسمَيِ الإشارةِ (هذهِ) و(هاتهِ)، فإنَّهما يُنطقانِ في الوصلِ (هذهي) و(هاتهي)، وفي الوقفِ (هذهْ) و(هاتهْ). وحُذِفَتِ الياءُ باعتبارِ الوقفِ.

- هاءُ الغائبِ نحوَ (لَهُ)، فإنَّها تُنطقُ في الوصلِ (لَهُو)، وفي الوقفِ (لَهْ). وحُذِفَتْ واوُ الإشباعِ هذه باعتبارِ الوقفِ.

- ميمُ الجَمْعِ في لغةِ الإشباعِ نحوَ (هُمُ)، فإنَّها تُنطقُ في الوصلِ (هُمُو)، وفي الوقفِ (هُمْ). وحُذِفَتْ واوُ الإشباعِ هذه باعتبارِ الوقفِ.

- الساكنانِ اللذانِ أوَّلُهما حرفُ مدٍّ إذا التقَيا في كلمتينِ نحوَ ﴿وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النمل: ١٥] و(اصنعوا المعروفَ) و(يمشي الرجلُ)، فإنَّهنَّ يُنطقنَ في الوصلِ (وقالَ الحمدُ للهِ) و(اصنعُ الْمعروفَ) و(يمشِ الرَّجلُ) وفي الوقفِ ﴿وَقَالَا﴾ و(اصنعُوا) و(يمشِي). وأُثبِتَتِ الألفُ والواوُ والياءُ باعتبارِ الوقفِ.

- ما تَلحقُه هاءُ السكتِ في الوقفِ وجوبًا. وهو ضربانِ:

الأوَّلُ: ما بقيَ على حرفٍ واحدٍ من الأفعالِ نحوَ (عِه درسَك)، فإنَّه يُكتبُ بهاءٍ لأنَّ الوقفَ عليه بالهاءِ وإن كانت تُحذَفُ في الوصلِ، إلَّا أنَّه إذا سُبِقَ بواوٍ أو فاءٍ جازَ الإلحاقُ وعدَمُه نحوَ (هذا كتابُك، فعِهْ ما فيه وقِهْ أوراقَه من الآفاتِ) و(هذا كتابُك، فعِ ما فيه وقِ أوراقَه من الآفاتِ).

الثاني: (ما) الاستفهاميَّةُ إذا أُضِيفَ إليها اسمٌ وحُذِفَتْ ألفُها نحوَ (طالبُ مَهْ أنت؟).

ومِن ذلك على الراجحِ لفظُ (إذن)، فإنَّها تُكتبُ بالنونِ لأنَّه ينبغي أن يوقفَ عليها بالنونِ، إذ هي حرفٌ مثلُ (أن) و(لن).

وشذَّ عن ذلك ثلاثةُ مواضعَ راعَوا فيها الوصلَ لا الابتداءَ والوقفَ، وهي:

الأوَّلُ: نونُ التوكيدِ الخفيفةُ نحوَ (لأَجتهِدَنْ)، فإنَّها تُرسَمُ بالنونِ معَ أنَّه يُوقفُ عليها بالألفِ (لأَجتهِدَا).

الثاني: المبدوءُ من الأسماءِ بهمزةِ وصلٍ تليها همزةٌ بإطلاقٍ، والمبدوءُ من الأفعالِ بهمزةِ وصلٍ تليها همزةٌ بشرْطِ ألَّا تُسبَقَ بواوٍ أو فاءٍ، فمثالُ الأسماءِ (بطاقةُ ائتمانٍ) (وائتلافٌ)، ومثالُ الأفعالِ (ائتِ) (ثمَّ اؤتُمِنَ)

(اللهمَّ اؤْجُرْني في مصيبتي)، فإنَّ هذه الألفاظَ وأمثالَها تُنطقُ في الوصلِ بالهمزِ وفي الابتداءِ بالإبدالِ (ايْتمانٌ) (ايْتلافٌ) (ايِتِ) (أُوْتُمِنَ) (أُوْجرني)، ولكنَّها تُرسَمُ جميعًا بالهمزِ باعتبارِ الوصلِ. فإنْ سُبِقَ الفعلُ بواوٍ أو فاءٍ عومِلَتْ همزتُه معاملةَ الهمزةِ المتوسِّطةِ كما مضى بيانُه، فتُكتبُ (وأْتِ) (فأْتُمِنَ) (فأْجُرني).

الثالثُ: المبدوءُ بهمزةِ وصلٍ تليها واوٌ وقبلَها واوٌ أو فاءٌ نحوَ (فاوْجَلْ) و(خَفْ واوْجَلْ)، فإنَّها تُكتَبُ بالواوِ باعتبارِ الوصلِ. ولو اعتُبِرَتْ فيها حالُ الابتداءِ والوقفِ لكُتِبَتْ بالياءِ (فَايْجَلْ) و(خَفْ وايْجَلْ) لأنَّك لو ابتدأتَ بها لنطقتَها بالياءِ فقلتَ: (اِيْجلْ). فإن لم تُسبَقْ بواوٍ ولا فاءٍ اعتُبِرَتْ فيها حالُ الابتداءِ والوقفِ، فتَكتبُ (اِيْجَلْ) بالياءِ وتنطقُها بالياءِ لأنَّها مبتدَأٌ بها، وتَكتبُ (قلتُ: ايْجَلْ) بالياءِ وتنطقُها بالواوِ في حالِ الوصلِ وبالياءِ في حالِ الابتداءِ.

وشذَّ عن ذلك أيضًا موضعانِ اثنانِ جمعوا فيهما بينَ مراعاةِ حالِ الابتداءِ والوقفِ وحالِ الوصلِ، وهما:

الأوَّلُ: المبدوءُ بهمزةِ وصلٍ نحوَ (اسمٍ)، فإنَّهم لو راعَوا فيه الابتداءَ مطلقًا لرسموه (إسمٌ) بالقطعِ، إذ لا فرقَ في النطقِ بينَه وبينَ المبدوءِ بهمزةِ قطعٍ كـ(إبلٍ). ولو راعَوا فيه الوصلَ لحذفوا الهمزةَ البتةَ لسقوطِها في الوصلِ فرسَمُوه (سْمٌ)، ولكنَّهم جمعوا بينَ اعتبارِ الحالينِ فأثبتوا ألفَها ولم يثبتوا معَها صورةَ الهمزةِ (ء)، وذلك حتى لا تلتبسَ بهمزةِ القطعِ.

الثاني: المختومُ بتاءِ التأنيثِ المربوطةِ نحوَ (شجرةٍ)، فإنَّهم لو راعَوا

فيه الوقفَ مطلقًا لرسموه (شجرهْ) بالهاءِ المحضةِ، ولو راعَوا فيه الوصلَ لرسموه (شجرتٌ) بالتاءِ، فجمعوا بينَ مراعاةِ الأمرينِ فكتبوا هاءً وجعلوا فوقَها نقطتينِ، وذلك حتى لا تلتبسَ بالهاءِ والتاءِ.

والفَصلُ بينَ الهاءِ المحضةِ والتاءِ المبسوطةِ والتاءِ المربوطةِ قائمٌ على اعتبارِ حالَيِ الوقفِ والوصلِ، فما يُوقفُ عليه بالتاءِ فإنَّه يُرسَمُ بالتاءِ المبسوطةِ نحوَ (تمَراتٍ) و(أبياتٍ) و(رُفاتٍ) و(فُتاتٍ) و(ثِقاتٍ) و(هيهاتَ) و(ثُمَّتَ) العاطفةِ و(رُبَّتَ). ومِنْه (ذاتٌ) و(يا أبتِ) و(يا أُمَّتِ). وما يوقفُ عليه بالهاءِ فإمَّا أن يوصَلَ بالهاءِ أيضًا وإمَّا أن يوصَلَ بالتاءِ، فإنْ كانَ يوصَلُ بالهاءِ رُسِمَ بالهاءِ غيرِ المنقوطةِ نحوَ (وجهٍ) و(فقيهٍ) و(مياهٍ). وإنْ كانَ يوصَلُ بالتاءِ رُسِمَ بالتاءِ المربوطةِ نحوَ (شجَرةٍ) و(فَتاةٍ) و(قُضاةٍ). وممَّا ينبغي كَتْبُه بالهاءِ على الراجحِ (ثَمَّهْ) الظرفيَّةُ.

وإذا كانَ في كلمةٍ لغتانِ في الوقفِ جازَتْ مراعاتُهما جميعًا في الرسمِ نحوَ (ماضٍ) و(ماضي)، و(القاضي) و(القاضِ) لأنَّه يجوزُ أن يوقفَ عليها بالياءِ وبحذفِها، والحذفُ أجودُ في المنوَّنِ نحوِ (قاضٍ)، والياءُ أجودُ في المعرَّفِ بـ(ألْ) نحوِ (القاضي).

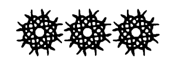


القسمُ الثاني: علاماتُ الترقيمِ

مقدِّمةٌ

يَلحقُ بالإملاءِ ما يُسمَّى علاماتِ الترقيمِ. وهي رموزٌ توضَعُ بينَ بعضِ أجزاءِ الكلامِ نائبةً عمَّا لا صُورةَ له في الرسمِ من الدَّلالاتِ المحتفَّةِ بالكلامِ كالوقفِ والوصلِ، والتنغيمِ. وقد تدُلُّ على معانٍ لا تحتفُّ بالكلامِ.

وأوَّلُ من فصَّلَها واستقصى مواضعَها على الاصطلاحِ المعروفِ اليومَ وسمَّاها بهذا الاسمِ أحمدُ زكيٌّ باشا عامَ (١٣٣٠هـ). وقد اقتبسَها من الكتابةِ الفرنسيةِ، على أنَّ بعضَها كانَ استفادَه الفرنسيون من تقاليدِ النُّسَّاخِ في المخطوطاتِ العربيَّةِ. واستأنسَ في ضبطِ مواضعِها بعِلْمِ الوقفِ والابتداءِ في القرآنِ الكريمِ، ولكنَّه لم يكنْ أوَّلَ مَنِ استعملَها إذْ سُبِقَ إلى ذلك. وقد ذكرَ منها عشْرَ علاماتٍ، ثمَّ لم يزلِ الناسُ يزيدون فيها حتى نيَّفَتْ على عشرين علامةً.



حَصْرُ علاماتِ الترقيمِ

اعلمْ أنَّ هذه العلاماتِ ينبغي أن تلاصقَ ما هي له من غيرِ مسافةٍ بينَهما إلَّا قدرَ ما يكونُ بينَ الحرفينِ المنفصلينِ في الكلمةِ الواحدةِ.

وهذا تفصيلُ جَمْهرتِها:

الضربُ الأوَّلُ: العلاماتُ النائبةُ عن الوقفِ والوصلِ:

*** علامةُ الفاصلةِ. وتُسمَّى الفَصْلةَ والشَّولةَ والفارِزةَ. وصورتُها ،**

وأصلُ معناها الدلالةُ على أنَّ ما بعدَها متَّصِلُ المعنى بما قبلَها في غيرِ سببيَّةٍ. ولهذا تقعُ:

١- بينَ المتعاطفاتِ سواءٌ أكانت مُفرداتٍ أم جُمَلًا، وسواءٌ أكانتِ الجُمَلُ لها محلٌّ من الإعرابِ أم لم يكنْ لها محلٌّ من الإعرابِ.

فمثالُ المفردَاتِ قولُه: (التجنِّي رسولُ القطيعةِ، وداعي القِلَى، وسببُ السلوِّ، وأوَّلُ التجافي).

ومثالُ الجُمَلِ التي لها محلٌّ من الإعرابِ قولُه: (حُبُّكَ الشيءَ يُعْمي، ويُصِمُّ).

ومثالُ الجُمَلِ التي لا محلَّ لها من الإعرابِ قولُه: (الورِعُ لا يَخدَعُ، والأريبُ لا يُخدَعُ).

٢- بعدَ المنادَى كالحديثِ النبويِّ (يا غلامُ، إنِّي أعلِّمُك كلماتٍ).

* علامةُ الفاصلةِ المنقوطةِ. وتُسمَّى الفَصْلةَ المنقوطةَ. وصورتُها ؛

وأصلُ معناها الدلالةُ على أنَّ ما بعدَها مرتبطٌ بما قبلَها ارتباطًا سببيًّا. ولهذا تقعُ بينَ الجُملتين اللَّتَينِ أُخراهما عِلَّةٌ لأُولاهما أو مسبَّبةٌ عنها سواءٌ أدخلَ عليها حرفُ عطفٍ أم لم يدخلْ عليها، فمِثالُ الجملةِ التي هي عِلَّةٌ لما قبلَها قولُه: (عوِّدْ نفسَك الصبرَ على جليسِ السَّوءِ؛ فإنَّ ذلك ممَّا لا يكادُ يُخْطِئُك) وقولُ أعرابيٍّ: (إنِّي لأُسَرُّ بالموتِ؛ لا دينَ ولا بناتِ)، ومثالُ الجملةِ المسبَّبةِ عمَّا قبلَها قولُه: (إنَّ هذه القلوبَ أوعيةٌ؛ فاشغَلوها بالقرآنِ).

* علامةُ النُّقْطةِ. وتُسمَّى الوَقْفةَ. وصورتُها .

وأصلُ معناها الدلالةُ على أنَّه ليس بعدَها كلامٌ متَّصلُ المعنى بما قبلَها. ولهذا تقعُ بعدَ الجُمَلِ التي لا يتعلَّقُ بها شيءٌ بعدَها لا لفظًا ولا معنًى نحوَ قولِه: (مبادرةُ الفَهمِ تورثُ النسيانَ. سوءُ الاستماعِ يُعْقِبُ العِيَّ) إلَّا أن يكونَ ما بعدَها مصدَّرًا بحرفِ عطفٍ نحوَ قولِه: (الصدقُ أمانةٌ، والكذبُ خيانةٌ)، فإنَّ علامتَه الفاصلةُ كما مرَّ.

الضربُ الثاني: العلاماتُ النائبةُ عن التنغيمِ:

* علامةُ التأثُّرِ. وتُسمَّى علامةَ التعجُّبِ وعلامةَ الانفعالِ. وصورتُها !

وأصلُ معناها التأثُّرُ والانفعالُ. ولهذا تقعُ:

١- بعدَ التعجُّبِ نحوَ (ما أحسنَ قولَك!) و(للهِ درُّك!).

٢- بعدَ التعجيبِ نحوَ (هكذا قالَ!) إذا أردتَّ أن تُعجِّبَ مِن سوءِ قولِه.

٣- بعدَ ما دلَّ على تنبيهٍ سواءٌ أصَاحَبَه الإنذارُ أم لا نحوَ (انتبِهْ!) و(ويلٌ له!).

٤- بعدَ ما دلَّ على استغاثةٍ نحوَ (أنقذوني!).

٥- بعدَ ما دلَّ على توجُّعٍ نحوَ (يا أسفَا).

٦- بعدَ ما دلَّ على فرحٍ نحوَ (يا لَفرحتي!) و(مبارَكٌ لكَ!).

وما أشبَهَ ذلك.

وإن أريدَتِ المبالغةُ في الدلالةِ على التأثُّرِ كُرِّرَتِ العلامةُ نحوَ قولِك: (يا لَلعجبِ العُجابِ!!). ويقبُحُ أن تَزيدَ على اثنتينِ.

*** علامةُ الاستفهامِ. وصورتُها ؟**

وأصلُ معناها الشكُّ. وتقعُ:

١- بعدَ الاستفهامِ نحوَ (مَن جاءَ؟) و(جئتَ؟). فإن كانَ الاستفهامُ لا يُرادُ به الجوابُ، وإنَّما يُرادُ به معنًى من معاني التأثُّرِ والانفعالِ أُتبِعَ بعلامةِ الاستفهامِ فعلامةِ التأثُّرِ كالحديثِ النبويِّ (فمَن يعدِلُ إذا لم يَعدلِ اللهُ ورسولُه؟!) والحديثِ الآخَرِ (أتشفعُ في حدٍّ من حدودِ اللهِ؟!).

٢- بعدَ الكلامِ غيرِ المتيقَّنِ من صحَّتِه نحوَ قولِك: (ذكَرَ هذا القولَ الخليلُ؟ في «العينِ»).

الضربُ الثالثُ: العلاماتُ المبيِّنةُ التي ليست نائبةً عن شيءٍ:

*** علامةُ النقطتينِ الرأسيتَّينِ. وصورتُها :**

وأصلُ معناها تفصيلُ المجمَلِ وبيانُ المبهَمِ. ولهذا تقعُ:

١- بعدَ ما دلَّ على تقسيمٍ مِن عددٍ أو غيرِ عددٍ يتلوه تفصيلُه، فمثالُ

العددِ (الكلمةُ ثلاثةُ أنواعٍ: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ)، ومثالُ غيرِ العددِ (للإسلامِ أركانٌ، وهي: شهادةُ أن لَا إلهَ إلَّا اللهُ وأنَّ محمدًا رسولُ اللهِ، وإقامُ الصلاةِ، وإيتاءُ الزكاةِ، وصومُ رمضانَ، وحجُّ البيتِ). ومنه أيضًا قولُك: (الأوَّلُ: كذا) و(الثاني: كذا) و(أولًا: كذا) و(ثانيًا: كذا).

٢- بعدَ الكلامِ الذي يُرادُ تفصيلُه في سطرٍ جديدٍ نحوَ قولي: (ولهذا تقعُ:) في صدرِ هذه المسألةِ، وقولِك: (أجِبْ عمَّا يأتي:).

٣- بعدَ الألفاظِ المخبَرِ عنها بما يفسِّرُها أو يزيلُ إبهامَها نحوَ قولِك: (الرَّيبُ: الشَّكُّ) و(رأيتُ ليثًا، أي: أسدًا).

٤- بعدَ لفظِ القولِ أو معناه إذا ولِيَه المَقُولُ نحوَ (سألتُه: متى اللقاءُ؟ فقالَ: غدًا).

٥- بعدَ لفظِ الولادةِ إذا ولِيَتْه تسميةُ الولَدِ نحوَ قولِه: (ولَدَ هانئُ بنُ مسعودٍ: سعدًا، وقَبيصةَ، وقيسًا).

*** علامةُ القوسينِ الهِلاليَّتينِ. وتُسمَّى علامةَ الهِلالينِ. وصورتُها ( )**

وأصلُ معنى الهِلالين الدلالةُ على أنَّ ما بينَهما لا يشاكلُ ما يُجاوِرُه بارتفاعٍ أو نُقصانٍ أو مباينةٍ. ولهذا يوضعُ بينَهما:

- ما يُرادُ إعطاؤُه مزيدَ عنايةٍ لأهمِّيَّتِه نحوَ قولِك: (وقفتُ في هذا الكتابِ على (مئةِ) خطأٍ).

- الألفاظُ المعترِضةُ نحوَ (السَّلِمُ (بفتحٍ فكسرٍ): الحجارةُ).

- العلَمُ الذي يَكثُرُ استعمالُه اسمَ جنسٍ، ولا سيَّما أعلامِ غيرِ الأناسيِّ نحوَ قولِك: (في (الحماسةِ) حِكَمٌ وآدابٌ) إذا أردتَّ حماسةَ أبي تمَّامٍ.

- الألفاظُ الأعجميَّةُ التي تُرادُ حكايتُها كما تقالُ معَ التبرُّؤِ من الإقرارِ بها نحوَ قولِك: (تُتَّخَذُ الأباريقُ من (الألمنيُم) والحديدِ وغيرِهما).

*** علامـةُ القوسينِ المزهَّرتينِ. وتُسمَّيانِ العَزيزيَّتينِ والمزخرَفتينِ. وصورتُها ﴿﴾**

وهي خاصَّةٌ بحصرِ ألفاظِ القرآنِ.

*** علامـةُ التنصيصِ. وتُسمَّى علامـةَ الاقتباسِ والمزدوِجتينِ. وصورتُها « »**

وأصلُ معناها النقلُ الأمينُ. ولهذا يوضعُ بينَهما:

- النصُّ المنقولُ بحروفِه نحوَ (تقولُ العربُ: «ربَّ عجلةٍ تهبُ ريثًا»).

- العلَمُ إذا خُشِيَ اختلاطُه بما حولَه نحوَ (قرأتُ في معجمِ «مقاييسِ اللغةِ») إذا أردتَّ أن تحصُرَ العلَمَ، وهو (مقاييسُ اللغةِ) دونَ ما سواه، وهو (معجمٌ). وقد شاعَ هذا واستُعمِلَ وإن لم يُخشَ لبسٌ.

*** علامـةُ القوسينِ المعقوفتينِ. وتُسمَّيانِ المعكوفتينِ والمركَّنتينِ والحاصرتينِ. وصورتُها [ ]**

وأصلُ معنى المعقوفتين الدلالةُ على الإقحامِ. ولهذا توضعُ بينَهما الزياداتُ على النصِّ المنقولِ أو المحقَّقِ سواءٌ أكانت مِن كلامِ الناقلِ له تتميمًا له أو تعليقًا عليه أم من نُسَخٍ غيرِ النسخةِ الأصليَّةِ نحوَ قولِه: (العيُّوقُ يطلعُ معَ [طلوعِ الثُّ]ريَّا) وقولِه: (وقد افتأتَ [عليَّ] بأمرِه: إذا استبدَّ به) وقولِك: (قالَ فلانٌ: (أفليسَ القادرُ على وضعِ الكثيرِ من الأبياتِ قادر [كذا] على وضعِ القليلِ منه في هذه المسألةِ؟)).

* علامةُ الشَّرْطةِ. وتُسمَّى الوَصلةَ والشارحةَ. وصورتُها –

وأصلُ معناها الدلالةُ على الغايةِ. ولهذا توضعُ إذا طالَ الفصلُ بينَ لفظينِ مترابطينِ كالمبتدأِ والخبرِ والشرطِ وجوابِه نحوَ قولِه: (مَن كانَ وفاؤُه سجيَّةً، وطباعُه كريمةً، ورأى المكافأةَ بالإحسانِ تقصيرًا حتَّى يتفضَّلَ، ولمْ يُقصِّرْ عن معروفٍ يُمْكِنُهُ وإن لم يُشْكَرْ، ويبذُلُ جُهْدَهُ لِمَنِ امتحنَ وُدَّه- فذلك الكاملُ).

* علامةُ الاعتراضِ. وتُسمَّى الشَّرْطتينِ والمعترِضَتَينِ. وصورتُها – –

وأصلُ معنى الشرطتينِ الدلالةُ على الكلامِ المعترِضِ بينَ مترابطَينِ. ولهذا توضعُ بينَهما الجُملةُ الاعتراضيَّةُ نحوَ قولِك: (كانَ جَميلُ بُثينةَ -وبُثينةُ محبوبتُه- مِن الشعراءِ العُذريِّينَ المُجيدينَ).

* علامةُ الحذفِ. وصورتُها ...

ومعناها الدلالةُ على كلامٍ محذوفٍ لأيِّ علَّةٍ مِن جهلٍ أو اختصارٍ أو استقباحِ ذِكْرٍ أو غيرِ ذلك نحوَ قولِك: (وذلك ثابتٌ بالسماعِ والقياسِ... وأمَّا القياسُ فقد احتجَّ به ابنُ السَّرَّاجِ).

* علامةُ الخطِّ السُّفليِّ. وصورتُها ______

ومعناها الدلالةُ على أهمِّيَّةِ ما توضَعُ تحتَه نحوَ قولِك: (زعمَ العينيُّ أنَّ سيبويهِ أنشدَ هذا البيتَ. وهذا وهمٌ، إذْ لم يَرِدْ هذا البيتُ في كتابِه).



فهرس المصادر

* المخطوطات:

١. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك مع حواشٍ لابن هشام الأنصاري. مراد ملا ١٦٥٩.

٢. التعليقات الوفية بشرح الدرة الألفية. الشَّريشي. لاله لي ٣٢٨١.

٣. الغُرَّة المَخْفيَّة في شرح الدُّرَّة الألْفيَّة. ابن الخباز. فيض الله ١٩٣٣.

٤. المغني في النحو. ابن فلاح اليمني. مركز الملك فيصل ١٠٦٤ ف.

* المطبوعات:

٥. الإبدال. أبو الطيب اللغوي. تح عز الدين التنوخي. مجمع اللغة العربية بدمشق. ١٣٨٠هـ = ١٩٦١م.

٦. ابن خالويه وجهوده في اللغة مع تحقيق كتابه شرح مقصورة ابن دريد. محمود محمد. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط١. ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م.

٧. ابن الضائع وأثره النحوي مع دراسة وتحقيق القسم الأول من شرحه لجُمَل الزجَّاجي. تح يحيى البلداوي. رسالة دكتوراه. جامعة الأزهر. ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م.

٨. الأجوبة المَرْضِيَّة عن الأسئلة النحويَّة. الراعي. تح سلامة المراقي. رسالة ماجستير. جامعة أم القرى. ١٤٠٠هـ ١٤٠١هـ.

٩. أدب الكاتب. ابن قتيبة. تح محمد الدالي. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط٢. ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

١٠. أدب الكُتَّاب. الصولي. تح سميح صالح. دار البشائر. دمشق. ط١. ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

١١. ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب. أبو حيان. تح رجب محمد. مكتبة الخانجي. القاهرة. ط١. ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.

١٢. إعراب القرآن. النحَّاس. تح زهير زاهد. دار عالم الكتب. بيروت. ط٣. ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.

١٣. إعراب القراءات الشواذ. العُكْبَري. تح محمد السيد عزوز. عالم الكتب. بيروت. ط٢. ١٤٣١هـ = ٢٠١٠م.

١٤. الأفعال. ابن القوطية. تح هالة القاضي. درة الغواص. القاهرة. ط١. ربيع الآخر ١٤٤١هـ = ديسمبر ٢٠١٩م.

١٥. الاقتضاب في شرح أدب الكُتَّاب. ابن السِّيد البَطَلْيَوسي. تح مصطفى السقا وصاحبه. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. ط١. ١٩٨١م.

١٦. الألفاظ. ابن السكيت. تح فخر الدين قباوة. مكتبة لبنان. بيروت. ط١. ١٩٩٨م.

١٧. الألفاظ الفارسية المعرَّبة. أدي شير. دار العرب. القاهرة. ط٢. ١٩٨٧م، ١٩٨٨م.

١٨. الألفاظ المهموزة وعقود الهمز. ابن جني. تح مازن المبارك. دار الفكر. دمشق. ط١. ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.

١٩. أمالي ابن الحاجب. تح فخر قدارة. دار الجيل. بيروت. ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.

٢٠. أمالي ابن الشجري. تح محمود الطناحي. مكتبة الخانجي. القاهرة. ط١. ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.

٢١. أمثال العرب. المفضل الضبي. تح إحسان عباس. دار الرائد العربي. بيروت. ط١. ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

٢٢. الإملاء. حسين والي. دار القلم. بيروت. ط١. ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

٢٣. إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ. أبو بكر الأنباري. تح محيي الدين رمضان. مجمع اللغة العربية بدمشق. ١٣٩٠هـ = ١٩٧١م.

٢٤. باب الهِجاء. ابن الدهَّان. تح فائز فارس. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط١. ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٢٥. البحر المحيط في التفسير. أبو حيان الأندلسي. تح صدقي جميل. دار الفكر. بيروت. ١٤٢٠هـ.

٢٦. البديع في علم العربية. مجد الدين بن الأثير. تح فتحي علي الدين وصاحبه. جامعة أم القرى. مكة المكرمة. ط١. ١٤٢٠هـ.

٢٧. البُرصان والعُرجان والعُميان والحُولان. الجاحظ. تح عبد السلام هارون. دار الجيل. بيروت. ط١. ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

٢٨. بقيَّة الخاطريَّات. ابن جني. تح محمد الدالي. مجمع اللغة العربية بدمشق. ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.

٢٩. البهجة المرضية. السيوطي. تح علي الشينوي. كلية الدعوة الإسلامية. طرابلس. ليبيا. ط١. ١٤٠٣هـ.

٣٠. تاج العروس من جواهر القاموس. ج٤. الزَّبيدي. تح عبد العليم الطحاوي. وزارة الإرشاد والأنباء. الكويت. ط٢. ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

٣١. تثقيف اللسان وتلقيح الجنان. ابن مكي الصقلي. تح عبد العزيز مطر. وزارة الأوقاف. مصر. ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.

٣٢. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. أبو حيان. تح حسن هنداوي. دار القلم في دمشق ثم دار كنوز إشبيليا في الرياض. طُبع منجَّمًا، وكانت طباعة أول أجزائه عام ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

٣٣. الترقيم وعلاماته في اللغة العربية. أحمد زكي باشا. بعناية عبد الفتاح أبو غدة. دار البشائر. بيروت. ط٢. ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

٣٤. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. ابن مالك. تح محمد بركات. إصدار وزارة الثقافة المصرية. دار الكاتب العربي. ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م.

٣٥. تصحيح التصحيف وتحرير التحريف. الصفَدي. تح السيد الشرقاوي. مكتبة الخانجي. القاهرة. ط١. ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

٣٦. التصريح بمضمون التوضيح. خالد الأزهري. تح عبد الفتاح إبراهيم. الزهراء للإعلام العربي. القاهرة. ط١. ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.

٣٧. التعليقة على كتاب سيبويه. أبو علي الفارسي. تح عوض القوزي. دار المفردات. الرياض. ط١. ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م.

٣٨. تفسير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن. تح عبد الله التركي. دار هجر. ط١. ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

٣٩. التفسير الكبير. فخر الدين الرازي. دار إحياء التراث العربي. بيروت. ط٣. ١٤٢٠هـ.

٤٠. التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري. ابن جني. تح أحمد القيسي وصاحبيه. وزارة المعارف. بغداد. ط١. ١٣٨١هـ = ١٩٦٢م.

٤١. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد. ناظر الجيش. تح علي فاخر وأصحابه. دار السلام. مصر. ط١. ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.

٤٢. التنبيه على حدوث التصحيف. حمزة الأصفهاني. تح محمد طلس. دار صادر. بيروت. ط٢. ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.

٤٣. التنبيه على شرح مشكلات الحماسة. ابن جني. تح حسن هنداوي. وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية. الكويت. ط١. ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.

٤٤. تهذيب اللغة. أبو منصور الأزهري. تح عبد السلام هارون وأصحابه. الدار المصرية للتأليف والترجمة.

٤٥. التوشيح شرح الجامع الصحيح. السيوطي. تح رضوان رضوان. مكتبة الرشد. الرياض. ط١. ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

٤٦. جامع البيان في القراءات السبع. الداني. تح عبد المهيمن الطحان وأصحابه. جامعة الشارقة. الإمارات. ط١. ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.

٤٧. جامع الدروس العربية. مصطفى الغلاييني. المكتبة العصرية. بيروت. ط١. ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

٤٨. الجامع في العروض والقوافي. أبو الحسن العروضي. تح زهير زاهد وصاحبه. دار الجيل. بيروت. ط١. ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م.

٤٩. الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي. المعافى بن زكريا. تح محمد الخولي. دار عالم الكتب. بيروت. ط١. ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

٥٠. الجُمَل في النحو. الزجَّاجي. تح علي الحمد. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط٥. ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.

٥١. جهود ابن الحنبلي اللغوية مع تحقيق كتابه عَقد الخَلاص [كذا] في نقد كلام الخواصِّ. تح نهاد صالح. مؤسسة الرسالة. بيروت. ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

٥٢. حاشية لقط الدُّرر بشرح متن نخبة الفِكَر. عبد الله بن حسين خاطر السمين. مطبعة مصطفى البابي الحلبي. مصر. ط١. ١٣٥٦هـ = ١٩٣٨م.

٥٣. الحجة للقراء السبعة. أبو علي الفارسي. تح بدر الدين قهوجي وصاحبه. دار المأمون للتراث. دمشق. ط٢. ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

٥٤. حدائق الآداب. الأبهري. تح محمد السديس. ط٢. الرياض. ١٤١٦هـ = ١٩٩٥هـ.

٥٥. حروف الممدود والمقصور. ابن السكيت. تح حسن فرهود. دار العلوم. الرياض. ط١. ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

٥٦. الخط. ابن السرَّاج. تح موفق عليوي. دار الكتب العلمية. بيروت. ط١. ١٤٣٦هـ = ٢٠١٥م.

٥٧. الخط. الزجَّاجي. تح غانم الحمد. دار عمار. عَمَّان. ط١. ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

٥٨. درَّة الغوَّاص. الحريري. تح بشار بكور. دار الثقافة والتراث. دمشق. ط١. ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

٥٩. ديوان الأدب. الفارابي. تح أحمد عمر. مجمع اللغة العربية بالقاهرة. مؤسسة دار الشعب. القاهرة. ط١. ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

٦٠. ديوان حسان بن ثابت. تح سيد حسنين. دار المعارف. القاهرة.

٦١. رسائل الجاحظ. تح عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي. القاهرة. ط١. ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

٦٢. السبعة في القراءات. ابن مجاهد. تح شوقي ضيف. دار المعارف. القاهرة. ط٢. ١٤٠٠هـ.

٦٣. سر صناعة الإعراب. ابن جني. تح حسن هنداوي. دار القلم. دمشق. ط٢. ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

٦٤. الشافية في علمَي التصريف والخط. ابن الحاجب. تح [أستاذنا الجليل] حسن العثمان. المكتبة المكية. ط٢. ١٤٣٥هـ = ٢٠١٤م.

٦٥. شرح أشعار الهُذليين. السكَّري. تح عبد الستار فرَّاج. مكتبة دار التراث. القاهرة. ط٢. ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.

٦٦. شرح التسهيل. ابن مالك. تح عبد الرحمن السيد وصاحبه. دار هجر. ط١. ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

٦٧. شرح الجُمَل (من أول باب التصغير إلى آخر باب مواضع أيٍّ). ابن الضائع. تح أحمد المرسي. رسالة دكتوراه. جامعة الأزهر. ١٤٣٨هـ = ٢٠١٧م.

٦٨. شرح جُمَل الزجَّاجي. ابن أبي الربيع. تح خالد التويجري. مكتبة المتنبي. الدمَّام. ط١. ١٤٣٩هـ = ٢٠١٨م.

٦٩. شرح جُمَل الزجَّاجي. ابن بابشاذ. تح علي الحمد. عالم الكتب الحديث. الأردن. ط١. ٢٠١٦م.

٧٠. شرح جُمَل الزجَّاجي. ابن عصفور. تح صاحب أبو جناح. عالم الكتب. بيروت. ط١. ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م.

٧١. شرح جُمَل الزجاجي (من باب الهِجاء حتى باب الحكاية). ابن خروف. تح سلوى عرب. جامعة الملك عبد العزيز. جدة.

٧٢. شرح ديوان أبي تمَّام. التبريزي. إعداد راجي الأسمر. دار الكتاب العربي. بيروت. ط٢. ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

٧٣. شرح الرَّضِيِّ على الكافية. تح يوسف عمر. جامعة قاريونس. بنغازي. ط٢. ١٩٩٦م.

٧٤. شرح الشافية. ابن الحاجب. تح غازي العتيبي. مكتبة الرشد. الرياض. ط١. ١٤٤٢هـ = ٢٠٢١م.

٧٥. شرح شافية ابن الحاجب. رضي الدين الأستراباذي. تح محمد نور الحسن وصاحبيه. دار الكتب العلمية. بيروت. ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

٧٦. شرح شافية ابن الحاجب. ركن الدين الأستراباذي. تح عبد المقصود محمد عبد المقصود. مكتبة الثقافة الدينية. القاهرة. ط١. ١٤٢٥هـ= ٢٠٠٤م.

٧٧. شرح صحيح البخاري. قِوام السنَّة الأصبهاني. تح عبد الرحيم العزاوي. أسفار. الكويت. ط٢. ١٤٤٤هـ = ٢٠٢٢م.

٧٨. شرح كتاب سيبويه. السيرافي. تح رمضان عبد التواب وأصحابه. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. ١٩٨٦م.

٧٩. شرح المفصَّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير. صدر الأفاضل الخوارزمي. تح عبد الرحمن العثيمين. مكتبة العبيكان. ط١. ١٤٢١هـ= ٢٠٠٠م.

٨٠. شرح المقدِّمة المُحْسِبة. ابن بابشاذ. تح خالد عبد الكريم. المطبعة العصرية. الكويت. ط١. ١٩٧٦، ١٩٧٧م.

٨١. شرح وسيلة الإصابة في صنعة الكتابة. ابن خطيب الدهشة. تح أحمد أبو سالم. دار الضياء. الكويت. ط١. ١٤٤٣هـ = ٢٠٢٢م.

٨٢. الشِّعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب. أبو علي الفارسي. تح محمود الطناحي. مكتبة الخانجي. القاهرة. ط١. ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

٨٣. شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل. الخفاجي. تح عليوة وهد. دار ابن كثير. دمشق، بيروت. ط١. ١٤٤١هـ = ٢٠٢٠م.

٨٤. الصاحبي. ابن فارس. تح السيد أحمد صقر. مطبعة عيسى البابي الحلبي. القاهرة.

٨٥. الصاهل والشاحج. المعرِّي. تح عائشة عبد الرحمن. دار المعارف. القاهرة. ط٢. ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

٨٦. صبح الأعشى في صناعة الإنشا. القَلْقَشندي. دار الكتب الخديوية. المطبعة الأميرية. القاهرة. ١٣٣٢هـ = ١٩١٤م.

٨٧. صناعة الكُتَّاب. أبو جعفر النحَّاس. تح بدر ضيف. دار العلوم العربية. بيروت. ط١. ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

٨٨. الطبقات الكبير. ابن سعد. تح علي عمر. مكتبة الخانجي. القاهرة. ط١. ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م.

٨٩. عبث الوليد في الكلام على شعر أبي عبادة الوليد بن عُبيد البحتري. أبو العلاء المعري. تح ناديا الدولة. الشركة المتحدة. دمشق. ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م.

٩٠. العِبَر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر. ابن خَلدون. تح سهيل زكار. دار الفكر. بيروت. ط١. ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

٩١. علم النَّقْط والشَّكْل، التاريخ والأصول. غانم الحمد. دار عمَّار. عَمَّان. ط١. ١٤٣٧هـ = ٢٠١٧م.

٩٢. العين. الخليل بن أحمد الفراهيدي. تح مهدي المخزومي وصاحبه. مؤسسة الأعلمي. بيروت. ط١. ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

٩٣. غاية التحقيق (شرح الكافية). صفي الدين الرُّدَولوي. نياز أحمد. أفخر المطابع. الهند.

٩٤. الغريبين في القرآن والحديث. الهروي. تح أحمد فريد. مكتبة نزار مصطفى الباز. ط٢. ١٤٣١هـ = ٢٠١٠م.

٩٥. فتاوى إسلامية. جمع محمد المسند. دار الوطن. الرياض. ط١. ١٤١٣هـ.

٩٦. فتح الباري بشرح صحيح البخاري. ابن حجر. إخراج محب الدين الخطيب. دار المعرفة. بيروت. ١٣٧٩هـ.

٩٧. الفرق بين الضاد والظاء في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ وفي المشهور من الكلام. الداني. تح حاتم الضامن. دار البشائر. دمشق. ط١. ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.

٩٨. الفرق بين الظاء والضاد. أبو عُمَر الزاهد. تح غنيم الينبعاوي. المكتبة الفيصلية. مكة المكرمة.

٩٩. الفروق. إسماعيل حقِّي. دار الطباعة المعمورة. إسطنبول. ١٢٥١هـ.

١٠٠. الفَسْر. ابن جني. تح رضا رجب. دار الينابيع. دمشق. ط١. ٢٠٠٤م.

١٠١. فعلت وأفعلت. الزجَّاج. تح رمضان عبد التواب وصاحبه. مكتبة الثقافة الدينية. القاهرة. ١٤١٥هـ= ١٩٩٥م.

١٠٢. الفلاح شرح المراح. ابن كمال باشا. الأستانة. ١٢٩٧هـ.

١٠٣. الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة. ابن عابدين. تح راشد الغفيلي. دار الصميعي. الرياض. ط١. ١٤٢٨هـ= ٢٠٠٧م.

١٠٤. الفوائد المحصورة في شرح المقصورة. ابن هشام اللخمي. تح أحمد عطار. دار مكتبة الحياة. بيروت. ط١. ١٤٠٠هـ= ١٩٨٠م.

١٠٥. في أصول اللغة. ج٣. إعداد مصطفى حجازي وصاحبه. الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية. القاهرة. ط١. ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م.

١٠٦. قواعد الإملاء. عبد السلام هارون. مكتبة الإنجلو المصرية. القاهرة. ١٩٩٣م.

١٠٧. قواعد الإملاء. مجمع اللغة العربية بدمشق. ط١. ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م. ط٢. ١٤٣١هـ= ٢٠١٠م. ط٣. ١٤٣٥هـ= ٢٠١٤م (كُتِبَ عليها: الطبعة الثانية).

١٠٨. القوافي. الأخفش. تح أحمد راتب النفاخ. دار الأمانة. ط١. ١٣٩٤هـ= ١٩٧٤م.

١٠٩. القوافي. الإربلي. تح محمد المصري. دار سعد الدين. دمشق. ط١. ١٤٣٠هـ= ٢٠٠٩م.

١١٠. القول الفصل في رسم همزتَي القطع والوصل، بحث في خصائص الكتابة العربية وأهم أسسها. أحمد أبو الخير. مكتبة نانسي. ط١. ١٤٢٧هـ= ٢٠٠٦م.

١١١. الكافي في شرح الهادي. ج٥. الزنجاني. تح أنس فجال. دار النور المبين. عمَّان. ط١. ١٤٤٢هـ= ٢٠٢٠م.

١١٢. الكامل في القراءات. أبو القاسم الهذلي. تح عمرو بن عبد الله. دار سما للكتاب. حلوان. ط١. ١٤٣٥هـ= ٢٠١٤م.

١١٣. الكِتاب. سيبويه. تح عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي. القاهرة. ط٤. ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.

١١٤. الكُتَّاب [كذا]. ابن دَرَسْتَوَيهِ. تح إبراهيم السامرائي وصاحبه. مؤسسة دار الكتب الثقافية. الكويت. ط١. ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م.

١١٥. كشف المُشكل في النحو. حيدرة اليمني. تح يحيى مراد. دار الكتب العلمية. بيروت. ط١. ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م.

١١٦. الكُلِّيَّات. الكفَوي. تح عدنان درويش وصاحبه. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط٢. ١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م.

١١٧. الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري. الكرماني. دار إحياء التراث العربي. بيروت. ط٢. ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

١١٨. اللامع العزيزي، شرح ديوان المتنبي. المعرِّي. تح محمد المولوي. مركز الملك فيصل. الرياض. ط١. ١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م.

١١٩. اللُّباب في علل البناء والإعراب. ج٢. العُكْبَري. تح عبد الإله نبهان. مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث. دبي. ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

١٢٠. اللُّباب في علم الإعراب. الإسفَرائيني (ويقال: الأَسفراييني). تح شوقي المعري. مكتبة لبنان. بيروت. ط١. ١٩٩٦م.

١٢١. ما ينصرف وما لا ينصرف. الزجَّاج. تح هدى قراعة. مكتبة الخانجي. القاهرة. ط٣. ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م.

١٢٢. مجالس ثعلب. تح عبد السلام هارون. دار المعارف. القاهرة. ط٥.

١٢٣. مجموعة الشافية من علمَي الصرف والخط. عالم الكتب. بيروت. ط٣. ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

١٢٤. مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا ١٩٣٤ - ١٩٨٤. محمد شوقي أمين وصاحبه. الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية. القاهرة. ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

١٢٥. محاضر الجلسات في الدورة الخامسة عشرة. مجمع اللغة العربية بالقاهرة. إشراف إبراهيم مدكور. الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية. القاهرة. ١٩٧٣م.

١٢٦. المحتسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. ابن جني. تح علي النجدي ناصف وصاحبيه. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. القاهرة. ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٤م.

١٢٧. المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. ابن عطية الأندلسي. تح عبد السلام محمد. دار الكتب العلمية. بيروت. ط١. ١٤٢٢هـ.

١٢٨. المحصول في شرح الفصول. ابن إياز. تح شريف النجار. دار عمار. عَمَّان. ط١. ١٤٣١هـ= ٢٠١٠م.

١٢٩. المُحْكَم في علم نَقْط المصاحف. الداني. تح غانم الحمد. دار الغوثاني. دمشق وبيروت. ط١. ١٤٣٨هـ= ٢٠١٧م.

١٣٠. المحكم والمحيط الأعظم. ابن سيدة. تح عبد الفتاح السيد سليم وصاحبه. معهد المخطوطات. القاهرة. ط٢. ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٣م.

١٣١. المحيط في اللغة. الصاحب بن عباد. تح محمد آل ياسين. عالم الكتب. بيروت. ط١. ١٤١٤هـ= ١٩٩٤م.

١٣٢. مختصر الإملاء والتمرين. حسين والي. مركز الراسخون، دار الظاهرية. الكويت. ط١. ١٤٣٩هـ= ٢٠١٨م.

١٣٣. المخصَّص. ابن سيدة. تح خليل جفَّال. دار إحياء التراث العربي. بيروت. ط١. ١٤١٧هـ= ١٩٩٦م.

١٣٤. المذكر والمؤنث. أبو بكر الأنباري. تح محمد عضيمة. وزارة الأوقاف. مصر. ١٤٠١هـ= ١٩٨١م.

١٣٥. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح. الملَّا علي القاري. دار الفكر. بيروت. ط١. ١٤٢٢هـ= ٢٠٠٢م.

١٣٦. المساعد على تسهيل الفوائد. ابن عقيل. تح محمد بركات. جامعة أم القرى. ط٢. ١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م.

١٣٧. المستوفي في النحو. ابن الفرخان. تح محمد المختون. دار الثقافة العربية. القاهرة. ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

١٣٨. مشكلة الهمزة العربية. رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي. ط١. ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.

١٣٩. المصباح المنير. الفيُّومي. دار الكتب العلمية. بيروت. ط١. ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

١٤٠. المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطِّية. نصر الهوريني. تح طه عبد المقصود. مكتبة السنة. القاهرة. ط١. ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

١٤١. معاني الحروف. الرُّمَّاني. تح عبد الفتاح شلبي. دار الشروق. جدة. ط٣. ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

١٤٢. معاني القرآن. الأخفش. تح هدى قراعة. مكتبة الخانجي. القاهرة. ط١. ١٤١١هـ = ١٩٩٠م.

١٤٣. معاني القرآن. الفرَّاء. تح أحمد نجاتي وصاحبه. دار الكتب المصرية. ط٣. ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

١٤٤. معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه. قطرب. تح محمد لقريز. مكتبة الرشد. الرياض. ط١. ١٤٤٢هـ = ٢٠٢١م.

١٤٥. معجم أخطاء الكُتَّاب. صلاح الدين الزعبلاوي. دار الثقافة والتراث. دمشق. ط١. ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.

١٤٦. معجم الصواب اللُّغوي. أحمد مختار عمر. عالم الكتب. القاهرة. ط١. ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.

١٤٧. معجم ما استعجم من أسماء البلدان والمواضع. البكري. تح جمال طلبة. دار الكتب العلمية. بيروت. ط١. ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.

١٤٨. المعجم الوسيط. إبراهيم مصطفى وأصحابه. مجمع اللغة العربية. القاهرة. المكتبة الإسلامية. إستانبول. ط٢.

١٤٩. المُغْرِب، شرح قوافي الأخفش واشتقاق أسمائها. ابن جني. تح أحمد علام. ط١. رجب ١٤٣٧هـ = إبريل ٢٠١٦م.

١٥٠. المعرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم. الجواليقي. تح ف عبد الرحيم. دار القلم. دمشق. ط١. ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

١٥١. المُغْرِب في ترتيب المُعْرِب. المطرِّزي. تح محمود فاخوري وصاحبه. مكتبة لبنان. بيروت. ط١. ١٩٩٩م.

١٥٢. المغني في القراءات. النَّوزاوازي. تح محمود عيسى. رسالة دكتوراه. جامعة أم القرى. ١٤٣٧هـ ١٤٣٨هـ.

١٥٣. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. ابن هشام. وبهامشه حاشية محمد الأمير. عيسى البابي الحلبي.

١٥٤. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. ابن هشام. تح فخر الدين قباوة. دار اللباب. إسطنبول. ط١. ١٤٣٩هـ = ٢٠١٨م.

١٥٥. المفرد العلَم في رسم القلَم. السيد أحمد الهاشمي. تح محمد قاسم. المكتبة العصرية. بيروت. ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م.

١٥٦. المفصل في علم العربية. الزمخشري. تح فخر قدارة. دار عمار. عمَّان. ط١. ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.

١٥٧. مقامات الحريري. دار صادر. بيروت.

١٥٨. المقتضَب. المبرد. تح محمد عضيمة. عالم الكتب. بيروت.

١٥٩. المقصور والممدود. أبو علي القالي. تح أحمد هريدي. مكتبة الخانجي. القاهرة. ط١. ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م.

١٦٠. المقصور والممدود. ابن ولاد. تح إبراهيم عبد الله. مجمع اللغة العربية بدمشق.

١٦١. المُقْنِع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار. الداني. تح بشير الحميري. مكتبة نظام يعقوبي الخاصة. البحرين. ط١. ١٤٣٧هـ = ٢٠١٦م.

١٦٢. الممدود والمقصور. أبو الطيب الوشَّاء. تح رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي. القاهرة. ١٩٧٩م.

١٦٣. منثور الفوائد. أبو البركات الأنباري. تح حاتم الضامن. دار الرائد العربي. بيروت. ط١. ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

١٦٤. المنقوص والممدود. الفراء. تح عبد العزيز الميمني. دار المعارف. القاهرة. ط٣.

١٦٥. المنهاج في شرح جُمَل الزجَّاجي. يحيى بن حمزة العلوي. تح هادي ناجي. مكتبة الرشد. الرياض. ط١. ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.

١٦٦. النحو الوافي. عباس حسن. دار المعارف. القاهرة. ط١٤.

١٦٧. النشر في القراءات العشر. ابن الجزري. تح خالد أبو الجود. دار المحسن. الجزائر. ط١. ١٤٣٧هـ = ٢٠١٦م.

١٦٨. النُّكَت في القرآن الكريم. ابن فضَّال المُجاشعي. تح عبد الله الطويل. دار الكتب العلمية. بيروت. ط١. ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.

١٦٩. الهِجاء والعلم بالخط. داوود بن أبي طيبة. تح بديعة العبيدي. دار لطائف. الكويت. ط١. ١٤٤٤هـ = ٢٠٢٢م.

١٧٠. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. السيوطي. تح عبد العال مكرم. عالم الكتب. القاهرة. ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م.

١٧١. الوافي بالوفَيَات. الصفَدي. تح أحمد الأرناءوط وصاحبه. دار إحياء التراث العربي. بيروت. ط١. ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م.

*** المجلَّات:**

١٧٢. مجلة آفاق الثقافة والتراث. ع٣٣. المحرم ١٤٢٢هـ = إبريل ٢٠٠١م. استدراك الفلتة على من قطعَ بقطع همزة البتة. البلغَيْثي. تح عبد القادر عبد القادر.

١٧٣. مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية. ٢٠١٩/١١م. الخط. المبرد. تح سعدون عليوي.

١٧٤. مجلة الضياء. عام ١٩٠٠م. ع١٧.

١٧٥. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق. المجلد ٨، صفر وربيع الأول ١٣٤٧هـ (باسم المجمع العلمي العربي)، والمجلد ٧٦، ج٢، المحرم ١٤٢٢هـ.

١٧٦. مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة. الأجزاء ٤، ٥ (كلاهما باسم مجلة مجمع فؤاد الأول)، ٨.

١٧٧. مجلة معهد المخطوطات. المجلد ٢٣، ج٢. ذو القعدة ١٣٩٧هـ = نوفمبر ١٩٧٧م.
شرح ما يُكتب بالياء من الأسماء المقصورة والأفعال. ابن دَرَسْتَويه. تح محمد المختون.

١٧٨. مجلة المقتطَف. العددان يونيو ١٩١١م، وفبراير ١٩٣٣م.

١٧٩. مجلة نامه بهارستان. ع١٥. النَّقْط والشَّكْل. ابن السرَّاج. تصحيح حميد مستفيد.



فهرس الموضوعات

متن قوانين الإملاء مجرّدًا من الحواشي